الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY- ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR - ANNABA

كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

آثار الشراكة الأورومتوسطية على القطاع الصناعي–دراسة حالة الجزائر–

الشعبة: اقتصاد التنمية

إعداد: شاوي شافية

مدير أطروحة التخرج: جاوحدورضا أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار عنابة

أمام أعضاء اللجنة

السنة الجامعية: 2015/2014

التصريح

أنا الباحثة شاوي شافية؛

أصرح تحت مسؤوليتي الكاملة بأن هذه الدراسة المتمثلة في أطروحة دكتوراه تحت عنوان:

" أثار الشراكة الأورومتوسطية على القطاع الصناعي – دراسة حالة الجزائر– "

المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، هي دراسة غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

الملخص:

دخلت البشرية ألفية ثالثة ميزها انفتاح اقتصادي لا مثيل له، أدى هذا الانفتاح إلى بروز تكتلات وتجمعات جهوية، تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين الأول تجاري والثاني مالي. و في هذا السياق، تندرج اتفاقية الشراكة الأورمتوسطة والتي تهدف إلى بناء منطقة آمنة مستقرة نامية بشكل دائم، وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب المتوسط والتي تتطلب مساعدات مالية وتقنية تحقق من خلالها اندماج دول جنوب وشرق المتوسط في هذا الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية نظرت أغلبية الدول النامية بصفة عامة إلى القطاع الصناعي على انه القطاع الرائد أو القطاع الأكثر حركية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبرت التنمية الصناعية مرادف للتنمية الاقتصادية، فكانت أن تبنت العديد من تلك الدول لسياسات و إستراتيجيات للتصنيع السريع كوسيلة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تتيح لها الخروج من مصيدة التخلف، واللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة .

يترتب عن إقامة منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوربي و الجزائر الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية، المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي، إلى نظام جديد للتنازلات التجارية يساهم فيه الطرفان الموقعان على اتفاق الشراكة من الجيل الجديد. حيث يسمح هذا التحرير بفتح السوق الوطنية أمام المنتجات المصنعة الأوربية، في الوقت الذي تعاني نظيرتها الوطنية من ضعف تنافسيتها، إضافة إلى الصعوبات التي تتكبد الاقتصاد الجزائري، و إعتماده المفرط على الاستيراد في ظل غياب إستراتيجية قادرة على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات الدالة:

الإنفتاح، التنمية الإقتصادية، الشراكة الأورومتوسطية، التفكيك الجمركي، القطاع الصناعي الجزائري.

RESUME:

L'humanité est entrée dans un troisième millénaire caractérisé par une ouverture économique inégalée qui a conduit à l'émergence de blocs et communautés régionales, ajoutant aux pays développés d'autres en voie de développement visant à édifier des espaces économiques intégrés et qui se rejoignent tous dans deux aspects clés, le premier commercial et le second financer.

Dans ce contexte, s'introduit l'accord de partenariat euro-méditerranéen qui vise à créer une zone sûre, stable et en développement permanent, et ce, à travers la mise en place d'une zone de libre-échange avec restructuration des économies des pays sud-méditerranéens et qui nécessite aide financière et technique permettant l'intégration des pays du sud et de l'est de la Méditerranée avec l'Union européenne dans ce nouvel espace.

Au lendemain de la Seconde Guerre mondiale, la plupart des pays en voie de développement ont considéré le secteur industriel comme étant le secteur leader soit le plus en mouvement dans le processus du développement économique et social tandis que le développement industriel était synonyme de développement économique ; à partir de là, grand nombre de ces pays ont adopté des politiques et stratégies d'industrialisation rapide comme moyen d'atteindre des taux de croissance économique élevés leur permettant de sortir du piège du sous-développement et de rattraper le cours des pays industriels avancés.

La création d'une zone de libre-échange entre l'union européenne et l'Algérie a entraîné le passage progressif d'un système préférentiel basé sur des concessions commerciales, dispensé par l'Union européenne, à un nouveau système de concessions commerciales dans lequel les parties signataires contribuent à un accord de partenariat de nouvelle génération. Cette libération permet l'ouverture du marché national aux produits fabriqués en Europe, au moment où ceux nationaux souffrent de la faible compétitivité, sans compter les difficultés qui entravent l'économie algérienne et sa dépendance excessive des importations en l'absence d'une stratégie capable de promouvoir des exportations hors hydrocarbures.

Mots clés:

L'ouverture, le développement économique, le partenariat euro-méditerranéen, démantèlement des barrières douanières, le secteur industriel algérien.

SUMMARY:

Humanity is entered a third millennium characterized by unequalled economic opening that led to the emergence of blocs and regional communities, adding to developed countries, other under developing ones to build focusing on the erection of economic integrated areas that join all in two key aspects, the first commercial and the second financial.

In this context, the agreement is introducing of Euro-Mediterranean Partnership which aims to create a stable, safe area, and in constant development, through the establishment of a free-exchange dealing with economic restructuring of south Mediterranean countries and requires financial and technical support for the integration of the countries of southern and eastern Mediterranean with the European Union in this new space.

In the aftermath of World War II, most developing countries have viewed the industry field as the leading sector which is the most in motion process of economic and social development while industrial development was synonymous with economic development; From there, many of these countries have adopted policies and strategies of rapid industrialization as a means to achieve high economic growth rates allowing them to escape the trap of underdevelopment and catch up over the advanced industrial countries .

The creation of a free-exchange trade area between the European Union and Algeria carried the gradual transition from a preferential system based on commercial concessions exempted by the European Union, to a new system of commercial concessions in which the signatory parties contribute to a partnership agreement on new generation. This release allows the opening of the national market for products manufactured in Europe, when those nationals suffer from low competitiveness, quite apart from the fact that the difficulties which hinder the Algerian economy and its excessive dependence on imports in the absence of a strategy able of promoting non-hydrocarbon exports.

Keywords:

The opening, economic development, the Euro-Mediterranean Partnership, the dismantling of trade barriers, the industrial sector in Algeria.

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي،أبي و أختاي الذين وقفوا إلى جانبي في كل

لحظة قضيتها في إنجاز هذا العمل

و ابني محمد ياسين

تقدير و شكر

أشكر الله عز وجل جزيل الشكر على توفيقي في إتمام وإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور جاوحدو رضا

على توجيهاته القيمة التي لم يبخل بها علي طيلة المسيرة الإشرافية.

وأتوجه أيضا بالشكر إلى الأساتذة و الزملاء و كل من

وقف إلى جانبي طوال فترة إنجاز هذا العمل.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
01	**يوضح التوزيع المتراكم حسب القطاعات للفترة (1996-1999)**	123
02	**أهم العناصر المكونة للصناعات المصنعة**	153
03	**تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2005-2012)**	190
04	**المشاريع الواعدة للاقتصاد الجزائري**	205
05	**تطور مجموع الاقتصاد الكلي الجزائري**	207
06	**تغيرات الديون الخارجية للفترة 2001-2012**	217
07	**متوسط سعر الصرف**	220
08	**توزع الصناعة في الجزائر**	243
09	**تطور التجارة الخارجية للجزائر للفترة 2005-2013**	291
10	**أهم الشركاء في التصدير و الاستيراد للجزائر سنة 2013**	373
11	**تطور المشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013**	380
12	**قيمة، عدد و مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر حسب نوع المستثمر خلال الفترة 2002-2013**	382
13	**مناصب الشغل حسب القطاعات للمشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013**	384
14	**المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002-2013**	385
15	**توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب البلد الأم خلال الفترة 2002-2013**	389

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
01	المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)	59
02	هيكلة الأربع بروتوكولات المالية للمجموعة الأوروبية للدول المغاربية	63
03	هيكل وتركيبة اتفاق سنة (1992)	65
04	مراحل العلاقات الأورو- متوسطية	80
05	المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999)	125
06	الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (MEDA) خلال(1995-1999)	127
07	الإعانات الممنوحة في إطار برنامج صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية للدول العربية المتوسطية (جدول قارن)	129
08	نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية (1950-1983)	183
09	قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية (2008-2012)	188
10	تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2000- 2011)	212
11	الديون الخارجية للفترة 2001-2012	216
12	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013	222
13	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010	229
14	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012	231
15	تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2003- 2011	233
16	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012	234
17	عدد مشاريع الفروع الصناعية الجزائرية للفترة (2002-2012)	242

18	قيم وهيكل الاستثمارات في القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (1967-1989)	252
19	التوزيع القطاعي و معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي (2000-2010)	282
20	تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام و الخاص في الفترة (2000-2010)	284
21	تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية بين 1983 – 2005	287
22	الحصة النسبية للصادرات الصناعية للجزائر وبعض دول المقارنة (مابين 1995 و2006)	290
23	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر (2005- 2013)	291
24	تطور التجارة الخارجية من خلال مجموعة المستخدمين للفترة (2005-2013)	293
25	تطور التجارة الخارجية من خلال مجموعة المنتجات 2012-2013	293
26	نسبة تمركز الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول	294
27	صادرات الجزائر وبعض دول المقارنة من السلع ذات التكنولوجيا العالية للفترة (2005-2007) كنسبة من إجمالي الصادرات	295
28	قوائم السلع و المنتجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)	330
29	أهم الممونين و الزبائن للجزائر خلال سنتي 2012 و 2013	372
30	المشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013	379
31	توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر حسب نوع المستثمر خلال الفترة 2002-2013	381
32	التوزيع القطاعي للمشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013	383
33	المشاريع المصرح بها في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002-2013	385

34	المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002-2013	386
35	نصيب الاتحاد الأوربي من المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013	388
36	التوزيع القطاعي للمشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013	390

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
CNUCED	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
BEI	البنك الأوروبي للاستثمار
PMG	السياسة المتوسطية الشاملة
ACP	الدول الإفريقية والكاريبية والباسيفية
CAP	السياسة الزراعية المشتركة
NAFTA	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا
MEDA	برنامج دعم الشراكة الأورو – متوسطية
PIN	البرنامج الوطني التأشيري
PIR	البرنامج التأشيري الجهوي
BM	البنك الدولي
FMI	صندوق النقد الدولي
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
PME	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
OMC	المنظمة العالمية للتجارة

جدول المواد

المحتويـــــــات	الصفحة
ملخص باللغة العربية	أ
ملخص باللغة الفرسية	ب
ملخص باللغة الانجليزية	ت
الإهداء	ث
التقديم و الشكر	ج
قائمة الأشكال	ح
قائمة الجداول	خ – د
قائمة المختصرات و الرموز	ذ
جدول المواد	ر – ص
مقدمة عامة	8-1
الفصل الأول: مقاربة نظرية و دراسة تاريخية لموضوع الشراكة الأورومتوسطية	145-9
مقدمة الفصل الأول	9
المبحث الأول: مفاهيم أولية	10
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي	11
1- المعنى اللغوي	11
2- المعنى الاصطلاحي	12
المطلب الثاني: الاندماج	14
1- المعنى اللغوي	15
2- المعنى الاصطلاحي	15
المطلب الثالث: الشراكة	18
1- المعنى اللغوي	18
2- المعنى الاصطلاحي	19
المطلب الرابع : نظريات الاندماج، التعاون والشراكة	25
1-النظريات السياسية للاندماج	25
2-النظريات الاقتصادية للاندماج	27

3- الأسس المفسرة للشراكة الأجنبية	28
المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للشراكة الأورو متوسطية	49
المطلب الأول: سياسة التعاون الأوربي مع الدول المتوسطية	50
1- اتفاقيات التعاون مع دول المغرب العربي	50
2- اتفاقيات التعاون مع إسرائيل	51
3- اتفاقيات التعاون مع دول متوسطية أخرى	52
4- مرحلة التعاون العربي- الأوروبي وفق السياسة المتوسطية الشاملة (PMG)	55
5- اتفاقيات لومي	65
المطلب الثاني: الحوار العربي الأوربي	69
1-التاريخ العربي – الأوروبي	69
2- دوافع وأهداف الحوار	71
3- مراحل الحوار	75
4- الجهود المبذولة لاستمرار الحوار	80
المطلب الثالث: السياسة الأوربية الجديدة في حوض المتوسط	86
1- أهداف الإتحاد الأوروبي	86
2- أهداف الدول المتوسطية	88
3- مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة	90
المبحث الثالث: الشراكة الأورومتوسطية	92

المطلب الأول: مبادئ الشراكة الأورومتوسطية	93
1- تعريف الشراكة الأورومتوسطية	93
2- دوافع الشراكة الأورومتوسطية	95
3- أهداف الشراكة الأورومتوسطية	101
المطلب الثاني: أسس الشراكة	109
1- متطلبات الشراكة الأورومتوسطية	111
2- آليات الشراكة الأورومتوسطية	113
المطلب الثالث: مؤتمر برشلونة و المؤتمرات اللاحقة	132
1- مؤتمر برشلونة	133
2- مؤتمرات لاحقة	137
3- حصاد ما بعد برشلونة	141
خاتمة الفصل الأول	144
الفصل الثاني: القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات العالمية	146-301
مقدمة الفصل الثاني	146
المبحث الأول: إستراتيجية التنمية الاقتصادية (سياسات الاستثمار)	147
المطلب الأول: التنمية المتوازنة	147
1- التوازن من ناحية الطلب	148

2- التوازن من ناحية العرض	148
المطلب الثاني: التنمية غير المتوازنة (هيرشمان- رستو)	149
1- أثر الجذب "EFFET D'ENTRAINEMENT	149
2- نظرية الصناعات المصنعة (المحركة)	150
المطلب الثالث: سياسات التصنيع	156
1- سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات	156
2- سياسة التصنيع الموجه للتصدير	160
3- سياسات التصنيع الثقيل و الخفيف	162
المبحث الثاني: مفهوم التصنيع ودوره في عملية التنمية	166
المطلب الأول: مفهوم التصنيع و المفاهيم ذات العلاقة	166
1- مفهوم التصنيع	166
2- المفاهيم ذات العلاقة	173
المطلب الثاني: التصنيع في دول العالم الثالث و درجاته	180
1- التصنيع في فترة ما قبل 1945	180
2- التصنيع في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية	182
3- درجات التصنيع في دول العالم الثالث	184
المطلب الثالث: حصيلة القطاع الصناعي في الدول العربية	186
1- أهم الصناعات العربية	186
2- العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي العربي	197
3- سبل تطوير القطاع الصناعي العربي	198

4- تنافسية الصناعات التحويلية العربية	200
المبحث الثالث:القطاع الصناعي الجزائري، حصيلة و آفاق	204
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري و أهم مؤشراته	205
1- الاقتصاد الجزائري	205
2- أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري	211
3- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر	227
المطلب الثاني: قطاع صناعة في الجزائر و نبذة عن مراحل تطوره	236
1- قطاع الصناعة الجزائري	236
2- نبذة عن مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر	243
المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة التحولية في الجزائر	280
1-مساهمة الصناعة التحولية في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي	281
2- مساهمة صادرات الصناعة التحولية في هيكلة الصادرات	289
3-المناطق الصناعية بالجزائر	297
خاتمـــة الفصل الثاني	300
الفصل الثالث: القطاع الصناعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية واقع، رهانات و آفاق	302-462
مقدمة الفصل الثالث	302
المبحث الأول: الاتفاق الأورومتوسطي لتأسيس الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر	304
المطلب الأول : خطوات ...في طريق الشراكة	304
1- اتفاق التعاون لسنة 1976	305

2- مسار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية في إطار برشلونة	307
3- شروط نجاح الدخول في الشراكة	315
المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية -الأوروبية	322
1-بنود اتفاق الشراكة	322
2- اتفاق الشراكة الأورو جزائرية في القطاع الصناعي	330
3- تأثيرات اتفاق الشراكة الأرومتوسطية على الاقتصاد الجزائري	334
المطلب الثالث: قواعد المنشأ	342
المبحث الثاني: تقييم التجربة الجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية	349
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية	350
1-أسباب ودوافع وركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	350
2- مراحل تحرير التجارة الخارجية	353
3- جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية	359
4-نظرة عن حصيلة التجارة الخارجية	368
المطلب الثاني:تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية	374
1-تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	375
2-المشاريع الاستثمارية المصرح بها، توزيعها القطاعي و أهم المستثمرين	279
المبحث الثالث: مصير القطاع الصناعي الجزائري بعد التوقيع على بروتوكول الشراكة الأورومتوسطية	392
المطلب الأول: إقامة منطقة التبادل الحر	393
1-الأسس القانونية لمنطقة التبادل الحر	394

2- خصائص منطقة التبادل الحر	397
المطلب الثاني: مكاسب وتكاليف منطقة التبادل الحر على المؤسسات الاقتصادية الصناعية	404
1- أثر منطقة التبادل الحر على مؤسسات القطاع الصناعي الثقيل	404
2- أثر منطقة التبادل الحر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	409
المطلب الثالث: نماذج عن شراكات جزائرية-أوربية في القطاع الصناعي	418
1- انجازات صناعية أورو جزائرية	419
2- الصناعة الجزائرية و التحديات البيئية	449
خلاصة الفصل الثالث	461
خاتمة عامة	463-472
قائمة المراجع	473-496
الملاحق	497

مقدمة عامة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة و متلاحقة و عميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فلقد تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتوسعت مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، و قد نتج عن كل هذا بروز مفهوم العولمة كظاهرة انتشرت على كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية، كما ظهرت عدة منظمات ساهمت بقوة في تنامي ظاهرة العولمة، و من بين هذه المنظمات نجد منظمة التجارة العالمية التي تعتبر عنصرا فاعلا من عناصر العولمة، كما أن ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي و زيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي و سيادة آليات السوق والاندماج بين المؤسسات الكبرى، كل هذا ساهم بشكل كبير في إرساء ملامح العولمة.

فلو كان ما يبرر هذا الانفتاح بالنسبة للدول المتقدمة ضرورة استمرار النمو المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق، فإنه بالنسبة للدول النامية مطلب أساسي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

إن بروز التكتلات والتحالفات قد أثر كثيرا على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية، و في خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية بدائل من إتباع سياسة التحالفات والتكتلات كأساس لمواجه المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من المشاكل ومعوقات التنمية التي تعاني منها اقتصادياتها أبرزها المديونية، لهذا سعت تلك الدول إلى الانضمام أو تشكيل تحالفات وتكتلات اقتصادية بينية أي بين الدول النامية أو الانضمام في التكتلات الاقتصادية العالمية، أو اللجوء إلى عقد اتفاقات الشراكة بينها وبين الدول المتقدمة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد البحر المتوسط القليل من أهميته في الاستراتيجيات السياسية و العسكرية للدول الأوربية بشكل عام، إلا أنه لا يزال يحظى بأهمية اقتصادية بالنسبة للجماعة الأوربية التي توجهت خلال الستينيات إلى صيغة الاتفاقيات المزاملة مع بعض الدول المتوسطية لتنتهي بعقود تعاون تجارية و توسع نطاق هذه العلاقات في السبعينيات مع بقية الدول المتوسطية في إطار فكرة التقارب المتوسطي الشامل عام 1972، و الذي بمقتضاه منحت الأقطار

المعنية مزايا أوفر من قبل، إلى الحوار الأوربي– العربي الذي تراوح بين انتعاش و تعثر، ثم محاولة تجديد العلاقات في بداية التسعينيات.

تشكل الشراكة الأورو المتوسطية المسماة أيضا "عملية برشلونة" والتي تأسست عام 1995 أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي شمولية حتى الآن لإعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط. وقد اعتبرت هذه الشراكة مثلا طموحا لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مستقبلا تجاه دول خارج الاتحاد (ما يدعى بدول ثالثة).

قامت الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل على قاعدة التوزيع إلى سلال ثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط.
ولكي يكلل تطبيق هذه الفكرة بالنجاح فإن الأمر يتطلب وجود تلاحم بين هذه السلال الثلاث. فقد اقتضت الحاجة الإسراع في تصحيح الفرضية القائلة إن الانفتاح الاقتصادي يفرز تلقائيا انفتاحا سياسيا في دول الشراكة المتوسطية الجنوبية.

على اعتبار أن الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، و في ظل التحولات العالمية المتجهة نحو إقامة تجمعات اقتصادية، تمت مفاوضات بين الطرفين عام 2001 ببروكسل ، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13، ثمّ تستمر جملة من الجولات أين تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 ، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

لقد اقتنع كل واضعي سياسات التنمية في دول العالم الثالث ومنها الجزائر من أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه إلا أنها اختلفت في كيفية التصنيع، فبعد الاستقلال عرفت الجزائر حركية واسعة نحو تطوير مؤسساتها الاقتصادية حيث اختارت إستراتيجية التصنيع كنهج للتقدم الاقتصادي على اعتبار أن الصناعة دعامة التنمية الاقتصادية، وبإمكانها إحداث التكامل القطاعي وتزويد بقية الأنشطة بالتقنية والعتاد اللازم إضافة إلى أنها ستجلب عوائد لها القدرة على تمويل بقية الأنشطة، إلا أن القطاع الصناعي الجزائري عرف عدة اختلالات، و لم

يحقق الأهداف المرجوة منه، فبادرت الدولة إلى عملية التصحيح الهيكلي و إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الوطنية بما تقتضيه الضرورة، خاصة و أن هذا القطاع يمثل أهم القطاعات التي ستظهر فيها إفرازات عملية التفكيك الجمركي بدخول اتفاق الشراكة الأورومتوسطية حيز التطبيق.

إن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الصناعية الجزائرية حيث فقدت هذه الأخيرة مكانتها في السوق و واجهت منافسة شرسة من قبل الشركات الأجنبية لذا فقد أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها و البحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة و اكتساب مزايا تنافسية و تدعيم الحصص السوقية، و هذا ما يتطلب إتباع إستراتيجية الشراكة مع المؤسسات الأجنبية كوسيلة فعالة وضرورية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة مع تسارع الاتجاه نحو ظاهرة تدويل الإنتاج إضافة إلى ظهور التكتلات و التحالفات الاقتصادية التي توسع الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية.

مشكلة البحث:

إن الدخول في النظام العالمي و مواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق يقتضي الانتماء إلى تكتل اقتصادي، و من هنا ظهرت أهمية الشراكة الأرومتوسطية كمخرج للتخفيف من عواقب الاندماج، الشيء الذي يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما هو السياق التاريخي، الجيو–استراتيجي الذي برزت فيه إشكالية الشراكة الأورومتوسطية؟.
- كيف يمكن للجزائر تحقيق مكاسب من اتفاق الشراكة هذا على اعتبار الاختلاف الشاسع بين الطرفين في الوزن الاقتصادي، المعاملات و الأهداف المرجوة؟.
- ما هو واقع الصناعة الجزائرية، و ما مدى إدراك الاتحاد الأوربي للصعوبات و العراقيل التي يعانيها هذا القطاع، و ما استعداداته للنهوض به و إعادة بعثه من جديد؟.
- هل يترتب عن إقامة منطقة تجارة حرة، بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر تحسين نوعية المنتجات وجودتها، وبالتالي تحسين مكانة المؤسسات الصناعية في السوق ورفع قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا في ظل بيئة تتميز بفتح الاقتصاديات المحلية أمام المنافسة الأجنبية ؟.

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها اعتمدت بعض الفرضيات والتي نلخصها فيما يلي:

- يعتبر اتفاق الشراكة الأورومتوسطي خيارا حتميا للاندماج بالاقتصاد العالمي، و خطوة مبدئية لمساندة الاقتصاد الوطني لمواجهة التحرير التجاري مع إقامة منطقة التبادل الحر و مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يعد القطاع الصناعي أحد ركائز التنمية، و مخرجا لتطوير الاقتصاد خارج قطاع المحروقات خاصة مع محدودية و قرب نفاذ هذا الأخير.
- تتحقق المكاسب المرجوة من الشراكة الأورومتوسطية فيما يخص القطاع الصناعي الجزائري، إذا ما اشترك الاتحاد الأوربي بجدية في تمويل استراتيجيات التنمية الصناعية من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تقديم معونات مالية و مساهمته في اعادة تأهيل المؤسسات الصناعية مما يرقى بالمنتج و يزيد من تنافسيته محليا و دوليا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية–المتوسطية وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية، فالبحث في هذا الشأن يجعل منه مساهمة علمية لإثرائه. علاوة على استكمال عملية التحليل لما تفرزه الشراكة وتوفره للمؤسسات الصناعية الجزائرية من اعادة تأهيل، تمويل، تنافسية ومجالات استثمارية جديدة للخروج بها من دائرة التقليد إلى دائرة الاحتراف والتصدير.

أسباب اختيار موضوع البحث:

- أهمية الشراكة الأورومتوسطية في الجيو–استراتيجية الراهنة، و اعتبارا لكون الشراكة أداة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

- حداثة الموضوع، حيث لا تزال اتفاقيات الشراكة المبرمة في بداية تطبيقها، و كذا نقص مصادر المعلومات من بحوث و دراسات اقتصادية تتناول تجربة الجزائر مع الشريك الأوربي.
- •القاء الضوء على الصعوبات التي تسببت سابقا في اضعاف مسيرة العلاقات الجزائرية الأوربية و استنباط سبل تجاوزها، و الوقوف على النقاط التي تساعد على نجاحها و تعظيم المكاسب منها الى أقصى حد في ظل المنافسة الحادة.
- الوقوف على القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المستهدفة.
- تحديد الآثار الايجابية و السلبية المحتملة على إقامة منطقة التبادل الحر و الشراكة الأورومتوسطية

الدراسات السابقة:

إن البحث في موضوع الشراكة الأورومتوسطية عامة فالشراكة الاوروجزائرية في القطاع الصناعي خاصة، يعتمد على الأبحاث والأعمال التي تعرضت للموضوع كما يرتكز على ما صدر من لوائح وتوصيات، عن قمة برشلونة وما تبعها من لقاءات بين الطرفين هذا بالإضافة إلى التقارير والدوريات بشأن هذا الموضوع.

ومن بين الدراسات التي تناولت الموضوع ما يلي:

- أطروحة دكتوراه لـ:يوسف مختار، "إستراتجية الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية"
- أطروحة دكتوراه لـ: شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو –متوسطية، حالة دول المغرب العربي.
- أطروحة دكتوراه لـ : بوعزيز ناصر، الشراكة الأورومتوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية.
- أطروحة دكتوراه لـ: عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو –متوسطية، سنة 2006.

- دراسة لنخبة من الاقتصاديين: (**Rosienstein Rodan, R.Nurkse,A.Lewis**) لتفسير نظرية التخلف.
- دراسة لـ: زرقين عبود حول الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر.
- دراسات للمنظمة العربية للصناعة و التعدين حول إحصائيات الصناعة العربية و الجزائرية.
- تقارير لكل من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة التجارة و هيئات و مراكز إحصائية وطنية أخرى.

منهج البحث:

و من أجل محاولة فهم موضوع البحث و إبراز مختلف جوانبه، تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون كنوع من المناهج الوصفية الذي يتميز بجمع البيانات والمعلومات، واستخلاص الحقائق وتحليلها، والاستعانة بوسائل الإيضاح المختلفة كما يعتمد على بناء الجداول التي تفيد في معالجة المعطيات والأعمال المختلفة وحساب المؤشرات المطلوبة. وتسهم الأشكال والرسومات البيانية في توضيح مختلف مسارات البحث. كما تسمح كل هذه الخطوات بتحقيق و تقييم النتائج المرجوة.

هيكل البحث:

وتحقيقا للأهداف المرجوة فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: مقاربة نظرية و دراسة تاريخية لموضوع الشراكة الأورومتوسطية ، وما تتضمنه من مفاهيم و اتفاقيات تعاون، بالإضافة إلى مبادئ و أسس الشراكة .

الفصل الثاني: القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات العالمية، و ما تناوله من استراتيجيات للتنمية، و البحث في واقع الاقتصاد الجزائري فالقطاع الصناعي.

الفصل الثالث: القطاع الصناعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية: واقع، رهانات و آفاق، و ما احتواه من اتفاقات تأسيس الشراكة الأوروجزائرية، تقييم عام لهذه الاتفاقيات، وتحديد لمصير هذا القطاع بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

الفصل الأول: مقاربة نظرية و دراسة تاريخية لموضوع الشراكة الأورومتوسطية

تمهيد:

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية, بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر المكاسب الممكنة .

وعليه أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات, بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها, مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف, فمن هنا جاءت أهمية الشراكة الأورومتوسطية لإيجاد السبل وتقديم الاقتراحات ورسم الإستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تجنب سوء التفاهم وتحقيق التوازن في العلاقة المتبادلة بين الطرفين.

المبحث الأول: مفاهيم أولية

ظهرت العديد من المفاهيم النظرية التي ترمي إلى خلق التنمية، الاستقرار، السلم و الأمن على المستوى المحلي و الدولي على حد السواء. إلا أنه توجد مصطلحات جوهرية لتحديد و فهم جوهر دراستنا كالتعاون و الشراكة، التي لها طابعا متميزا في ضبط عناصر التحليل و منه التحكم في الموضوع و باعتبارها من أكثر المفاهيم النظرية اقترابا لموضوع البحث فهي تختلف في مستويات تشابكها و تطورها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

إن فكرة التعاون ليست وليدة اليوم أو ظاهرة غريبة على المجتمع الدولي بل هي متأصلة نظرا لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول، إلا أن الشراكة كإستراتيجية للتطور والتنمية لم تحظى بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تشكل عاملا أساسيا في تطور المؤسسات الاقتصادية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التطور السريع للمحيط العام للاقتصاد الدولي الذي تطبعه العولمة وتنامي نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وتزايد نزعة التكتل الجهوي الإقليمي بشكل أعاد صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والمتخلفة في أنماط وأشكال جديدة، والشراكة هي أحد أبرز هذه الأنماط والصيغ

و عليه نحاول في هذا المبحث التعرض لبعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي كالتعاون والشراكة.

المطلب الأول :التعاون الاقتصادي

إن الدول منفردة لا تستطيع تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، و يمكن تفسير معنى التعاون على مستويين:

1- المعنى اللغوي:

حسب القاموس الفرنسي **لاروس** فان التعاون لغويا هو:

« Coopération : politique d'aide économique ; technique et financière à certain pays en voie de développement »[1]

سياسة مساعدة اقتصادية، تقنية و مالية، لبعض الدول السائرة في طريق النمو. فالتعاون إذن يعني الارتباط و التنسيق في الميادين الاقتصادية و قد يشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة، كالاقتصاد و السياسة و الأمن و الثقافة .[2]

و يأخذ التعاون شكلين: **شكل مفرد** أين تكون جميع أطرافه تبدي قبولا و إرادة في المساعدة، أما الشكل الثاني فهو **التعاون الإجباري** و الذي يكون ملزما لا مفر منه، يأتي نتيجة ظروف معينة، ونذكر على سبيل المثال النمور الآسياوية (ماليزيا، تايوان، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية، سنغفورة)، منظمة حلف الشمال الأطلسي، تفاعل الدول الأوربية مع ما يسمى مشروع مارشال، ... الخ، أو يكون على شكل منظمات دولية، كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (و الذي لم يستمر نتيجة حل المعسكر الشيوعي).

[1] Petit Larousse illustré, maison d'édition Larousse, paris, p 259.

[2] شكري محمود عزيز، "الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية"، عالم المعرفة، الكويت ، 1978، ص5.

2- المعنى الاصطلاحي:

يرى **إكرام عبد الرحيم** التعاون: " أنه مجموعة مكثفة من التفاعلات و الاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء و تحقيق التقدم و تعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد أو أصول عرقية واحدة ".[1]

أما **قونيداك و شارفن** فيريان أنه : "صيغة من العلاقات الدولية و الذي يتضمن تنفيذ سياسة (و بالتالي إستراتيجية تكتيك) متتابعة خلال فترة زمنية معينة لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال ما أو عدة مجالات مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعينة" [2] .

و عليه التعاون الدولي إذن هو تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية و على تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا في العالم. و قد جاء هذا المبدأ في سياق أهداف أو مقاصد الأمم، كما نقصد به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو في مجالات متعددة، من اجل التقليل في الاختلافات الموجودة بين دولتين أو أكثر، في إطاره تعمل هذه الأخيرة على ترقية علاقاتها. [3]

فالعلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة و الشفافية.[4]

إذن علاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين يهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل[5]، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج ومن إجراءات وقوانين تطبقها

[1] إكرام عبد الرحيم،" التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، العولمة... و التكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص ص 45-46.

[2] P.F.Gonidec et R.Chavin, « Relations internationales », 3 éme édition, 9 Montchrestien, 1981, paris, p 290 .

[3] عمر سعد الله، "المعجم في القانون الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص127.

[4] حمدي رضوان، "الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص 414.

[5] عبد الوهاب حميد رشيد، "التكامل الاقتصادي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1977، ص03.

على ذلك، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق.

عادة ما يشمل التعاون الإقليمي*على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية و مصلحة حقيقية[1]. من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي[2]، كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار. وليكن التعاون الاقتصادي لا يرتبط من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية الدولي[3].

المطلب الثاني: الاندماج[4]

يتميز العصر الحالي بالميل نحو الوحدات الاقتصادية والتنظيمية الكبيرة والعملاقة، وذلك نتيجة ما تقرضه متغيرات هذا العصر من محددات سواء لتقوية كياناتها الاقتصادية أو الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام طوفان العولمة الكاسح وما يحتوي عليه من أخطار تنافسية شرسة تهدد بتدمير الكيانات والمنظمات الصغيرة فيما يشبه تهديد الحيتان لأسماك البحر الصغيرة، لذا سيطرة على العالم ما يعرف

* التعاون الإقليمي: مفهوم وسط بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائي من ناحية أخرى، والذي يعمل على تهيئة المناخ لفض النزاعات وحل الصراعات بين الدول.

[1] أبو طالب حسن، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، في(مجلة السياسة الدولية)، العدد 172، جانفي 1996، ص 70.

[2] حسين عمر، " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 08.

[3] إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق ذكره، ص 46.

[4] النفيعي فارس، " ماذا تعرف عن الاندماج "، على الموقع الشبكي: http://www.hrdiscussion.com/hr15741.html، تم الاطلاع بتاريخ: 2010/07/28.

بظاهرة تركيز المشروعات الاقتصادية concentration enterprises)) حتى غدا المشروع الكبير في الوقت الراهن المحرك الفعال لتحقيق التقدم الاقتصادي، وبذلك فلا سبيل أمام المنظمات والكيانات الصغيرة والمتوسطة أو حتى الكبيرة سوى أن تندمج لتكون كيان عملاق قادر على المقاومة والحياة في ظل المنافسة الشرسة، أو تتهاوى أمام الكيانات العملاقة

الأخرى، والاندماج يعد أحد الوسائل الهامة والفعالة لتحقيق التركيز الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق. وهذا بدوره يقودنا إلى ضرورة التعرف على مفهوم الاندماج وأنواعه بالإضافة إلى الظروف التي قد تدفع إليه والأهداف التي تُرجى من وراء هذا الاندماج، وما قد يعترض عمليات الاندماج من معوقات، وكذلك إبراز ما قد ينشأ عن عمليات الاندماج من أثار. وذلك بصفة عامة بغض النظر عن طبيعة الكيانات أو المنظمات المندمجة، كما يلي:

1- المعنى اللغوي:

إن معاجم اللغة تتفق فيما بينها حول المعنى الاشتقاقي في اندماج أو "دمج" فيقول **الرازي** في مادة " دمج" دمج الشيء، أدخله في غيره، و استحكمه فيه، وبابه دخل، وكذا اندمج ودمج بتشديد الدال، وأدمج الشيء لفه في ثوب. ويقول **المنجد في اللغة والإعلام** في مادة "دمج": دمج دموجاً في الشيء دخل فيه واستحكم، والأمر استقام دمجه في الشيء أدخله فيه، ويقولون دمج دموجاً في الشيء دخل واستحكم فيه والتأم فهو دامج.

2- المعنى الاصطلاحي:

يمكن أن يتم التفرقة بين الاندماج والدمج حيث يطلق المصطلح الأول على العمليات الإدارية أما الثاني (الدمج) فيطلق على العمليات التي تتم بناء على تدخل سياسي أو تنظيمي من الجهات الرقابية.

يختلف تعريف الاندماج أو الدمج تبعاً لطبيعة المنظمات التي يتم دمجها حيث نجد أكثر التعريفات شيوعاً للاندماج هي التعريفات الخاصة باندماج الشركات والكيانات الاقتصادية، كما نجد أن هذه

التعريفات أيضاً تختلف حسب الزاوية التي يتم تناول الاندماج من خلالها. وعموماً يمكننا تناول بعض أهم هذه التعريفات حسب زاوية التناول كما يلي:

يُعرف الاندماج بأنه التحام منظمتين أو أكثر التحاماً يؤدي إلى زوالها معاً وانتقال جميع أموالها إلى منظمة جديدة، أو زوال أحدهما فقط وانتقال جميع أموالها إلى المنظمة الأُخرى .

ومن التعاريف التي تتناول الاندماج من الناحية التعاقدية وزوال الشخصية المعنوية للمنظمة أو المنظمات المندمجة دون الإشارة إلى فناء هذه المنظمات، أن الاندماج هو عقد بمقتضاه تتفق منظمتان أو أكثر على وضع جميع المساهمين وجميع الأموال معاً في إطار منظمة واحدة، مع زوال الشخصية المعنوية لكل من المنظمات المدمجة وقيام شخصية واحدة هي شخصية المنظمة الجديدة أو مع بقاء الشخصية المعنوية للمنظمة الدامجة أو المنظمات الأخرى.

فالاندماج هو عقد تُضم بمقتضاه منظمة أو أكثر إلى منظمة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية المنظمة، وتنتقل أصولها وحقوقها إلى المنظمة الضامة أو تمتزج بمقتضاه منظمتان أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومها إلى منظمة جديدة. كما أن هناك من يرى أن الاندماج أو الدمج هو اتفاق بين منظمتين لضم كافة الموارد الخاصة بهما والاتحاد في وحدة واحدة ليتحول الناتج إلى كيان واحد يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن المنظمات التي اندمجت وفقدت بالتالي شخصيتها الاعتبارية المستقلة.

وتعرف كذلك بأنه اصطلاح قانوني يدل على قيام منظمة بضم منظمة أو عدة منظمات أخرى إليها، أو مزج منظمتين أو أكثر وتكون منظمة جديدة.

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أنها بنيت على أسس معينة يضمها الاندماج من بينها أنه عقد ينتج عنه انتقال أصول وخصوم المنظمة المدمجة إلى المنظمة الدامجة أو الجديدة وانتقال الشخصية المعنوية للمنظمة أو المنظمات المندمجة أو ذوبانها في المنظمة الدامجة أو اختلاطها مع بعضها لتكوين شخصية جديدة، كما يلاحظ أن بعض هذه التعريفات لم يشترط في كل الأحوال انتقال جميع أصول وخصوم المنظمات المندمجة إلى المنظمة الدامجة أو الجديدة بل يجوز لها أن تحتفظ ببعض

أصولها للوفاء ببعض التزاماتها أو خصومها دون أن ينال ذلك من اعتبار العقد اندماجاً، أو أن يحول دون تحقيق الأثر المهم للاندماج وهو انتفاء الشخصية المعنوية للمنظمة المندمجة. و يمكن أن نفرق بين الاندماج والاستحواذ من خلال أمرين هما:

أ- أن "الاندماج" هو التحام منظمتين أو أكثر وزوالهما وقيام منظمة جديدة تنتقل إليها ذمم المنظمات الزائلة، أما "الاستحواذ" فهو شراء منظمة لأصول وموجودات منظمة أخرى وانتقال ملكيتها إلى المنظمة المستحوذة، ويتمثل الفرق الرئيسي بين الاندماج والاستحواذ في وضعية المساهمين في الحالتين، في حالة " الاندماج" يحتفظ المساهمون في المنظمتين بأسهمهم في الكيان الجديد أو في المنظمة الدامجة، وبالتالي يتحولون إلى مساهمين في المنظمة الجديدة، أما في حالة "الاستحواذ" فغالباً ما تبقى المنظمة المستحوذ عليها موجودة وتقوم بعملياتها بالشكل المعتاد، إلا أن ملكية أسهمها تنتقل إلى مساهمي المنظمة المستحوذة أما عن طريق الدفع النقدي أن عن طريق سندات دين، وتتمكن في هذه الحالة المنظمة المستحوذة من السيطرة على الأصول الثابتة للمنظمة المستحوذ عليها وموجوداتها و مطلوباتها، و"الاستحواذ" إما أن يكون كلياً بشراء كافة أصول المنظمة المستحوذ عليها أو جزئياً بامتلاك جزء من أسهم تلك المنظمة.

ب- من الناحية المحاسبية: المعايير الدولية كانت الأوضح في تعريف المعاني فالاستحواذ "Acquisition" ويكون بنسبة أكبر من (50%) متى حصلت على السيطرة (Control)، والاندماج "Merger" هو الحصول على نسبة (100%) وبالتالي عدم ظهور حقوق الأقلية. فهو أعلى مراحل عملية التكامل و آخرها، و يقصد بها قدرة أي مجموعة كانت أن تأكد عزمها حول تقليص كل الفوارق و الاختلافات، و توحيد جهودها من اجل تجسيد الصالح العام في مستوى عالي و متقدم من التلاحم بين الدول المكونة، لتشكيل جهاز مركزي واحد تسلم له السيادة المطلقة لتكوين شخصية معنوية جديدة . كما ينصرف تعبير الاندماج الإقليمي بإجراءات إعادة الهيكلة السياسية و القانونية للنظام العام, بموجبه تنحصر و تتوحد

إرادات الدول في وحدة واحدة يمكن أن تصل إلى توحيد سياسي و دستوري و يجب أن يشمل الاندماج في كل المجالات و القطاعات الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية العسكرية.

المطلب الثالث: الشراكة

1- المعنى اللغوي:

وتعني اختلاط النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الآخر، و هي مصدر الفعل شارك تشاركا، و معناه وقعت بينهما شراكة.[1]

كما تعني حسب **لاروس** نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين،

« Le partenariat : système associant des partenaires sociaux ou économiques »[2]

و تعد الشراكة ظاهرة اقتصادية استفحلت في خضم العولمة، حيث سعت العديد من الدول النامية إلى مبادرات التكامل الجهوي، وفقا لمنطق الانفتاح التجاري أو الاقتصادي، مقيمة بذلك شراكة مع دول متطورة للاستفادة من تجاربها و إمكانياتها، و استقطابا للاستثمارات الأجنبية التي ترى فيها وسيلة للتقليل من عجزها و تحسين أدائها الاقتصادي، و إيجاد مكانة لها على الصعيد الدولي.

2- المعنى الاصطلاحي:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا, حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "[3]، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات.

[1] منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، 1974، ص 368.

[2] Petit larousse illustré , op.cit , p 713.

[3] Marie Françoise Labouz, "Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences", Bruylant, Bruxelles, 2000, P 48.

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا, وفي هذا الإطار يقترح **B.Ponson** " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون مابين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها ", فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة, فيعتبر **B.Garrette Et P.Dussage** أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة, أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

يرى الدكتور **معين أمين** السيد أنها: "العلاقة المشتركة و القائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة، و تحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة و المتوقعة".[1]

و يرى الدكتور **محمود قويدري** أنها "إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي".[2]

أما الأستاذ **حسين إبراهيم** يجد أنها "النفع المتبادل المتضامن و المتكامل المبني على التكافؤ و الاعتماد المتبادل–interdépendance– و المصير الحضاري المشترك".[3]

ويقول **Jean Touscoz** " أن الشراكة عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة و ليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة

[1] معين أمين السيد، "مفهوم الشراكة آلياتها. أنماطها "، في (الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر و الشراكة الأجنبية)، 9-10 ماي 1999، الجزائر، ص 6.

[2] قويدري محمود ، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي"، في (الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية) ، جامعة فرحات عباس- سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.

[3] حسين إبراهيم، "المحور الاقتصادي و المالي لمؤتمر برشلونة"، في(مجلة الشؤون العربية)، العدد 88، القاهرة ، ديسمبر 1996، ص 194.

تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي. و ترجع أهمية الشراكة إلى كونها وسيلة هامة للاستغلال الأمثل للإمكانيات و تحقيق مصالح متبادلة لهذه الدول". [1]

إذن فهي تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي، الثقافي و العلمي...، والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة، تلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل،تهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها. [2]

لقد انتشرت هذه الاتفاقيات عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

فالاتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا. و من بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.
- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.

[1] حسين الهموندي و عادل عبد المهدي، " الموسوعة الاقتصادية"، دار ابن خلدون للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص 148.
[2] عمر سعد الله، المرجع السابق ذكره، ص 272.

- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.
- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.

إن الشراكة تلعب دورا هاما وأساسيا بالنسبة للمؤسسة وهذا راجع إلى الأسباب التالية :
أ- دولية الأسواق: شهدت تكاليف النقل انخفاضا وتقلصا نتيجة وسائل الإعلام الآلي وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات التي قد تؤثر فيها أو تتأثر بها . فنظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة الاهتمام الدائم بهذا التطور ومسايرته من جهة ومن جهة ثانية انفتاحا كبيرا على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها وتطور كفاءتها بكل ما أوتيت من إمكانيات .

-

و المشكلة الدولية المعاصرة تؤثر بدون أدنى شك على الأولويات الإستراتيجية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية، لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج، وهذا ما يخلق محيطا مشجعا ودافعا على المدى الطويل , لذلك فإن الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد والتنافسي , وهذا

كله يرجع للمؤسسة الاقتصادية بالنفع ضمانا لنجاحها , وفي هذا الإطار ولكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية فإنه يلزم تحقيق وتنظيم سير استراتيجي وضروري للوصول إلى الأهداف المسطرة والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

– معرفة السوق أو إدماج نشاطات حديثة في السوق ووضع الكفاءات والمصادر الضرورية المؤهلة للاستغلال الأمثل .

- الحصول على التكنولوجيا الحديثة وممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية .
- العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة و مستقرة بغرض استغلال جميع المنتجات على المستوى العالمي .
- وضع برامج إستراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الافتتاحية والحصول على مكانة إستراتيجية تنافسية .
- تطوير الإمكانيات الإعلامية.

ت–التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي عامل أساسي في تطور المؤسسة الاقتصادية وعلى رواج منتجاتها وتفتحها على الأسواق العالمية , ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم , فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكبه دائما نظرا لتكاليفه التي تشكل عائقا أما المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة الإستراتيجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية .

ج– التغيرات المتواترة للمحيط (أنماط التغيير) : تشهد أنماط التغيير تطورا كبيرا نتيجة التغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي , ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسة وفي ديناميكيتها على المستويين فإن هذا الأمر يستعدي أن تعمل المؤسسة ما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه , فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات

تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسة وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما في شانه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة.

د – المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا و دوليا للشركة باعتبارها وسيلة للتعاون و الاتحاد بين المؤسسات لإمكانياتها الاقتصادية التي بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة والتي تشكل ثقلا لا بأس به ومن أهم هذه الإمكانيات نجد :

- التقدم وابتكارات التكنولوجيات
- اقتحام السوق
- لسيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف .

المطلب الرابع : نظريات الاندماج، التعاون والشراكة

للإحاطة بالمفاهيم السابقة الذكر هناك مجموعة من النظريات التي نشأت لتفسير عملية الاندماج، التعاون و الشراكة بين الدول المختلفة، من حيث الدوافع ,و القوى المحركة و الآليات ... ، مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية. ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى نوعين، الأول ظهر في إطار علم السياسة لذا يطلق عليه النظريات السياسية للاندماج و الثاني ظهر في إطار علم الاقتصاد و يطلق عليه النظريات الاقتصادية للاندماج.

1-النظريات السياسية للاندماج :[1]

في ضمن ها النوع من النظريات يمكن ذكر النظرية الفدرالية التي تسعى إلى تطبيق نموذج الدولة الفدرالية على المستوى الدولي، بمعنى قيام الدول الداخلية في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فدرالية،و أن يتم توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفدرالية و الحكومات الإقليمية في

[1] محمد مصطفى و كمال فؤاد نهرا ،"صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية –الأوروبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرون، أوت 2001، ص 19.

المجالات المختلفة، و كما نجد النظرية الوظيفية التقليدية التي ترتبط بإسهامات "ديفيد ميتراني " David Mitranyالذي قام باقتراح وسيلة للاندماج أطلق عليها "الخيار الوظيفي" و التي تقوم على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية و الجوانب الوظيفية، في هذه العملية و التركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، و التخلي عن فكرة الاتحاد السياسي و بالتالي إنشاء تنظيمات وظيفية دولية تقوم الدول بنقل جزء من سيادتها، و لا يتم نقلها لأي مؤسسة فدرالية. أما النظرية الوظيفية الجديدة التي ترتبط بإسهامات "**ارنست هاس** Ernest B.Hass " جاءت على اثر نقد الأفكار الوظيفية **لمتراني** و بخاصة إمكانية الفصل بين الأمور السياسية و الأمور الفنية بما فيها الأمور الاقتصادية، و كما ركز على "مفهوم الانتشار" لتفسير التداخل بين عملية الاندماج الفني و السياسي، حيث يرى أن الاندماج و التعاون في القطاعات الفنية (الوظيفية)، سوف يؤدي إلى الانتشار في مجالات أخرى بما فيها المجال السياسي.

كما نجد النظرية الاتصالية التي ترتبط بأفكار **كارل دويتشKarl W. Deutsch** " ، و التي تأكد على أهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة،كأساس لقيام التعاون و الاندماج بين الدول و ذلك من اجل إنشاء ما أطلق عليه "مجتمع آمن" و الذي يمكن أن يتخذ ثلاثة أشكال، الأول هو ما أطلق عليه "مجتمع اللاحرب " الذي يتوافر فيه الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء للعنف، و الشكل الثاني هو "المجتمع التعددي" الذي يتضمن إنشاء عدد محدود من المؤسسات السياسة المشتركة،و الشكل الثالث هو" المجتمع المندمج" حيث يتم إنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة. و لقد أكد دويتش على ضرورة وجود إحساس بالانتماء الجماعي بين أبناء المجتمع المعين (أي انه من دون توافر مجموعة من القيم و المعايير و الإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء الشرعية على مؤسسات الاندماج.

2-النظريات الاقتصادية للاندماج:[1]

و في ظل التحولات التي عرفتها الساحة الدولية فيما يخص الأنظمة الاقتصادية و كذا العلاقات الاقتصادية المختلفة بين الدول، ظهرت هذه النظريات في مرحلة تالية لازدهار النظريات السياسية، من أبرز الإسهامات في هذا الإطار هي التي صاغها كل "**جاكوب فاينر** Jacob Vinerو **بيلا بالاسا** Bella Balassa" . و في إطار هذه النظريات يتم تقسيم مستويات الاندماج الاقتصادي إلى التالي:

أ -منطقة التبادل الحرة: التي تقوم على أساس إزالة الحواجز إمام حركة التجارة بين الدول الأعضاء (التعريفات الجمركية و الحصص) و لكن مع احتفاظ كل دولة بحقها في فرض رسوم جمركية خاصة بها في مواجهة الدول غير الأعضاء.

ب -الاتحاد الجمركي: و يتضمن بالإضافة لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد فرض تعريفة جمركية مشتركة بين هذه الدول في مواجهة الدول غير الأعضاء.

ت -السوق المشتركة: و تتضمن بالإضافة إلى العنصرين السابقين (حرية التجارة و تعريفة جمركية موحدة) حرية حركة عناصر الإنتاج الأخرى بين الدول الأعضاء مثل العمل و رأس المال.

ث -الوحدة الاقتصادية: و هي أعلى مراحل الاندماج الاقتصادي و تتضمن بالإضافة إلى كل العناصر السابقة, توحيد السياسات المالية و الاقتصادية و خلق مؤسسات فوق قومية في هذه المجالات تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.

و من بين النظريات التي درست مظاهر التعاون و الاندماج و تحليلها هي نظرية **الاعتماد المتبادل** التي تنصب ضمن المقاربة الليبرالية المؤسساتية و مفادها أن الاعتماد المتبادل يخلق مصالح متبادلة فهو الخاصية الأساسية للنظام الدولي. و من ابرز من تطرق إليها هو المفكر الأمريكي" **جوزيف ناي** " Joseph Nye في كتابه "المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ"، بحيث يرى: "إن الاعتماد المتبادل تعبير غامض يستخدم على عدة أوجه متباينة إلا أن الكلمة على المستوى

[1] محمد مصطفى، كمال فؤاد نهرا، المرجع السابق ذكره، ص 21.

التحليلي تشير إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعددة في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض، و ببساطة تعني الكلمة الاعتماد المشترك ".[1]

فالاعتماد المتبادل يقرب بين الدول و إمكانية التعاون و التقارب فيما بينها، بحيث يؤدي إلى إمكانية التنسيق فيما بين السياسات الوطنية فهو ينمي الشفافية السياسية بين الدول و يخلق مصالح مشتركة. ما يمكن استخلاصه مما سبق، هو أن علاقات التعاون ، الاندماج و الشراكة، مبنية على عدة مفاهيم و مصطلحات متداخلة و مترابطة فيما بينها تتعلق أساسا بثنائية تفاعلية هي " ثنائية التعاون و الصراع" .

و ما يفسر هذا التشابك و التفاعل هو مختلف النظريات التقليدية والجديدة التي تطورت عبر فترات زمنية متباينة مرافقة التطور الحادث في الساحة الدولية، فيما يخص العلاقات فيما بين لدول. بحيث جاءت هذه النظريات لدراسة هذه المفاهيم و تحليلها، و كذا تفسير مختلف الظواهر المتعلقة بها.

3- الأسس المفسرة للشراكة الأجنبية:

حاولت الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة أن تقدم لها تفسيرات، قصد تنميتها وتطويرها من أجل العمل بها بين الدول، وتنطلق في مجملها من الاستثمار الأجنبي المباشر لماله من ارتباط بظاهرة الشراكة، ومن بين النظريات المفسرة لها نجد:

3-1 نظرية تكاليف الصفقات يعود ظهور النظرية إلى سنة 1970 [2] وهي ترتكز على أهمية التكاليف المرتبطة بتنسيق وتنظيم نشاطات المؤسسة في مجال الإنتاج التي تعرف بتكاليف الصفقات.

[1] جوزيف ناي الابن، "المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ"، ترجمة(احمد أمين الحمل، مجدي كامل)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، مصر، 1997، ص 234.

[2] يعود أصل ظهور نظرية تكاليف الصفقات، إلى سنة 1937 من طرف الاقتصادي البريطاني RONALD Coase، كنها بقيت متجاهلة إلى غاية 1970 حين طورهاOLIVER Eaton Willamson الذي كان طالبCoase فهو من اهتم أكثر بهذه النظرية وللمزيد عد إلى:
-WITKINS Thayer, "The transaction cost approach to the theory of the firm", Saint José state university, Economics department, Sure le sit web www.sjsu.edu/facult/wathins/coase.htm.15/01/2007.

تتعلق هذه النظرية، بالبحث عن المعلومات في وسط محيط غير كامل المنافسة لذلك يتعين على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار تكاليف التفاوض على الاتفاقية وكذا مراقبة نشاطاتها واستخدامات مواردها، فنجد ثلاث أنواع من التكاليف هي:[1]

- تكاليف البحث والمعلومات.
- تكاليف المساومة أو التفاوض.
- تكاليف التنفيذ والمراقبة.

تستند هذه النظرية إلى كون المؤسسة تسعى إلى تعظيم أرباحها في السوق العالمية، لأن دولية النشاط تعد وسيلة هامة للحفاظ على الميزة التي تمتلكها المؤسسة في بلدها الأصلي، أما الفروع التابعة لها فتدخل ضمن المؤسسة الأم من أجل تشكيل سوق داخلي في السلم العالمي.[2]

تعتبر نظرية تكاليف الصفقات نظرية اقتصادية توضح بأن المؤسسات الاقتصادية تنمو بشكل أوسع، فهي تجري تعاملات في الأسواق الخارجية وبأقل تكلفة من خلال قيامها بإبرام عقود شراكة مع المؤسسات الأجنبية، إذ غالبا ما تعد الشراكة الأجنبية الحل الأمثل حسب هذه النظرية على الأقل، لأنها مرحلة وسطية بين صفقات السوق التي تتميز بالتكاليف الضخمة وقيام المؤسسة بهذا النشاط لوحدها يتطلب استثمارات جد مرتفعة[3]

فتمثل لها الشراكة الأجنبية خيارا استراتيجيا تحقق فعاليتها من خلال الأسواق الخارجية وتضمن لها الاستغلال العقلاني للمواد المتاحة كما تمكنها من تسيير تكاليفها بأفضل الطرق[4] .

---

[1] TERSEN Denis et BRICOUT Jean Luc, "L'investissement international", édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996, p66.
[2] idem, p62.

[3] يعقوبي محمد و لخضر عزي،" الشراكة الأورو متوسطة وآثارها على المؤسسات الاقتصادية"، في(مجلة العلوم الإنسانية)، العدد 14، السنة الثانية، أكتوبر 2004، على الموقع الشبكي: www.Uluminsania.net، تم الاطلاع بتاريخ: 2010/10/12.

[4] BALANTZIAN Gérard, « L'avantage coopératif, le partenariat, la coopération, l'alliance stratégique", édition d'organisation, Paris, 1997, p69.

3-2 نظرية الإنتاج الدولي وإستراتيجية العلاقات

تتجلى الشراكة الأجنبية وفقا لهذه النظرية، في كونها طريقة لتفادي المنافسة.

وتؤدي إلى تكوين إستراتيجية علاقات وترابط بين الشركاء من جهة، فهي وسيلة لتوطيد امتياز تنافسي للمؤسسة بشكل يجعلها تقاوم منافسيها من جهة أخرى[1]، فيتعين على المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض، اللّجوء للشراكة الأجنبية كوسيلة تمكنها من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها والتصرف المحكم في وسائل الإنتاج قصد التحكم في التكاليف وبذلك اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية[2].

3-3 نظرية الاحتكار الدولي:

تعتمد هذه النظرية على توطيد علاقات التعاون بين المؤسسات الاقتصادية في شكل احتكاري والاهتمام بجميع المجالات الحساسة في الاقتصاد العالمي التي تعتبر مركز قوة وعامل في تماسك المؤسسات الاقتصادية ونجاحها، ونجد منها نشاطات البحث والتطوير والتي تعد عاملا حساسا في نموها وتجاوبها مع كل التطورات التكنولوجية[3]، وطبقا لهذه النظرية فإن المستثمر الأجنبي عندما يعمل خارج حدوده، فهو يعمل في ظروف يسودها الكثير من الغموض مهما أعطى من المميزات[4]، فتواجهه المخاطر لأّنه يستخدم العناصر المحلية ويبتعد عن مركز اتخاذ القرارات كما أّنه لا يخضع للرقابة الدقيقة، وقصد التغلب على كل هذه الصعوبات يجب أن يتمتع المشروع المشترك بقدرات غير عادية، أو بمستوى متميز لمواجهة التحدي الجديد.

يمكن أن يكون التميز في التكنولوجية المتطورة التي يحوزها أو في تقنيات الإدارة الحديثة التي يستعملها، أو في القدرات المالية والسمعة وجودة المنتجات وبتوفير كل هذه العناصر المتميزة للمشروع

---

[1] محمد يعقوبي، لخضر عزي، المرجع السابق ذكره، ص5 -6.

[2] TERSEN Denis et BRI COUT Jean Luc, "L'investissement international", Op.cit, p 68.

[3] يعقوبي محمد و لخضر عزي، المرجع السابق ذكره ، ص6

[4] علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام"، دار حامد للنشر، الأردن، 2003 ، ص 170.

سيؤدي إلى تحقيق الانفرادية والقيادة والسيطرة على المنافسين المحليين والأجانب، وبذلك يتمكن المشروع من إنشاء احتكار قد يكلف الاقتصاد المحلي الكثير[1]، تتميز هذه النظرية بنوعين من الاحتكار هما:

أ– احتكار الشركة الأولى للسوق:

فالمؤسسة التي تدخل إلى السوق أولا في مجال إنتاج منتج معين، ستظل دائما المتفوقة مهما حاولت المؤسسات الأخرى منافستها[2] .فلن تستطيع التأثير عليها لأن هذه المنافسة ستكلفها كثيرا، وقد تفوق تلك التكاليف ما يمكن أن تجنيه من دخولها في ذلك السوق بالإضافة إلى كون المؤسسة الأولى تعرف كل شيء عن السوق ولها حصة كبيرة فيه، فمستهلكيها أكثر ولاء لمنتجاتها مما يصعب إذن على أي مؤسسة أخرى منافستها.

ب– القوة الاحتكارية:

يتمثل الدافع الرئيسي للاستثمار في الدول الأجنبية في القوة الاحتكارية، وتفترض هذه النظرية أن ممارسة أي نشاط في دولة أجنبية له تكاليف مرتفعة لا تتحملها سوى المؤسسات التي لها مزايا تنافسية[3]، مثل التكنولوجية المتطورة وأساليب العمل والإدارة الحديثة، ولكي تتمكن من تعويض هذه التكاليف يتعين عليها مزج قدراتها وإمكانياتها في نسق تام لتحقق أرباحها.

3-4 نظرية تبعية المورد

[1] حسن عوض الله زينب ، "الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة العالمية"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2004، ص199 .

[2] علي عباس، المرجع السابق ذكره، ص170 .

[3] CHESNAIS Français," La mondialisation du capital", édition Syros, Paris, 1997, p 51.

ساهمت هذه النظرية كثيرا في تحليل أهداف الشراكة، وتقوم على فكرة مفادها أن المؤسسة التي لا تستطيع استغلال ومراقبة كل عوامل الإنتاج تلجأ إلى الشراكة مع مؤسسات أخرى تعمل في مجال نشاطها[1]، فمثلا الشركات البترولية العالمية التي لم تعد منتجة للمحروقات نجدها تسعى لاستغلال إمكانيتها وطاقتها التكنولوجية وذلك باستيراد المواد البترولية الخام وإعادة تحويلها وتصنيعها، ثم تقوم بتصديرها على شكل مواد تامة الصنع وهذا أمر مكلف مع العلم أن هذه العمليات يمكن أن تتم في البلد الأصلي (المنتج) ولتدارك ذلك فإن الدول المنتجة وقصد استغلال إمكانياتها بصفة شاملة تعمد إلى منح تسهيلات جبائية للشركات ذات الاختصاص في تحويل المواد البترولية، قصد القيام بمثل هذه النشاطات محليا.

نستخلص مما سبق أن الشراكة الأجنبية تعد خيارا استراتيجيا تلجأ إليه المؤسسات لتحقيق أهدافها المختلفة، كتحقيق عائدا منظورا من الموارد المالية أو غير منظور يتجلى في القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية[2]، لأّنها تمثل فرصة لغزو الأسواق الدولية خاصة باختيار الشريك الاستراتيجي المناسب لأن الشراكة الأجنبية تستهدف تحقيق الربط والتكامل بين الطرفين المحلي والأجنبي قصد الرفع من فعاليتهما وخلق ميزة تنافسية جديدة كما تدعم المزايا الكامنة أصلا في كل طرف من خلال التبادل والتعاون المشترك خاصة في مجال التكنولوجية والمعارف الفنية وحتى في الموارد الأخرى[1] فهي تؤدي دورا أساسيا في تطوير نظم الإنتاج وتحسن كفاءة الشركاء في إطار المشروع الموحد من خلال التكيف مع متطلبات السوق ومواجهة المنافسة المحلية والدولية بتخفيض تكلفة الإنتاج وتلبية شروط الجودة واكتساب التقنيات الحديثة والمرونة في التنظيم، خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية نجدها غالبا تعاني من المنافسة وكذا ضرورة تلبية الطلب النهائي، هذا ما يحتم عليها الدخول في شراكة مع مؤسسات تتوفر

[1] يعقوبي محمد و لخضر عزي، المرجع السابق ذكره، ص4 .

[2] علي حسين على، "الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال"، دار حامد للنشر، الأردن، 1999، ص472 .

على ميزة لإنتاج سلع منافسة وتنسيق جهودها في ميادين البحث والتطوير ونقل التكنولوجية واستخدامها في تحسين الإنتاج والكشف عن أسواق جديدة[2]

تساهم بذلك الشراكة الأجنبية في تآزر الموارد والإمكانيات، فهي تعد وسيلة هامة لعملية التحويل التكنولوجي وعامل لزيادة فعالية التسيير وتطوير المشاريع الاقتصادية لأّنها تجمع بين شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته ومعارفه الخاصة، فتتجمع تلك المعارف والخبرات لتزيد من فعالية التسيير وتوسيع قاعدة المعارف والمعلومات لدى المشروع الموحد[3]، كما تهدف الأطراف المتعاقدة ضمن اتفاقية الشراكة إلى استغلال الفرص الجديدة للسوق عن طريق التطور الداخلي للمنتجات، وتوسيع الأنشطة سواء كان ذلك للمؤسسة المحلية أو الأجنبية.[4]

يمكن القول أن الشراكة الأجنبية تهدف عموما إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل أكثر كفاءة وفعالية ورفع مستوى الإنتاج والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في إطار تشريعي يعكس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الدولة والتي تستهدف إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية وتهيئة الظروف لتوفير مناخ ملائم يساعد على تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على إقامة مشاريع استثمارية جديدة في مجالات إنتاج السلع والخدمات من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي[5]

و تصّنف الشراكة الأجنبية حسب عدة تصنيفات، إذ يمكن تحديد أنواعها حسب القطاعات التي تحدث فيها وهو المعيار الذي سنعتمده في هذا الفرع، من خلال التعرض إلى الشراكة في مختلف المجالات سواء التجارية، الصناعية، التقنية، الخدماتية، والمالية بالإضافة إلى تصنيفات أخرى.

---

[1] أبو قحف عبد السلام ،" إدارة الأعمال الدولية دراسة وبحوث ميدانية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2001 ، ص449 .

[2] أمين عبد العزيز، "إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين"، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001 ، ص269 .

[3] قلش عبد الله، "أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، في(مجلة العلوم الإنسانية)، العدد4، 2006، على الموقع الشبكي: www.Uluminsania.net، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/22. ، ص ص 1-41.

[4] BALANTZIAN Gérard, op.cit, p71.

[5] TERSEN Denis, BRI COUT Jean Luc, Op.cit, p15

أ- الشراكة التجارية

تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن أحد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر[1]، لهذا فإنّها تكتسي طابعا خاصا حيث أنّها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استعمال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات[2] ، تؤدي الشراكة التجارية دورا ديناميكيا في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل الأسواق المحلية والدولية، فهي تحقق مزايا لكلا الطرفين ففيما يخص الشريك المحلي فإنّها تسمح له بتقليص تكاليف المعاملات التجارية عن طريق وضعها لشبكة التوزيع المتخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير، أما بالنسبة للشريك الأجنبي فهي تعد مجالا للدخول في الأسواق الموجودة محليا أو الأسواق الجديدة عن طريق فتح شبكات جديدة للتوزيع[3]، وهناك أشكال عديدة لهذا النوع من الشراكة نذكر منها:

أ-1 اتفاقية التوزيع (L'accord de distribution):

يكون الشريك الأجنبي بموجب هذه الاتفاقية إما مستوردا أو موردا مكّلفا بالقيام بنشاطات الشراء للمواد الأولية، أو لبيع منتجات خاصة بالمؤسسة في الأسواق المحلية أو الأجنبية[4]، تنقسم اتفاقية التوزيع إلى نوعين فهناك نوع قائم على الحصرية الإقليمية نجد فيه عقود الامتياز التي يقوم فيها مانح الامتياز بتقديم علامته التجارية وأنظمته التشغيلية وسمعته إضافة إلى خدمات أخرى مساندة كالتدريب وبرامج الإعلان والترويج إلى الطرف الأخر مقابل أجور ورسوم يتفقان عليها مسبقا[5] ويمكن أن تكون منح الامتياز على ثلاث حالات فإما أن تكون بالضرورة أو الاضطرارية في حالة عدم تمكن الشركات الأجنبية من، التملك الكامل لمشروعات الاستثمار، أو بالاختيار وهنا تفضل الشركات الأجنبية منح

[1] أمين عبد العزيز، المرجع السابق ذكره، ص269 .

[2] قلش عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص3

[3] بن حبيب عبد الرزاق، بومدين رحيمة حوالف، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، في(الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2002، ص222 .

[4] يوسف مختار، "إستراتجية الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص35 .

[5] يعقوبي نادية ،"النظام القانوني لعقود التوزيع الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، 2006 ، ص36 .

تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر للاستثمار وغزو الأسواق الأجنبية[1]، تعرف عقود الامتياز في مجال توزيع السيارات بشكل كبير وذلك يظهر من خلال بيع براءة الاختراع من طرف مؤسسة أجنبية متخصصة في إنتاج أحد أنواع السيارات، وفي نفس الوقت تقوم هذه الأخيرة بالدخول في عمليات التجميع الصناعية*

لهذا النوع من السيارات في الدول المضيفة[2]، يعاب عن عقود الامتياز أمكانية خسارة التحكم بالإنتاج وتسويقه وقد تأخذ المؤسسة المعرفة الفنية إلى غير رجعة وتبيعها في أي مكان ما لم يحدد ذلك في العقد[3].

والعقود التي لا تقوم على شرط الحصرية، نجدها تضم عقود التوزيع الانتقائي القائمة على انتقاء الموزعين وهي تعرف في مجال توزيع السلع الرفيعة مثل مواد التجميل والألبسة.[4]

أ-2 اتفاقية التموين:

عبارة عن تحالف مجموعة من المؤسسات التي تمركز مشترياتها لتوسيع أفاق التموين الذي يمنحها قدرة حسنة في التفاوض[5]، تلجأ بعض المؤسسات إلى شراء بعض المنتجات من مؤسسة أو شركة أخرى عن طريق الترخيص، وهي حالة شائعة في المبادلات التجارية وقد تلجأ الشركة الطالبة للترخيص إلى ذلك نظرا لافتقارها للكفاءات العالية الخاصة بالمنتج، أو لارتفاع تكلفة إنتاجها مقارنة بإمكانية شرائها من المصدر الرئيسي أو نظرا للسمعة والشهرة التجارية العالمية المميزة التي يمتاز بها المنتج المنتج من قبل المصدر الرئيسي، ومن الأمثلة التي تجسد ذلك نجد مثلا الإستراتجية المتبعة

[1] أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003، ص494 .

* تأخذ عمليات التجميع الصناعية شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وطرف محلي، يلتزم بمقتضاها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمستلزمات منتوج معين قصد تجميعها لتصبح منتجا نهائيا وغالبا ما يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وكذا طرق التخزين والصيانة مقابل عائد مالي يتفق عليه.

[2] يعقوبي نادية، المرجع السابق ذكره، ص36 .
[3] أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي"، المرجع السابق ذكره، ص496 .
[4] يعقوبي نادية، المرجع السابق ذكره، ص37 .
[5] يوسف مختار،" إستراتجية الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية"، المرجع السابق ذكره، ص38 .

من طرف شركة(IBM) عند اختيارها لاتساع التعاون الأفقي للتموين مع شركة (Startus)التي تمتاز بالكفاءة العالية لبعض أجهزة الكمبيوتر، وهذا لا يعني أن شركة (IBM)غير قادرة على تطوير أجهزتها بنفسها لكنها فضلت اللجوء لاتفاقية التموين لتحقق غايتها الآنية[1].

أ-3 اتفاقية التعاون

يخص هذا النوع من الاتفاقيات المؤسسات التي ترغب في اقتحام أسواق جديدة حيث تتعاقد مع مؤسسة متواجدة في هذا السوق فتضع تحت تصرفها المنتجات التي تريد تسويقها.[2] فاتفاقية التعاون تمثل وساطة تجارية بين المؤسسة المنتجة والزبون عن طريق تدخل الطرف المسوق لهذه السلع أي المورد.

ب- الشراكة الصناعية

تتعلق الشراكة الصناعية بالمجال الصناعي فتجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز مشروع معين، وذلك من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل المختلفة، وكل عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف[3] ويمكن تعريفها على أنها تطور لعلاقات المناولة الصناعية أو التعاقد الصناعي فيتم من خلالها قيام شراكة بين طرفين أو أكثر للتعاون على خدمة المصالح المتبادلة، كأن يكون أحد الأطراف منتج لمستلزمات الإنتاج والآخر مصنع المنتجات النهائية ويترتب على ذلك توفر مجموعة من الشروط وأهمها الثقة المتبادلة والتحلي بروح المساواة وأيضا ببعد النظر وخصوصا عند التعرض لمعوقات ظرفية[4] المصاحبة للاستثمار الصناعي الذي يتصف أيضا بالتعقيد ويتطلب تجهيزات ووسائل متطورة، إضافة إلى ضخامة التكاليف المخصصة له[5]، فتصبح الشراكة الصناعية ذات جدوى اقتصادية عندما

[1] يعقوبي محمد و لخضر عزي، المرجع السابق ذكره، ص7 .

[2] قلش عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص3 .

[3] المرجع نفسه، ص4 .

[4] علي عباس، المرجع السابق ذكره، ص179 - 178.

[5] YVELINE Lecler, « Le partenariat industriel, la référence Japonaise", édition l'Harmattan, Bruxelles, 1993, p39.

يمتلك كل طرف أو شريك ما لا يمتلكه الطرف الأخر وبتكاملهما تتحقق الفائدة المرجوة من هذه الأخيرة.

يتمثل الغرض من هذه الشراكة بالنسبة للدولة المستقبلة في اكتساب خبرات جديدة ونقل التكنولوجية المتطورة بهدف الاستعمال الأمثل لمواردها المختلفة، أما بالنسبة للدول المستثمرة فهدفها هو اقتحام الأسواق الجديدة وتطويرها مما يسمح لها بتسويق منتجاتها.[1]

هناك عدة أشكال للشراكة الصناعية منها:

ب-1 عقود التصنيع:

تعتبر عقود التصنيع اتفاقيات تبرم بين مؤسسة أجنبية وإحدى المؤسسات الوطنية بالدولة المضيفة، يتم بمقتضاها قيام المؤسسة الوطنية بتصنيع وإنتاج منتجات المؤسسة الأجنبية[2]، وعادة ما تكون هذه الاتفاقيات طويلة الأجل يتحكم فيها الطرف الأجنبي بإدارة المشروع، وتساهم هذه العقود في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وكذا تنمية مهارات العمال[3]، يتم اللجوء إليها قصد التخفيض من تكاليف التسويق والاستفادة من انخفاض أجور العمال وأسعار المواد الأولية وكذا الحصول على حوافز حكومية تمنح للطرف الأجنبي[4]، ومن الأمثلة الميدانية على ذلك الشراكة بين شركة جنرال موتور باعتبارها أول مصنع للسيارات في العالم ومجموعة دايو مجموعة كورية لصناعة المعدات التقنية.

ب-2 اتفاقيات المقاولة من الباطن:

المقاولة من الباطن هي علاقة اقتصادية وتعاقدية تجمع بين المؤسسة الأم أو الآمرة من جهة والمؤسسة المنفذة أو المنجزة للنشاط أو الخدمة من جهة أخرى، بحيث تتنازل بموجبها المؤسسة الآمرة

[1] قلش عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص5-6.
[2] أبو قحف عبد السلام ،" إدارة الأعمال الدولية دراسة وبحوث ميدانية"، المرجع السابق ذكره، ص500 .
[3] أمين عبد العزيز، المرجع السابق ذكره، ص271 .
[4] AMOKRANE Hakima, « Analyse des relations de partenariat interentreprises dans la sidérurgie métallurgie en Algérie », mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, U.M.M.T.O, 2005, p55-56.

عن بعض الأنشطة الفرعية والهامشية لصالح المؤسسة المنفذة للخدمة أو النشاط[1]، فهناك شراكة في إنتاج المنتج النهائي بين المقاول والمؤسسة الآمرة فتتولد علاقة ثلاثية تجمع كل من المؤسسة الآمرة والمقاول من الباطن والزبون النهائي فالعلاقة التي تربط بين المقاول من الباطن والمصدر الآمر أي المؤسسة الآمرة هي علاقة ترابط من حيث السوق المشترك والموحد بينهما.

يظهر أيضا هذا الترابط من خلال التكنولوجية، لأن المقاول من الباطن يعمل تحت تعليمات وأوامر وشروط وكذا المعايير التي يضعها المصدر الآمر، لكن هناك استقلالية مالية بينهما[2]، تتجلى أهمية المقاولة من الباطن بالنسبة للمؤسسة الأم في تطوير الوضعية المالية للنشاط من خلال تحسين مردوديته وجلب رؤوس أموال جديدة، فتركز المؤسسة الأم جل كفاءتها الأساسية على نشاطاتها الرئيسية هذا ما يسمح لها بتحقيق قيمة عالية من خلال جلب التكنولوجية المتطورة للأقسام الإستراتيجية المتبقية، تعظيم الربح عن طريق المشاركة كنتيجة لاعتماد سياسة الشراكة المتعاقد عليها بين المؤسسة الأم والمؤسسة المقاولة من الباطن، وأيضا تخفيض تكاليف الوظائف الداخلية[3]، سمحت هذه المزايا التي تعود بها المقاولة من الباطن على تطوير استخدامها على المستوى الدولي[4]، خاصة في السنوات الأخيرة إذ أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج في البلدان المتقدمة إلى ضرورة البحث عن مقاولين أجانب من البلدان النامية للتقليص من هذه الأعباء التي تكلف المؤسسات الاقتصادية كثيرا.

ب-3 عقود تقسيم الإنتاج

ترتبط بموجب هذا النوع من العقود الشركة الوطنية بالشركات الأجنبية لمدة محددة تكون غالبا على المدى الطويل، فلتزم هذه الشركات الأجنبية بالبحث عن المواد الأولية كالمناجم الضخمة، فهذا

[1] أبو قحف عبد السلام ، " اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي"، المرجع السابق ذكره، ص506 .

[2] TERSEN Deniset BRI COUT Jean Luc, Op.cit, p15-16.

[3] عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص506 .

[4] TERSEN Denis et BRI COUT Jean Luc, Op.cit, p17.

النوع من العقود يعرف كثيرا في مجال الصناعات البترولية فالطرف الوطني لا يستطيع استغلال هذا المجال بطاقاته الخاصة لأّنها مكلفة سواء تقنيا أو ماليا،هذا ما يستدعي إقامة شراكة أجنبية.[1]

يمنح للطرف الأجنبي بموجب عقد تقسيم الإنتاج قيمة من المال وكذا جزء من الإنتاج المحقق مقابل ما يقدمه من التكنولوجية، لأّنه مكلف أصلا بنقل معارفه الفنية المتطورة التي يملكها في هذا المجال، أما في حالة عدم نجاح الاستثمار فهو لا يسترجع الأموال التي استثمرها في المشروع ويتم بذلك إلغاء العقد[2]، أبرمت سوناطراك عقد لاقتسام الإنتاج مع شركة أميرادا هاس (Amerada Hess) الأمريكية بتاريخ 16 أفريل2000[3]، بقيمة 550 مليون دولار على أن تستفيد سوناطراك من % 51 من العوائد كما أبرمت أيضا عقد مع شركة الغاز الفرنسية(Gaz de France) في سنة2000 ، ينص على اقتسام منتج الغاز الطبيعي بتكلفة تقدر ب 25 مليون أورو.

ب-4 عقود المفتاح في اليد:

هي تلك الاتفاقيات التي يتعهد بموجبها طرف أجنبي بالقيام بعدة بناءات أو بعضها وكذا تجهيز مركب صناعي ثم تسليمه إلى المشتري وهو في حالة عمل أو تشغيل[4] ويتحمل المسؤولية المترتبة عن عدم احترام المواصفات العقدية المتفق عليها ويكون ذلك مقابل ثمن جزافي يتم تحديده في العقد مسبقا، وهذا النوع من الاتفاقيات أو العقود تأخذ شكلين إما[5]:

- **عقود بسيطة** :تتمثل في تسليم مصنع كامل من الآلات وكذا العلامات والبراءة والدراسات والطرق المعدة سابقا، مقابل الثمن الذي يحدد في العقد.

- **عقود ثقيلة** :يلتزم بمقتضاها المورد ليس فقط بتسليم المصنع، ولكن مع تقديم المساعدة الفنية لتشغيل المصنع، وهذا النوع كثير الانتشار بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

[1] Idem, p16.

[2] يعقوبي محمد و لخضر عزي، المرجع السابق ذكره، ص7 .

[3] أدينارين سميرة، "عقد الشراكة الدولي"، رسالة ماجستير غير مشورة، الجزائر، 2002، ص67 .

[4] معاشو عمار، "الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية (في عقود المفتاح والإنتاج في اليد)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998 ، ص85 .

[5] المرجع نفسه، ص86

ب-5 عقود الإنتاج في اليد:

عقود الإنتاج في اليد عبارة عن توسيع لخدمات المورد التي ترافقها ضمانات إضافية من كلا الطرفين حيث يبقى الثمن الجزافي كما هو في عقد المفتاح في اليد، فيلتزم المورد إضافة إلى توريد المصنع وتكوين العمالة الوطنية بضمان المساعدة في تسييره قصد بلوغ طاقته الإنتاجية المتفق عليها في العقد لهذا فإنّه يعد امتداد لعقود المفتاح في اليد[1]، اعتمدت الجزائر على هذا النوع من العقود في تحقيق نسيجها صناعي خاصة في سنوات السبعينات من خلال المخططات الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط، إذ صرفت الدولة الجزائرية مبالغ جد ضخمة على هذه العقود بسبب كون الخزينة آنذاك في حالة مالية يسيرة نظرا لارتفاع أسعار البترول هذا ما سمح بزيادة تمويل هذه المخططات.

ج-الشراكة التقنية:

تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجية والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، فهي تهدف إلى تطوير المنتجات وتحسينها مع تقليص التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة فتعطى المؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها، ومن بين الاتفاقيات المخصصة للقيام بهذه الشراكة نجد:

ج-1 اتفاقية التعاون في مجال البحث والتطوير:

يمكن للمؤسسة أن تبرم اتفاقية شراكة للبحث والتطوير وذلك مع مؤسسة أخرى أو مكتب دراسات متخصص لمدة زمنية معينة قصد تطوير مشروع محدد فهي تؤدي إلى الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات وكذا تخفيض المخاطر .وهذا النوع من العقود يعرف كثيرا في مجال البحث عن المحروقات ويتخذ العقد في هذا المجال عدة صور منها عقد بحث وتنقيب أو عقد بحث واستغلال وهي اتفاقيات محتكرة من قبل الدولة حيث تعد الوحيدة التي تقبل على إبرام عقود شراكة تقنية في

[1] إقلولي محمد، "النظام القانوني لعقود نقل المعرفة الفنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، تيزي وزو، الجزائر، 1995 ، ص43 .

قطاع المحروقات ممثلة في شركة سوناطراك، هذا ما نص عليه القانون14/86[1]، ومن بين العقود التي أبرمتها سوناطراك في مجال البحث والتنقيب نجد عقد شراكة مع بريتش بتروليوم (B.P) في نهاية ديسمبر 1995 مدته 30 سنة (سنتين للبحث، أربع سنوات الأشغال 24 سنة الاستغلال والإنتاج (قيمته 3 مليار دولار، حصة سوناطراك 15.10 مليار دولار دفع الشريك الأجنبي بموجب هذا العقد 50 مليون دولار كحق دخول، والهدف من هذا العقد هو البحث عن الغاز في عين صالح إنتاجا وتسويقا[2].

ج-2 **اتفاقية التراخص**

الترخيص هو أن تقوم المؤسسة المرخصة بمنح حقوق استعمال الملكية الفكرية والتكنولوجية، طرق وأساليب العمل، حقوق النشر والتأليف، براءات الاختراع والعلامات التجارية إلى شركة أخرى مقابل أجر أو رسوم يتفق عليها الطرفين، علما بأن التكنولوجية التي تمتلكها المؤسسة المرخصة تعتبر أصلا من أصولها، تقدم حق استعمالها للمؤسسة للمرخص لها دون التنازل عنها فملكيتها تبقى لها.[3]

فالمؤسسة المرخص لها تكسب فقط حق الاستغلال ويتعين على المؤسسة المرخصة أن تمكنها من استغلال تلك الحقوق بنفس الدرجة كما لو كانت هي التي تستخدمها، ولقد عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية اتفاقية التراخيص على أنها إذن أو رخصة تقدم من طرف صاحب هذا الحق لشخص قصد استكمال أو انجاز بعض الأعمال التي يتضمنها هذا الحق.[4]

تعتبر اتفاقيات التراخيص وسيلة لنقل الخبرة الفنية في عمليات الإنتاج ووسيلة لنقل التكنولوجية كما تفتح مجالا بين المشاريع المشتركة الوطنية والأجنبية قصد تحقيق التعاون وتبادل المصالح في مجال إنتاج السلع والسيطرة على الأسواق وفرض معرفة فنية معينة، لذلك فهي تعرف انتشارا واسعا

[1] قانون رقم14/86 مؤرخ في 19 أوت 1986 ، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ج.ر عدد 35 الصادر في 27 أوت 1986 معدل ومتمم.

[2] النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 21 ، العدد 12 ، ديسمبر 1995 ، ص20 .

[3] TERSEN Denis, Op.cit, p17-19.

[4] إقلولي محمد، المرجع السابق ذكره، ص35 .

أكثر خاصة بين المؤسسات ذات مستوى متقارب من حيث القدرات العلمية والتكنولوجية الأمر الذي يجعلها في مراكز متساوية في الاستفادة من المعارف لأن حاجاتها تقتصر فقط في الحصول على التجديدات وطرق التصنيع التكنولوجية الحديثة.[1]

ج-3 اتفاقية نقل المعرفة الفنية:

تعرف بأّنها عقد يلتزم بمقتضاه شخص طبيعي أو معنوي بأن يجعل المتعاقد معه يتمتع بالحقوق التي يحوزها على بعض الأشكال والأساليب السرية لمدة معينة مقابل مبلغ من المال يدفعه الطرف المتلقي، فهذا النوع من العقود يسمح للطرف المتلقي اكتساب معارف متطورة دون بذل جهد ووقت في مجال البحث والتطوير، لذلك فهي تمثل بالنسبة للصناعيين وسيلة لتوفير المال والوقت.[2]

د -الشراكة المالية

يظهر هذا الشكل من الشراكة في مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى، فهي بذلك تأخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار هذا ما يميزها عن باقي أشكال الشراكة الأخرى سواء من حيث وزن الشريك أو مدة الشراكة وأيضا من حيث تطور المصالح لكل طرف[3] لأن المؤسسة تلجأ إلى هذا النوع من الشراكة عندما تعاني من صعوبات مالية تهدد استقرارها وبقائها وتعيق تحقيق أهدافها الاقتصادية[4]، فالشراكة المالية إذن هي عبارة عن ارتباط الشركاء، بحركة رأس مال لتحقيق استثمارات مشتركة تسعى من وراءها المؤسسة إلى الاستفادة من الموارد والأساليب التسييرية الموجودة لدى الطرف الأجنبي وغالبا تأخذ هذه الشراكة شكلين:

د-1 الاندماج :تلجأ إليه المؤسسات تفاديا للأخطار لأنه يسمح لها بإعادة موقعها في السوق فيمنحها الفرصة لبلوغ الأهداف التي سطرتها كما يمكنها من تحقيق التطور نظرا لزيادة النصيب المالي المخصص للبحث.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 35.

[2] معاشو عمار، المرجع السابق ذكره، ص7 .

[3] بن حبيب عبد الرزاق، بومدين رحيمة حوالف، المرجع السابق ذكره، ص54 .

[4] SAIDOUNE Ali, « Le partenariat un modèle de développement », mémoire pour l'obtention du magister, Université d'Alger, 1995, p12.

[5] إدينارين سميرة، المرجع السابق ذكره، ص29 .

د-2 المؤسسة المختلطة :تنشأ عن اشتراك مؤسستين أو أكثر وتقوم على عقد أتفاق بين المؤسستين الأصليتين على إنشاء الشركة والمساهمة في إدارتها واتخاذ القرارات حسب حقوقهم[1]، يلجأ إلى هذا النوع من الشراكة في حالة الدخول في أسواق جديدة مما يتطلب الكفاءة والخبرة التي لا يتحكم فيها أحد الشركاء لوحده.

والمثال عن ذلك شركة بريتيش تيلكوم وشركة ديبون دي نيمور (et du pont de Nemours British TEL COM) أنشأت شركة مشتركة تدعي " D et BT" .

ذ - الشراكة الخدماتية:

تعد هذه الشراكة إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد بين المؤسسات والشركات العالمية في البحث عن الوسائل اللازمة للتمكن من توظيف رأسمالها في قطاع الخدمات، تتنوع العقود المبرمة في هذا القطاع بتنوع الخدمات فنجد على سبيل المثال عقود التسيير التي تستطيع من خلالها المؤسسة الأجنبية بتسيير المؤسسة المحلية أو المختلطة الاقتصاد، فيتصرف المسير باسمها ولحسابها مقابل مبلغ من المال وهذا ما يضفي على العقد صبغة الوكالة التجارية ذات المصلحة المشتركة[2]، كرس هذا النوع من العقود في التشريع الجزائري بموجب القانون رقم 01/89 المؤرخ في سنة[3]1989 ، جسد هذا النوع من العقود في مجال الفندقة حيث أبرم عقد تسيير بين الشركة الفرنسي (Accord) يسند بموجبه تسيير فندق الحامة إلى شركة سوفيتال وهي فرع

[1] TERSEN Denis et BRICOUT Jean Luc, Op.cit, 18.

[2]آيت منصور كمال، "عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009 ، ص126 .

[3]نصت المادة 01 من القانون98 /01 على:« عقد التسيير هو العقد الذي يلتزم بموجبه متعامل يتمتع بشهرة معترف بها يسمى مسيرا إزاء مؤسسة عمومية اقتصادية أو شركة مختلطة الاقتصاد بتسيير كل أملاكها أو بعضها باسمها ولحسابها مقابل أجر، يضفي عليها علامته حسب مقاييسه ومعاييره ويجعلها تستفيد من شبكاته الخاصة بالترويج » ، قانون89 /01 مؤرخ في 07 فيفري 1989 يتمم الأمر رقم 75 -58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني، ج.ر عدد6 الصادر 1989 .

من فروع شركة(Accord)، كما أبرم عقد ثاني بين الطرفين في10 نوفمبر 1999 لتسيير فندق مطار هواري بومدين تحت علامة(Mercure) التابعة دائما لنفس الشركة.[1]

تبرم إلى جانب عقود التسيير عقود الاشتراك ذلك بعد انقضاء مدة عقد التسيير ويكون موضوع هذه العقود، إدارة المعرفة والمهارة الفنية التي ينقلها صاحبها لفائدة المستفيد أهمها عقود استغلال الفنادق والمطاعم.

إضافة إلى كل هذه الأنواع التي سبق ذكرها .هناك أشكال أخرى للشراكة تتحدد حسب مشاركة الأطراف إذ يمكن أن تقوم الشراكة بين أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية، كما يمكن أن تكون اتفاقية بين شريكين أو أكثر، وتتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المشاركة أو المتعاقدة فنجد:[2]

-**الشراكة العمومية** :هي الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية.

-**الشراكة الخاصة** :والتي تتم بين شركات خاصة.

-**الشراكة المختلطة** :تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

فأشكال الشراكة الأجنبية متنوعة ومتعددة لكن مهما كان شكلها فإنها تظل دائما خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، لأّنها تعتبر محركا أساسيا لتطوير المؤسسات الاقتصادية نظرا لما تحققه من مزايا لهذه الأخيرة، فهي تضمن لها النقل الفعلي للتكنولوجية فتحسن من أدائها وتمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية فالشراكة إذن بدأت كنمط للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية للحد من السياسات الاحتكارية التي كانت تعاني منها، لكن حاليا أصبحت تمثل الإطار العام لعلاقات التعاون فيما بين الدول، فمعظم دول العالم ومن بينها الجزائر نجدها تعمل على ترقية هذه الإستراتيجية للعمل بها في كل الميادين.

[1] آيت منصور كمال، المرجع السابق ذكره، ص182 .

[2] قلش عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص9 .

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للشراكة الأورو متوسطية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد البحر المتوسط القليل من أهميته في الاستراتيجيات السياسية و العسكرية للدول الأوربية بشكل عام ، إلا أنه لا يزال يحظى بأهمية اقتصادية بالنسبة للجماعة الأوربية التي توجهت خلال الستينيات إلى صيغة الاتفاقيات المزاملة (*)[1] مع بعض الدول المتوسطية لتنتهي بعقود تعاون تجارية و توسع نطاق هذه العلاقات في السبعينيات مع بقية الدول المتوسطية باستثناء ليبيا (بسبب قضية لوكربي) ، و ألبانيا (بسبب وجود اضطرابات مدنية ، دينية، و سياسية)، في إطار فكرة التقارب المتوسطي الشامل عام 1972 ، و الذي بمقتضاه منحت الأقطار المعنية مزايا أوفر من قبل، اشتملت على تقديم المعونات و أوجه التعاون الأخرى، إلى جانب التبادل التجاري لغرض دمجها في المجموعة الأوربية، إلى الحوار الأوربي– العربي الذي تراوح بين انتعاش و تعثر ، ثم محاولة تجديد العلاقات في بداية التسعينيات.

إن الطرح الأوربي بالتعاون مع جنوب المتوسط كمقابل للتوسع و الانفتاح نحو الشرق يمثل تعبيرا واضحا عن سياسة أوربا الجديدة في المنطقة المتوسطية لإقامة فضاء اقتصادي أوربي– متوسطي يتبوأ مكانته بين التكتلات الإقليمية و العالمية (الأمريكية على وجه الخصوص) لأن ما يمكن تسميته " الأبعاد الجنوبية " للدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو المجموعات القارية ، أصبح يشكل عنصرا مهما في الجيواستراتيجيات المعاصرة .[2]

المطلب الأول: سياسة التعاون الأوربي مع الدول المتوسطية

لقد نظمت اتفاقية روما لسنة 1957 (التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية) * العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال اتفاقيات تعاون, خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف

(*) من خلال ميثاق روما 1957 تم انشاء السوق الأوربية المشتركة و التي تطورت الى الاتحاد الأوربي حاليا، حيث تضمت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية مواد تنظم الكيفية التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقيات بينها مجتمعة وبين دول أخرى غير أعضاء ، و خلال صياغة المعاهدة أصرت فرنسا على اشتراك الأراضي التابعة (المستعمرات) ، و منحها بعض المزايا التي تسمح لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة التي كانت تتعامل بموجبها معها و لقد تناولت المواد131 – 136 من المعاهدة ، القواعد المنظمة لذلك .

1 محمد محمود الإمام ، "اتفاقيات المشاركة الأوربية و موقعها من الفكر التكاملي "، في (مجلة بحوث اقتصادية عربية)، العدد 7 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 16 .

[2] الشاذلي العياري، " العرب و النظام العالمي الجديد "، في (مجلة الشؤون العربية)، العدد 74، القاهرة ، 1993، ص 25.

دمجها مع المجموعة أو من خلال اتفاقيات تجارية مع بعض المزايا التفصيلية, وفي هذا الإطار طلبت جامعة الدول العربية من أعضائها سنة 1959 الالتزام بمبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لسنة 1957 وقرار السوق العربية المشتركة, والتي تقضي بعدم منح الدول العربية أية امتيازات لدول السوق الأوروبية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية, وأن لا تقبل أية امتيازات أو معاملات تختلف عن الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية لإسرائيل.[1]

1- اتفاقيات التعاون مع دول المغرب العربي:

وقعت في مارس 1969 كل من تونس والمغرب اتفاقيتي تعاون مع المجموعة الأوروبية المكونة من ستة دول تميزت بالطابع التجاري البحث حيث حددت فيها الامتيازات الممنوحة من الطرفين, ولم تشتمل أية معونات مالية للدولتين, غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين وهشاشتهما حالت دون استفادتهما من هذه التفضيلات, وفي نفس السياق تم عقد عدة جلسات حوار بين الطرفين ما بين 1973-1974, تميزت بإصرار أوروبي على اقتصار الحوار على الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي, وبالتالي شكل هذا الإصرار عائقا أمام تقدم الحوار وإحراز تطورات عملية في مساره, وقد تم إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري بين الطرفين بصفة ثنائية بين دول عربية وأخرى أوروبية, وعلى مستوى المجموعة الأوروبية مع بعض الدول العربية كل على إنفراد مثل تونس, المغرب, الجزائر, و كذا مصر، سوريا, الأردن ولبنان, وقد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي والإعفاء الضريبي, واعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية تمثلت في تبادل المعلومات و الخبرات في الميدان العلمي الإعلامي و التقني، والتجارية طبقت فيها تفضيلات جمركية تراوحت بين 50 إلى 60 بالمائة و إعداد جدول زمني يربط هذه التفضيلات بوقت معين و كذا تحديد سعر مرجعي للصادرات الزراعية المغاربية نحو أوربا، والمالية التي اشتملت على مساعدات مالية في شكل بروتوكولات قيمة الأول(1978-1981) 339 مليون وحدة نقدية أوربية(ما يعادل 255.267 مليون دولار أمريكي).[1]

2- اتفاقيات التعاون مع إسرائيل:

[1] محمد محمود الإمام، المرجع السابق ذكره، ص 236

اكتسبت الاتفاقية الأولى الموقعة في جويلية 1964 بين دول المجموعة و إسرائيل طابعا تجاريا، منحت فيه هذه الأخيرة تخفيضا تجاريا على بعض صادراتها (تمثلت في 20 منتجا من بين 100 التي وضعتها إسرائيل قيد التفاوض)، و لم تخرج هذه الاتفاقية عن الحدود الموضوعة ضمن الجات. كما استفادت من تخفيضات جمركية تراوحت بين 30-70 بالمائة من الحقوق الجمركية للمجموعة على 30 بالمائة من وارداتها، و حددت 60 بالمائة من صادرات المجموعة باتجاه إسرائيل لتستفيد من تخفيض تراوح بين 10 إلى 30 بالمائة حسب نوع المنتج و ذلك ضمن الاتفاقية الثانية لجوان 1970 (حددت مدة تطبيقها بخمس سنوات).

كما أبرمت المجموعة الأوروبية اتفاقا تفضيليا مع إسرائيل سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة.

3- اتفاقيات التعاون مع دول متوسطية أخرى:

- بالنسبة **لمصر**: وقع أول اتفاق في ديسمبر 1972 إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنة ، أما الثاني فكان في جانفي 1977 باستيراد المنتجات المصرية في إطار الإعفاءات الجمركية ، تحديد الإطار العام للتعاون بين الطرفين في مجال العلوم و التكنولوجيا، و منح مساعدات مالية قدرها 170 مليون وحدة نقدية أوربية (128.01 مليون دولار أوربي).
- بالنسبة **للأردن:** استفادت من 40 إلى 80 بالمائة من التخفيضات الجمركية بالنسبة إلى 80 بالمائة من الصادرات الفلاحية الأردنية مع احترام للسياسة الزراعية الأوربية المشتركة. كما حصلت الأردن على 40 مليون وحدة نقدية أوربية (ما يعادل 30.12 مليون دولار أمريكي)، على شكل مساعدة مالية في جانفي 1977 ، كما أعطيت الحرية التامة للمنتجات الصناعية الأردنية باستثناء الملابس القطنية التي وضع 100 طن كسقف لها.

- بالنسبة **لسوريا:** حصلت سوريا عام 1977 على إعفاءات جمركية لبعض المنتجات الصناعية و الزراعية المصدرة للمجموعة الأوربية، كما استفادت من مساعدات مالية قدرت ب 60 مليون وحدة نقدية أوربية (ما يعادل 45.18 مليون دولار أمريكي).
- بالنسبة **للبنان:** وقعت ثلاث اتفاقيات متتابعة بماي 1965، الثانية سنة 1972 نفذت ماي 1977 ، فالثالثة أين حصلت على 30 مليون وحدة نقدية أوربية (حوالي 22.59 مليون دولار أمريكي). و استفادت 80 بالمائة من الصادرات الزراعية اللبنانية للمجموعة الأوربية من تسهيلات جمركية تراوحت بين 40 إلى 80 بالمائة ، إضافة إلى الإعفاءات المطلقة للمنتجات الصناعية من الحقوق الجمركية الأوربية.

وكانت اتفاقيات التعاون المبرمة مع اليونان (كذلك تلك الموقعة مع تركيا) أكثر اتساعا، كان الهدف منها على المدى البعيد إدماجهما في المجموعة الأوروبية, ومنحتها امتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى إنشاء إتحاد جمركي[1]

إن الاتفاقيات السابقة مع الدول المتوسطية الأخرى كانت جد محدودة, غير أنه ومن خلال نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الأوروبية مع عدد من الدول العربية المتوسطية كانت تهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقديم المساعدات المالية لهذه الأخيرة وكذا تشجيع الصادرات المتوسطية إلى دول المجموعة الأوروبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإقامة علاقات متميزة للتبادل التجاري, لكن هذه البنود لم تتحقق إلا بشكل ضئيل لا يتلاءم مع احتياجات الاقتصاديات العربية الناشئة, باعتبار أن المعونات أو المساعدات المالية التي منحتها دول المجموعة الأوروبية أو بنك الاستثمار الأوروبي كانت محدودة, إضافة إلى فقدان الدول العربية إلى الامتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى دول المجموعة.

[1] Isabelle Bensidoune et Agnès chevalier , « Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture », édition Economica, CEPII, Paris, 1996, P 6 .

ومن هذا المنطق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي– الأوروبي لسنة 1969 وذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب, بحيث فتحت السوق الأوروبية إمكانية دخول المواد و المنتجات المصنعة أو نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية, غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا, وفيما بعد تم إبرام إتفاقيات للتعاون سنة 1976 مع أربع دول عربية وهي الأردن, سوريا, لبنان ومصر[1]،غير أن هذا التعاون عرف تراجعا ابتداء من سنة 1988, بحيث تم إعادة صياغة الاتفاقيات فأصبحت الدول الأوروبية أقل انفتاحا على الدول العربية، بل تم التضييق والتشديد الاقتصادي والجمركي على هذه الدول مقابل منح كل من تركيا وقبرص وإسرائيل شروط وإجراءات أفضل, خاصة وأن هذه المرحلة عرفت سعي إسرائيل للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وكذا بالخلافات الأوروبية الخليجية فيما يخص ضريبة الكربون المفروضة على المواد النفطية بحجة حماية البيئة بواقع 3 دولار على كل برميل نفط والتي وصلت إلى 10 دولار سنة 2000[2]

لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العلاقات (العربية– الأوروبية) وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين لتحقيق مصالحهما الاقتصادية والسياسية خاصة وأن التكتلات التي قامت للتعاون فيما بينها أصبحت ترغب في الاتجاه نحو إقامة علاقات مع تكتلات مماثلة أو دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان كسب أسواق أوسع و الاستفادة من تقنيات وتكنولوجيات أفضل[3]

[1] كان محتوى هذه الاتفاقيات فتح مجالات جديدة للتعاون من خلال تقديم مساعدات فنية واقتصادية وتطوير التبادل التجاري دون المعاملة بالمثل, ومس جانب يتعلق بتطوير وتحسين العلاقات السياسية.

[2] سمير صارم, "أوربا والعرب، من الحوار... إلى الشراكة", الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص208.

[3] Louis le Pensec, « le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats », Rapport d'information 121, délégation du sénat pour L'UE, 2001-2002, sur le site : http://www.euromed net /MEDA/évaluation/ MDP/default.htm, consulté le 14/08/2010 .

4- مرحلة التعاون العربي- الأوروبي وفق السياسة المتوسطية الشاملة (PMG):

إن تحليل العلاقات الأورو-متوسطية الرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الضفتين يتطلب منا الوقوف عند تطور هذه العلاقات وذلك بعرض مختلف أجيال اتفاقيات التعاون:[1]

4-1 اتفاقيات جيل الستينات (الجيل الأول) : لقد عرفت العلاقات العربية الأوروبية توقيع عدة اتفاقيات في عقد الستينات كما سبق الإشارة إليها, استهدفت ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية خاصة بين (المغرب وتونس) مع فرنسا, وبالتالي فإن مضمون هذه الاتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات, الفواكه, زيت الزيتون, مصبرات السمك) التي تدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية وتحت ضوابط وأدوات السياسة الفلاحية المشتركة والمتمثلة في الأسعار المرجعية ونظام الحصص والتوقيت الزمني, علاوة على ذلك فقد غلب على هذه الاتفاقيات الطابع الثنائي.

4-2 اتفاقيات جيل السبعينات : (الجيل الثاني) : دخلت الدول العربية في اتفاقيات تعاون مع أوروبا وهذا تحضيرا للسياسة المتوسطية الأوروبية, التي عملت أوروبا على تحديد إستراتيجيتها في الفضاء المتوسطي لاسيما أمام الهزات النفطية التي حدثت خلال تلك السنوات (خاصة سنة 1973), وأصبحت هذه الاتفاقيات (التي اعتبرت باتفاقيات الجيل الثاني) تهم كل دول المغرب والمشرق العربي وكذا إسرائيل, ومن مميزات هذه الاتفاقيات أنها ذات طابع شمولي تأخذ بعين الاعتبار الجانب التجاري للمنتجات الزراعية الذي سبق الإشارة إليها في اتفاقيات الجيل الأول, وكذا الجانب الخاص بالمنتجات الصناعية والملف الاجتماعي (قضايا الهجرة) والتعاون المالي والتقني أيضا.

[1] فتح الله و لعلو، "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية"، دار الحداثة، الطبعة الأولى، لبنان، 1982، ص170-172.

3-4 **اتفاقيات جيل الثمانينات (الجيل الثالث) : السياسة المتوسطية المتجددة (PMR):** حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية, وعرفت آن ذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي :

- التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية(*), فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.
- تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية, بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية, فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية المتوسطية.

ويمكننا تلخيص الامتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية وغيرها من البلدان المتوسطية في إطار الأجيال الأولى من الاتفاقيات أو المرحلة الأولى للتعاون فيما يلي :[1]

- الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية .
- إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنتجات النسيجية.
- منح امتيازات تعريفية لبعض المنتجات الزراعية (القائمة الإيجابية), وفي مقابل هذه الامتيازات التزمت الدول المتوسطية بمنح المجموعة الأوروبية معاملة الدولة الأولى بالرعاية, وتم السماح لهذه الدول بفرض رسوم جمركية جديدة أو ضرائب ذات أثر مماثل أو فرض قيود كمية على منتجات المجموعة الأوروبية قصد حماية وتنمية الصناعات المحلية, وبالتالي تركز هذا الإجراء على نظام الأفضلية التجارية اللامتماثل Système de préférences commerciales (asymétriques), حيث يضمن للدول العربية المتوسطية حرية الدخول إلى سوق المجموعة بدون مقابل فيما يتعلق بتخفيض الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة من أوروبا[2].

(*) و يتعلق الأمر باليونان سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986.

[1] جمال محمد صيام, "تقويم اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية، الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية, (تجربة مصر)", المنظمة العربية للتمنية الزراعية, الجزائر 27-1999/11/29، ص ص 63-64.

[2] Louis le Pensec, op.cit.

- اشتملت هذه الاتفاقيات على وضع برنامج للتعاون المالي من أجل تنمية الدول المتوسطية وذلك من خلال أربع بروتوكولات مالية ثنائية يتم التفاوض عليها كل 05 سنوات ودامت خلال الفترة (1978-1996)، حيث ترتكز على تقديم مساعدات مباشرة وقروض بمعدلات فائدة تفضيلية وكذا تقديم مساهمات لرؤوس أموال بعض المشاريع الخاصة التي تتسم بقدر من المخاطرة (Capital-Risque).

و عن الجانب المالي عموما يمك القول أن السياسة المتوسطية التي وضعتها أوروبا في السبعينات بخصوص التعاون المالي تمثلت في توقيع بروتوكولات مالية مع الدول المتوسطية في شكل إعانات وهبات وفي شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار[*], وتم اعتبار الجانب المالي من أهم جوانب التعاون حيث تم التفاوض على بروتوكولات خماسية مع كل شريك متوسطي, وبلغ المبلغ المتراكم للبروتوكولات المالية الممنوحة للدول المتوسطية خلال الفترة (1978-1996) ما يقارب 5.7 مليار إيكو تم توزيعها على الدول المتوسطية كما يلي :

الجدول رقم 1: جدول يوضح المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)

الوحدة : مليون إيكو.

[*] عمل البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) خلال هذه الفترة على تقديم قروض بفوائد جد مخفضة (1%) و تصل مدتها إلى 40 سنة.

البلـد	البروتوكول (1) : (78-81)				البروتوكول (2) : (82-86)				البروتوكول (3) : (87-91)				البروتوكول (4) : (92-96)			
	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)
الدول المغاربية	**56**	**283**	**339**	**%50**	**132**	**357**	**489**	**%49**	**322**	**465**	**787**	**%49**	**559**	**668**	**1227**	**%54**
- الجزائر	25	89	114	**%17**	28	123	151	***%15***	56	183	239	**%15**	125	280	405	**%18**
- المغرب	16	114	130	**%19**	67	132	199	**%20**	173	551	324	**%20**	278	220	498	**%22**
- تونس	15	80	95	**%14**	37	102	139	**%14**	93	131	224	**%14**	156	168	324	**%14**
الدول الشرقية	**108**	**192**	**300**	**%45**	**128**	**358**	**486**	**%48**	**293**	**475**	**768**	**%47**	**411**	**550**	**961**	**%42**
- مصر	63	107	170	**%25**	76	200	276	**%27**	200	249	449	**%28**	258	310	568	**%25**
- الاردن	18	22	40	**%06**	19	44	63	**%06**	37	63	100	**%16**	86	80	166	**%07**
- لبنان	08	22	30	**%4.5**	11	39	50	**%05**	20	53	73	**%4.0**	24	45	69	**%03**
- سوريا	19	41	60	**%9.0**	22	75	97	**%10**	36	110	146	**%9.0**	43	115	158	**%07**

إسرائيل	00	30	***30***	**4.5%**	00	40	***40***	**04%**	00	63	***63***	**0.4%**	00	82	***82***	**04%**
المجموع	**164**	**505**	**669**	**%100**	**260**	**755**	**10.15**	**100 %**	**615**	**1003**	**1618**	***100 %***	**970**	**1300**	**2270**	**100 %**

Source : Isabelle Bensidoune et Agnes chevallier, Op.cit, p135.

نجد أن الموارد المالية قد عرفت ارتفاعا محسوسا بالنسبة للدول المغاربية الثلاث من خلال البروتوكول الرابع فانتقلت من 324 مليون إيكو في البروتوكول الثالث إلى 498 مليون إيكو بالنسبة للمغرب، أي بزيادة قدرها 114 مليون إيكو أي بنسبة 35%, والجزائر عرفت هي الأخرى زيادة بمقدار 166 مليون إيكو مقارنة مع البروتوكول الثالث أي بنسبة 69%, فيما سجلت تونس ارتفاعا بمقدار 100 مليون إيكو في البروتوكول الرابع مقارنة مع البروتوكول الثالث (بنسبة 45%). أما بالنسبة للدول المشرقية فكانت مصر المستفيد الأول من جميع البروتوكولات مقارنة مع الدول المشرقية الأخرى (الأردن, لبنان, سوريا) وحتى الدول المغربية، حيث استفادت لوحدها بمقدار 1463 مليون إيكو من أصل 5572 مليون إيكو (مجموع المخصصات لجميع البروتوكولات) أي بنسبة 26%, وقد وجهت عدة انتقادات لهذه البروتوكولات من الدول العربية المتوسطية نظرا للتفضيل الذي تحظى به دول عربية على حساب أخرى, خاصة في البروتوكولات الأولى حيث استفادت دول المغرب العربي أكثر مما استفادت منه دول المشرق العربي.

كما أن الإعتمادات التي منحتها المجموعة الأوروبية تمحورت في ثلاثة قطاعات: 35% للهياكل القاعدية (البنى التحتية), 26.8% للصناعة، 22.4% للفلاحة, وتوزعت باقي الإعتمادات بـ 8% على الطاقة, 3.5% على التعليم والتكوين, 1.9% على التعاون العلمي, 1.6% بالنسبة للتجارة, وبنسبة 0.8% للصحة والبيئة, أما فيما يتعلق بالتعاون التقني للمجموعة الأوروبية مع دول المغرب العربي خاصة, يتمثل في شكل منح للدراسة والتكوين والتدريب وتمويل أنشطة تكوين التقنيين خاصة في مجالات الصيد بالنسبة للمغرب والنفط والغاز بالنسبة للجزائر وتونس.

وينبغي الإشارة أن هذه البروتوكولات حددت نوع وشكل التعاون المالي وتضمنت الأولويات والبرامج المالية, وتم وضع نفس الشروط المالية لكل دولة باستثناء المبالغ الواجب دفعها (كما هو مبين في الجدول).

إذ أن البروتوكولين الأول والثاني (1977-1982) تم توجيههما أساسا لتطوير القطاع الصناعي و الانفتاح نحو الخارج, أما بروتوكول سنة 1987 فتم تركيزه على الفلاحة، فيما أعطى

بروتوكول سنة 1992 أهمية كبيرة للرأسمال البشري بالإضافة إلى تخصيص نصف موارد هذا البروتوكول للقطاع الفلاحي .

تفرق هذه الاتفاقيات بين نوعين من الموارد لتمويل هذه البرامج منها موارد تقدم من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI), وموارد تمنح من الميزانية الخاصة للمجموعة الأوروبية, فبالنسبة للاتفاقيتين الأوليتين تم اللجوء (لتجنيد ميزانية البرنامج المالي) إلى منح قروض في ظل شروط تفضيلية أو اللجوء إلى تقديم مساعدات غير قابلة للاسترجاع, أما الاتفاق الثالث والرابع فقد قسم المساعدات المالية إلى نوعين:القروض التساهمية (Prêts participatifs) (كرأسمال المخاطرة) [*]بالإضافة إلى القروض التفضيلية والقروض غير القابلة للاسترجاع, لكن يجب التنويه أن المبالغ المخصصة لمجمل الاتفاقيات والبروتوكولات لم تكن تعبر عن الاحتياجات الضرورية والصعوبات التي تواجهها الدول العربية المتوسطية على مستوى ميزان مدفوعاتها أو على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى لهذه الدول أو لتمويل البرامج التصحيحية الاقتصادية التي شرعت فيها, وما يؤكد قلة أو ضعف هذه المساعدات أن مستوى هذه الأخيرة لم تصل إلى نسبة 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المتوسطية[1]. و تتمثل أغلب هذه المخصصات في قروض حيث تجاوزت هذه الأخيرة نسبة 60% في المتوسط مقابل 30% إلى 40% كمساعدات غير مسترجعة وهذا ما يوضحه الجدول الأتي :

[*] رأسمال خطر : يتم تجنيد و توجيه رأسمال– خطر كما يلي : رسملة المؤسسات العمومية والخاصة, وخصوصا المؤسسات المدرجة في إطار التعاون مع المتعاملين الأوروبيين, وهذا الإجراء يعطي الأولوية للتعاون الصناعي ما بين دول المجموعة الأوروبية ودول المغرب.

[1] Isabelle Bensidoune et Agnes chevalier, op.cit, P10.

الجدول رقم 2: جدول يوضح هيكلة الأربع بروتوكولات المالية للمجموعة الأوروبية للدول المغاربية (بالنسبة المئوية %)

البيان	1977	1982	1987	1992
البنك الأوروبي للاستثمار	%49.3	%56.2	%59.1	%62.3
القروض التفضيلية	%34.2	%16.8	00	00
مساعدات غير مسترجعة	%16.5	%27.0	%38.3	%32.3
رأسمال – مخاطرة	00	00	%2.7	%5.4
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

Source : Lionel fontagne et Nicolas Peridy, « L'union europeènne et le maghreb », étude du centre de développement, (OCDE), 1997, p62.

على غرار اتفاقيتي سنة 1978 و1982 اللتان ركزتا على تمويل البنى التحتية المتمثلة في الهياكل القاعدية الصناعية و الميناءية وتمويل المشاريع الإنتاجية, فإن بروتوكول سنة 1987 ركز على تنويع القطاع الزارعي ورفع مستويات التشغيل، حيث تم تخصيص نسبة 70% من موارده للإنفاق على هياكل الري – الفلاحي وإنتاج السلع الوسيطة, أما اتفاق سنة 1992 عمل هو الآخر على تنويع المحاصيل الزارعية والصادرات وكانت من أهدافه الأساسية, كما اهتم أيضا بالبيئة وذلك بتقديم مساعدات في هذا المجال, ففي إطار هذا الإتفاق (اتفاق سنة 1992) تم فتح خط قرض Ligne de crédit) بقيمة 300 مليون إيكو لتمويل مشاريع تتعلق بإصلاحات التعديل الهيكلي ويخص هذا القرض كل الدول المتوسطية, والملاحظ في هذا الاتفاق هو ضعف مخصصات رأسمال–مخاطرة حيث مثلت نسبة 5% فقط من مجموع المبلغ الممنوح في إطار هذا الاتفاق, فاستفادت المغرب وتونس بنسبة 60% و50% على التوالي من البرنامج في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار, وفي

حدود 45% و35%على التوالي كهبات, عكس الجزائر التي استفادت بـ 80% من حصتها في شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار وأقل من 15% في شكل هبات (DONS)

الجدول رقم3: يوضح هيكل وتركيبة اتفاق سنة (1992) (%)

البلد	البنك الأوروبي للإستثمار	مساعدات غير مسترجعة	رأسمال- مخاطرة	قروض تفضيلية	المجموع
الجزائر	80	14.9	5.1	0	32.7
المغرب	50.2	44.1	5.7	0	40.9
تونس	59.2	35.6	5.3	0	26.5
مجموع دول المغرب	62.3	32.3	5.4	0	100

Source : Lionel fontagne et Nicolas Peridy, Op cit, p 65..

5- اتفاقيات لومي :

ارتبطت الدول الإفريقية والكاريبية والباسيفية (ACP) مع المجموعة الأوروبية باتفاقيات عرفت باتفاقيات لومي حيث تم توقيعها في فبراير 1975 في مدينة لومي (عاصمة الطوغو), ويشمل الاتفاق عدة إجراءات تمثلت في مساعدات مالية وتعاون تجاري, ضف إلى ذلك بروتوكولات التعاون في الزراعة، الصناعة والتعدين، التعاون الثقافي، الاجتماعي ووضع نظام دعم العائد من الصادرات و

مساندة التصحيح الهيكلي, و مساعدات ومنح غير مسترجعة ورأسمال- المخاطرة (Capital- Risque) والقروض الميسرة الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار[1]

لقد تم توقيع أربع اتفاقيات للتعاون [(3)] هي: **لومي I** التي أبرمت سنة 1975 بمبلغ 90 مليون إيكو بين تسع دول أوروبية و46 دولة إفريقية باسيفية كاريبية (ACP)، **لومي II** تم إبرامها سنة 1980 بمقيمة 103 مليون إيكو بين تسع دول أوروبية و57 دولة إفريقية كاريبية باسيفية (ACP)ن **لومي III** وقعت سنة 1985 بمقدار 103 مليون إيكو بين تسع دول أوروبية و65 دولة إفريقية- كاريبية- باسيفية (ACP) و **لومي VI** كانت سنة 1990 قيمتها 165 مليون إيكو لكن تمت على مرحلتين كانت المرحلة الأولى ما بين 12 دولة أوروبية و68 دولة إفريقية باسيفية كاريبية (ACP) أما الثانية فجمعت بين 15 دولة أوروبية و70 دولة إفريقية باسيفية كاريبية (ACP) .

و بالتمعن في هذه الاتفاقية نلاحظ توسع قطاعات التعاون و الوسائل المستعملة في الوصول إلى الأهداف المسطرة حسب التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، كما ارتفع عدد المشاركين على المستوى الأوروبي (من 6 دول إلى 15 دولة) و على مستوى دول (ACP) (من 46 دولة إلى 71 دولة بانضمام جنوب إفريقيا سنة 1997) .

لقد تم في إطار اتفاقية لومي I منح دول ACP بموجب العلاقات التجارية التفضيلية نظام امتيازات غير متبادلة (Préférence non réciproque), يسمح لها بتصدير كل منتجاتها الفلاحية والصناعية (تتشكل من المواد الأولية الخامة كالبترول, البن, الكاكاو, النحاس, الخشب, القطن, المطاط ...الخ, والتي تمثل حوالي 80% من صادراتها الإجمالية) إلى دول المجموعة الأوروبية بدون أية قيود وبأسعار مضمونة محددة و بكميات محددة، , بينما هذه الأخيرة لم تعتمد مبدأ المعاملة بالمثل ولم تستفد من أية امتيازات تفضيلية للدخول إلى أسواق (ACP) لاعتبارات تنموية، فهذا النظام لم يتوافق مع أحكام ومبادئ اتفاقيات الغات (GATT) وقواعد المنظمة العالمية للتجارة التي لا تقبل بهذا التمييز في المعاملة ما بين الدول .

[1] شمس الدين محمد سالم, "ماضي و مستقبل العلاقات بين السودان و الإتحاد الأوروبي", المنظمة العربية للتنمية الزراعية, 27-1999/11/29، ص233.

[(3)] Mari Francoise labouz, op.cit, P(60)

و يشكل الصندوق الأوروبي للتنمية (FED) الأداة المالية الرئيسية للتعاون، حيث يكون التمويل مضمونا من طرف المساهمات المباشرة للدول الأوروبية حسب القدرة التساهمية لكل دولة Capacité contrubutive, كما يمنح البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) قروضا بشروط مميزة, ومساعدات مالية ثنائية تمنح بصفة فردية من طرف دول الأعضاء .

أضف إلى ذلك شمل هذا التعاون أيضا في إطار البرامج التأشيرية الوطنية (PIN) والبرامج التأشيرية الجهوية (PIR) مساعدات كانت في شكل تحويلات لمشاريع تتعلق أساسا بالهياكل القاعدية للخدمات الاقتصادية (النقل, الاتصالات, الخدمات المالية والبنكية, الطاقة) وكذا الهياكل القاعدية للخدمات الاجتماعية (التربية, الصحة, السكان, المياه), بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية المتعلقة بالمساعدات المستعجلة (لمواجهة الكوارث كالأمراض, الحروب, الجفاف والأوبئة) وكذا المساعدات الموجهة للاجئين الأفارقة لعودتهم إلى بلدانهم.

و عليه يمكننا القول أن الدعم المالي والتقني للإتحاد الأوروبي لهذه الدول يعتبر أكثر من ضرورة لتقوية طاقاتها وتأهيل إقتصادياتها وتحضيرها للإندماج الجهوي لا سيما وأن نظام لومي سيزول بعد سنة (2018 – 2020) .

و عن تقييم إتفاقيات لومي فبالرغم من الإيجابيات التي توفرها هذه الاتفاقيات الموقعة بين الإتحاد الأوروبي ودول (ACP)، والتي تأخذ عدة أبعاد: اجتماعية، سياسية وثقافية مميزة لكل الدول، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى تنمية ومساعدة هذه الدول على المدى البعيد على المستوى المالي والتقني، وهي تختلف تماما عن مساعدات الهيئات الدولية التي تقوم على ما يسمى بالمشروطية في إطار رسالة الرغبة، فإن التعاون حسب هذا النموذج يقوم على التشاور ما بين المتعاملين في شكل تعاون أو مشاركة، غير أن هذه الاتفاقيات حملت العديد من الانتقادات من بينها الثقل وعدم الشفافية أو الوضوح في سيرها و تنفيذها:[3]

[3] Marie Françoise labouz, op.cit, PP 65-66.

- تميزت بعدم الوضوح في التفاوض نتيجة نقص الموارد البشرية والإدارية الكافية لدول (ACP) وكذا عدم بساطة الإجراءات وتعقدها ومركزية القرارات من طرف دول الإتحاد الأوروبي (فعلى سبيل المثال تضمنت اتفاقية لومي VI 369 مادة وتسع بروتوكولات والعديد من الملاحق).
- أما بخصوص ثقل الإجراءات المتعلقة بالدفع (Versement) ففي ديسمبر 1989 وعند توقيع اتفاقية لومي VI لم يتم صرف إلا ثلث القروض الموجهة في إطار لومي III (1986–1990)، في حين أن الموارد المخصصة لبرنامج استقرار الصادرات (STABEX) ظهرت بأنها غير كافية في ذلك الوقت، بسبب انخفاض إيرادات الصادرات، إضافة إلى عدم وضوح المخصصات والتحويلات الممنوحة والتي عادة ما تستعمل لغرض عجز الميزانية أو الحسابات الجارية بدلا من إعادة هيكلة بعض القطاعات أو تنويع الإنتاج.
- إن الأدوات المعتمدة في هذه الاتفاقيات المتعاقبة لم تسمح بتوفير ديناميكية حقيقية للتنمية ولم تسمح بالقضاء على التهميش التي تعاني منه دول (ACP) خاصة أمام المنافسة الأسيوية, وبالرغم من أفضليات التعاون الممنوحة من طرف أوروبا لم تتمكن من توسيع حصتها في التجارة الدولية حتى مع دول الإتحاد الأوروبي في حين نجد ارتفاع حصة الإتحاد الأوروبي من وارداتها إلى دول (ACP).

المطلب الثاني : الحوار العربي الأوربي :

إن الحوار العربي الأوربي بالشكل الذي يحفظ مصالح الطرفين، و التفكير في بناء مستقبل زاهر لم يتجل بشكل واضح إلا بعد حرب أكتوبر 1973 و ظهور النفط كقوة أو كسلاح اقتصادي، فلقد أراده العرب لخدمة قضاياهم السياسية – خاصة الصراع العربي/ الصهيوني – ، أما أوربا فرأت فيه حلا لقضاياها الاقتصادية (بالخصوص قضية النفط و استمرار تدفقه).

لقد انقطع الحوار العربي الأوربي لفترة طويلة خاصة مع تأييد أوربا للموقف الصهيوني و توقيع اتفاقية كامب ديفد سنة 1978. و بعد استئنافه كان على شكل شراكة مع الدول المتوسطية ، و حوار مع دول الخليج، و عبر مؤسسات و منظمات كالاتحاد البرلماني العربي، و هذا على فترات متباعدة.

1– التاريخ العربي – الأوروبي :

يعود التاريخ العربي الأوربي إلى أصل العلاقة التي كانت تربط بين أوروبا والشعب الفينيقي ذو الأصل العربي الذي ظهر على الساحل المتوسط منذ القرن 12 قبل الميلاد، وبالتالي عرفوا باسم الفينيقيين (Les pneniciens) وسميت المنطقة (فينيقيا) وهي كلمة مرادفة لكنعان وقد كان الفينيقيون يسمون أنفسهم بالكنعانيين، فاستطاعوا من خلال أسفارهم التجارية واحتكاكهم بكثير من الشعوب أن ينشروا كتاباتهم دون عناء، فأخذها عنهم اليونانيون في القرن السابع قبل الميلاد، وعن هؤلاء أخذ اللّاتين وسار على منوالهم الرومان.

لقد اتصف تاريخ العلاقات العربية الأوربية بجانب علمي و ثقافي و حضاري ، نقل العرب من خلاله الكثير من العلوم في الطب و الفلك و الرياضيات إلى الغرب، و العثور على النقود العربية التي تعود إلى القرن التاسع الميلادي في بعض الدول الاسكندينافية و شمال روسيا لأكبر دليل على التعامل الاقتصادي بينها ، كما أعطى الإسلام التجارة دفعة هامة – خاصة بتكون الدول العربية الإسلامية في شبه الجزيرة العربية و شمال إفريقيا في القرن السابع الميلادي–، و تنمية النشاطات الاقتصادية الأخرى كالصناعة و الزراعة في الأمصار المفتوحة. فوصل العرب كفاتحين إلى البلقان ووسط روسيا في القرن السابع الميلادي، و استمر تأثيرهم التجاري في تلك المناطق حتى عصر الكشوف الجغرافية [1]، أين بدأت أوربا تأخذ موقع القوة المهيمنة، مع بدايات التصنيع فيها ، و انحصرت العلاقات التجارية مع العرب في الامتيازات التي حصلت عليها دول أوربية لاحتكار زراعة منتجات أو احتكار الصيد في بعض الموانئ العربية.[2]

وبناءا على ما تقدم يمكننا القول أن البحر الأبيض المتوسط كان أحد المراكز النشيطة في مجال المبادلات التجارية والثقافية والحضارية الدولية وذلك بسبب موقعه الإستراتيجي الذي يربط بين أوروبا، إفريقيا وأسيا، ولكن مع انهيار الإمبراطورية العثمانية دخل البحر الأبيض المتوسط عصر الهيمنة والغزو الاستعماري الفرنسي – البريطاني، فاستغلت ثرواته ونهبت خيراته وتشتت صفوفه،

[1] عزة جلال،" العلاقات الاقتصادية بين العرب و أوربا في التاريخ"، في(مجلة معلومات دولية)، العدد 59، 1999، ص 14.
[2] زيغريد هونكه، "شمس العرب تسطع على الغرب"، الجزائر، 1973، ص 45.

وبالتالي اتسعت الهوة الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية بين الدول الغربية (شمال البحر الأبيض المتوسط) والدول المتوسطية الأخرى خاصة العربية منها (جنوب المتوسط)[1]

غير أنه وبعد حرب أكتوبر 1973 دخلت الدول العربية مرحلة جديدة من الحوار مع أوروبا بسبب الأزمة النفطية العالمية التي تأثرت منها كثيرا الدول الأوروبية وخاصة الصناعية منها فكان أثر هذه الأزمة بروز وعي أوروبي بضرورة إيجاد نوع من التفاهم والتقارب مع العالم العربي، وإقامة علاقات اقتصادية وثقافية مع الدول العربية تقوم على تبادل المصالح لا على النزاعات والتمييز، وقد جسد بيان المجموعة الأوروبية بعد حرب أكتوبر 1973 التوجه الأوروبي الجديد للحوار (المتمثل في العمل على إقامة علاقات تعاون بين الضفتين)، وهذا استنادا لقرارات الأمم المتحدة لا سيما القرارين 242/ و/338 وضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. و في مؤتمر القمة العربية السادس الذي انعقد بالجزائر – 28 نوفمبر1973 – رحبت الدول العربية بالبيان الأوربي باعتباره أفضل وثيقة معبرة عن فهم أفضل للحقوق العربية و حسم مسألة الصراع العربي/ الصهيوني . ثم توالت اللقاءات والحوارات بعد ذلك إلى أن توجت في نوفمبر 1995 بلقاء برشلونة كرد عملي على سياسة التفرد الأمريكي في المنطقة و مشاريعها المختلفة خاصة المشروع الاقتصادي المسمى (بالشرق أوسطي). ولعل الهدف الأبرز لهذا اللقاء على صعيد التعاون المتوسطي ، الارتقاء بهذا التعاون لتحقيق الشراكة الكاملة ، و التعاون الاستراتيجي لضمان منافع متبادلة، وفي مختلف المجالات السياسة، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

2- دوافع وأهداف الحوار :

توالت اللقاءات والاجتماعات التي تمت بين الجانبين قصد التفكير في بناء مستقبل زاهرو الوصول إلى اتفاق يحفظ مصالح كلا الطرفين، كان لكل طرف من الأطراف المتحاورة تصوره الخاص لهذه الحوار وفيما يلي نوجز دافع كل طرف :(*)

[1] Paul Balta ," la méditerranée réinventée , Réalités et espoirs de la coopération" , édition la découverte, Paris, 1992, P24.

2-1 بالنسبة للجانب الأوربي : يري الجانب الأوروبي أن التعاون الفعلي بين الطرفين ينبغي أن يمس المجالات الاقتصادية، المالية، الثقافية، العلمية والفنية، وأن يقوم هذا التعاون على المساواة بين الطرفين وأن يكون مكملا لصلات التعاون القائمة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء في الجامعة العربية وينبغي مراعاة ما يلي :[1]

- مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في الإجراءات والمشاريع.
- أن يكون حجم المشاريع ضخم يتجاوز قدرات وطاقات دولة واحدة.
- أن تربط هذه المشاريع بين العلم والتكنولوجيا والمعدات الأوروبية وبين رؤوس الأموال العربية.
- أن يؤمن الحوار الأهداف القصيرة الأجل (مساعدة الدول للنهوض باقتصادياتها) دون استبعاد التعاون على المدى الطويل (تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية).
- إمكانية دعم أي تعاون عن طريق إشراك رؤوس الأموال العربية والخبرة الأوروبية لتنمية أي بلد أخر.
- ينبغي تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المنتج، وتوفير البنى الأساسية التي تعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والزراعية.
- أما بخصوص التعاون المالي، فيرى الجانب الأوروبي ضرورة تطوير هذا التعاون والعمل على تبادل جميع المعلومات في المجال المالي وتطوير العلاقات المصرفية وتقديم العون الفني في المجال النقدي والمصرفي ودراسة الأساليب الملائمة لتشجيع الاستثمار.
- العمل على وضع برامج لضمان نقل التكنولوجيا والأساليب والخبرات الحديثة، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مراكز تدريب وتنظيم منح تدريبية وإرسال فنيين وخبراء أوروبيين إلى المنطقة العربية.وقد أعطى الجانب الأوروبي أسبقية الحوار للجانب الاقتصادي وذلك لاعتبارات عديدة نوجزها فيما يلي [2]:

(*) Voir : Louis Michel, « La politique européenne et le dialogue euro-arabe », (en collaboration avec le mouvement européen Belgique), European institute for research on mediterranean and euro-arab cooperation, Bruxelles, 27/06/2002, sur le site : http://www.medea.be/index.html, consulté le 04/07/2009.

[1] عبد المنعم الزنابيلي، "الحوار العربي – الأوروبي"، في(دراسات اجتماعية)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1992، ص ص362- 363.

[2] Nicolas Barto, « L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords euro-méditerranéens », http://www.iso.metric.free.fr/04/imperialism-libre-èchange-euromed.htm, consulté le 30/05/2005.

- لا يزال القطاع الصناعي في الدول العربية في بدايته، فهو يحتاج إلى المساعدة الخارجية إضافة إلى أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصناعات الأوروبية، أي جعل المنطقة العربية سوقا كبيرا لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية .
- إنشاء مشاريع في المنطقة العربية من شأنها أن ترفع من القدرة الشرائية للأفراد في هذه الدول، وخلق فرص للشغل وتمكينها من زيادة وارداتها من الخارج خاصة المشاريع الاستهلاكية وبعض مشاريع البتروكيمياء والأسمدة وبعض مشاريع الإنتاج الزراعي.
- محاولة دمج الاقتصاد الأوروبي المتقدم بالاقتصاد العربي النامي والاستفادة من أسواقه.
- القيام بأبحاث مشتركة في المجالات التكنولوجية والجيولوجية وإنتاج الكهرباء والمياه و التدريب.
- رغبة أوروبا في إبراز هويتها بالاستقلال عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، و التعبير عن عزمها السياسي و الاقتصادي في التعامل مع العالم العربي.
- العمل على تسوية دائمة و عادلة لمسألة الصراع العربي / الإسرائيلي.

2-2 بالنسبة للجانب العربي : كان أبرز ما يهدف إليه الجانب العربي من الحوار هو ما يلي:[1]

- القيام بدور رئيسي و مكثف بغية التوصل إلى سلام عادل، شامل و دائم في الشرق الأوسط، و بالتالي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.
- إبرام الاتفاقيات اللازمة لضمان المزايا والإعفاءات الجمركية والتسهيلات للسلع الزراعية والصناعية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.
- تقديم العون الفني وجلب التكنولوجيا إلى الدول العربية مع إشراك الرساميل العربية والأوروبية في المشاريع المشتركة التي تقام في الدول العربية في المجال الصناعي، الزراعي، الطاقوي . . .وغيرها.
- مساواة العمال العرب والأوروبيين والمهاجرين في المعاملة والضمانات الاجتماعية وظروف المعيشة والحقوق الأساسية.
- إعادة التوازن للمركز التنافسي للصادرات العربية في السوق الأوروبية ومحاولة خلق مركز تنافسي أفضل لها.

[1] عبد المنعم الزنابيلي ، المرجع السابق ذكره ، ص ص364 – 366.

- محاولة التقليل من الآثار السلبية للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة على مستقبل الصادرات الزراعية العربية باتجاه السوق الأوروبية.
- ينبغي أن يشمل التعاون في المجال الصناعي تكرير النفط و البتروكيمياء والأسمدة الزراعية وصناعة الحديد والصلب والآلات والمعدات و الجرارات والماكينات والمعدات الزراعية و تحلية مياه البحر وتوليد الطاقة، بالإضافة إلى إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية.
- التأكيد على الجانب الثقافي في مسار الحوار والذي يمكن أن تتأسس عليه الأبعاد الاقتصادية والسياسية وتوفير عوامل نجاحه من خلال وجود إرادة سياسية مرتكزة على ممارسة ثقافية هادفة إلى التجديد والإبداع.

3- **مراحل الحوار :**

لقد بقي الموقف الأوروبي مترددا بين إيجاد اتفاق مع الولايات المتحدة خاصة في المجال الطاقة، وأمام الضغوط الممارسة من قبل الدول العربية المصدرة للنفط والمتمثلة في اعتماد مبدأ تخفيض الإنتاج ومبدأ تصنيف الدول على أنها صديقة أو محايدة أو عدوة، فاضطرت المجموعة الأوروبية إلى تكثيف اجتماعاتها ولقاءاتها لدراسة الوضع في الشرق الأوسط من جميع جوانبه، وتوصلت إلى إصدار بيانها بتاريخ 1973/11/06 والتي أكدت بموجبه الرجوع إلى مرجعية قرارات مجلس الأمن واعتبرت أن السلام العادل يجب أن يعتمد على المبادئ الآتية :[1]

- عدم جواز اقتحام أراضي الغير بالقوة.
- وجوب انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة لسنة 1967، واحترام السيادة والاستقلال والسلم الإقليمي لكل دول منطقة الشرق الأوسط وحقها في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.
- الاعتراف بأن السلام العادل والدائم لا يتحقق دون مراعاة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في وطن يضم شتات أبنائه.

[1] عبد المنعم الزنابيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول أن هذا البيان شكل منعطفا هاما في سياسة أوروبا الغربية، وكان بمثابة الحجر الأساسي لبداية الحوار بين أوروبا والعرب، ونحاول تلخيص مراحل الحوار فيما يلي[1]

3-1 المرحلة الأولى : (1975 – 1980) لقد اعتبرت هذه الفترة بمثابة الوصول إلى ذروة

الحوار حيث تم عقد سبع اجتماعات[*]بين الطرفين الأوروبي والعربي في دول مختلفة أوروبية وعربية، وكان محتوى جميع هذه الاجتماعات يركز على قضايا التصنيع، البنى الهيكلية الأساسية، الزراعة والتنمية الريفية، التعاون المالي، التجارة، التعاون العلمي والتكنولوجي والتعاون الثقافي والاجتماعي، وتميزت هذه الفترة بما يلي :

- في الجانب الاقتصادي تميزت باستقرار مستوى أسعار مواد الطاقة.
- بخصوص الواقع العربي بدأ الانقسام العربي بعد اتفاقيات كامب ديفيد سنة 1978.
- على الصعيد الأوروبي خطت الدول الأوروبية خطوات متقدمة نحو تعميق السوق المشتركة.
- أما على الصعيد الدولي فبرزت منافسة تجارية حادة بين أوروبا والولايات المتحدة.

3-2 المرحلة الثانية :(1981 – 1988): ميز الحوار العربي الأوربي هذه المرحلة ما يلي:

- عدم وضوح الموقف الأوربي وأحيانا غيابه تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، وتجلى ذلك في غياب فرنسا في تأدية دور إيجابي تجاه القضية الفلسطينية بل تأييدها لإسرائيل ولاتفاقية كامب ديفيد.
- تغير هذا الموقف بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في 1982/06/06 فظهرت مبادرات أوروبية جديدة من خلال اجتماع دول المجموعة الأوروبية في 1982/06/09 وإصدارها لبيان أدانت فيه الغزو وهددت بعقوبات إذا ما رفضت إسرائيل الانسحاب، غير أن هذه التهديدات لم تجسد فعلا.

[1] سمير صارم، المرجع السابق ذكره، ص 141.

[*] من بين الاجتماعات التي انعقدت خلال هذه الفترة:

- اجتماع القاهرة (10-1975/06/14) – اجتماع روما (22 – 1975/07/25)، اجتماع أبو ظبي(22-1975/11/27)، الاجتماع الأول للجنة العامة في للكسمبورغ(18-1976/05/20)، الاجتماع الثاني للجنة العامة في تونس(10-1977/02/11)، الاجتماع الثالث للجنة العامة في بروكسل (أكتوبر 1977)، الاجتماع الرابع للجنة العامة في دمشق(9-1978/12/11).

- تميزت هذه المرحلة أيضا وخاصة سنة 1982 القيام بعدة مبادرات لفك النزاع، منها المبادرة الفرنسية العربية (1982/07/19)، ومشروع ريغان (1982/09/01)، والمشروع العربي في فاس (1982/09/09)[*]
- استمرار هذا الغموض والتردد في الموقف الأوروبي حتى 1986/10/27 عندما أصدرت دول المجموعة الأوروبية قرارا ميزت فيه المنتجات الواردة من الضفة الغربية من الأراضي المحتلة عن المنتجات الواردة من إسرائيل، وهذا اعتراف من قبل المجموعة لإسرائيل بأن الأراضي المحتلة كيان مستقل متمتع بحكم ذاتي خاص.

3-3 المرحلة الثالثة : (1988 – 1990) : اتسمت هذه المرحلة بعدة مستجدات ومعطيات نلخصها فيما يلي :[1]

- انهيار النظم الاشتراكية في دول أوروبا وسقوط جدار برلين وتزايد عدد دول المجموعة الأوروبية ليصل إلى 12 دولة وبالتالي بروزها كقوة اقتصادية جديدة (هذا على المستوى الأوروبي)
- أما على المستوى العربي فبدا واضحا التشتت والانقسام العربي، فوصفت الثمانينات بأنها فترة الأزمات والنكسات بالنسبة للدول العربية، حيث فيها فقدت القضية الفلسطينية قوتها، وتوقفت الدول العربية على عقد مؤتمرات القمة العربية، حيث مرت 05 سنوات بين آخر مؤتمرين (فاس 1982 – عمان 1987)، لكن سرعان ما تغير هذا المشهد وهذا سنة 1988 من خلال ما يلي

✓ تتصدر الانتفاضة الفلسطينية الاهتمامات العربية.

✓ عقد قمة استثنائية لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء في 23 – 26 ماي 1989، أعادت توحيد الجامعة العربية.

✓ إعلان الإتحاد المغاربي (UMA) (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) وهذا في فيفري 1989.

---

[*] صدر بيان أيضا من قبل المجموعة الأوروبية في 1982/09/20 بعد مجزرة صبرة وشتيلا تدين فيها هذه المجزرة وتطالب بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من بيروت.

[1] سمير صارم، المرجع السابق ذكره، ص ص143 – 144 .

- ✓ إعلان قيام مجلس التعاون العربي في 1989 (مصر، الأردن، العراق و اليمن الشمالي).

فكل هذه المعطيات دفعت من جديد تنشيط الحوار العربي – الأوربي، بالإضافة إلى المؤتمر الوزاري المكلف بإعادة إحياء الحوار الذي أنعقد في باريس بتاريخ 1989/12/22 وذلك بمبادرة فرنسية تدعو فيها كل الدول العربية بدون استثناء لإقامة حوار مبني على التشاور والتعاون، ونتج عن هذا المؤتمر تشكيل مجموعتي عمل: تتمثل الأولى في تقديم التوصيات بشأن التعاون الاقتصادي والتقني والاجتماعي، والثانية تتكفل بإعادة هيكلة الحوار العربي الأوروبي، وقد أعدت المجموعة جملة من المشاريع تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار، نقل التكنولوجياو أوضاع الهجرة والعلاقات الثقافية.

3-**4 المرحلة الرابعة : (بعد سنة 1990)** عرفت هذه المرحلة تطورات على مستوى الحوار لتصل مع بعض الدول لحد الشراكة، وقطعت مع دول أخرى أشواطا هامة لبلوغ هذه الشراكة ويتعلق الأمر بالدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، في حين أن بعض الدول الأخرى كالدول الخليجية لا تزال في طريق الحوار تتطلع أطرافه إلى بلوغ مرحلة متقدمة تصل إلى الشراكة أيضا، فتم عقد عدة اجتماعات ولقاءات بين الطرفين في هذه المرحلة أهمها مؤتمر برشلونة سنة 1995 ، ثم مؤتمر الحوار العربي الأوروبي الذي أنعقد في دمشق سنة 1997، ثم اجتماع مالطا في نوفمبر 1997، وعدة مؤتمرات أخرى كلها أكدت على مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

وعليه يمكن القول أنه حدث نوع من الانقطاع في الحوار أحيانا واستئنافه أحيانا أخرى، بسبب قضية الصراع العربي- الإسرائيلي والتي كانت ولا تزال تشكل القضية الأساسية في جدول أعمال الحوار العربي[1]، والجدير بالذكر أنه في سنة 1992 توقف الحوار نظرا لاشتراط الجانب الأوروبي استبعاد كل من العراق وليبيا من الحوار, وبالمقابل إصرار الجامعة العربية على عدم الاستجابة لهذا الشرط, لكن أبدى الجانب الأوروبي فيما بعد مواقف جديدة اتجاه المطالب العربية وذلك بإيجاد أساليب أكثر توازنا تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي, من خلال البيان الذي أصدرته قمة المجلس الأوروبي

[1] Bourrinet Jaques, « la méditerranée espace de coopération », Centres d'études et de recherches internationales et communautaires, Marseille II, édition économica, 1994, P181 .

الذي انعقد في لشبونة سنة 1992, والتي أكدت على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأوروبي بمصالح هامة تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق, ثم تلى هذا البيان اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي الذي انعقد سنة 1994 في اليونان والذي دعى فيه اللجنة الأوروبية بتقديم ورقة عمل تبين فيها المبادئ الأساسية لصياغة سياسة أورو–متوسطية, وقد تم إقرار هذه الورقة في القمة الأوروبية التي انعقدت في ألمانيا خلال نفس السنة والتي وضعت أسسا عامة لسياسة أوروبية متوسطية تم صياغتها لاحقا في وثيقة مؤتمر برشلونة.[1]

الجدول رقم 4: جدول يلخص مراحل العلاقات الأورو– متوسطية

الفترة	ظهور العلاقات	فترة البروتوكولات		فترات (MEDA)
الفترة	1979–1958	1979– 1989	1995–1990	إبتداء من سنة 1995
إطار السياسة Cadre Politique	السياسة المتوسطية الشاملة (PMG)	-----	سياسة متوسطية متجددة (PMR)	إعلان برشلونة
إطار التعاون Cadre de coopération	اتفاقية المشاركة (Association) (قبرص, مالطا, تركيا) واتفاقيات تجارية	اتفاقيات تعاون (Coopération)		اتفاقيات شراكة أورو–متوسطية حلت محل اتفاقيات التعاون

[1] شريط عابد, "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي-", أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة الجزائر، 2004/2003, ص 98.

إطار التمويل Cadre de financement	بروتوكولات بالنسبة للدول الثلاثة الموقعة على اتفاقيات المشاركة	البروتوكول الأول والثاني والثالث	البروتوكول الرابع	إجراءات برنامج ميدا (MEDA)

Source : Rapport définitif de synthèse sur l'évaluation de certains aspects de l'aide de développement accordé par L'UE et la région de la méditerranée COWI, Danemark, 1998.

4 – الجهود المبذولة لاستمرار الحوار:

قبل القيام بعرض عام لتقييم الجهود المبذولة من الجانبين لاستمرار الحوار وتحقيق أرضية وفاق حول المصالح المشتركة التي تخدم الطرفين، بودنا الوقوف عند بعض المواقف من الحوار وأهم المعوقات والعراقيل التي إعترضته:

4-1 مواقف من الحوار : لم ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بتقارب عربي أوروبي، وكانت تعارض دائما أي مبادرة للحوار العربي – الأوروبي وتعمل على إفشالها، وذلك باعتباره مؤامرة أوروبية ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وخشية هذه الأخيرة من أن تؤدي هذه اللقاءات المتبادلة بين أوروبا والدول العربية إلى زعزعة دعائم الإستراتيجية الأمريكية[*] وعملت هذه الأخيرة كل ما في وسعها للحد من هذا الحوار وعرقلته وذلك بتوفيرها لأوروبا نفطا رخيصا بعد إنشائها الوكالة الدولية للطاقة وبالتالي التراجع الواضح لنفوذ ودور منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (OPEC)، وكان الهدف

[*] تبلور هذا الموقف بشكل واضح في خطاب وزير الخارجية الأمريكية (هنري كسنجر) و الذي دعا فيه إلى تطوير مبادئ التعاون الأمريكي الأوروبي، و أكد أن المجموعة الأوروبية ما هي إلا مجرد منطقة من مناطق العالم التي لا ينبغ لها أن تتخذ من القرارات ما يتعدي حدود اهتماماتها المحلية إلا بعد التشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يحق لها وحدها الاهتمام بالقضايا الشاملة.

من هذا إغراء أوروبا وإستبعادها من المساهمة في حل النزاع القائم وإحلال السلام في المنطقة وبالتالي لم تعد هناك ضرورة للحوار الأوروبي مع العرب ولم تعد تعتبره ذو أهمية إستراتيجية.[1]

بالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسمح لأوربا أن تلعب دورا ما في مجال أو منطقة ما، لإنه يمكن أن يتوسع هذا الدور إلى مجالات ومناطق أخرى وهذا يتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية التي تعمل على إبقاء الدول الأوروبية تابعة لها من الناحية العسكرية والسياسية من خلال الحلف الأطلسي، أومن الناحية الاقتصادية باستمرار واشنطن في لعب الدور القيادي لحل المعضلات التي تعاني منها أوروبا وأهمها مشكل الطاقة، أما إسرائيل فهي الأخرى رفضت وترفض أي دور أوروبي في المنطقة وتتهمه بالخضوع لما يسمى "بالابتزاز النفطي" وتصر على أن الشريك الأمريكي الوحيد الذي يجعل من تفوقها العسكري وتأمين مصالحها في المنطقة .[2]

على غرار مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من الحوار فكان للإتحاد السوفياتي مصالح كثيرة في المنطقة قبل انهياره، وأهم هذه المصالح هو محاولة فرض وجوده في منطقة غنية بالنفط وإحلال إيديولوجية جديدة في المنطقة محل الإيديولوجية الرأسمالية، وبالتالي كانت له رؤيته الخاصة حول الحوار العربي الأوروبي والتي تتفق مع مصالحه، لذلك كان يقف إلى جانب العرب في صراعهم مع الكيان الصهيوني ولكن بتحفظ، وهذا خوفا من أن يؤدي هذا الحوار إلى الإضرار بمصالحه وبالتالي خدمة المصالح الأوروبية على حسابه، خاصة في ظل تزايد احتياجاته إلى الطاقة والأسواق، لا سيما أسواق السلاح التي يمكن أن يكون لها مصدر آخر في حالة نجاح الحوار العربي – الأوروبي.

[1] مهدي الحافظ ،"الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية ، تجارب وتوقعات "، وقائع الندوة المنعقدة في باريس بمارس 1999، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، 2000، ص22.

[2] "العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط"، على الموقع الشبكي:
http://www.islam.memo.com/links_main.htm.، تم الاطلاع بتاريخ: 30/03/ 2012.

4-2 معوقات الحوار : بالرغم من قناعة المجموعة الأوروبية والدول العربية بأهمية الحوار الذي يخدم مصالح الطرفين على جميع المستويات، إلا أن هذا الحوار أعاقته أو بالأحرى عطلته بعض العوامل نلخصها فيما يلي :[1]

- تأثر كلا الطرفين (الأوروبي والعربي) بمواقف أطراف أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر الكبير على أوروبا و كذا التأثر بالمواقف الإسرائيلية.
- تفادي أوروبا البحث في القضايا السياسية وتركيزها على الجانب الاقتصادي فقط، وهذا ما لم يتم قبوله من طرف العرب، فكان من الأجدر توقيف الحوار بدلا من مواصلته.
- عدم بلوغ الدول العربية التقدم المنشود أو تحقيق مستويات نمو مناسبة في مجالات الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا.
- انقسام العرب إثر اتفاقية كامب ديفيد، وبالتالي لم يكن للطرف العربي رؤيته الموحدة خلال جلسات الحوار، إضافة إلى أن هناك أسباب أخرى كافية لدى كل طرف وتتمثل في سوء ظن كل طرف بالطرف الأخر، فالعرب متمسكون بأنه كل ما يأتي من الغرب هو استعماري يخدم المصالح الغربية الأوروبية، وأنه هو المسؤول الأول عن التخلف الذي أصاب الأمة العربية والإسلامية نتيجة الاستعمار ونهب الخيرات والثروات، بالإضافة إلى أنه المسؤول عن زرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وبالمقابل فإن الأوروبيين ينظرون على أن العرب مصدر للتطرف والإرهاب والتخلف.

فكانت هذه الأسباب تحول دوما دون استمرارية الحوار وتؤدي إلى تعثر المفاوضات وتوقف الحوار بين الحين والأخر قبل أن يستأنف لفترة وسرعان ما يعود إلى سيرته الأولى.

4-3 محاولة تقييم مساعي الحوار : يمكننا تقييم مساعي الحوار العربي – الأوربي من خلال النقاط الآتية :[(*)]

[1] إكرام عبد الرحيم، المرجع السبق ذكره، ص28.

[(*)] Voir : Fatma Tarhouni et Traugot Schofthaler, « Dialogue Euro-arabe, stratégie Interrégionale-apprendre a vivre ensemble- », (UNESCO, ALESCO, Conseil de L'Europe), Une Initiative qui fait son chemin, octobre 2003, sur le site : http://www.unesco.de/c-francais/dialogue-euro-arabe.pdf , consulté le 04/07/2009.

- عمل الطرف العربي من خلال جامعة الدول العربية الوصول إلى موقف موحد يمكنه من كسب الدعم الأوروبي لاسترجاع حقوقه المشروعة، وإيجاد حلول عادلة دائمة وشاملة لمسألة الصراع القائم في المنطقة.
- لم يتعامل الأوروبيين مع الدول العربية في شكل مجموعة أو كتلة واحدة بل تعاملوا مع كل دولة على إنفراد، وإبرام اتفاقيات ثنائية مع كل قطر أو كل دولة على حدى، وذلك قصد الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور لهذه الدول والحصول على تنازلات، وهذا ما سبب إضعافا للموقف العربي.
- عمل الأوروبيون على تعيين واختيار أعضاء وفودهم من أصحاب الكفاءات والاختصاص العلمي والمهني وباحثين في مختلف المجالات لتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها أوروبا مع الحرص على الاستمرارية في كل جلسات الحوار، وهذا ما لا نجده لدى العرب لا من حيث الاختصاص العلمي والفني ولا من ناحية استمرارية عمل أعضاء الوفود، وبالتالي لم تكن إمكانيات وطاقات الطرفيين متكافئة.
- اختلاف طبيعة الأهداف الاقتصادية بين الجانبين، فالدول العربية تسعى إلى تحقيق نهضتها الذاتية والتخلص من التبعية، أما الدول الأوروبية تعمل على دمج الاقتصاديين الأوروبي والعربي رغم الهوة التي بينهما.

بالرغم من المراحل المختلفة التي مر بها الحوار العربي – الأوروبي من انتعاش و انفراجات وتعثر وتوقف، وتضارب في المواقف والمصالح، إلا أنه نتج عنه الاعتراف ببعض الحقوق العربية المشروعة، خاصة قضية الصراع العربي – الإسرائيلي لكنها اتسمت بالبطء، ومرد ذلك التبني الأمريكي الكامل للمشروع الصهيوني، مما ساعد إسرائيل في متابعة سياستها العدوانية ودون أي حساب للاعتراضات العربية أو الأوروبية.

المطلب الثالث: السياسة الأوربية الجديدة في حوض المتوسط

إن توسع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على أسواق العالم سيفقد الدول الأوروبية الكثير من المكاسب التي حققتها خلال عقود مضت من الزمن، خاصة أن مشروع الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، يأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية، لذلك كان لابد على أوروبا العمل من أجل بقائها الشريك التجاري الأول لدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة وأنها تستأثر بما يزيد على 40% من حجم ما تستورده دول المنطقة، كما تستوعب أسواق الدول الأوروبية نحو 28% من إجمالي صادرات دول المنطقة. وقد كان هذا السبب (الهيمنة الأمريكية) أحد الدوافع القوية لأوربا في سعيها نحو تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط، من خلال إنشاء منطقة ازدهار مشتركة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقيات جديدة للشراكة والتبادل الحر حسبما اتفقت عليه الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995.

لذلك يشكل الجانب الاقتصادي محور وركيزة التعاون الأوربي، المتوسطي فيما يسمى الشراكة الأوربية المتوسطية، والتي تعني[1] تداخل اقتصاديات دول جنوب المتوسط مع دول المجموعة الأوربية في مجال اقتصادي أوسع.

1- أهداف الإتحاد الأوروبي : إن الشركة الأوربية المتوسطية جاءت نتيجة اقتراح المجموعة الأوربية، وبالتالي فلا غرابة في أنها تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى، وتتضمن تطلعات دول الجنوب بدرجة أخرى. فالدول الأوربية (الاتحاد الأوربي) يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير عملية الاندماج الأوربي.

- تدعيم إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر الأبيض المتوسط.

[1] Martine Poincelet, et Marc Papinutti, "L'Analyse des flux de Marchandises en méditerranée, lieu de transition ou d'échanges ?", Edition Publisud, Paris, 1996, PP 756-757.

– تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان).

– الرغبة الأوربية للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.

– تدعيم الاستقلالية الأوربية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوربي – المتوسطي بشكل خاص.

– تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

– إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوربي مع دول وسط وشرق أوروبا، والحاجة الماسة إلى أسواق جديدة.

– العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، وبما يعمل على التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط.

– احتواء ظاهرة التزايد السكاني في دول جنوب المتوسط، عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي وتبني سياسات سكانية مناسبة.

– دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي، وتطبيق ما أصطلح على تسمية الحكم الرشيد، وذلك كوسائل لكبح جناح التطرف.

– زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق حوض المتوسط في العديد من المجلات مثل المحافظة على سلامة البيئة، وإمدادات الطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وغيرها.

2- أهداف الدول المتوسطية : تعتقد الدول الأوربية المتوسطية الفاعلة أنها تستفيد من الشراكة على الصعيد الاقتصادي نظرا الحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة المتوسطية، وحاجتها إلى العديد من المستوردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة وأخرى معقدة، وإلى آلات و تقانات تساعدها في نهضتها التي تطمح إليها. فالدول المتوسطية من الضفة الجنوبية للمتوسط ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة، ويمكن لها أن تحقق الأهداف التالية[1]:

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

– الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها. إضافة إلى دور البنك الأوربي للاستثمار في هذا المجال.

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوربية على الأراضي العربية.

– التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.

إذا كانت دول حوض البحر المتوسط تختلف في الأهداف التي تتوخاها من الشراكة الاقتصادية، حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية، إلا أن الدول المتوسطية الأخرى، خاصة دول الضفة الجنوبية من الحوض، ترغب في أن ينتعش اقتصادها من خلال ما ستتحصل عليه من دعم اقتصادي ومالي وتكنولوجي من الدول الأوروبية للضفة الشمالية من الحوض.

[1] عرفان تقي حسن، "الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي"، في(مجلة الدراسات العليا)، القاهرة، العدد السادس، 1998، ص16.

كما أن الإتحاد الأوروبي يرغب في أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شئون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت دول أوروبا بأن ترفع أيديها عن منطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها أمريكا، منطقة نفوذ لها، لما لها من أهمية إستراتيجية ونفطية هامة.

بناء على هذه الاعتبارات، أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع اثنا عشر دولة من بلدان المنطقة المتواجدة على الضفة الجنوبية للمتوسط وهي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص، اليونان، وتحدد مضامين هذه الاتفاقيات الثنائية بصورة رئيسية حسب حاجات البلد المعني والزمن الذي عقدت فيه الاتفاقية. وكانت تونس الدولة الأولى التي وقعت على الاتفاقية عام 1995، ثم المغرب عام 1996 والأردن عام 1999، وبدأت تتوالى التوقيعات.

3- مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة : إن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي المنتهجة خلال العشريتين الأخيرتين تختلف عن السياسات المنتهجة سابقا. ذلك أن السياسات التقليدية الأولى كانت ترتكز في غالبيتها على الجانب التجاري. بينما السياسات الحديثة للاتحاد الأوربي تجاه دول حوض المتوسط لها مرتكزات وخصائص متنوعة نوجزها في الآتي:

- تتضمن زيادة على الجانب التجاري، ميادين أخرى تهم العلاقات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. و بالتالي فالنظر تكاملية عميقة وذات أبعاد وثيقة ومترابطة تخدم التنمية الشاملة.

- مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني، وتختلف من اتفاقية لأخرى من حيث محتوى المواد المكونة للاتفاقية، أو من حيث تواريخ الإمضاء وبداية العمل بها.

- تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة والتي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات وارتباط بينهما أكثر أهمية وعمقا، مع تشجيع كل مبادرات التجمعات والتعاون الإقليمي الأخرى للدول المشاركة.

– يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة ومحاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الآخر، هذه المحاور هي: احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية والمالية، وتطوير الجانب الإنساني والاجتماعي.

– تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية والصيد، السلع الصناعية والخدمات. وتختلف أهداف كل بلد متعاقد مع الإتحاد الأوروبي باختلاف نوعية السلع. فالمعاملة التفضيلية أعطيت في إطار المنتجات الزراعية لمنتج الطماطم بالنسبة للمغرب، وزيت الزيتون بالنسبة لتونس.

– تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية وعبر مراحل زمنية محددة لمدة غالبا ما تكون اثنا عشر سنة، هذه السلع محددة بواسطة قوائم.

– تسهيلات ومساعدات تقنية ومالية وتكنولوجية تعطى للدول المتوسطية المتعاقدة مع الإتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعاتها وأقلمة هياكلها الإنتاجية، والاستفادة من التطور التكنولوجي، وبالتالي الدخول في منافسة دولية.

– تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد باعتبار العنصر المرافق والدافع القوي للتطور الاقتصادي.

المبحث الثالث: الشراكة الأورومتوسطية

يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط 6% من اليابسة و7% من سكان العالم و8% من الثروة العالمية، وتتميز الدول المطلة عليه(*) بعدم التجانس بينها بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، فهناك شمال غني يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي 07 تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد فيه نحو 21 ألف دولار، وجنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه 1000 دولار أمريكي، وناتج إجمالي وطني لا يصل إلى 598 مليار دولار، أما فيما يخص المبادلات التجارية فإن دول شمال تصدر إلى دول الجنوب الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات التركيبة التكنولوجية العالية غالبا، كما تستورد من دول الجنوب (العربية) المواد الخام كالنفط والقطن بالإضافة إلى المنتجات الزراعية، أما حصة دول المجموعة الأوروبية في التجارة العالمية فتقدر بنسبة 19% مقابل 17% للولايات المتحدة و8% لليابان، مقابل 2.9% للعالم العربي، مع الإشارة أن النفط يشكل 68% من الصادرات العربية، وتبلغ نسبة الصادرات العربية للإتحاد الأوروبي 26% من إجمالي الصادرات العربية، أما الواردات العربية من الإتحاد الأوروبي فتشكل نسبة 45.6% من إجمالي الواردات العربية.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية (دول الجنوب وشرق المتوسط) منذ حصولها على استقلالها السياسي إلا أن الهوة بينها وبين الدول المتقدمة لا تزال تزداد اتساعا، لأسباب تتعلق بعدم قدرة الدول المتوسطية – خاصة العربية منها– على التحكم في التكنولوجيا والاتصالات وغيرها، وقد ارتبطت دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية مع مختلف الدول المتوسطية من خلال اتفاقيات عديدة اعتبرت بالنسبة للدول العربية المتوسطية أساسا لمفاوضات الشراكة اللاحقة، خاصة وأنها كانت تهدف إلى تطوير سبل التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية المتوسطية ودول المجموعة الأوروبية، وهذا من خلال دعم الجانب الأوروبي لجهود التنمية وتشجيع تمويل المشاريع الاستثمارية في هذه الدول، كما تهدف إلى تطوير التبادل التجاري بين الجانبين وتحرير التجارة وإقامة منطقة ازدهار متقاسمة.

(*) شرقا : سوريا ، لبنان ، فلسطين
جنوبا : مصر، ليبيا ، الجزائر ، تونس ، المغرب
شمالا : تركيا ، اليونان ، إيطاليا ، فرنسا ، إسبانيا ، البرتغال ، (ألبانيا و يوغسلافيا)
الجزر : قبرص ، مالطا

المطلب الأول: مبادئ الشراكة الأورومتوسطية

1-تعريف الشراكة الأورومتوسطية:

جاءت كلمة الأورومتوسطية من قسمين:

أ- **الأورو:** ويقصد بها أوربا كون أحد أطراف الشراكة هو الاتحاد الأوربي.

ب- **المتوسطية:** نسبة لضفتي البحر الأبيض المتوسط، أي دول جنوب أوربا من شمال المتوسط (كالجزائر، تونس، المغرب، مصر)، و دول شرق أوربا من حوض المتوسط.

يقول **ناصيف حتى:** " هي نهج أوربي للتعاون مع دول كانت كلها تقريب و إلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوربية بأسواقها و مواردها الأولية"[1].

و ظهرت بذور هذه الشراكة على شكل تعاون بداية السبعينيات اثر السياسة المتوسطية التي جاء بها الشريك الأوربي تجاه دول حوض المتوسط، موحدا بذلك معاملته للدول المتوسطية مع تلك المطبقة مع أعضائه. و كانت المحاور الأساسية لهذه الإستراتيجية مشكلة الأمن و الاستقرار داخل المنطقة، قضية توريد النفط و المواد الخام إلى أوربا، و سياسة التنمية الموجهة نحو إفريقيا، أين تلعب هذه الدول-خاصة دول شمال المتوسط-، الدور الأساسي في الوساطة بينها و بين الاتحاد الأوربي.

لقد وفرت تلك الاتفاقيات المبرمة آن ذاك تعاونا في شتى المجالات كالصناعة، القطاع التمويلي، التجارة، تقديم لبعض المنتجات الزراعية و المنتجات النصف مصنعة إعفاءات جمركية، و كافة التحويلات للإعانات المالية و القروض دون فوائد و ائتمانات التنمية إلى الدول المتوسطية.[2]

فبالنسبة لأوربا " الشراكة تعني مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية و التعاون في المنطقة" ، و تفسر أيضا على أنها توسيع للدعم الأوربي لحكومات و دول تعاني من مشاكل

[1] ناصيف حتى، "المأزق العربي"، في (مجلة المستقبل العربي)، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 205، السنة 18، لبنان، مارس 1996، ص 94.

[2] سمير محمد عبد العزيز،" التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة: الكوميسا مجموعة ال 15 أوربا الموحدة المشاركة الأوربية الافريقية المتوسطية"، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية ، 2001، ص ص 183-184.

متعددة، أنها ببساطة دعوة للتفتح [1]. فالشراكة بهذا المعنى دعوة للاندماج في الاقتصاد العالمي و مواكبة المستجدات العالمية في مختلف الميادين.

و **بالنسبة لدول جنوب و شرق المتوسط** تمثل الشراكة أداة جوهرية لمواجهة التغيرات العالمية، و مواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، و يتطلب منها ذلك إصلاحات و تغيرات جذرية في هيكلتها الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية، لذلك فالشراكة بين طرفين مبنية على المصالح المشتركة و على التقارب و التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية.

فالاتحاد الأوربي اتجه إلى إقامة شراكة مع دول جنوب و شرق المتوسط لاعتبارات تاريخية و جغرافية (أين كانت معظم دول المتوسط مستعمرات للعديد من الدول الأوربية)، و محاولة الخروج من القبضة الأمريكية، فتوطيد العلاقة هنا سمح بتطوير علاقة التعاون و تطويرها إلى علاقة حوار بين الطرفين، ثم جعلها شراكة حقيقية تتماشى و التطورات العالمية و تساعد على الاندماج العالمي، معززة بذلك ثقلها الاقتصادي ووزنها السياسي و متحدية للمشروع –الشرق أوسطي– الأمريكي الأصل.

2–دوافع الشراكة الأورومتوسطية:

إن العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية سواء المبنية منها على علاقة التبعية أو الاعتماد المتبادل بين ضفتي المتوسط تخلق بمجموعها عوامل تحث على بناء إطار إقليمي للتعاون الأورومتوسطي، فالحاجة إلى ترقية مثل هذه المصالح، طالما أن هذه الأخيرة باتت تحكم المواقف والعلاقات، وباتت كل دولة منفردة أو ضمن تكتل أو مجموعة تبحث عن مصالحها، بل أصبح صراع مصالح لا إيديولوجيات[2].

فالتجمعات القائمة بدأت تشكل تحديًا جديد على بلدان جنوب المتوسط لعدم التساوي مع الدول المتقدمة التي تقع معها تحت نفس القوانين التجارية من خلال اتفاقية عالمية تعدل بين الجميع،

[1] Fatiha Talahite , « le partenariat euro-méditerraneén. Vu du sud » , Revue le monde arabe(Maghreb-Machrek), No 153, Juillet-Septembre , 1996, p 48 .

[2] سمير صارم، المرجع السابق ذكره، ص 196.

وبالتالي بدأت هذه التكتلات تدفع الدول المتوسطية باتجاه البحث عن تكتل أو قوة اقتصادية تلتقي معها للاستفادة من مزايا الانتساب إليها، وقد التقت الأهداف والمصالح لضفتي المتوسط في قوقعة واحدة لمواجهة هذه التحديات والرهانات الاقتصادية من خلال إعلان برشلونة **1995م** للشراكة والتعاون الأورومتوسطي.

ويتمثل المفهوم المطروح للشراكة الأورومتوسطية في إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على ضفاف المتوسط بناءًا على ما تقتضيه مصالحها السياسية والأمنية، وقد أستبدل الطرح الجديد لفكرة الشراكة إلى التعاون الاقتصادي كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة البحر المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة وحجم المبادلات التجارية، مما سيؤدي إلى تطور العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية بين دول وشعوب المنطقة[1].

2-1 الدوافع من الجانب الأوروبي:

إن الهيمنة الأمريكية على العالم بسياستها وسلعها وثقافتها، جعلت الدول الأوروبية تفقد الكثير من مكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية التي حققتها سابقًا لذا كان لا بد أن يعمل الإتحاد الأوروبي من أجل أن يبقي الشريك التجاري الأول مع الدول المتوسطية، وقد كان هذا أحد الدوافع القوية للإتحاد الأوروبي لسعيه نحو تنمية علاقاته مع دول جنوب وشرق المتوسط (البعد السياسي).

كما يساعد في إنشاء منطقة ازدهار متقاسمة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقيات جديدة للشراكة والتبادل الحر.

ومن أبرز دوافع الإتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ما يلي[2]:

- البروز كقوة صاعدة تلغي قواعد النظام الدولي أحادي القطبية و الاستقلال بالقرار السياسي (البعد السياسي).

[1] مطر عبد الرحمان، "أسئلة برشلونة- قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي- المتوسطي"، في(مجلة المستقبل العربي)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 279، 1997، ص 65.

[2] سمير صارم، المرجع السابق ذكره، ص 202.

– تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

– إن المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط لا يمكن للمجموعة مواجهتها بمفردها، ضمن إطار الاتحاد الأوربي، و إنما يدعي ذلك شراكة الجنوب، و قد تجسد ذلك في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده أن المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون بتشجيعه و توطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم، و من اجل هذا يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف و منتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي، ويعاودون التأكد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي و الخارجي (البعد الأمني)[1].

– إضافة مناطق الشرق الأوسط و شمال إفريقيا إلى دائرة النفوذ الأوربي المباشر و ما تستدعيه الحاجة إلى خلق استقرار سياسي أمني يساهم في صنع السلام و تحقيق التنمية و إثبات الذات (البعد السياسي).

– إن النفط ثروة إستراتيجية، و ما يمثله من مادة حيوية في مختلف الصناعات و الأنشطة، لا يزال المحور الأول لنزاع القوى الدولية في المنطقة العربية بالتحديد ، خاصة فيما يتعلق بالصراع القائم بين الشركات الأوربية و الأمريكية المختلفة، حيث نجحت هذه الأخيرة في تقليص نفوذ معظم الشركات الأوربية لصالحها، و عليه تحاول أوربا من خلال مشروع الشراكة للسعي إلى جذب أموال النفط السائلة (البترو– دولارات) للاستثمار في أراضيها ، و تحديد أسعار النفط الذي يعد المحور الرئيسي للصراع على التحكم بمورد النفط بين الدول العربية المنتجة و الدول الأوربية المستهلكة (البعد الاقتصادي).

– الاستحواذ على حصة سوقية معتبرة بمنطقة المتوسط خاصة أن هذه الدول كثيفة السكان، ترتفع فيها معدلات الاستهلاك،رو تنخفض فيها القدرة الإنتاجية، و بالتالي نمو صناعي و إنتاجي أوربي

[1] ناظم عبد الواحد جاسور، " جامعة الدول العربية و مستقبل العلاقات العربية الأوربية"، في(مجلة الشؤون العربية) ، العدد99، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص 18.

مستمر في منطقة إستراتيجية تربط ثلاث قارات، أين يمثل البحر الأبيض المتوسط خطا ملاحيا رئيسيا، و كذا تميز المنطقة بيد عاملة رخيصة و كوادر لا بأس بها، و بالتالي بروز أوربا كقطب مهيمن على الساحة الدولية قادر على منافسة العمالة الاقتصادية العالمية (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين...الخ.) (البعد الاقتصادي).

– السعي إلى تطوير عملية الاندماج و الارتقاء بالوحدة الاقتصادية الأوربية التي لا يمكن أن تأخذ مداها الواسع و الوطيد إلا من خلال تعاون إقليمي دائم، تشترك فيه كل الدول للمنطقة و تحديدا المطلة على حوض المتوسط (البعد الاقتصادي).

– يرجع الاحتكاك المتزايد بين الضفتين للمرحلة الاستعمارية بالدرجة الأولى، و لتدعيم النفوذ الثقافي و اللغوي و الفكري الأوربي ، قامت هذه الأخيرة بخلق وسائل مختلفة كالندوات العلمية و الفكرية، المؤسسات الثقافية الأوربية، هيئات المنظمة الفرنكوفونية، الأيام الدراسية ...الخ (البعد الثقافي).

وعلى هذا الأساس يمكن فهم الموقف الفرنسي والأوروبي ودوافعه من المشاركة الفاعلة والواسعة في قمة عمّان للشرق الوسط وشمال إفريقيا، حيث أعلنت فرنسا عدم مشاركتها في إنشاء بنك شرق أوسطي لصالح دفع الشراكة الأورومتوسطية الرامي إلى تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي[1].

2-2 الدوافع من الجانب المتوسطي:

إن المستفيد الأول من الشراكة على الصعيد الاقتصادي هو الدول الأوروبية نظرًا لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة الجنوبية لحوض المتوسط وحاجتها إلى العديد من المستوردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة، وأخرى معقدة، وبالمقابل فإن الدخول في الشراكة يجب أن يشجع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة العربية منها على إقامة مشروعهم الاقتصادي القومي والمتمثل في إقامة منطقة حرة للتبادل، وتشجيع التجارة البينية، والتجارة مع الإتحاد الأوروبي الذي يشترط أن تكون مكونات السلع الصناعية المصدرة إليه مكونة محليا بنسبة **60%**.

[1] مطر عبد الرحمان، المرجع السابق ذكره، ص 66.

ولعل أبرز الدوافع والعوامل التي أدت إلى تزايد الاهتمام بالمنطقة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط من وجهة نظر البلدان المتوسطية نذكر ما يلي:

– القرب الجغرافي الذي جعل من مصلحة أوروبا الإبقاء على حالة الاستقرار والتنمية في البلدان الجنوبية على الأقل، بمنح أفواج الهجرة التي لا تستطيع أوروبا استعابها، وناتجة عن المشاكل التي تواجهها أغلب الدول المتوسطية النامية، من بطالة ونمو ديمغرافي وانعدام الاستقرار السياسي وهو ما يشكل مصدر تهديد وخطر للأمن الأوروبي على الخصوص[1].

والملاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تستضيف العديد من المهاجرين الرسمين. و بالنظر إلى النمو المتزايد للسكان في معظم دول جنوب المتوسط والذي يصل معدله إلى 3% في حين لا يمثل معدل الزيادة في إسبانيا سوى **0.7%**[2].

وقد أدرك الطرف الأوروبي أن أفضل الطرق لحث المهاجرين على البقاء في أوطانهم هي دعم التنمية في تلك البلدان وما يتبع ذلك من إصلاح اقتصادي، ودعم الاستثمار وخلق فرص جديدة للعمل ومساعدة تلك الدول على الانفتاح الخارجي.

– أن دول البحر المتوسط تمثل شريكا تجاريا للإتحاد الأوروبي، فهي مصدر رئيسي لواردته من البترول والغاز، كما يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لبلدان جنوب المتوسط بأزيد من 40% من تعاملاتها التجارية الخارجية[3]، إضافة إلى كون المنطقة تمثل الاتجاهات الرئيسية للمنتجات الأوروبية حيث تستوعب **12%** من إجمالي صادرات الإتحاد لسنة 2000، محققا من وراء ذلك فائضا تجاري قدره 24 مليار إيكو في نفس السنة.

[1] Ahmed Aghrout, "The Euro-Maghreb Free trade Area,Challenges and opportunities", papier au colloque international sur la mise aniveau de l`enterprise economique et les eujeux de l`entegration a l`economie mondiale,université Farhat Abbas, Setif, 29-30 Octobre 2001, p1.

[2] فتح الله ولعلو، "المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية"، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص 20.

[3] النواري نرمين، "الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط"، في(مجلة السياسة الدولية)، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مصر، العدد 142، 2000، ص 107.

ومن جانب آخر فإن دول الإتحاد الأوروبي تعتمد على منطقة جنوب المتوسط في توفير جزءٍ كبيرٍ من احتياجاتها من النفط والغاز .

– الحصول على المساعدات وقروض الإنماء لتمويل مشاريعها إلى الجانب البحث عن تدفق رؤوس الأموال وترقية الاستثمار المنتج.

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال إقامة مشاريع استثمارية أوروبية على أراضي الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

– فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية لدول جنوب المتوسط و تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة [1](**CAP**).

في كل الأحوال فإن المحرك الأساسي و الدافع الرئيسي لفكرة الشراكة الأورومتوسطية هو الأوربي– الأمريكي على المنطقة. وقد ظهر هذا التنافس بوضوح في بداية التسعينات حيث تعارضت المصالح الأمريكية مع المصالح الأوروبية خلال مفاوضات الغات، خاصة بالنسبة للسلع الزراعية، كما أن الإتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي تربطه بها علاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ.

3– أهداف الشراكة الأورومتوسطية

لقد جاء مؤتمر برشلونة سنة 1995 ليضع أسس جديدة للعلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وفق مقاربة الشراكة، و يلاحظ أن سلم الأولويات بالنسبة للقضايا المطروحة في المؤتمر يرتكز على القضايا الاقتصادية السياسية

والأمنية ثم القضايا الاجتماعية و الثقافية[2].

[1] Common Agrcul-Uval Policy هي سياسة كثيرة التعقيد تعتمد على مجموعة من الأدوات التي تستهدف السيطرة التامة على درجة المنافسة الأجنبية المسموح بها مقابل ضمان أسعار مرتفعة للمنتجين الزراعيين المحليين أعضاء السوق الأوروبية المشتركة .

[2] محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، في(مجلة السياسة الدولية)، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 140، مصر، أفريل 2000 ، ص 22 .

وتبرز من خلال برنامج العمل الذي أقره مؤتمر برشلونة عدة خصوصيات الشراكة الأورومتوسطية أهمها .

أ– تعكس الشراكة الأورومتوسطية عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الإتحاد الأوروبي من جهة ودول جنوب وشرق المتوسط من جهة أخرى، فالإتحاد الأوروبي يتفاوض ككتلة قوية موحدة اقتصاديا وسياسيا بينما تتفاوض الضفة الجنوبية للمتوسط بصورة منفردة ومشتتة .

ب– تشبث الشراكة الأورومتوسطية بروح الترابط إلى ما وراء الأمور الاقتصادية، لتشمل مسائل سياسية، اجتماعية وثقافية. غير أنه يعتبر في الوقت نفسه قيام منطقة التبادل الحر حجر الزاوية لهذه الشراكة.

ج– تعبر الشراكة الأورومتوسطية عن درجة من المنافسة الواضحة بين القطب الأمريكي والقطب الأوروبي في دائرة البحر الأبيض المتوسط بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة في ضوء الموقف الأمريكي الداعم لمشروع الشرق الأوسط وموقف الإتحاد الأوروبي المساند للشراكة المتوسطية.

د – الطريقة الانتقائية التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي إزاء شركائه سواء من خلال طلبات الانضمام إليه كما هو بالنسبة لقبرص و مالطا وتركيا أو من خلال المفاوضات الثنائية حول اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الشركاء جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي وقوعها في موقع الضعف أمام قوة الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة والمتمثلة أساسا في توفير مجلات أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعا وخدمات ورأس مال، بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة ما سمي بالأصولية، والعمل على مقاومة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب وشرق المتوسط.

كما يسعى الإتحاد الأوروبي إنطاقا من الآليات الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر. ودعم التعاون المالي والتقني، وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي إلى الشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة وبالتالي ينبغي أن تأتي هذه العناصر أو

الآليات بصفة متكاملة مع بعضها البعض على مستوى الدول المشاركة جميعا وبمساهمة فعالة من الإتحاد الأوروبي في تنمية اقتصادها ورفاهية شعوبها.

أما إذا كانت هذه العناصر بديلة لبعضها البعض بحيث تكون المساهمات الأوروبية مبنية على أساس القوة الإستراتيجية لكل دولة متوسطية و مدى ما توفره من أمن للإتحاد الأوروبي، فإن ذلك يشكل نظرة سلبية للشراكة[1].

كما يتمثل الهدف المعلن للشراكة الأورومتوسطية بشكل عام في جعل المنطقة فضاء للحوار والتبادل والتعاون، من أجل تحقيق والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل مستديم، وذلك بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات.

3-1 أهداف الشراكة من المنظور الأوروبي:

تتمثل أهداف الشراكة من وجهة نظر الدول الأوروبية في ما يلي[2] :

- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول حوض المتوسط في جنوبه وشرقه.

- محاولة أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق أوسطي، الذي لا يراعي المصالح الأوروبية .

- التقليل من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مما يخلق بؤر للتوتر والنزاعات نتيجة الفقر وسوء توزيع الثروة، حيث ارتفع عدد المهاجرين من خارج المجموعة الأوروبية إلى البلدان الأعضاء من **882** ألف شخص سنة **1950** إلى **3.5** مليون شخص **سنة1974** خاصة وأن دول جنوب المتوسط تمثل المصدر الرئيسي لليد العاملة في دول المجموعة .

---

[1] محمد محمود الإمام، المرجع السابق ذكره، ص 204 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، "الندوة القومية حول آثار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، نوفمبر 1999، ص 19 .

– الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في جنوب وشرق المتوسط .

– العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة[1].

– إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر المتوسط، باستثناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي يصل إلى **400** مليون نسمة في غضون سنة **2030** وبالتالي فإن هذا التزايد سوف يؤدي إلى تنامي موجات الهجرة نحو الإتحاد الأوروبي، لذلك فإن من الضروري احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، وتبني سياسات سكانية محكمة[2].

– دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، في مجالات البيئة، الطاقة و الاستثمار.

3-2 أهداف الشراكة من منظور دول جنوب وشرق المتوسط:

تسعى دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من وراء الشراكة الأورومتوسطية أساسا، إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية وذلك لجعلها كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم شهد ظهور تجمعات وتكتلات كثيرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتجات دول جنوب المتوسط وخاصة العربية منها، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية لتنمية اقتصاديات هذه المنطقة ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها[3].

---

[1] سمير صارم ، المرجع السابق ذكره، ص ص 181 – 182.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، "الندوة القومية حول آثار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، المرجع السابق ذكره، ص 20.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، "الندوة القومية حول آثار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، المرجع السابق ذكره، ص 21.

ومن ابرز أهداف الشراكة لدول جنوب المتوسط جلب رؤوس الأموال من أجل الاقتصاديات الوطنية. وتطوير الاستثمارات المحلية، إضافة الحصول على مساعدات وقروض مالية والاستفادة من نقل التكنولوجيا.

وتجدر الملاحظة أن من بين العوامل التي أدت إلى التعجيل بإبرام اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الوسطى والشرقية، وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على اقتصاديات جنوب البحر المتوسط والتي يمكن إبرازها في الجوانب التالية[1]:

أ – تقليل الدعم المالي المخصص من ميزانية الإتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط لينتقل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية .

ب– تتيح معاهدة "ماستريخت" حرية انتقال اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى دول الإتحاد الأوروبي وهذا ما يقلص فرص التشغيل أمام العمالة من دول جنوب المتوسط.

ج – زيادة اهتمام دول الإتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية ونقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول التي تتميز بتكاليف إنتاج مناسبة، وبالتالي تقليص فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط، إضافة إلى فتح أسواق الإتحاد الأوروبي أمام صادرات أوروبا الوسطى والشرقية التي قد تنافس منتجات الضفة الجنوبية للمتوسط.

فمن هذا المنطلق يمكننا القول أن أوروبا ستستفيد من سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ 200 مليون نسمة (أي 200 مليون مستهلك محتمل), كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد و الاستغلال في إطار مشروع مستقبلي, أما استفادة الدول العربية المتوسطية من هذه الشراكة ومنطقة التبادل الحر فتكمن في تحسين القدرة التنافسية بواسطة إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج, كما يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير, بالإضافة إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي

[1] المرجع نفسه، ص 22.

وإعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبجدية أكثر وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه.

وما يجب الإشارة إليه أن تطوير النسيج الاقتصادي العربي في إطار التعاون مع الدول الأوروبية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الانتقال الصناعي والتكنولوجي من الشمال إلى الجنوب المتوسطي من خلال وحدات إنتاجية تسير في إطار ما يسمى بعقود المؤسسات المشتركة (Joint Venture).

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي من الشراكة الأورو- متوسطية يتمثل في إقامة منطقة حوار, تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطية التي تضمن الاستقرار والرخاء والازدهار, وهذا يتطلب تقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان, فحسب **P.N. Stangos** يرى أن الغاية من حماية حقوق الإنسان والديمقراطية هو السماح بوضع حد لتدفقات الهجرة الوافدة من دول الجنوب إلى دول الإتحاد, ويذهب **F.Hakura** إلى أبعد من هذا حيث يعتبر أن الشراكة الأورومتوسطية هي عبارة عن إجراء لتقوية الأمن وحل الأزمات لكي تؤمن أوروبا أسواق صادراتها, لكن ينبغي الإشارة أنه من خلال هذه الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ الممثلة فيما يلي :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.
- وضع حوار أورو- متوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان, وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة.

ويجب التنويه أن اتفاقيات الشراكة تختلف عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي:

- تعتبر الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية).

- مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الإتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، إلا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة (2010).
- لن يخصص الإتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من الدول المتوسطية كما كان سابقا، بل ستكون هناك مبالغ تأشيرية فقط، وستحدد المخصصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ والامتصاص.
- يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على التزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي.
- فتح مجالات أوسع للتعاون في المنطقتين بين رجال الأعمال، والصناعيين، والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب....الخ.
- الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية بين دول المتوسط.
- التزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: أسس الشراكة

تقوم الشراكة على جملة من الأسس والمقومات التي تعتبر ضرورية لوجود هذا النمط الاقتصادي التكاملي، من أهم المقومات التي ترتكز عليها الشراكة:

– الرغبة بين الأطراف للدخول في شراكة باعتبار ذلك عنصرا ضروريا يبعث جو من الثقة وتبادل الآراء، والاقتناع بالاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الشراكة بالرغم من اختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين الشركاء، وهذا يفرض إيجاد إطار يتماشى مع متطلبات التنمية في الدول النامية ويسمح بالاستثمارات الأجنبية المساهمة في هذه العملية لتحسين وتأهيل القطاعات الإنتاجية بما يتلاءم مع قواعد المنافسة، ولهذا الغرض تبق الشراكة بعملية إعادة تأهيل المؤسسات وهي العملية التي شهدتها جل اقتصاديات الدول المتوسطية النامية.

– تقليص التكاليف وتعظيم المنافع لأن الشراكة تتضمن جانبا هاما وهو التكلفة إذا كلما كانت متوازنة كلما حققت مصلحة الدول المرتبطة بهاذ المشروع التكاملي. والمؤسسة الاقتصادية كوحدة جزئية تعمل من أجل الحفاظ على توازنها واستغلال مواردها الاقتصادية استغلال أمثلا، وتسعى من خلال الشراكة إلى الحفاظ على مواردها وتقليص تكاليف الإنتاج والاستفادة من التقنيات لتطوير إنتاجها ورفع قدرتها التنافسية.

– الحوافز المادية وارتفاع مستوى البنية التحتية لأن جميع الأنشطة الاقتصادية في حاجة إلى خدمات أساسية لكي تبدأ نشاطها، وهذه الخدنات العامة المتاحة للاستخدام هي ما يسمى بالبنية التحتية كالطرق آليات الشراكة الأورومتوسطية والمواصلات والصرف الصحي ومحطات الطاقة الكهربائية وخطوط الطيران والموانئ ...

– الاستقرار السياسي والاقتصادي ويعني ذلك عدم وجود اضطرابات سياسية واستقرارا في الأوضاع الأمنية لأن تدفق الاستثمارات الأجنبية يتطلب وجود نظام قانوني وقضائي فعال

ومستقر يحمي رجال الأعمال من أي إجراءات تعسفية ويمكنهم من استرداد حقوقهم، أما الاستقرار الاقتصادي فيقصد به استقرار القوانين والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي والإطار العام للسياسات الاقتصادية، وكذا وجود تشريعات واضحة تنظم نشاط القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، ووجود فرص استثمارية مجزية ونظام مصرفي كفء ونظام ضريبي واقعي فضلا عن تأمين الأجانب ضد مختلف المخاطر.

– التقدم التكنولوجي المتوازن بين الدول المنخرطة في الشراكة سيؤدي إلى تدعيم هذا النمط التكاملي واستمراره أما إذا كان التطور التكنولوجي يتسم بالتباين واختلاف المستويات فإن الشراكة في هذه الحالة تؤدي إلى هيمنة الطرف القوي تكنولوجيا على الطرف الضعيف.

1- متطلبات الشراكة الأورومتوسطية:

إن الدخول في الشراكة يعد شرطا ضروريا لمواجهة التحديات الحالية و المستقبلية و تحقيق المصالح المتبادلة و التفطن لتأثيرات النظام الدولي الجديد في ظل عدم التكافؤ بين الطرفين، و بالتالي تخطي مرحلة الصعوبات و الوصول إلى المرجو على أساس الاعتماد المتبادل بين الشركاء. ويتوجب على الدول المتوسطية النامية اعتماد سياسة تكييف و تنفيذ برامج و إجراءات تجعلها قادرة على الصمود أمام الوضع الدولي الجديد، فهي ملزمة على تحمل تكاليف التحول، كشرط مبدئ لنجاح دخولها ضمن منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية. ويعد توفير مناخ استثماري ملائم للشريك الأجنبي و كسب ثقته ضرورة لتحفيزه على الاستثمار في بلد دون آخر ، وعليه فالدول المتوسطية النامية ملزمة لإنجاح الشراكة الأورومتوسطية و إقامة منطقة التبادل الحر بالتالي:

- تغيير هيكل السياسة الضريبية التجارية لصالح الضرائب ذات الأساس المحلي للتقليل من العواقب المالية الناتجة عن الدخول في الشراكة، و كذا تقليص النفقات لصالح زيادة الإيرادات.

- إتباع برامج التصحيح الهيكلي لدعم القدرة التنافسية و الانفتاح على الأسواق العالمية، بالإضافة إلى إزالة الحواجز أمام الواردات و اعتماد سياسة نقدية و مالية تتماشى مع الظروف الدولية السائدة و تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- وضع إطار عمل تنظيمي و ملائم بتبني تشريعات و قوانين أكثر جذبا للمستثمرين كون الرقابة على أسواق السلع و الخدمات تعرقل كفاءة إعادة تخصيص الموارد التي تقلص من ايجابيات الإصلاح التجاري.

- تعد المديونية و ما يترتب عنها من احتمال زيادة فرض الضرائب مستقبلا عاملا أساسيا في التقليل من إمكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية، الشيء الذي يفرض تقليص أعباء الدين الخارجي.

- إتباع سياسة اقتصادية قائمة على التقليل من تدخل الدولة في التسيير الاقتصادي و إعطاء فرص أكثر للمستثمر الخاص، إلغاء القيود الكمية و الحواجز غير الجمركية و السياسات

الحمائية مع تخفيض الرسوم الجمركية و تطبيق قواعد الجودة و المنافسة، مما يؤدي إلى تخصيص عوامل الانتهاج لتحقيق الفعالية الاقتصادية، و الاندماج الأمثل بأقل التكاليف في منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية وبالنتيجة الاقتصاد العالمي .

- توسيع شبكة الضمان الاجتماعي لمساعدة الشريحة الأكثر تضررا، مع دعم و إعادة تدريب الذين يتم تسريحهم جراء إعادة تخصيص الموارد من القطاعات المحمية إلى قطاعات التصدير و إلى الأنشطة الفعالة لإحلال الواردات.

إن اندماج الدول المتوسطية النامية بالاقتصاد العالمي و الدخول في الشراكة، لا يعني بالضرورة الاندفاع و القبول بأي شرط دون تحديد الآثار المتوقعة و الحفاظ على استقلالية قراراتها السياسية و الاقتصادية ، و توفير إمكانيات و مقومات هذا القرار. فالأمر هنا يتعلق بتحديد الندية و التكافؤ في العلاقات مع الاتحاد الأوربي و الاستفادة إلى أبعد الحدود من مشروع الشراكة هذا.

2- آليات الشراكة الأورومتوسطية:

2- 1 إنشاء منطقة التبادل الحر و الدعم المالي

تحدد عام 2010 تاريخا لإقامة منطقة للتجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية. فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل دول متوسطية على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يتحقق ويكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها اتفاقية مراكش (المنظمة العالمية للتجارة)، وخلال فترة زمنية أقصاها اثنا عشر سنة ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة. ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية للأسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية. بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا وتخضع للمعاملة التفضيلية. وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية الدخول في حوار شامل بينها، بغرض إحداث التبادل التجاري الحر فيما بينها، وهذا يهدف تطوير التجارة بين الإقليم للدول المتوسطية

الجنوبية، فالتجارة البينية للدول المتوسطية ضعيفة يجب ترقيتها في إطار تعاون شامل. وتضم مناطق التبادل الحر أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600 – 800 مليون نسمة، لا يتعدى فيها عدد الدول المتوسطية 15 دولة، بينما يفوق عدد الدول الغربية(الأوروبية) 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا، وهذا ما يجعل الشراكة الأورو– متوسطية ذات طابع خاص جدا، وبالتالي فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات التجارية الصينية – الأسيوية – الباسيفية التي لا تزال في مرحلة التطور.

إن تحرير المبادلات التجارية والتفكيك أو الإلغاء التدريجي للعراقيل الجمركية وغير الجمركية، ويتعلق الأمر بالمنتجات الصناعية لدول الإتحاد الأوروبي مع 8 دول عربية متوسطية من أصل 12 دولة، باعتبار أن4 دول كانت قد وقعت على إما اتفاقية إنشاء إتحاد جمركي (تركيا، قبرص و مالطا) أو اتفاقية منطقة التبادل الحر(إسرائيل)، حيث تدخل هذه الاتفاقيات في إطار اتفاقيات المشاركة (Associations) بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من هذه الدول المتعاقدة، وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي :

- بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فيتم تحريرها على أساس مبدأ التمييز المتبادل أي بمعني أخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر الأبيض المتوسط.
- بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش، بما في ذلك تجارة الغزل و النسيج، و الملابس تحريرا تاما في مدة زمنية لا تتعدى سنة 2005.
- أما في ما يخص الخدمات ونظرا لكونها ذات طابع حمائي يصعب تحريرها تحريرا كاملا على المدى القصير و المتوسط فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش. كما يسمح مشروع الشراكة بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية المزمع إنشاؤها.

وتحث منطقة التبادل الحر على تحديث البنى الاقتصادية الاجتماعية بالشكل الذي يعمل على إرساء مبادئ اقتصاد السوق و إنشاء إطار قانوني للاقتصاد الحر، يعطي دفعة قوية للاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا و نزع كافة الحواجز أمامه الشيء الذي يحسن من القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، كما تعتمد المنطقة تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة.

أما فيما الجانب المالي من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية، فتقترح أوروبا الزيادة في المساهمات التمويلية المقدمة من طرف المفوضية الأوربية و البنك الأوربي للاستثمار أين تم تأسيس آلية الاستثمارات و الشراكة الأورومتوسطية على مستواه سنة 2003، التي تقوم بتقديم قروض للشركاء المتوسطيين بمعدل 2 مليار أورو سنويا، فضلا عن المساعدات الثنائية، و العمل على إعادة تأهيل الاقتصاديات النامية بموجب برامج لإدارة المساعدات المالية يراعى فيها خصوصية كل شريك.

كما تعمل منطقة التبادل الحر على تطوير التعاون الجهوي وتقوية الروابط بين شمال – جنوب، وجنوب شرق في المنطقة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها عناصر غير حكومية (المدن، وسائل الإعلام، الجامعات، المؤسسات . . .الخ)، والأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي نظرا لقصور الدول المتوسطية في مجال التعليم وشروط العمل والصحة والوقاية الاجتماعية.

2-2 خصائص منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية :

إن مستوى النمو للطرفيين المكونين لمنطقة التبادل الحر إما مستوى نمو متقارب أو مستوى نمو متفاوت، وتكون منطقة تبادل حر بين دولتين اثنين، أو بين دولة واحدة من جهة ومجموعة من دول من جهة أخرى، أو أخيرا منطقة للتبادل الحر بين مجموعتين من الدول، أما عن مستوى تكامل والاندماج الاقتصادي ففي حالة قيام منطقة للتبادل الحر بين دولة ومجموعة أو بين مجموعتين من الدول، قد تكون إحدى المجموعات أكثر اندماجا وتكاملا من الطرف الثاني.

و تغطي منطقة التبادل الحر كامل فروع الاقتصاد، أو تنحصر في أحد القطاعات أو بعضها (الفلاحة أو الصناعة). كما أن هذا الشكل من أشكال التكامل يستدعي إلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين الطرفين، مع احتفاظ كل الطرف بتعريفة خاصة في مواجهة باقية العالم. فليس هناك إذا تعريفة مشتركة كما هو الحال في الإتحاد الجمركي، وليس هناك حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس مال) كما هو الحال في السوق المشترك، وليس هناك إجراء خاص بإنشاء عملة موحدة، كما هو الحال في الاتحاد النقدي، وليس هناك مجال لتنسيق السياسات كما هو الحال في الاتحاد الاقتصادي الشامل .

ويعتبر الاقتصاد الأوروبي المتكون من خمسة عشرون دولة الاقتصاد الأول في العالم متقدما على الاقتصاد الأمريكي بما لا يقل عن 10 % بحجم ناتج محلي يبلغ 8500 مليار دولار مقابل أقل من 8000 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن يزداد تفوق الاقتصاد الأوروبي على الأمريكي بانضمام الدول الجديدة إلى عضوية الاتحاد بين الدول المرشحة للعضوية. كما أن الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوربي يعادل ضعف الناتج المحلي الياباني ويزيد نصيب الاتحاد الأوروبي الحالي على 20% من حجم التجارة الدولية، إضافة إلى دوره المتنامي في الاستثمارات لدولية المباشرة. إن اقتصادا بهذا الحجم وهذه الفعالية من شأنه أن يوفر للاقتصاديات المتوسطية بما فيه الاقتصادي الجزائري إمكانية تجاوز عقبتين رئيستين أمام التنمية الاقتصادية، نقص رؤوس الأموال وضيق السوق الداخلية .

فهي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حماية بيئية متفاوتة، يضاف إليها سياسة أوروبا الحمائية في مجال المنتجات الزراعية، والذي تضمنها السياسة الزراعية المشتركة والتي تحد بصفة عامة من الصادرات دول حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأوربية من منتجاتها الزراعية والغذائية. فهذه الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة من الدول ذات مستويات متشابهة فيما يتعلق بدرجة النمو والاندماج حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يكتسي بالأساس صيغة تباينيه.

و يظهر أغلب التباين وعدم التناسق بالعناصر التالية:

* الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي و السياسي .

* الاختلاف الواسع في مكانة الطرف الأول عند الآخر، فالاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65 % من التجارة الخارجية الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5 % من التجارة الخارجية، كما أن الجزائر تعاني من تبعيتها لمورد مهيمن مما جعل أن التجارة الخارجية لم تعرف تغيرا كبيرا واعتماد الإرادات الصادرة على نشاط معين، القطاع الزراعي ضعيف الكفاءة.

– عدم التناظر: ويمكن أن تشمل عدم التناظر في حجم السوق من ناحية العرض والطلب، مستوى المعيشة، رد الفعل إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات.

– كما أن الاتحاد الأوروبي يتجنب في مشروعات اتفاقيات التي يجري التفاوض عليها مع لدول المتوسطية تقديم أية مزايا تفضيلية من طرف واحد كما كان الأمر في اتفاقيات التعاون لعام 1977 ، وأصبحت الاتفاقيات المتوسطية الجديدة تقوم على تبادل المزايا من الجانبين مع بعض التسهيلات في منح فترات انتقالية تؤخر التزام دول متوسط لتقديم المزايا مقابلة لفترة تمتد إلى 12 سنة .

* الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية، والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية، وفي القوة التفاوضية بين مجموعة مكونة من 15 دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم، وهي المجموعة الأوروبية واقتصاد واحد نامي يتميز بضعف القدرة على التكوين الرأسمالي ثابت .

2-3 برنامج ميدا (*) MEDA

على أثر إعلان برشلونة تم تحديث إجراءات التمويل عن طريق برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو– متوسطية سمي ببرنامج ميدا (MEDA) (Les mesures d'accompagnement financières)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي

(*) MEDA: french abbreviatioin for : **(ME**SURES **D'A**CCOMPAGNEMENT).

إلى دول جنوب وشرق المتوسط, فهي مساعدات مالية يشترط فيها تنفيذ الاتفاقيات الموقعة, إجراء تصحيحات هيكلية مستمرة، احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول, ولا تمنح هذه المساعدات لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة و إمكانات على الاستيعاب (Les capacités d'absorption)[1] ، كم أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة.

لقد تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الإتحاد (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فعلا فقط)، مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وهذا للفترة الممتدة ما بين (1995–1999), وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي[2]، و تمنح هذه المبالغ حسب الأولوية ، كالمساهمة في التحول الاقتصادي للدخول في منطقة التبادل الحر و تحسين التنافسية، تطوير المبادلات على المستوى الجهوي، و تخفيف عبئ الانتقال على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي [3]، و كانت المبالغ موزعة كما يلي:[4]

- 600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات للدفع المباشر لبرنامج التصحيح الهيكلي [(*)].
- للاستثمار1035 مليون أورو بنسبة 30% من مجموع التزامات MEDA، للتعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بما فيها عمليات رأسمال– مخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي .
- 1 مليار أورو, 29% من مجموع التزامات ميدا لترقية القطاع الاجتماعي (الصحة, التربية, الصناديق الاجتماعية), وهذا من أجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي.

[1]Leveau Remy, "Le partenariat euro-med", Rapport du groupe de travail, la documentation francaise, Paris, 2000, P36 .
[2] Conférence ministriélle euro-med, "les relations euro-med", Marseille 15-16/NOV/2000, sur le site:http://www.france.diplomatie.fr/ index.html, consulté le:7/12/2009.
[3] Bichara Khader, " L'Europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants », édition Publisud-quorum-cermac, Paris, 1994, p 61 .
[4] Confèrence Ministriélle euro-med, op.cit.

[(*)] من بين المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق (ميدا) نذكر برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي في المغرب، تونس، الجزائر والأردن، والصندوق الاجتماعي لخلق مناصب شغل في مصر، تجديد وتطوير الإدارة العامة في لبنان وبرنامج التنمية الريفية في المغرب.

- 235 مليون أورو أي بنسبة 7% من مجموع التعهدات الإجمالية لـ MEDA لتنمية النشاطات المتعلقة بمجال البيئة.
- 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج MEDA للمشاريع الجهوية [1]،

منها 6 برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي, البيئة, المياه, الطاقة, النقل ومجتمع الإعلام بالنسبة للجانب الاقتصادي، 3 برامج يراد تنفيذها وهي الثقافة, السمعي البصري والشباب فيما تعلق بالجانب الثقافي[2]، بالإضافة إلى تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين, تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان, التعاون في مجال الحماية المدنية.

أما بخصوص القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) نجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في مصر, لبنان, الأردن، المغرب وفلسطين, إجراءات التقليل من التلوث و عصرنة نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية.[3]

فإجراءات برنامج MEDA ، ترجع إلى سهر اللجنة الأوروبية التي تمثل الجهاز التنفيذي لميزانية الإتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي والمالي، لتمويل المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الوطني أو الجهوي وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء(*)، و بإتباع أساليب معينة تتمثل في طرح المشاريع ثم إشهارها عن طريق المزايدات من الطرف المعني للمشروع وهي الوزارة التقنية المؤهلة في البلد المستفيد أو هيئة لامركزية تؤسس في دول جنوب وشرق المتوسط (وهي بعثة أو وفد من الإتحاد الأوروبي مرفق بخبراء لمتابعة المشاريع (Meda Teams)[4].

[1] Confèrence Ministriélle euro-med, op.cit.

[2] Décisions de financement de la commission européenne sur des programmes et projets en faveur des partenaires méditerranéens en 1999, Annuaire euromed 1999. http://www.euromed.net, consulté le :17/06/2010.

[3] Bichara Khader, op.cit, p 42.

(*) يتم النقاش بطريقة ثنائية في إطار مجلس المشاركة (Conseil d'association) وبصفة جماعية (multilateral) في إطار لجنة برشلونة (Comitè de Barcelone ou comitè euromed) .

[4] Leveau Remy, op.cit, P47.

تجدر الإشارة إلى أن النفقات الاجتماعية والسياسية كانت أقل أهمية في التزامات MEDA من حيث الحجم، رغم آثار الإختلالات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن عملية التحويل الاقتصادي والتحرير التجاري.

و يركز تدخل البنك الأوربي للاستثمار على تمويل المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، أما برنامج ميدا فيقدم مساعدات غير قابلة للاسترجاع بينما التحويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار هي عبارة عن قروض بمعدلات فائدة مخفضة (2%-3%), ويتم توزيع هذه الموارد بموجب برنامجين[1] :

البرنامج الوطني التأشيري Programmes indicatifs nationaux (PIN) أين يتم تحديد المجالات ذات الأولوية بمشاركة الدول المتوسطية المستفيدة تتبع فيه برامج وطنية لمدة 03 سنوات (البرامج التأشيرية الأولى 1996-1999 ثم البرامج التأشيرية الوطنية الثانية 2000-2003), و يشترط مطابقتها لمخططات التمويل لمدة 03 سنوات كما تراجع سنويا بدلالة النتائج المتوصل إليها [(*)]. و البرنامج التأشيري الجهوي programmes indicatifs régionaux (PIR) تحدد فيه مجالات التعاون الجهوية بالتشاور مع اللجنة الأورو متوسطية (التي تمثل 27 دولة متوسطية)، و تم اعتماد أول برنامج تأشيري جهوي سنة 1997 لمدة سنتين ثم البرنامج الثاني (2000-2003) لمدة 3 سنوات.

لقد تم تخصيص أكثر من45% من موارد صندوق (MEDA) ما بين الفترة (1995 – 1999) لدعم عملية الانفتاح الاقتصادي وإقامة منطقة للتبادل الحر، العمل على إيجاد وتوفير محيط مشجع لتنمية القطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخصخصة وترقية الاستثمارات وإصلاح الإدارة وتوحيد المعايير وإصلاح النظام المصرفي والمالي، فالغلاف المالي المخصص في إطار برنامج(MEDA) للانتقال الاقتصادي خصص نصفه (1/2) لدعم عملية التصحيح الهيكلي(715 مليون أورو أنفقت ما بين 1996 – 1999) أي ما يعادل 22%

[1]idem, PP48-49.

[(*)] ينبغي الإشارة إلى أن المساعدات المالية الثنائية تخصص فقط للدول المتوسطية التسعة (الجزائر, المغرب, تونس, مصر, سوريا, الأردن, لبنان, تركيا), أما قبرص , مالطا وإسرائيل فلم تستفد إلا من المخصصات الموجهة للتعاون الجهوي بسبب اختلاف مستويات المداخيل .

من إجمالي موارد (MEDA)، والملاحظ أن تخصيص هذه الأموال في إطار تسهيلات التعديل الهيكلي (FAS) تمت بالتشاور مع المؤسسات الدولية (BM,FMI) بنفس الشروط التي تفرض من قبل هاتين الهيئتين على الدول المدينة وبواسطة أقساط، حيث يمنح القسط الأول عند الشروع في الإصلاحات أما القسط الثاني فهو مرتبط أو مشروط بنسبة التقدم أو الإنجاز، أما بخصوص المشاريع التي تعتبر ضرورية لعملية التنمية (الهياكل القاعدية، التنمية الريفية ...الخ) فهي الأخرى أدرجت ضمن المشاريع ذات الأولوية، فشكلت مشاريع التنمية الريفية والبيئة على سبيل المثال ما يقارب 17% من التزامات MEDA ما بين (1995 – 1999).[1]

الشكل رقم1: التمثيل البياني يوضح التوزيع المتراكم حسب القطاعات للفترة (1996-1999) (بمليون أورو)

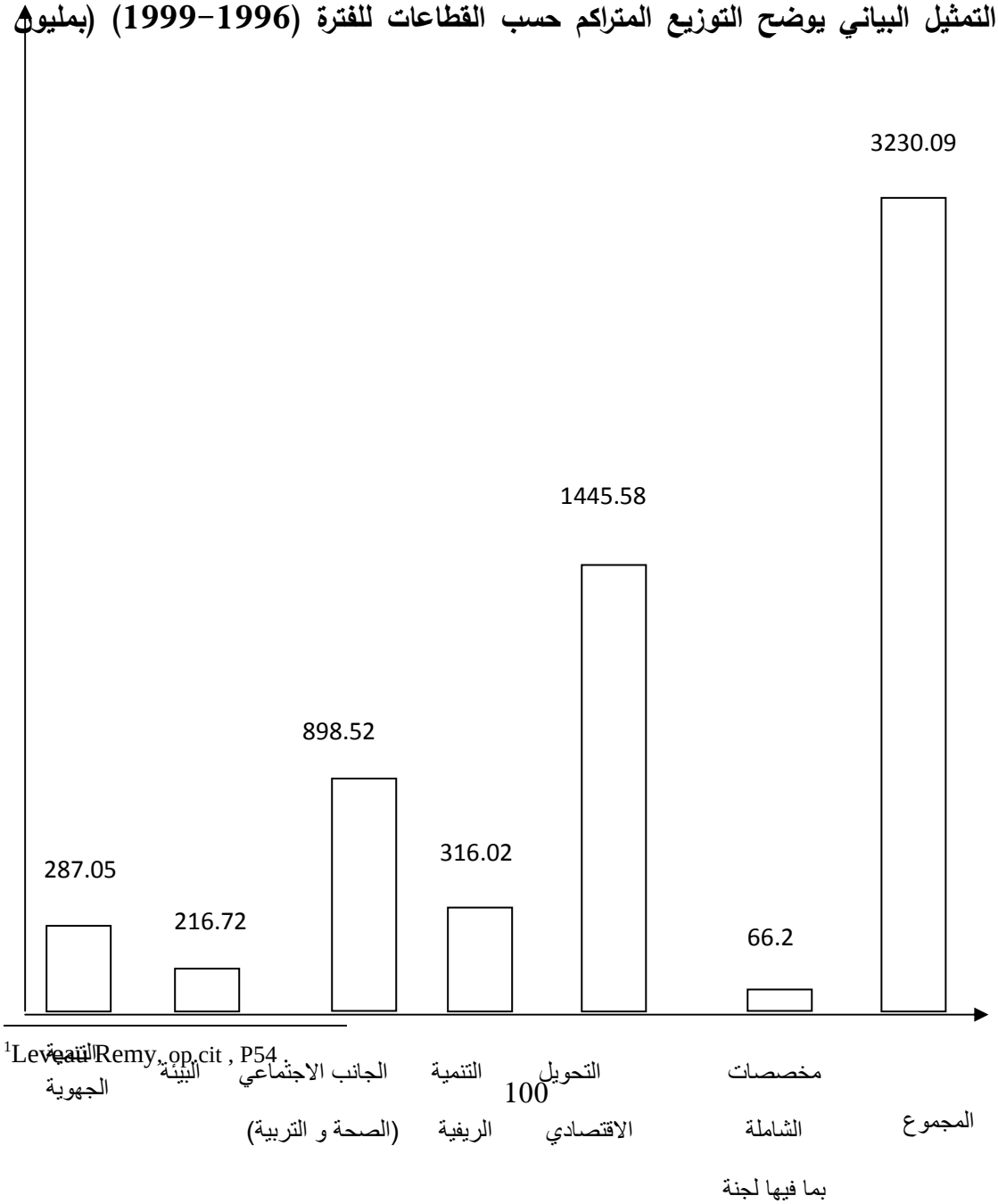

Source : Conférence Ministérielle euro-med, op.cit.

[1] Levant Remy, op.cit , P54

و عن صعوبات تنفيذ مخصصات برنامج (MEDA)، نجد أن الاختلاف في التخصيص الجغرافي لموارد الإتحاد الأوربي لا يرجع للأولويات الممنوحة لبعض الدول وإنما لوتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها ونسبة التقدم في المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيات الشراكة[1]، إذ نجد أن المغرب وتونس أظهرتا طاقات امتصاص قوية من هذه المساعدات حيث حصلت على 36% من موارد MEDA تم الاستفادة منها ما بين الفترة (1995-1999)، كما لم تستفد الجزائر إلا بنسبة 14% من مجموع التعهدات من موارد صندوق(MEDA)،لتأخرها عن توقيع اتفاق الشراكة، باستثناء قطاع المحروقات الذي استفاد من قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 330 مليون أورو سنة 1997، أما سوريا فلم تحصل إلا على 3% من موارد الصندوق (MEDA)، ولم تأخذ أي قرض من البنك الأوروبي للاستثمار.

الجدول رقم5: يوضح المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999) (بمليون أورو)

البلد	المساعدات المالية المخصصة (التعهدات)	% إلى مجموع الإلتزامات	المدفوعات الفعلية من المساعدات	% المدفوعات إلى إجمالي المخصصات	عدد السكان (مليون نسمة)	أورو / بالنسبة لكل شخص
الجزائر	164	4.8%	30	18.2%	30	5.5€
مصر	686	20%	157	22.8%	61.4	11€
الأردن	254	7.4%	108	42.5%	04.6	55€
لبنان	182	5.3%	01	0.5%	04.2	43€
المغرب	656	19%	127	19.3%	27.8	24€
سوريا	99	2.8%	0	0%	15.3	06€
تونس	428	12.5%	168	39.2%	09.4	46€
فلسطين	111	3.2%	54	48.6%	02.3	48€
بقية الدول(*)	855	25%	230	27%	-	-
المجموع	**3435**	**100%**	**890**	**26%**	-	-

Source : Conférence Ministérielle euro-med, op cit. .

[1]Leveau Remy, op.cit , p52.

(*) بقية الدول الأخرى هي : مالطا ، تركيا ، إسرائيل ، قبرص.

من خلال قراءة الجدول، نجد أن الأهمية لا تكمن في المخصصات المالية للمساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي، وإنما في المبالغ المالية المنفقة فعلا من هذه المخصصات و آثارها على برامج التنمية الاقتصادية في الدول المستفيدة, إذ أكبر نسبة من هذه المبالغ استفادت منها السلطة الفلسطينية بنسبة 48.6%، تليها الأردن بـ 42.5% ثم تونس بـ 39.2%، مصر بـ 22.8% ثم المغرب بـ 19.3%، الجزائر بـ 18.2%، أما لبنان فقد حصلت على 0.5% فقط من المبالغ المخصصة لها، في حين لم تحصل سوريا على أي مساعدات مالية خلال الفترة (1995-1999).

اتسمت المساعدات الممنوحة بالبطء والتعقيد في الإجراءات، و يرجع ذلك إلى ضعف طاقات الاستيعاب لدى الدول المتوسطية ، مدة تنفيذ المشروع و طبيعته (التي تتراوح ما بين سنتين إلى 08 سنوات)، نقص تأطير الموظفين لدى المجلس الأوروبي لتسيير كافة الإجراءات، و الثقل البيروقراطي للإجراءات، فعلى سبيل المثال سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص 900 مليون أورو في حين نجد أن المبلغ الذي تم تخصيصه فعلا هو 403 مليون أورو و لم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو[1]، لكن تم تدارك هذا التأخر سنتي (1998-1999) فاستفادت المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة من 1.8 مليار أورو منها 60% كإعانات ممنوحة من ميزانية الإتحاد الأوروبي و40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، حيث ساهم صندوق MEDA سنة 1999 بمقدار 937 مليون أورو منها 56 مليون أورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام[2] هذا ما يبينه الجدول الموالي:

[1] Louis Le Pensec, op.cit , p 10.
[2] idem, p 12.

الجدول رقم 6: يوضح الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (MEDA) خلال (1995-1999)

(بمليون أورو)

السنوات	التعهدات	المدفوعات	%
1995	173	50	%29
1996	403	155	%38
1997	981	211	%22
1998	941	231	%25
1999	937	243	%26
المجموع	**3435**	**890**	**%26**

Source : Louis Le Pensec, op.cit , p12

و عليه اقترح المجلس الأوروبي إعادة النظر في البرنامج وسير هذا الصندوق خلال المرحلة الثانية أي **برنامج (MEDA II)** الذي يغطي الفترة (2000-2006)، أين خصص مبلغ 5.35 مليار أورو ، بالإضافة إلى مبلغ 6.425 مليار أورو كقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ومليار أورو إضافي أي بمبلغ إجمالي 12.75 مليار أورو للفترة (2000-2006)[1]، و يتم ذلك بإتباع تدابير جديدة[2] كوضع كل دولة برامج تأشيرية متعددة السنوات يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات، برمجة المشاريع لعدد محدود من الأولويات يتم تحديدها بالتشاور مع الدول

[1] Programmes Régionaux, « Partenariat économique et financiers, Les activités de la banque Européenne d'investissement dans la région », sur le site : http//www.eib.org, consulté le 15/05/2009.
[2] Louis Le Pensec, op.cit, P17.

المستفيدة في إطار إستراتيجية متعددة السنوات، ووضع مخططات مالية تعبر عن الأولويات المحددة من طرف كل دولة متعاقدة.

الجدول رقم 7: جدول يوضح الإعانات الممنوحة في إطار برنامج صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية للدول العربية المتوسطية (جدول قارن) الوحدة: (بمليون أورو)

البلد	ميدا I		%	ميدا II											
	1999-1995		P/E(*)	2000		2001		2002		2003		2004		2004-2000	
	E	P		E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P
الجزائر	164	30.2	18	30.2	0.4	60	5.5	50	11	41.6	15.8	51	42	232.8	74.7
فلسطين	111	54	49	96.7	31.2	--	62.2	100	80.6	81.1	60.3	72.5	93.3	350.3	327.6
مصر	686	157.1	23	12.7	64.4	--	62.5	78	25.7	103.8	56.9	159	150.6	353.5	360.1
الأردن	254	108.4	43	15	84.5	20	10.9	92	49.7	42.4	46.9	35	50.6	204.4	242.6
لبنان	182	1.2	1	--	30.7	--	2	12	5.7	43.7	24.1	18	40.9	73.7	103.4

(*) E : Engagement (التعهدات) , P : Paiement (المدفوعات)

المغرب	656	127.6	19	140.6	39.9	120	41.1	122	101.9	142.7	102.4	151.8	157.7	677.1	443
سوريا	99	0	0	38	0.3	8	1.9	36	8.5	0.7	10.1	53	18.2	135.7	39
تونس	428	168	39	75.7	15.9	90	69	92.2	89.5	48.7	69.3	22	74	328.6	317.7
مج ثنائي	2.580	646.5	25	408.9	627.3	298	255.1	582.2	372.6	504.7	385.8	562.3	627.3	2356.1	1908.1
تعاون جهوي	480	228.8	48	159.8	48	305.3	62.7	29.4	81.4	110	111.9	135.3	173.8	739.8	477.8
الإجمالي	3.060	875	29	568.7	315.3	603.3	317.8	611.6	454	614.7	497.7	697.6	801.1	3.096	2.386
P/E %					55%		53%		74%		81%		115%		

Source : Euromed, « Un programme de travail pour relever les défis des cinq prochaines années », communication de la commission au conseil et au parlement européen, dixième Anniversaire du Partenariat euro-med, Report N° 89, 14/05/2005, sur le site :http//www.europa.eu.int/comm/external-relations/euromed/publication/2005/report_ 89_en pdf, consulté le: 24/06/2009.

إن برنامج MEDA I لسنة (95-99) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاثة بـ 1248 مليون أورو, وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو أي نسبة التعهدات إلى المدفوعات تمثل 26%, و وصل مبلغ التعهدات المقررة بالنسبة للدول المشرقية في إطار البرنامج نفسه فبلغ 1.332 مليون أورو، وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 320.7 مليون أورو، أي بنسبة 24.08 %، في حين نجد أن برنامج MEDA II ولمدة أربع سنوات (2000-2004) حصلت الدول المغاربية فيه على مبلغ الالتزامات 1238.5 مليون أورو, أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 835.4 مليون أورو أي بنسبة 67.45%, و استفادت نظيرتها المشرقية من 1.117.6 مليون أورو من الالتزامات المخصصة، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 1.072.7 مليون أورو أي بنسبة 95.98 % وهي نسبة إنجاز معتبرة مقارنة مع برنامج ميدا I .

المطلب الثالث: مؤتمر برشلونة و المؤتمرات اللاحقة

لقد أصدر المجلس الأوربي المنعقد **بكوبنهاجن (Copenhague)** بتاريخ 21-22 جوان 1993 تعليمات إلى المفوضية الأوربية بالتحضير لإعداد إستراتيجية بعيدة المدى، تسعى لإرساء المنطقة المتوسطية الجنوبية و الشرقية في الاقتصاد الأوربي [1] و تدعم الجهود في اجتماع **كورفو Corfou** باليونان في 24-25 جوان 1994، بالتأكيد على أهمية تعزيز السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي لدفعها أكثر نحو السلام، الاستقرار، الأمن، و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمنطقة من خلال إقامة شراكة أورومتوسطية، ثم اجتماع المجلس الأوربي **بآسن Essen** بألمانيا في 9-10 ديسمبر 1994 وتشديده على أن حوض المتوسط يشكل منطقة أولوية ذات أهمية إستراتيجية للاتحاد الأوربي، إلى اجتماعه **بكان Cannes** بفرنسا في 26-27 جوان 1995، و تأكيده على أن الشراكة الأورومتوسطية تمثل " سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب و التي تشكل مقابلا و استكمالا لسياسة الانفتاح نحو الشرق و تعطي العمل الخارجي للاتحاد الأوربي تماسكه الجيو-سياسي "[2] .

[1] Europen Commission Growth Competitiveness and Employment, " The challenges and ways forward in to the 21st century ", Brussels, Luxembourg, 1994, p 126.

[2] محمد محمود الإمام، المرجع السابق ذكره، ص ص 104 – 107.

لينعقد في مدينة **برشلونة Barcelone** الاسبانية مؤتمرا وزاريا حمل اسمها يوم 27-28 نوفمبر 1995 تتويجا للحوارات و النقاشات التي استمرت طويلا، حيث جمع وزراء خارجية الدول أعضاء الاتحاد الأوربي (15 عضوا)، و دول جنوب و شرق المتوسط (12 عضوا)، كما اعتبر أول محاولة لبلورة رؤية واضحة على واقع المنطقة المتوسطية و تحدياتها و التصورات المستقبلية لها. فالمرجو من وراءه هو جعل حوض المتوسط فضاء للحوار، التبادل و التعاون الذي يضمن السلام، الاستقرار و الرفاهية، ليعتبر بذلك إطارا عاما للتعاون و الشراكة الشاملة الأوربية المتوسطية.

1- مؤتمر برشلونة:

انعقد بمدينة **برشلونة Barcelone** الاسبانية يومي 27-28 نوفمبر 1995 ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي الخمسة عشر وهي: بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد و المملكة المتحدة، بالإضافة إلى وزراء خارجية ثماني دول عربية هي: تونس، المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، سوريا و فلسطين، إضافة إلى دول متوسطية أخرى هي : مالطا، قبرص، تركيا و إسرائيل.

فهذا المؤتمر كان ثمرة جهود 20 عاما من الحوار العربي/ الأوربي، تميز بفترات من الانقطاع و النقاشات الحادة و الجولات الصعبة، و الاتفاقات المتفاوتة الأهمية. و بدا المؤتمر بالتالي كمحاولة أولى لبلورة رؤية مستقبلية لمنطقة المتوسط، طرح من خلاله كل طرف واقع المنطقة و تحدياتها و تصوراته المستقبلية لها من وجهة نظره، و بما ينسجم مع مصالحه على مختلف الأصعدة، و كان كل طرف يعطيه الأهمية التي تتناسب و ما يعلقه عليه من آمال، لذلك وصف البعض هذا المؤتمر ب" مؤتمر قمة "، و البعض الآخر ب" حلف أوربي-متوسطي".

و لم يضم هذا المؤتمر الجانب الاقتصادي فحسب ، بل تعداه للجوانب الأمنية، السياسية، الإيديولوجية، القانونية، الثقافية و غيرها، و أعد الخبراء الأوربيون ميثاقا يترجم معظم المفاهيم الأوربية المعاصرة في حقوق الإنسان، الديمقراطية، التعددية، الاقتصاد الحر و الالتزام بالقوانين الدولية و اعتماد الوسائل الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية ...الخ.

بالإضافة إلى العمل على تكثيف الحوار السياسي لتحقيق دولة القانون، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، عدم اللجوء إلى القوة و حل النزاعات حلا سلميا، السيطرة على التسلح و انتشار الأسلحة – خاصة أسلحة الدمار الشامل – ، محاربة الإرهاب و المخدرات و الجريمة المنظمة، هذا ما تضمنه المؤتمر في **جانبه السياسي**.

أما فيما يتعلق **بالجانب الاقتصادي**، يمكن إيجازه في التالي:

- العمل على دعم الاقتصاد الحر و تطويره و وضع الإطار القانوني و التنظيمي الملائم لاقتصاد السوق.
- تحقيق الشراكة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة من أجل بناء منطقة للتبادل الحر في عام 2010.
- اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، شهادة الأصل، حماية الملكية وحقوق الملكية الفكرية و الصناعية.
- التقليل من الآثار الاجتماعية التي قد تنجم عن تصويب تنظيم و تحديث البيانات الاقتصادية و الاجتماعية، و إعطاء اهتمام أكبر للقطاع الخاص و تطويره، بالإضافة إلى ترقية الجوانب التي تهدف إلى تنمية عمليات نقل التكنولوجيا.
- تحسين مناخ الاستثمار برفع الحواجز و تقديم التسهيلات ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الادخار المحلي و الاستثمار الخارجي المباشر فالتنمية الاقتصادية.

كما تضمن البيان إشارات أخرى في هذا الجانب أهمها:

- التوفيق بين التنمية الاقتصادية و الحماية البيئية.
- دور المرأة الرئيسي في التنمية.
- أهمية الحفاظ على الثروة السمكية.
- الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية.

- المياه و مسألة تنظيم إدارتها و تنمية الموارد المائية.
- التعاون من أجل تحديث الزراعة.
- أهمية تطوير البنى التحتية و تحسينها، و تكثيف و تحديث الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية.
- احترام مبادئ القانون البحري الدولي.

و عن **الجانب المالي** تأكدت ضرورة زيادة ضخمة في المعونة المالية التي تضمنت نمو داخلي ثابت و تساعد على تحقيق الفعالية الاقتصادية، فوافق المجلس الأعلى الأوربي على منح مساعدة مالية قدرها 4685 مليون ايكو للفترة 1995 – 1999 على شكل اعتمادات متوفرة في ميزانية المجموعة الأوربية. و أضاف البنك الأوربي للاستثمار مساهمته على شكل قروض ذات مبلغ متزايد، مثلما ساهمت الدول الأعضاء من خلال اعتمادات مالية ثنائية.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية إعلان برشلونة و بنوده، إلا أنه يمكن تثبيت الملاحظات التالية:

- قيام التعاون بين أطراف غير متكافئة.
- انخفاض حجم الاستثمار في بلدان الجنوب، و تراجع الدخل الفردي فيها.
- تخلف العديد من القطاعات الاقتصادية في دول الجنوب المتوسطي عنها في دول الشمال المتوسطي.
- وجود عدد م الصعوبات أمام الإصلاحات الاقتصادية الواجب على دول الجوب القيام بها، منها محدودية الموارد و الإمكانات، و فرض شروط عدم تدخل الدولة لمصلحة القطاع الخاص.
- التناقض بين اتفاقية ماستريخت و إعلان برشلونة، و هذا ما يعيق العمل الأوربي باتجاه تنفيذ ما نص عليه الإعلان، لاسيما فيما يخص السلع الزراعية، و التزام دول الاتحاد بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوربي.

2- مؤتمرات لاحقة:

تلت مؤتمر برشلونة مؤتمرات لاحقة تهدف في مجملها إلى تعزيز الشراكة الأورو متوسطية و إقامة منطقة تبادل حر.

2-1 مؤتمر مالطا (15-16 أفريل 1997):

بحث المؤتمر في آفاق التعاون في ميادين العلوم، التكنولوجيا، الطاقة، الصناعة، السياحة، المجالات الاجتماعية و الثقافية، إرساء السلام الشامل و إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم و لتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة لشراكة، بالإضافة إلى المجالين الأمني و السياسي، فقد أوضحت الدول العربية المشاركة و بالتنسيق بين مصر، سوريا و الجزائر، أن الدافع الأوربي للاستقرار، و هو الدافع الأساسي لسياسة أوربا المتوسطية و مؤسسة التعاون الأمني، و بناء الثقة غير مقبولين بالنسبة للعرب الذين ليسوا على استعداد للحديث عن " الاكتفاء الذاتي الأمني"، أو أي تحديد للأسلحة مادامت إسرائيل غير مستعدة حتى لمناقشة احتكارها للسلاح النووي فانهيار مصير عملية السلام قد يؤدي إلى انهيار مجمل عملية برشلونة التي تعتمد أساسا عليها و كذا لإرساء أسس الشراكة الأورو متوسطية.

2-2 مؤتمر باليرمو (3-4 جوان 1998):

ركز على أهمية السلام بالمنطقة و العمل على إقامة شراكة حقيقية و متكافئة، كما أكد على ضرورة إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة الأورومتوسطية. و أقر المؤتمر أنه رغم اختلاف مسارات تلك الدول نحو الهدف المنشود، إلا أن عليها المرور بمراحل تحرير التجارة و الخصخصة التي تشكل عاصر أساسية في برامج الإصلاحات البنيوية المقترحة.

2-3 مؤتمر شتوتغارت (15-16 أفريل 1999):

أكد في توصياته الخاصة بالمجال السياسي تعزيز الحوار و الثقة المتبادلة بين دول المنطقة، لكنه لم يرق إلى مستوى الطموح العربي من الشراكة ، خاصة أمام محدودية الدور الأوربي أمام السيطرة الأمريكية، و افتقاده إلى أوراق الضغط المؤثرة في عملية السلام.

أما في الشق التجاري فقد خرج المؤتمر بما يلي:

- التأكيد على إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010.
- الالتزام باستكمال شبكة اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوربي و شركائه التي تتمتع بملامح مشتركة و تهدف لتحقيق منافع متبادلة على أساس المعاملة بالمثل.
- مراجعة أحكام الاتفاقية لزيادة تبادل الامتيازات الزراعية على أساس المعاملة بالمثل.
- التشجيع على متابعة التقدم المحقق بي الشركاء في هذا المجال، و دعم تعاون الجنوب جنوب بوجه عام.
- العمل على زيادة التوافق في التعاون الجمركي وفق تحرير حركة السلع و التوريدات الحكومية، التنسيق و توثيق المواصفات، حقوق الملكية الفكرية، الضرائب، حماية المعلومات، قواعد المنافسة، المحاسبة و المراجعة.
- الموافقة على دعوة مؤتمر فلنسيا للإفادة من الخبرة المستخلصة في بناء الأسواق الداخلية، و الترحيب بالعمل الذي بدأ في هذا المجال و المطالبة بالإسراع فيه.
- التأكيد على الدور المركزي للمنشأ التراكمي، الذي يمكن أن يلعبه في دعم التكامل الاقتصادي الفعال في المنطقة و المطالبة باتخاذ كل التدابير الضرورية لإيجاد نظام يشتمل على قواعد منشأ متماثلة، باعتبار أنه يفتح الطريق لتراكم كامل عبر المنطقة الأوروبية المتوسطية بأسرع وقت ممكن.
- ضرورة إتباع الشركاء سياسة و جهد مكثف لدعم أكبر للقطاع الخاص و كذلك المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية، و أن تستمر مؤسسات البنك الأوربي، و هيئة التنمية المتوسطية الأوربية في الاضطلاع بدورها المساند في هذا الشأن.

- رحب الوزراء بانعقاد عدة ملتقيات دورية في شتوتغارت، موازية للمؤتمر الوزاري، و بما صدر عنها من توصيات، خاصة ما يتعلق منها بنشاطات تتعلق بحقوق الإنسان و البيئة، و إنشاء اتحادات تجارية أوربية–متوسطية مشتركة.

2-4 مؤتمر مرسيليا – فرنسا (15-16 نوفمبر2000) :

يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه, حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء بمرسيليا, وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى (التي بدأت في 2000/09/28) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة إن على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 22/21/ أكتوبر 2000, أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية

المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 06/05/ نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وأنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر[1], ثم انعقد مؤتمر أخر في فالنسيا (بإسبانيا) يومي 22-23 أفريل 2002 وهو بمثابة (برشلونة05) [2] ، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس (فرنسا) يومي 25/24/أكتوبر 2004, ثم آخر مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية أنعقد في لوكسمبورغ أيام 30-31 ماي 2005 ، وأهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطية واستقرارها وتطبيق الديمقراطية وتشجيع الحكم الراشد (Peace,Security, Stability, Good Governance And Democracy)، وقد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

[1] المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية- الأوروبية, بروكسل 5-6 نوفمبر2001 ، على الموقع الشبكي : Pdfhttp://www.delmar.cec.eu.int/fr/bulletin/169. ، تم الاطلاع بتاريخ: 2009/08/6.

[2] المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية, فالنسيا, 22-23 أفريل 2002، على الموقع الشبكي : http://www.europa.eu.int/comm/external-relations.، تم الاطلاع بتاريخ: 2009/08/6.

إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوروبية التي تنظم بصفة دورية (سنويا), تنظم أيضا اجتماعات وزراء القطاعات المعنية كل ثلاثي، وتكلف بوضع البرامج الجهوية المتعلقة باختصاصاتها (الطاقة, الصحة, البيئة, النقل, التجارة, السياحة, الثقافة, الاستثمار, الإعلام والاتصال).

3- حصاد ما بعد برشلونة:

لم تحمل الوثيقة المقدمة من الاتحاد الأوربي، و التي اعتمدت كصيغة مثلى للشراكة و التعاون في البحر المتوسط في الواقع جدية التعاون الحقيقي و نديته بين المجموعة الأوربية و بقية دول المتوسط، فثمة شروط و معايير في النظر إلى الشراكة و التعاون، حيث لا نغفل هنا التذكير بأن الوثيقة أوربية، على الرغم من وجود العديد من الدعوات التي صدرت من بلدان عربية أو متوسطية غير عربية بشأن التعاون المتوسطي، كمصر، تونس، الجزائر و مالطا. فالشروط التي تكفل تحقيق الشراكة و التعاون في البحر المتوسط يجب أن تستند بدءا إلى مشاركة كاملة وواسعة و شاملة للأطراف المتوسطية، و هذا الشرط يتطلب قناعة مبدئية بمفهوم الشراكة و التعاون.

و إذا كانت العلاقات الاقتصادية و التجارية و السياسية و الثقافية، قائمة بين دول المتوسط على المستوى الثنائي، فما هي أبعاد الدعوة إلى شراكة أوربية متوسطية لا تقوم على مبدأ المساواة في العلاقات الدولية؟.

و عليه يمكن تثبيت ما يلي:

- تقوم الشراكة على ثلاثة أبعاد: اقتصادية تجارية، سياسية و ثقافية حضارية، إلا أنه اهتم بالبعد الاقتصادي و التجاري و أعطي مفهوما أمنيا للبعد السياسي، فيما لم تعط القيمة ذاتها للبعد الثقافي و الحضاري، و الذي يمثل الأرضية التي تتأسس عليها معطيات التعاون و التلاقي في البحر المتوسط.
- أولى استنادات وثيقة برشلونة كانت " مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار و التاريخ "، إلا أنها كانت مستبعدة كليا من مضمون الاتفاق المقترح في سياق تحديد مجال مشترك للأمن و الاستقرار. كما تقتضي الشراكة و التعاون الحقيقيين توفير سبل إدماج المهاجرين في المجتمعات

التي يقيمون فيها و تأمين فرص العمل و الحياة الأفضل لهم و لأسرهم، إلا أن الواقع الحالي يرى مجال الشراكة الاجتماعية و البشرية أفقا أوربيا للتخلص من مشكلة الهجرة، بإلزام الدول الموقعة على الوثيقة باستعادة مواطنيها من الدول الأوربية.

- شلت ديناميكية برشلونة لإهمال البعد السياسي، خاصة فيما يتعلق بجمود عملية السلام بالمنطقة، بينما ركز على الجانب الاقتصادي و كان التقدم في مسيرة الشراكة – بعد إطلاق العملة الأوربية الموحدة – موقوف على مستقبل الصراع على مواقع النفوذ السياسية و الاقتصادية و الثقافية بين أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض متوسط[1].

- التحفظ فيما يخص تحرير تجارة السلع الزراعية، أو المنتجات الصناعية الاستخراجية، التي قد تكون أقل ضررا للدول العربية، و الإصرار على منطقة تجارة حرة في غضون عام 2010 بالنسبة للسلع الصناعية – ذات الأهمية للدول الأوربية– .

- التأكيد على مزيد من التحرير الاقتصادي و ايلاء الأهمية للقطاع الخاص، هذا ما يتنافى مع المنطق الأساسي للمشروع المتوسطي، الذي يعنى بحق كل دولة ضمن إطار حكم القانون و الديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي و السياسي[2] .

- استخدام سلوك الاستبعاد مع دول الجنوب المتوسطي العربية ، حيث أن مفاوضات الشراكة قائمة بين متعامل أو تكتل ضخم و دول عربية فرادى.

- تنفيذ الاتفاقيات على أرض الواقع التي تتسم بالسهولة و التي لا تشكل موضوع خلاف ، و محدودية الدعم المالي دون الحاجة المطلوبة للتطوير و التحديث و إعادة الهيكلة.

[1] طلال عتريسي، " برشلونة و عقبات الشراكة "، في (مجلة شؤون الأوسط)، العدد 82 ، أفريل 1999، ص 20.
[2] طه عبد العليم، " مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، في (مجلة السياسة الدولية)، العدد 115، جانفي 1994، ص 14.

خاتمة الفصل الأول:

ركزت اتفاقيات عقد الستينيات أساسا على العلاقات التجارية, ولم تكن تشتمل أهدافا إقليمية محددة, أما خلال السبعينات فتم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة، تسمح بالدخول الحر لكل المنتجات الصناعية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى سوق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من طرف أوروبا, كما نصت هذه الاتفاقيات على تقديم المساعدات المالية, والتزام الإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار بتمويل هذه المساعدات إما في شكل مخصصات غير قابلة للاسترجاع أو قروض ميسرة.

لكن خلال التسعينيات تم دراسة الاقتراحات الممكنة لتعزيز هذه السياسة في الأمدين القصير والمتوسط, حيث توجت هذه المقترحات بإعلان برشلونة سنة 1995 الذي كان بمثابة العقد المؤسس لمشروع الشراكة الأوروبية–المتوسطية, والمحدد للإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأوروبي وذلك بإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الطرفين، تتمثل في إقامة شراكة ترتكز على إنشاء منطقة حرة للتبادل والإحلال محل اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات, فعرفت هذه الإستراتيجية باتفاقيات الجيل الجديد.

تعتبر اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995 أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين، فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، وبناء على هذا، أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع اثنا عشر دولة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

حيث بذلت جهودا كبيرة لإزالة الحاجز النفسي الذي يفصلها عن الدول المتوسطية، والتي تحفظت في البداية من الدخول في علاقات اقتصادية وأمنية شاملة مع دول الاتحاد الأوروبي.

كانت جولات الحوار المقرونة بمساعدات مالية عاجلة لإنعاش اقتصاديات الدول المتوسطية المتدهورة، أكبر دليل على رغبة دول الاتحاد الأوروبي في استكمال مشروعها المتوسطي مع الدول المتوسطية، لكن اختلفت نظرة كل طرف و أهدافه لهذا المشروع، إذ اعتبرته الدول المتوسطية كمخرج للدخول في تكتل اقتصادي و تصحيح اختلالاتها ، بينما ترى فيه الدول الأوربية أداة للحفاظ على

مصالحها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع ظهور المشروع الشرق أوسطي و تصاعد الهيمنة الأمريكية.

ولتحقيق الفائدة للطرفين و نجاح مشروع الشراكة هذا، وجب توفر إرادة سياسية قوية و نية صادقة.

الفصل الثاني: القطاع الصناعي

في ظل التحولات

العالمية

مقدمة:

عاشت الدول النامية ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة، يعود اغلبها إلى تلك التاريخية، منها ما كرس نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية .دفعت هذه الأوضاع بالدول النامية إلى البحث عن المخرج من الواقع الصعب الذي تعيشه، مما جعلها تتبنى استراتيجيات تنموية، أفرزتها الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل التطور التاريخ البشري، ترتكز أساسا على التصنيع كمحرك أساسي لعملية التنمية، حتى أصبح التصنيع مرادفا للتنمية، لان الدول المتقدمة هي دول صناعية، أما الدول النامية فهي دول زراعية، مما عزا ببعض الاقتصادية إلى نعت الدول النامية بالريف العالمي.

لم تكن الإستراتيجية التنموية أو استراتيجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية في مستوى طموحاتها لأسباب مختلفة، منها ما هو سياسي كالتحول من الاتجاه السياسي المرتبط بالمستعمر وما هو متعلق بتوفر المقومات المادية لإقامة المشاريع الصناعية، كتوفر المواد الأولية ومصادر الطاقة.

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية الاقتصادية (سياسات الاستثمار)

تتوجه أراء الاقتصاديين في هذا الشأن إلى التمييز بين إستراتجيتين أحداهما: إستراتيجية التنمية المتوازنة « investissement équilibrés » وإستراتجية التنمية الدافعة « investissement moteurs » ، حيث يقصد بإستراتيجية التنمية أي ذلك النهج الذي تختاره الدولة في تشكيل سياستها الإنمائية ولانطلاق بالمجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي مراعية في ذلك ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. و يرجع أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هي رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار). ويرجع تبريرا الارتفاع في معدل التراكم الرأسمالي إلى فكرة الدفعة القوية أو الحد الأدنى من الجهد الإنمائي.

المطلب الأول: التنمية المتوازنة

وضعت هذه النظرية من طرف نخبة من الاقتصاديين: **(Rosienstein Rodan, R.Nurkse,A.Lewis)** انطلاقا من تفسير نظرية التخلف يعتقد أنصار هذه النظرية أن أنجع أسلوب للخروج من التخلف هو توجيه الاستثمارات لكل جبهات الاقتصاد الوطني، هذه النظرة تتضمن جانب خاص يسمى برأس المال الاجتماعي الثابت هذا الأخير يعتبره "RODAN" أن استثمار رؤوس الأموال في دائرة الإنتاج يتطلب استثمار رؤوس أموال تكميلية (طبيعة رأسمال الاجتماعي التي يستفيد منها الاقتصاد الوطني في مجموعة بمختلف قطاعاته غير قابل للتجزئة ولا ينبغي إقامتها خطوة بخطوة لأنه يتطلب دفعة قوية من جانب الدولة لإقامتها) [1]، هذا النوع من رأس المال له خاصتين:

- يتميز بعدم تجزئته (انقسامه) .

[1] عمرو محي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية، 1975، ص ص 2015- 216.

- لن يوفر مرد ودية بالنسبة للقطاع أو الاستثمار الخاص، ويتم هذا الاستثمار من طرف الدولة وإنتاجه غير مباشر في المدى القصير[1].

فالعائق الأساسي للدول المختلفة هو ضعف الطلب الداخلي وهذا راجع لضعف القدرة الشرائية، انطلاقا من هذه المعطيات تكمن هذه السياسة في برنامج يحتوي على مستويين:

- مستوى الطلب والاستهلاك.
- مستوى العرض والإنتاج .

1- **التوازن من ناحية الطلب:** حسب مفكري هذه النظرية لا بد من اختيار سياسة استثمارية تؤدي إلى نتيجة التالية: الإنتاج الإضافي يخلق طلب لنفسه، و لفك الحلقة المفرغة للفقر يقترح "**نوركس**" سياسة استثمارية تهدف إلى توسيع حجم السوق كما يرى أن النمو لعدد كبير من القطاعات في آن واحد يؤدي إلى خلق سوق لكل القطاعات و هكذا النمو المتوازن يؤدي إلى توظيف أحسن لرأس المال وفي مرحلة ثانية يحفز استثمارات جديدة من طرف المقاولين الخواص.

2- **التوازن من ناحية العرض:** يوجد بين مختلف القطاعات نوعين من الارتباطات

-الارتباط الأول: متعلق بالطلب النهائي.

-الارتباط الثاني: متعلق بالطلبات الوسيطية.

ولهذا القرار لا بد من سياسة استثمارية تمس عدة قطاعات حسب هذا المفكر، فزيادة الإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة لن يؤدي لنمو اقتصادي وبالتالي ينبغي أن تكون الزيادة في جميع السلع المنتجة.

[1] Hanswi Singer, « La Place De L'enfance Dans La Stratégie Du Développement », Onu, 1973, P75 .

هذه السياسة تدعو إلى تحقيق توازن حقيقي أفقي بين صناعات الاستهلاك، كما أنها تفرض أن يكون التصنيع للسوق الداخلي فقط نظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية لهذه البلاد، حيث نجد معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه البلاد.

المطلب الثاني: التنمية غير المتوازنة (هيرشمان- رستو)

في الواقع يرتكز هذا النموذج على فرضية أساسية يمكن تلخيصها في أن اعتقاد المحليين الاقتصاديين انه لا توجد تنمية اقتصادية صحيحة إلا في إطار واحد وهو التصنيع لهذا نتساءل عن ما هي الصناعات التي تشكل قاعدة انطلاق التنمية؟

فالصناعات المحركة (المصنعة)، هي تلك الصناعات التي تشكل منبع كل التحسينات التقنية وكل التحسينات الاقتصادية التي تسبب في ارتفاع الإنتاجية، فعلى مستوى النظام ككل نلاحظ أن هذا النموذج أو التحليل يعتمد على فكرتين أساسيتين: تكمن الفكرة الأولى في أثر الجذب "EFFET D'ENTRAINEMENT"، و الثانية في الصناعات المحركة "المنشطة" أو "المصنعة".

1- أثر الجذب "EFFET D'ENTRAINEMENT" : تنقسم إلى:

- أثر الجذب الخلفية: يقصد بها الآثار التي تحديثها مشروعات إنتاجية لتحفيز الاستثمارات في الصناعات التي تسبقها في مراحل الإنتاج، و كمثال عن ذلك نذكر عند قيام صناعات الحديد والصلب يولد أثار لدفع الاستثمار في صناعات استخراج الحديد الخام وتوليد الطلب على الحديد الخام.
- أثر الجنب الأمامية: فيقصد بها تلك الآثار التي تحدثها مشروعات إنتاجية لتحفيز الاستثمارات في الصناعات اللاحقة لها في مراحل الإنتاج كقيام صناعة الحديد والصلب

يولد أثار لدفع الاستثمارات في صناعة المنتجات الحديدية، أو أن قيام صناعة استخراج البترول يؤدي إلى توليد أثار لتحفيز الاستثمار في صناعة تكرير البترول.

لكن ما الأثر الذي سوف تعتمد عليه السياسة الاقتصادية في عملية التنمية؟ هنا تجد سياسة النمو غير المتوازنة، أن أثار الجذب التي لها أكثر فعالية في مرحلة معينة من مرحلة انطلاق عملية التصنيع هو أثر الجذب الأمامية. الشيء الذي يعطي أهمية بالغة للصناعات الموجودة في مقدمة النظام الإنتاجي وهي الصناعات المحركة (المصنعة).

2- نظرية الصناعات المصنعة (المحركة)

تنطوي كل سياسة تنموية على إدخال تغييرات بنيوية، وعليه فان عملية التصنيع ليست مجرد إقامة مصانع، واختيار بين صناعات ثقيلة أو خفيفة، بل هي قضية معرفة القطاع الصناعي الذي من شأنه أن ينهض بعملية التنمية الشاملة، ففي هذا الإطار تندرج نظرية الصناعات المصنعة التي جاء بها **ديبرنيس** (DEBERNIS) أن عملية التصنيع هي بمثابة تحويل المجتمع عن طريق نظام منسق من الصناعات ولا يتمثل ذلك في مجرد إنشاء صناعات بل في خلق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية حيث نرى الصفات الأساسية لسياسة التصنيع مقسمة كما يلي:

المرحلة الأولى

- تأسيس ووضع هيكل تنظيمي للصناعات المصنعة (الصناعية)
- استصلاح الأراضي وحماية الأراضي الزراعية (الزراعة)
- بناء المنشآت الاجتماعية
- إصلاح عقاري يهدف غالى خلق وتكوين مؤسسات زراعية تملك القدرة على الإنتاج والتحكم في ظروف الإنتاج (الإصلاح الأفقي)

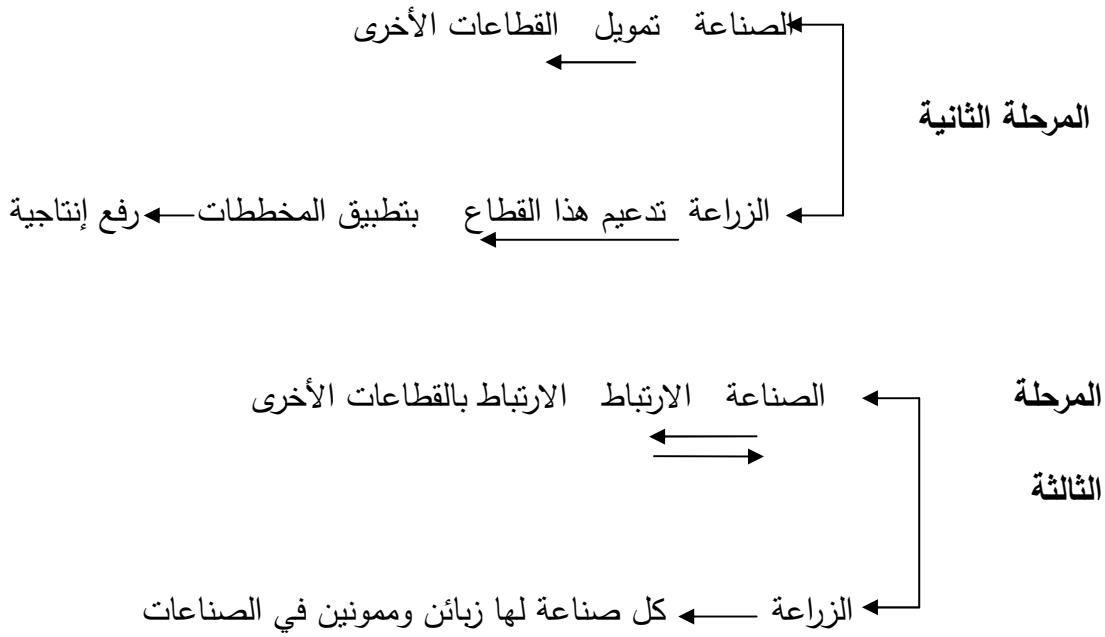

Source : G.D DEBERNIS, « INDUSTRIES INDUSTRIALISANTES ET CONTENU D'UNE POLITIQUE D'INTEGRATION NATIONALE», N°3, 1966, P 102.

وعليه فان (DEBERNIS) يقترح اختيار الصناعات المصنعة، ويعني هذا الصناعات التي تسمح بإقامة تصنيع حقيقي. وعلى الصناعة المصنعة أن تسهل عملية التكامل الاقتصادي وتسمح بإنشاء تنمية مستقلة وتدخل الزراعة ضمن هذه الظاهرة التصنيعية، إذ أن الزراعة لا تستلزم فائضا قابلا للتسويق فحسب بل تصبح بدورها سوقا للصناعة.

و لتطبيق المخطط وجب توفر أربع شروط هي:

-ضرورة تحسين تقسيم الأراضي على الخواص (القيام بإصلاح زراعي – الثورة الزراعية-).

-ضرورة فعالية التخطيط (تخطيط اقتصادي وتقني).

-ضرورة وجود قطاع عام(قائد) أي البحث عن إرادة من قبل الدولة.

-احتكار التجارة الخارجية: حيث أن نسبة التمويل في المرحلة الأولى يتطلب احتكار الدولة (السياسة الحمائية).

-ضرورة التعاون بين المناطق (التوازن الجهوي).

ويمكننا الاطلاع على الشكل الموالي الذي يبين باختصار أهم العناصر المكونة للصناعات المصنعة[1]:

شكل رقم2: أهم العناصر المكونة للصناعات المصنعة .

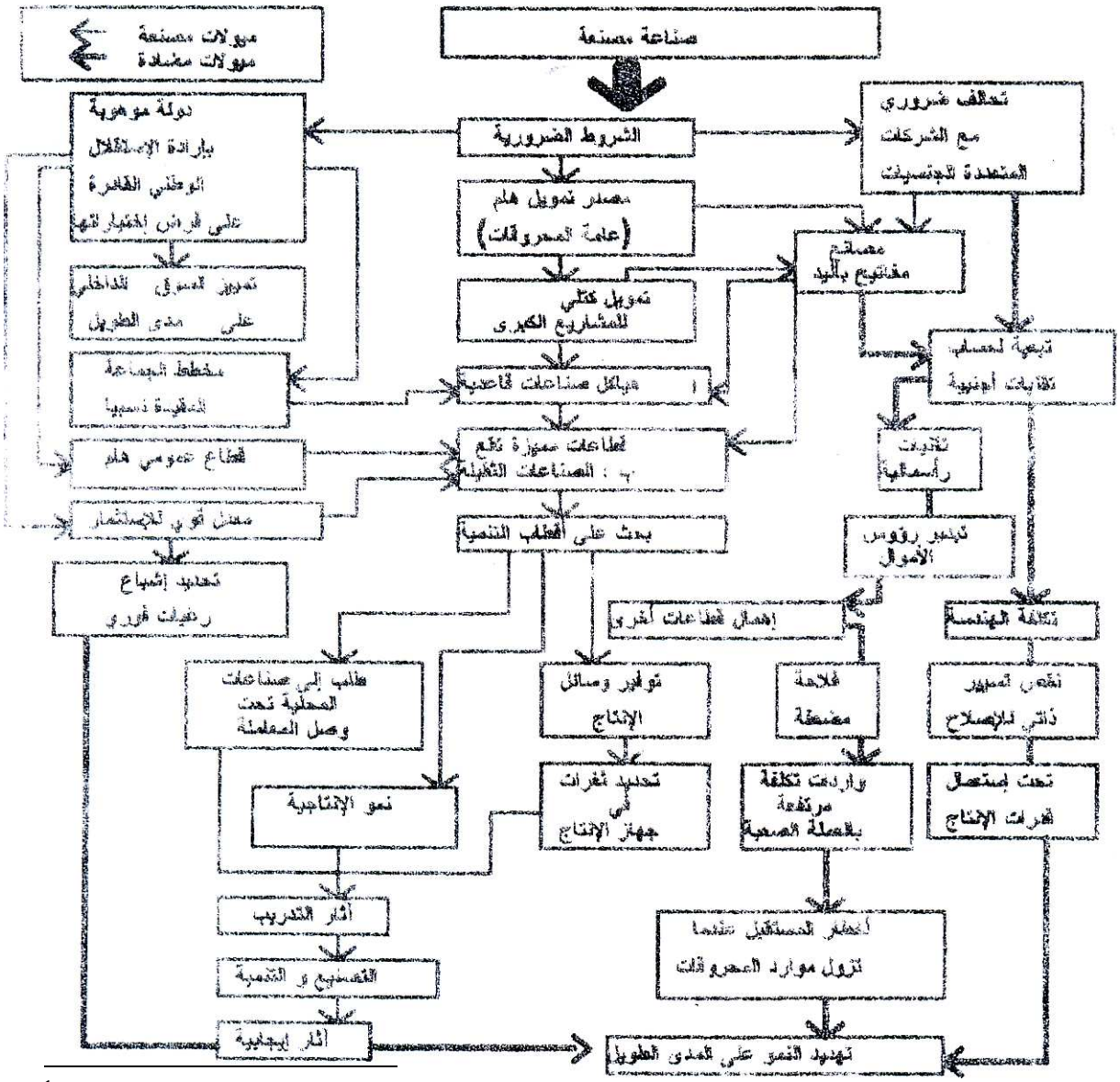

[1] ALAIN GELEDAN, « DICTIONNAIRE DES THORIES ET MECANISMES ECONOMIQUE », HATIER, 1984, P 424.

يمكن أن تتمثل الوظيفة الرئيسية للصناعات المصنعة في توفير وملء القالب الصناعي والوظائف الإنتاجية عن طريق وضع كل الوسائل الضرورية الجديدة تحت تصرف الاقتصاد مهما كانت طبيعة الميول المحققة: إما مصنعة (محركة) أم مضادة (معاكسة)(سلبية) والنتيجة على الأمد المتوسط و الطويل، تبعية مالية وتكنولوجية في المستقبل عندما تزول موارد المحروقات (الريع البترولي)، أما إذا كانت الميول المحققة ايجابية، الأمر الذي يساهم في زيادة إنتاجية العمل ويوفر الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية للنظام المعني وذلك في محيط وموقع جغرافي معين.[1]

وحسب (**M.RAFFINOT**) و (**L.Jacquemot**) يعتبر(D.BERNIS) أب النموذج الجزائري الذي اعتمد نظرية الصناعة المصنعة أتت بحل كان بمثابة المحور الأساسي للمذهب الاقتصادي الجزائري.[2]

علما أن هذا النموذج يعرف بالدور الاقتصادي والتقني الذي يلعبه والذي يهدف أساسا إلى توفير وسائل الإنتاج وموارد بسيطة لتعويض استهلاكياتها الخاصة للفروع الأخرى ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام.

أ- مجموعة الصناعات التي توفر وسائل الإنتاج- بالمعنى الضيق- اللازمة لمواصلة عملية الإنتاج وهي (الصناعات الميكانيكية، الصناعات الحديدية، الصناعات الكهربائية وصناعة الفولاذ).

[1] G. D. Debernis , « Industries Industrialisant Et Intégration Economique Régionale », N° 1, 1968, P 50.
[2] M.Raffinot et L.Jacquemot, « Le Capitalisme d'état », Maspero, Paris, 1977, P 60.

ب- يتكون من مجموعة الصناعات الكيمياوية و البتروكيماوية ومصدر لكل المنتجات البسيطة وتستعمل لتلبية القطاع الزراعي (الأسمدة، صناعة البلاستيك، صناعة الأدوية الوقائية).

فالدولة تقوم بتوجيه إنتاجها نحو المواد البسيطة خاصة إنشاء فرع البتروكيمياء التي تستطيع عن طرقه تموين مصانع الألياف الصناعية وتطوير صناعة الحديد مشجعة بذلك سياسة صناعة محلية وهي: "الصعود جديد للسلسلة"(REMONTEE DES FILIERES) والترويج للصناعة الثقيلة.[1]

بصفة عامة، تهدف هذه العملية إلى الاندماج بالدرجة الأولى والانتقال بالدرجة الثانية من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة كتجربة كوريا الجنوبية.

ج- متكون من مجموعة الصناعات الاستخراجية والبترولية، كالصناعة البتروكيمائية وتكرير البترول وهذه الصناعة لا تمتلك صبغة ذاتية ولكنها تحتاج إلى صناعات بتروكيماوية ولهذا تعتبر الصناعات الممولة لعملية التصنيع.

من مميزات هذه الصناعة أنها تتطلب استثمارات ذات كثافة عالية لرأس مال وعدد قليل من اليد العاملة المؤهلة، كما تتطلب مجهود تنظيمي كبير.

[1] Sylvie Brunel , «Tiers-Mondes : Controverses-Et-Réalités », Edition Economica, 1980, P 222.

المطلب الثالث: سياسات التصنيع

إن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو تصحيح الاختلالات الهيكلية، ولقد كما أن المقصود بتصحيح الاختلالات الهيكلة هو التصنيع، فالتصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية (بين الموارد المادية والموارد البشرية).

ويأخذ التصنيع أنماطا متعدد ومسارات شتى ومن ثم كان على الدول النامية أن تحدد سياسة أو إستراتيجية التصنيع التي نتبناها، فهناك:

- التصنيع الذي يتم للسوق المحلي عن طريق إحلال الواردات.
- التصنيع عن طريق توسيع وقيادة الصناعات التصديرية " INDUSTRIALISATION FOR EXPORT"
- كذلك قد يكون نمط التصنيع بأن تعطى الأولوية للصناعات الاستهلاكية الخفيفة أو قد يتخذ نمط التصنيع قيادة الصناعات الاستثمارية (الثقيلة) لعملية التصنيع.

1- سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية، ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتيجية إلى تعاظم العجز التجاري للدول النامية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كليا أو جزئيا.

تعتبر إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات الإستراتيجية التي سلكتها الدول النامية بطريقة أو أخرى للسير باقتصادها في مسار التصنيع. و يعني إحلال الواردات أن تنتج محليا ما كنا نستورده من قبل أو ننتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج.[1]

ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعات التي تحل محل الواردات، و السبيل لذلك هو خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى.

وتمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة.

المرحلة الأولى: فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية.

المرحلة الثانية: فيمكن أن يتخذ التصنيع أحد الطريقين إما نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة (التي تنتج مستلزمات الإنتاج) ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج وذلك عن طرق تأثير قوة الدفع أو الارتباط إلى الخلف (سبق ذكره) أما الطريقة الثانية فبموجبه تتحول صناعات المرحلة الأولى، أي الصناعات الاستهلاكية، إلى مجال الصادرات.

ويترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات:

- إما يمكن في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات والتوفير في استخدام موارد النقد الأجنبي.

[1] G.C. Winston, "Notes on the concept of import-substitution", pakistan Development review, vol.vll, spring 1967, P 107.

- توسيع مستمر في إنشاء الصناعات التي تحل محل الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات إليها وذلك برفع ربحية الاستثمار فيها.
- زيادة معدل الادخار والاستثمار على المستوى القومي. فسياسة الحماية سوف تؤدي إلى تغيير معدلات التبادل المحلي لصالح القطاع الذي يتمتع بالحماية الصناعية[1] .

عموما فان إحلال الواردات يعني تلك السياسة التي ترمي إلى تخفيض أو منع الواردات من سلعة معينة ومن ثم ترك السوق المحلي كلية للمنتج المحلي.

فيتضح مما سبق أن إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات تؤدي في التطبيق إلى نتائج غير مرغوب فيها، كالتحيز تجاه صناعات التصدير واتجاه إقامة الصناعات الاستهلاكية غير الضرورية وتلك الصناعات التي تزداد فيها كثافة الاعتماد على الواردات، كما يخلق هذا النمط تحيزا واضحا اتجاه الكثافة الرأسمالية العالية للتقنيات الإنتاجية المطبقة مما يحمل خطورة سيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة.

وخطورة احتمال زيادة مستوى الاستهلاك وبالتالي انخفاض معدل الإدخال كما كان مخططا له.

يهدف لجوء الدول النامية إلى التصنيع أساسا إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الإستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لان المتتبع لمراحلها يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقا وبالتالي تبعية، وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها، منها:

[1] K.B.Griffin & J.L.Enos, « Polocies for industrialisation », édition H. Bernstein Penguin books, 1973, p 217 .

- انتقال استيراد هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة.
- اعتماد هذه الإستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، وهذا لا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في البلد، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس.
- ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود صناعات محدودا في الزمان والمكان، إلا أن هذه المعضلة يمكن أن تحل في اتجاه الدول النامية إلى التكامل في مختلف أطره (قاري، إقليمي، ... الخ).
- لم تتمكن مثل هذه الإستراتيجية من التخفيف من حدة مشكل البطالة الذي تعانيه الدول النامية، نظرا للطبيعة المرسملة للتكنولوجيا المستعملة، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاعين الإستخراجي والزراعي التصديري.

كان الهدف من هذه الإستراتيجية إقامة مثل هذه الصناعات في الدول النامية حيث قوبلت بالتشجيع من طرف الدول المتقدمة، وكذا الدول النامية، وهذا ناتج عن أهداف كلا الطرفين في إقامتها.

- **موقف البلدان المضيفة المتبنية لهذه الإستراتيجية** : يكون هدفها من عملية النقل بشكل رئيسي:

إحلال هذه الصناعات محل الاستيراد، أي أنها تقيم هذه الصناعات في بلدانها لتغطية الاحتياجات المحلية، بدلا من الاعتماد على استيرادها من الخارج ؛ خاصة أنها تمثل احتياجا مطلوبا بشدة بعد مرحلة حرمان طويلة نسبيا، ويكون هذا على العموم من أجل تصنيع مواد خام متوفرة في البلد المعني بدلا من تصديرها خاما، ومن ثم استيرادها سلعا مصنعة .فبدلا من

تصدير القطن والجلود كمواد خام إلى البلدان الأجنبية، واستيراد الألبسة والأحذية المصنعة، يتم تحويل المواد الخام في البلد المنتج لهذه المواد.

إقامة هذه الصناعات من اجل التخصص في التصدير وهي الحالة التي أخذت في الشيوع أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة .فتقام صناعات تحويلية كاملة لا علاقة لها بالاحتياجات الداخلية ومتخصصة فقط، بالتصدير وخاصة في البلدان المتطورة (الاستفادة من قوة العمل الرخيصة وتوفر المواد الخام المحلية).

- **موقف البلدان الطاردة لهذه الصناعات** : يتلخص موقفها في التخلص من تكنولوجيا بائرة، وهي النوع من التكنولوجيا التي أصبحت إمكانية تطوير تقنياتها محدودة، وبالتالي فهي تحتاج لقوة عمل كثيرة العدد ذات كفاءة محدودة، وهو عنصر غير مرغوب فيه في ظروف قوة الحركة النقابية وازدياد مطالبها المادية والاجتماعية، وهذا يفرض على المؤسسات أجور عالية أكثر من البلدان المتخلفة، ينبغي عليه في مقابل ذلك أن يقدم إنتاجا يحتاج لمهارة توازي الأجور العالية نسبيا، لذلك يجب تحويله إلى صناعات أكثر تطورا، وان يحل محله عامل اقل كفاءة.

2- سياسة التصنيع الموجه للتصدير:

يتم بمقتضاها توجيه القطاع الصناعي إلى السوق الخارجي، بحيث يتم في المرحلة الأولى منها إنتاج المنتجات المانوفاكتورية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (labour extensive)

فالتصنيع للتصدير إذا كانت إمكانية نجاحه متوافرة يمكّن الدول النامية من تخطي عديد من العقبات التي تقف في وجه التصنيع بصورة خاصة، فالتصنيع للتصدير يؤدي إلى تخطي عقبة ضيق نطاق السوق (extravertie) التي تحول دون نمو الصناعة أو تمنع حتى قيامها في

الأساس ويؤدي التصنيع للتصدير بتعويض الصناعة المنافسة العالمية إلى إجبارها على العمل للوصول إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة الإنتاجية والارتفاع بمستوى نوعية السلع المنتجة.

وبالتالي فان الصناعة لكي تدخل مجال المنافسة الدولية، لا بد من أن تقوم وتستند إلى ارض صلبة في الداخل (القدرات التنظيمية، مستوى المهارات الفنية، التقدم الفني و التكنولوجي ...). و الواقع أن الصناعة لكي تدخل في السوق الدولي لا بد من إثبات نجاحها في السوق المحلي أولا، ذلك أن قبول السلع الصناعية في السوق المحلي يعتبر شرطا أساسيا وهاما لنجاح تصديرها.[1]

إن ترقية الصادرات تفرض نظرة حرية التبادل –انفتاح السوق–، فهي ترتكز على استغلال الفوائد التي يقدمها عامل العمل LABOUR، لان انخفاض الأجور (WAGE) يضمن لهذه الدول الاندماج في التقسيم الدولي للعمل (D.I.T).

و يعود سبب تخلي الدول المتقدمة عن مثل هذه الصناعات، أو عن مراحل من التصنيع إلى التناقضات الحديثة التي ظهرت في الدول المتقدمة والمتعلقة بالبيئة والتلوث ... الخ، وإلى المواجهة بينها وبين دول العالم الثالث حول شروط الإنتاج والتبادل وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي، وعليه نتج عن انتهاج هذه الإستراتيجية ما يلي:

- ✓ إحداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهظة، لكن اغلبها لا يصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة .مما أدى إلى امتصاص هذه المشاريع لموارد ضخمة، أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات بكاملها.

[1] S.B.LINDER, "An Essay on trade and transformation", NEW YORK, WILEY, 1961, PP 87-90.

- ✓ مساعدة اقتصاديات الدول النامية على الاندماج في سياق تقسيم العمل الدولي الحديث الذي تفرضه الشركات المتعددة الجنسيات.
- ✓ وجود صعوبات كبيرة أمام هذه الصناعات، نظرا للحواجز التي تفرضها الدول المتقدمة لدخول منتجاتها إلى السوق العالمية.

لقد قدم **كلود شيسون** (مندوب التنمية في المجموعة الأوربية في السبعينات) تحديدا لهذين النمطين من التصنيع، وقد أعلن عن ذلك **فروبيه** سنة " 1977 هناك نمطان من التصنيع في الدول النامية، الصناعة التي تهدف أولا إلى سد الحاجات المحلية والإقليمية، وهي متناسقة بشكل أساسي .أما الصناعات المقامة أساسا من أوضاع اجتماعية وضرائبية خاصة (صناعة التصدير)، فإنها لا تندمج في اقتصاد .هذه البلدان ولا تشارك في تنمية البلد[1]

3- سياسات التصنيع الثقيل و الخفيف:

تطرح مشكلة الاختيار بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة عند تحديد سياسة التصنيع الملائمة للدول النامية ونمط الأولويات المرتبط بهذه السياسة.

ويرجع الفضل بصورة خاصة إلى الاقتصادي: **فلدمان** (FELDMAN)، الذي بناء على دراساته ونموذج الشهير في توزيع الموارد بين الصناعات الاستهلاكية و الصناعات الاستثمارية، ولقد طرح "فلدمان" مشكلة الاختيار بين الصناعات الثقيلة والخفيفة في نموذجه عن طريق التساؤل على القيود الواردة على عملية النمو، فإذا كان الهدف هو الوصول إلى أعلى

[1] مجموعة من الاقتصاديين، " التنمية الاقتصادية الواقع الراهن والمستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 64.

معدل لنمو الدخل الوطني فما هي القيود الواردة على الوصول إلى أعلى معدل للنمو؟ بمعنى آخر ما هي العوامل التي تحكم قدرة أي مجتمع على القيام بحجم معين للاستثمار؟. الإجابة على هذا السؤال هو أن هناك قيدان رئيسيان يحددان قدرة أي مجتمع على القيام بحجم معين للاستثمار.

فالقيد الأول فيتمثل في وجود عرض كاف من السلع الاستهلاكية الأجرية (wage-goods) لمواجهة احتياجات الطلب للعاملين في بناء الاستثمار (إنشاء المصانع والمصارف والسدود و إنتاج الآلات).

أما القيد الثاني والأهم فيتمثل في الطاقة الإنتاجية لقطاع سلع الاستثمار (قطاع الصناعات الثقيلة)، وهو القطاع الذي ينتج مكونات الاستثمار من مواد البناء (الاسمنت، حديد التسليح، ... الخ)، وكذلك الآلات والمعدات بمختلف أنواعها سواء الآلات اللازمة لقطاع سلع الاستهلاك أو الآلات اللازمة لقطاع سلع الاستثمار ذاته (الآلات التي تنتج الآلات). ومن هناك فان قضية توزيع الاستثمارات بين قطاع الصناعات الاستهلاكية و قطاع الصناعات الثقيلة تحتل أهمية ارتكازية في أية إستراتيجية للتصنيع.

و عن نظرية **أقطاب النمو**، نجد أن حقيقة إستراتيجية الصناعات المصنعة تحث بالبحث عن أقطاب تصنيع أين تأثيرها على الاقتصاد يكون بالدرجة الأولى ضروري وهام، إن سياسة التمحور تجمع اتجاهين متكاملين، فهي مرتبطة بالنمو غير المتوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية وتشمل على عدة عناصر أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار الموقع الجغرافي وما يقدمه من تسهيلات، وبصفة عامة، يتم بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام، وينطوي هذا القطب في أغلب الأحيان على صناعة أساسية تتسم بالحركة و النشاط

والتنمية التشجيعية لمختلف الأنشطة المتكاملة. وكما يقدم لنا (**F.PERROUX**) تجمع هذه النظرية بين نظرية السيطرة ونظرية الاقتصاد المكافئ[1]، وللقطب أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبنى فيها أما المجال الاقتصادي فيحدد وفقا لشبكة علاقات التبادل وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة.

علاوة على ما سبق ذكره فان عملية التنمية هي محاولة الدول النامية الخروج من دائرة التخلف والنهوض باقتصادها لتحقيق أهدافها القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، وذلك عن طريق الاهتمام بالتصنيع باعتباره المحرك الأول والأساسي لدفع ركب التنمية.

و عليه يقصد بإستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية، آذ نقف على ما يلي:

- ❖ إن الهدف الأساسي من وضع استراتيجيات للتنمية هو نقل المجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي، أي توفير الظروف والشروط الضرورية للتجدد الاقتصادي الذاتي.
- ❖ إن الإستراتيجية تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا معناه انه لا يمكن أن تتطابق إستراتيجيتان للتنمية، لان إستراتيجية التنمية تفصل على مقاس كل دولة، وفقا للشروط المذكورة آنفا.

[1] F.PERROUX, « l'économie du ' XX siècle », P.U.F, Paris, 1964, P60.

❖ إن الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختيار مفردات إستراتيجية التنمية لكل دولة، فمن دولة حارسة إلى دولة متدخلة، تلعب دور منظم من خلال المشاريع الخاصة بها.

تجعلنا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتباين من دولة لأخرى أمام استراتيجيات للتنمية بعدد دول العالم مهما كبر أو صغر حجمها، إلا أن هناك من الاقتصاديين من وضعوا استراتيجيات لتنمية الدول النامية انطلاقا من بعض المظاهر العامة والمشتركة بين هذه الدول، و هذا ما وضح سابقا.

المبحث الثاني: مفهوم التصنيع ودوره في عملية التنمية.

بدأت الصناعة شكلها الحالي خلال عقود1800 م تبعاً للتقدم التقني الذي بدأ في ذلك العصر واستمر التطور إلى العصر الحالي. وتوفر الصناعة دعامة قوية للاقتصاد أي التخلي عن التوريد من الخارج والاكتفاء الذاتي صناعيا- تغطي احتياجات السوق الداخلي من المنتجات المحلية-، كما ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة والخدمات الأخرى. فهي تساهم في تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية، ومواد الطاقة، ووسائل النقل الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم التصنيع و المفاهيم ذات العلاقة

1- مفهوم التصنيع:

لقد اختلفت الآراء لدى الباحثين والمؤلفين في تحديد مفهوم التصنيع ولكن أغلبهم متفوقون على أن التصنيع هو عبارة عن عملية بمقتضاها ينتقل البلد غير مصنع إلى بلد مصنع، فحسب أحد ممثلي المفهوم الواسع "**R.B.STUCLIFFE**" يتساءل كيف يمكننا معرفة البلد بأنه مصنع؟

فلدى هذا المفكر لا يعتبر البلد مصنعا ما لم ينشأ حد أدنى معين من النتائج المحلي الإجمالي من الناتج الصناعي وليكن% 25 مثلا حيث يشمل القطاع الصناعي و التعدين والصناعات التحويلية وقطاع المحاجر والمنشآت.... الخ، ولكن لو نأخذ نسبة 25% لأدخلنا

في عداد البلاد المصنعة دولا كزامبيا و فنزويلا نظرا لضخامة حجم قطاع التعدين فيهما، لذلك اشترط أن يتولد 60% من الإنتاج الصناعي من الصناعة التحويلية ولكن هذه النسبة بدورها لا تكفي لتحديد مفهوم التصنيع، فقد دخل في عدادها دولا لا ينخرط من سكانها في الصناعة سوى نسبة قليلة من السكان، ولذلك يقترح أن يكون 10% من عدد سكانها على الأقل منخرطا في النشاط الصناعي. [1]

ويتضح لنا من هذا التعريف انه لا يفرق بين الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية، كما أنه لا يتضمن ربط التصنيع بإحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي، في حين يتبنى أغلبية الكتاب والباحثين تعريفا ضيقا للتصنيع بين جوهره على وجه التعيين، وهناك اتفاق ظاهر في هذا الصدد على التعريف الذي قدمته **لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** في اجتماعها الثالث سنة 1963 وهو:

" التصنيع عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي، متنوع، ومتطور تكنيكيا، و قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من أدوات الإنتاج والسلع الاستهلاكية و يؤمن معدلا عاليا من التقدم الصناعي والاجتماعي (النمو الاقتصادي)".ومن هذا المفهوم تتجلى لنا فكرة أو تعريف التصنيع، فجوهر عملية التصنيع هو إقامة الصناعات التي بواسطتها يتم تحويل المواد الخام والمواد الأولية إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة، إذ تصادفنا مثلا في فرنسا وفي قطاع صناعة السيارات مراحل عديدة: أولها استخراج المعادن، كالحديد ثم معالجتها، ثم إدخالها في الأفران العالية، وفي المرحلة الرابعة يتم وضع قوالب معينة وأشكال مختلفة من الحديد ثم تحديد المرحلة

[1] محمد عبد الشفيع، "قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد "، بيروت، لبنان، 1980، ص ص35-36.

الأخيرة وهي مرحلة التركيب والتجهيز والصباغة... الخ، وفي النهائية نحصل على المنتج الصناعي النهائي (السيارة المجهزة).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يقتصر مفهوم التصنيع على مجرد إقامة عدة صناعات تحويلية متفرقة هنا وهناك، بل الأهم من ذلك هو إقامة قطاع تحويلي هام، أي إقامة نسيج صناعي حديث ومتكامل تكنيكيا بحيث يصبح هو القطاع القائد "secteurs moteurs" في الهيكل الاقتصادي المحلي وبالتالي يصبح الاقتصاد الوطني يتميز بكونه اقتصادا صناعيا.

وعليه يمكن القول أن **الصناعة** هي تقديم خدمة جديدة أو منتج معين ضمن صنف ما وهي عبارة عامة تطلق على أي نوع من المنتجات الاقتصادية وتعتبر الصناعة مرادفة للقطاع الاقتصادي الثانوي الذي يعنى بالنشاطات الاقتصادية المعقدة كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة. والصناعة هي إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في أي حقل من الحقول، وغالبا ما يلحق اسم هذا الحقل بمصطلح الصناعة (صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعات نسيجية، صناعات غذائية).[1]

يرتبط الإنتاج الصناعي ارتباطاً وثيقاً في دورة الأعمال ويسبق تأثره في دورة الأعمال تأثر قطاع الخدمات وبذلك تكون البيانات الصناعية في بعض الأحيان قيمة تسبق مؤشرات الخدمات تعطي إشارة عن حقيقة مكان الاقتصاد من دورة الأعمال ومنه يمكن التنبؤ بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً وليس قيمة.

[1] موسوعة ويكيبيديا، " الصناعة"، على الموقع الشبكي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9، تم الاطلاع بتاريخ:2013/12/12.

و عن مقومات الإنتاج الصناعي نذكر: الموقع، الطاقة، الأيدي العاملة، رأس المال، الأسواق،النقل والمواصلات، موارد المياه، المواد الخام و الرساميل، ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد الزهر، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير، وغير ذلك كما يتم التمييز بين:

الصناعة الاستخراجية، و هي تعنى المواد الخام التي تستخرج من باطن الأرض مثل المعادن تعتمد الصناعات الاستخراجية على الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تجدد أو تعوض مثل صناعة الفوسفات والإسمنت وكثير من الثروات مثل النفط والفلزات، ففي حالة استخراج المعادن والنفط والغاز تسمى "صناعة التعدين".

و **الصناعة التحويلية** التي تعرف الصناعات التحويلية بأنها " عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة ،كما يمكن تعريفها بأنها: الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه.

و تكمن أهمية الصناعات التحويلية في:

✓ أن قطاع الصناعة التحويلية يمكن أن يخفض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، إذا ما تم رفع مساهمته في الناتج المحلي، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير الجذري في البنيان الاقتصادي.

✓ أن وجود قطاع صناعات تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، وسيمهد ذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.

✓ أن وجود قطاع صناعي يتولى إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.

✓ أن معدلات نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي أسرع من القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب القسم الأكبر من منجزات التقدم التقني، فضلا عن وجود عمليات التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في ميدان الإنتاج والإدارة في هذا القطاع.

✓ أن هذا القطاع قادر على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، للقابلية التي يمتع بها في تحقيق الحراك المهني، ونقل المشتغلين من الأنشطة الصناعية التي ينخفض فيها مستوى إنتاجية العمل أو ينخفض الطلب عليها نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية أو التي تشهد ارتفاعا في الطلب عليها.

✓ أن قطاع صناعة تحويلية أكثر قطاعات الاقتصاد القومي ديناميكية. لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى عن طريق خلق الترابطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية).

✓ أن قطاع صناعة تحويلية أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي، فالإنتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقابليته على خلق التشابك الإنتاجي سيؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولا تقتصر العملية على توفير الأموال اللازمة للاستثمار، وإنما تتعدى ذلك إلى تهيئة وسائل الإنتاج والتجهيزات الصناعية

الأخرى التي تستخدم في عملية الاستثمار ،الآمر الذي سيخفض من حجم الصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار، وتقليص معدلات الاستيراد للسلع الاستثمارية.

✓ ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنويع الإنتاجي، لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية، التي تعني قيما مضافة وأصنافاً جديدة من السلع ذات منفعة أكبر، وتكتسب مسألة التنويع الإنتاجي.

✓ أن وجود قطاع صناعي متطور ومؤثر سيسمح بحدوث تغيير كبير في البنيان الاجتماعي والثقافي والتنظيمي من خلال دوره في تغيير نظام القيم والتقاليد الاجتماعية والأسرية المرتبطة بالريف وبالزراعة، من خلال ظهور نظام قيمي جديد مرتبط بالمناطق الحضرية وبالصناعة، فضلا عن دوره في التغيير المستمر في نظام التعليم لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المستمرة، بالإضافة إلى دوره في توسيع نطاق تحويل المجتمع المدني، ورفع درجة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية، ودوره في تغيير الإطار التشريعي والقانوني وبخاصة قوانين الاستثمار وقوانين العمل والتشريعات المالية والضريبية لتكون منسجمة مع التوسع المستمر في دور الصناعة في الحياة الاقتصادية، وأخيرا فأن وجود قطاع صناعي متطور سيساعد على أجراء التغيير المستمر في الأجهزة الإدارية والتنظيمية ورفع مستوى كفاءة أدائها لتواكب التوسع المستمر في المؤسسات الصناعية.

و عموما تقسم الصناعات إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

– الصناعات البدائية (الصناعة التقليدية): وهي تلك الصناعات اليدوية التي لا تعتمد على آلات أو أي من القوى المحركة الأخرى، بل اعتمادها على الخامات المتوفرة محلياً، وعلى المهارة اليدوية المكتسبة، وقد مارسها الإنسان منذ القدم، ولا يزال يمارسها في أجزاء كثيرة من أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا. ومن هذه الصناعات: صناعة الأواني الفخارية، ودبغ الجلود

وحفظ اللحوم بطريقة التجفيف وغيرها، وبعض هذه الصناعات البدائية اليدوية تمارس في الدول التي تقدمت كوسيلة لزيادة دخل الأسرة، مثل صناعة السجاد في تركيا، وإيران، وصناعة التحف المختلفة، والحفر على المعادن في مصر، والجزائر، وصناعة الألعاب في سويسرا، وإيطاليا، واليابان. ومثل هذه الصناعات اليدوية من الحرف القديمة في المملكة العربية السعودية، وما زال بعضها قائم حتى الآن، كصناعة الأحذية الجلدية، و المشالح الصوفية.

– الصناعات البسيطة: وهي عبارة عن صناعات لا تتحول، أو تتغير كثيراً عن صورة المادة الخام، وأهم ما تتميز به هذه الصناعات أنها تعتمد على المواد الخام المحلية كما أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو مهارة متقدمة. وتهدف هذه الصناعات إلى خدمة الصناعة الحديثة، كحفظ الفواكه والخضروات من أجل تصديرها، أو إنقاص وزنها لتهيئتها للنقل، ككبس القطن، وقطع الأخشاب وتقليمها.

– الصناعات الحديثة: وهي الصناعات التي تعتمد على الإمكانات الكبيرة من حيث رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، ومواد الخام، والخبرة الفنية الدقيقة، وقد ظهرت هذه الصناعات بعد اكتشاف قوة البخار والتوسع في استخدامها في إدارة الآلات وذلك في القرن الثامن عشر الميلادي، إضافة إلى التوسع في استخدام الفحم في صناعة المعادن خاصة الحديد وما أدى إليه ذلك من تطور في وسائل النقل المختلفة. وعلى الرغم من أن غرب أوروبا والولايات المتحدة احتكرتا الصناعات الحديثة إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث انتشرت بعد ذلك في روسيا واليابان والصين ثم شرق أوروبا وبعض دول العالم الإسلامي بدرجات مختلفة.

ويبقى الأمل قائما على تصنيع العالم الثالث لإحداث التنمية، وبالتالي القضاء على التخلف الذي هو وليد صيغة تقسيم العمل الدولي الرأسمالي، الذي نجم عنه تخصص الدول

المتقدمة في الإنتاج الصناعي الأكثر تطورا وتخصص الدول المتخلفة في الإنتاج الأولي والإنتاج الصناعي الهامشي، وبالتالي للخروج من الحلقة المفرغة هذه وتكسير قيود التبعية الاقتصادية والمالية يقتضي سياسة الحذر وإقامة هيكل اقتصادي متكامل ومتقدم يخدم كل القطاعات بعضها ببعض، بما فيها القطاع التقليدي والقطاع العصري.[1] وللوقوف في وجه هذه الصيغة قامت الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد.

2- المفاهيم ذات العلاقة:

هنالك بعض المصطلحات التي يجب توضيح الإطار المفاهيمي لها، و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التصنيع، و في ذلك نذكر:

2-1 الإنتاج و الإنتاجية :

يتداخل مفهوم الإنتاج مع مفهوم الإنتاجية بدرجة كبيرة ومستمرة إلى حد استخدامهما كمرادفين في حالات عديدة، رغم أنهما في الواقع مختلفان، فالإنتاج يعني خلق المنفعة، ووفق التعريف الوارد في النظرية الاقتصادية فالإنتاج هو عملية خلق السلع الاقتصادية المادية و الخدمية[2]، وهذه العملية هي حصيلة التفاعل الذي يتحقق بين مجموعة من الأفراد (العمل) وبين الطبيعة خلال فترة زمنية معينة.

أما الإنتاجية فهي تعبر عن حاصل قسمة الإنتاج على الأفراد المساهمين فيه خلال نفس الفترة الزمنية، بمعنى أن الإنتاج يشكل أحد العنصرين الأساسيين في تحديد المقدار الحسابي للإنتاجية (البسط) ولا يمثل الإنتاجية ذاتها وعليه فتغير الإنتاج باتجاه الزيادة أو النقصان قد لا

[1] القزويني علي محمد تقي عبد الحسين ، " التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص13 .

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، "الإنتاجية والتنمية الاقتصادية"، دار الشباب للنشر، قبرص، 1988، ص 20.

يعني بالضرورة تغير الإنتاجية بنفس الاتجاه أو بنفس المقدار، فزيادة الإنتاج قد تصاحبه ثبات أو انخفاض أو زيادة الإنتاجية، فالأمر يعتمد على مدى سرعة زيادة عنصر أو عناصر الإنتاج المستخدمة مقارنة بالزيادة المتحققة في الإنتاج، فمؤشرات الإنتاجية قد تتحرك في اتجاه تصاعدي طالما أن المدخلات تتناقص بنسبة أكبر مع تناقص الإنتاج أو تتناقص مع ثباته، ويترتب على ذلك أن مؤشرات الإنتاجية قد تظهر اتجاها تصاعديا يفهم منه تحقيق ظاهرة اقتصادية واجتماعية طيبة بينما يكون العكس هو الصحيح, ويحدث ذلك عند تخفيض المدخلات نتيجة لفصل أو إنقاص العمال مثلا، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1929-1931 وهي فترة الكساد الاقتصادي العالمي, فقد أظهرت مؤشرات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات اتجاهات تصاعدية دون أن يعكس ذلك تقدم اقتصادي أو اجتماعي.

وصفوة القول أن الإنتاج هو محصلة مطلقة لكمية المنتج النهائي، في حين تمثل الإنتاجية معدلا أو نسبة، وهذه النسبة قابلة للزيادة والنقصان إلى حد معين وفق الظروف المحيطة ومدى إطلاق الإمكانات الكامنة.

وللتدليل على الاختلاف بين معنى الإنتاج ومعنى الإنتاجية يمكن القول أن الإنتاج يعتمد على عناصر رئيسية أهمها : العمل ورأس المال والمواد الأولية والخبرة التنظيمية والإدارية، تتضافر هذه العناصر الرئيسية معا في كل وحدة اقتصادية لإنتاج كمية معينة من السلع, وإذا أخذنا فكرة الإنتاجية من أبسط صورها نستطيع القول بأن كل عنصر من هذه العناصر له إنتاجية داخل الوحدة الاقتصادية، بمعنى أن له القدرة على توليد كميات من المنتجات بالتضافر مع قدر معين من العناصر الأخرى، وندلل على ذلك بوحدتين اقتصاديتين تحتوي كل منهما على نفس الكمية

من المواد الأولية ونفس الحجم من الآلات وعدد العاملين مع توافر نفس الظروف، استطاعت إحداهما أن تنتج كميات أكبر من منتجات زميلتها باستخدام نفس العناصر, فان ذلك يعني أن إنتاجية الوحدة الاقتصادية الأولى أعلى من الثانية، ويمكن القول عندئذ أن جميع العناصر في هذه الوحدة ذات إنتاجية أعلى من جميع العناصر الثانية.

وبناءا عليه فان أي ارتفاع في مستوى الإنتاج دون زيادة في التكاليف يحمل في مضمونه زيادة في الإنتاجية، وان زيادة الإنتاجية لا تعني بالضرورة زيادة كمية الإنتاج، فهي تعبيرا عن العلاقة بين المنتجات و المستخدمات[1].

2-2 مفهوم القدرة التنافسية

ينصرف معنى و مفهوم القدرة التنافسية إلى الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة (الدولة) أن تميز بها نفسها عن أفرانها و منافسيها و تحقق لنفسها التفوق و التميز عليهم و تحقيق القدرة التنافسية القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل عديدة م القدرة التنافسية القدرة التنافسية متداخلة و متباينة في أنماطها و تأثيراتها .

و عليه فقد عرفت القدرة التنافسية على أنها تميز المؤسسة بمركز فريد, تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربح أفضل [2] و يتضح من هذا التعريف أن الميزة التنافسية تعني التفرد و التميز في أحد الجوانب أو أنشطة للمؤسسة بالشكل الذي يعظم أرباحها و يحقق لها الاستفادة من مواردها المتاحة.

[1] فؤاد القاضي، "آليات تحسين الإنتاجية والمداخل المختلفة للنهوض بها"، في (مجلة التنمية الصناعية العربية)، العدد 44، المغرب، جويلية 2001، ص 107.

[2] نسرين بركات،"مفهوم التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية", ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول (محددات القدرة التنافسية للدول العربية في الأسواق الدولية), المعهد الدولي للتخطيط، تونس، 2000,ص23.

و هذا ما أكد عليه حيث قال **ميسكون** " أن الميزة التنافسية هي القدرة على الإنتاج بطريقة أو أكثر لا يستطيع المنافسون الوصول إليها".[1]

و من جهته عرف **منتدى الإدارة الأوربي** القدرة التنافسية باعتبارها قدرة و فرص المؤسسة الراهنة و المستقبلية على تصميم و إنتاج و تسويق السلع في بيئتهم المحيطة بهم ، و التي تشكل خصائصها السعرية و غير السعرية أكثر جاذبية من منافسيها في الأسواق الخارجية و المحلية.[2]

ما **بورتر** فقد عرف الميزة التنافسية على أنها قدرة الصناعات (الصناعة) في دولة معينة على الابتكار و التطور للوصول إلى أعلى مستوى من التقنية و الإنتاجية[3] ، و الملاحظ أن **بورتر** قد ناقش مفهوم التنافسية على المستويين الكلي و الجزئي(المؤسسة) , فالقدرة التنافسية في رأيه على قوة علاقاتها و تشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها, فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة و التي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات.

و حددت اللجنة الأوروبية مفهوم القدرة التنافسية من حيث انطباقه على الشركات و القطاعات و الدول, و من حيث ارتباطه بقدرة هذه الكيانات, عند تعرضها للمنافسة الدولة, علي تأمين عائدات عالية نسبيا استنادا إلى عوامل الإنتاج و الإبقاء على مستويات التوظيف عمالة نسبيا.

---

[1] جوزيف بروكوبنكو،" إدارة الإنتاجية", منظمة العمل الدولية، جينيف, (بدون تاريخ),ص38.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] Michael Porter, « The competitive advantage of nations », Harvard Business Review, vol 1, 90_120, march-april 1990, pp84-85 .

و طرح مركز هارفارد للتنمية الدولية تعريفا أكثر إيجازا للقدرة التنافسية, حيث وصفها "بأمها القدرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع على مدى فترة زمنية طويلة ", و يرى المركز أن الدول تعد تنافسية عندما تحرز ارتفاعا في المؤشرات الاقتصادية التي تبين عمليا أنه ترتبط بمعدلات النمو الأخيرة في أنحاء الدولة.

و عموما تتصل معظم تعاريف القدرة التنافسية بالقدرة على تشغيل مربح في سوق مفتوحة استنادا إلى مدخلات محددة تمكن المؤسسة أو القطاع أو الدولة من تحقيق النمو و تأمين عائدات عالية و استمرار التوظيف.

وفقا لمنهج **بورتر** يتوقف تحقيق الميزة التنافسية على مدى توافر مجموعة من المحددات تشكل فيما بينها ما يعرف بالماسة "دياموند" و لذلك كثيرا ما يطلق على نظريته بنظرية الماسة و تشمل هذه المحددات كلا من[1]:

طبيعة عوامل الإنتاج، طبيعة الطلب المحلي، الصناعات المرتبطة و المغذية، هيكل المؤسسات و استراتيجياتها و درجة المنافسة المحلية، دور سياسات الحكومة، دور العوامل غير المتوقعة(الصدفة).

2-3 القيمة المضافة:

من الناحية الاقتصادية يمكن تعريف القيمة المضافة بما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي ما يعطي قيمة مادية ومعنوية للمنتج، وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق. هي القيمة التي تضيفها المنشأة على كلفة المواد التي تشتريها وتستهلكها

[1] Michael Porter, op.cit, p88.

في إنتاجها، أي في تحويلها إلى سلع. فتسمى هذه المواد مستهلكات وسيطة تتألف من المدفوعات على شكل أجور واشتراكات في المؤسسات الضامنة وفائدة على رأسمال المستثمر، وبدل خدمات، والضرائب وأرباح المنشأة. إذاً القيمة المضافة تساوي الإنتاج. و هذا ما يدل على أن القيمة المضافة هي الفارق بين قيمة السلع عند دخولها إلى المنشأة (على شكل مواد أولية) وقيمة هذه السلع عند خروجها من المنشاة إلى السوق بشكل لائق وملفت مع جودة خدمة عالية . فهي مقياس للإنجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي، حيث إن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين وعرف عنه بشكل رياضي على النحو التالي: **القيمة المضافة = صافي الربح بعد الضرائب – (رأس المال×كلفة رأس المال)**، وهنا لابد من الإشارة إلى أن القيمة المضافة ليست مجرد مقياس للإنجاز بل تعد دليلا يساعد الإدارة في صنع القرارات التي من شأنها تحسين جو العمل للجميع في المؤسسة والتي تساعد في زيادة ثروة المساهمين، كما تُعتبر مساهمة المؤسسة في تكوين الثروة الوطنية. فإن إنتاج كل سلعة يتطلب استعمال مادة أولية أو أكثر ويمر إنتاج هذه السلعة في عدة مراحل تصنيعية قبل أن تصبح بشكلها النهائي كبضاعة جاهزة للطرح في الأسواق. فيتضح لدينا بأن عملية إنتاج معينة تستلزم المواد والخدمات كما يقتضي تدخل عدة أشخاص (أو جهات) بحيث يضيف كل منهم على السلعة المنتجة قيمة معينة. لذلك فإن التحديد الاقتصادي للقيمة المضافة يتكون من الفرق بين قيمة المواد المنتجة وقيمة المشتريات من المواد الاستهلاكية والخدمات التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة. أما القيمة المضافة من الناحية التسويقية تعرف بأنها القيمة التي يضيفها التسويق على أي سلعة بحيث يصبح سعر هذه السلعة أعلى بكثير من مكوناتها المادية.

وفي الاقتصاد الكلاسيكي الجديد neoclassical economics أو ما يعرف أتباعه بالكلاسيكيين المحدثين أمثال **ميلتون فريدمان**، وخصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي يعود

معنى القيمة المضافة على مساهمة عناصر الإنتاج (العمالة، الأرض، ورأس المال) لزيادة قيمة منتج معين.

ولإنتاج سلعة ما فإن عناصر الإنتاج تقوم بخدمة معينة، حيث أنها تقوم بزيادة سعر الوحدة من هذه السلعة بشكل يتناسب مع تكلفتها. وهي قيمة الربح الناتج من عمل العامل، حيث يثبت كارل ماركس في كتابه رأس المال، بأن التبادل التجاري لا يؤدي إلى الربح، إنما يأتي الربح من قيمة تعب العامل، ويحللها **ماركس** تاريخيا بأن المجتمع عندما يقوم بالتبادل التجاري، فإذا قام أحد المنتجين برفع سعره، فسيقوم الكل برفع السعر لكن يكون هناك فائض قيمة عمل. و سمّى ماركس هذه القيمة بالقيمة المضافة أو اصطلاح فائض قيمة العمل، فيعتبر ماركس أن العملة هي سلعة، وكذلك عمل العامل سلعة والربح دائما يأتي من سلعة عمل العامل. وتعتبر القيمة المضافة أحد أعمدة الاقتصاد السياسي الماركسي.

إذن فالقيمة المضافة في عملية البيع هي: تقديم البائع للعميل مجموعة من الأرباح المادية مثل الخدمة والصيانة المجانية أو هدية تزيد من سعر المنتج الحقيقي بشكل يسمح للبائع من رفع السعر على أساس القيم المضافة عليها.

و في معظم الأحيان تكون القيم المضافة ليس لها ارتباط بالمنتج نفسه وهي تفيد العميل بنسب متراوحة تبدأ من الصفر وحتى 100% من القيم المضافة المقدمة، فهي التي تشكل كل الفرق في ارتفاع نسبة الأرباح على أي منتج من المنتجات. وعلى هذا الأساس أصبح التسويق من أهم أعمدة الأعمال التجارية على أساس أنه يساهم في تقديم القيمة المضافة على السلع

المطروحة على نحو تجاري وجذاب ليكسب عدداً أكبر من الزبائن، وهكذا يرتفع الطلب على السلع المطروحة وترتفع نسبة الأرباح[1].

المطلب الثاني: التصنيع في دول العالم الثالث و درجاته

اتخذت أغلبية دول العالم الثالث في عمليتها التنموية، عملية التصنيع كأساس أو كمنطلق حتمي للنهوض بالاقتصاد الوطني، فهناك من ركز على الصناعات الخفيفة (extensive)–(العمل– رأس المال) وأحسن مثال على ذلك هو الذي لوحظ في جنوب شرق آسيا، أين اعتمدت بعض الدول ككوريا الجنوبية، تايوان هونغ كونغ على صناعة الأنسجة و الصناعات الغذائية. ومنهم من ركز على الصناعات الثقيلة (intensive)–(رأس المال– العمل) و معظمهم الدول التي سلكت نموذجا اشتراكيا كالجزائر، كوبا، مصر وغيرها، وهناك من وازن بين النموذجين. ونتائج هذه العمليات التصنيعية والمتفاوتة من دولة لأخرى ستتبين من خلال دراسة التطور التاريخي للتصنيع في العالم الثالث ودرجات التصنيع فيه.

اتخذت عملية التصنيع في العالم الثالث مسلكا بطيئا يمكن تقسيمه إلى فترتين رئيسيتين:

1 التصنيع في فترة ما قبل 1945:

كانت حركة التصنيع محدودة جدا، اقتصرت على التغذية والنسيج، سيطرت عليها الرأسمالية العالمية لخدمة الدول المصنعة ، ثم شكلت الحرب العالية الأولى حافزا على انطلاق

[1] موسوعة ويكيبيديا، " قيمة مضافة"، على الموقع الشبكي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9_%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9، تم الاطلاع بتاريخ:2014/06/13.

التصنيع في العالم الثالث، فبانقطاع علاقات التصدير والاستيراد، اضطرت الدول التي كانت تكسب صناعات على تقوية رصيدها ، واضطرت أيضا التي كانت تكسب الوسائل على الانطلاق في إنشاء بعض الصناعات الحديثة، أما الفترة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الأولى (1919-1928) فكانت تتميز بطلب معتبر على المنتجات الزراعية والمعادن من طرف الأوروبيين وكذلك ضعف منافستهم الصناعية. كل هذه العوامل ساعدت على استمرارية التصنيع في العالم الثالث، ففي أمريكا اللاتينية مثلا نلاحظ أن قيمة الإنتاج الصناعي في الأرجنتين قد انتقلت من مؤشر 10.0 مليار دولار سنة 1914 إلى 23 مليار دولار سنة 1928، وفي البرازيل ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من 4 ملايير كروزيروس (العملة المحلية) في سنة 1914 إلى 12 مليار كروزيروس في سنة 1928.[1]

فالهياكل الصناعية القديمة لم تتغير، وبقيت الزيادة في الإنتاج تخص الصناعات الزراعية والنسيجية. أما المرحلة التي تكتسي أهمية بالغة دون الأخرى هي فترة (1929-1945) على أساس أن في نهايتها ستبرز دولا تتميز عن الأخرى، كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين في أمريكا اللاتينية، والهند والصين وكوريا في آسيا، و التي قد تعدت المراحل الأولية لتشكيل قطاعها الصناعي وذلك بالتركيز على الفروع الميكانيكية و الحديدية، وأصبحت تعتبر من بين الدول التي تملك ورشات التصليح ومعامل للآلات والأدوات.

فشكلت هذه الدول ما سمي بالدول الساترة في طريق التصنيع (P.E.I) أما باقي الدول فبقيت على حال ما قبل الصناعة، وتم صعود هذه المجموعة من الدول إلى هذا الصف عن طرق تنمية الصناعة التعدينية، وإنشاء بعض الفروع التي تستعمل مواد أولية زراعية ومعدنية

[1] W.CADET, « La percée industrielle du tiers-monde »,Paris, 1987, P 37 .

وتوسيع بعض فروعها الميكانيكية، والكهربائية والكيميائية، كما استطاعت أن تنتج محليا منتجات جديدة متنوعة: (أدوات، لواحق، قطع غيار، محركات، تجهيزات كهربائية، وغيرها...)، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال انتقل نصيب الفرعين الحديد والصلب، من القيمة الإجمالية للإنتاج، من 15% إلى 25% في سنة 1945 بالنسبة للأرجنتين أما في آسيا الجنوبية، فقد قدر معدل النمو السنوي المتوسط لإنتاج الصناعة التحويلية في كوريا في فترة (1939-1941) بـ % 9.7 وفي الهند انتقل إنتاج الحديد والصلب على التوالي من 1.3 مليون طن و 596.981 طن في سنة 1934 إلى 4 ملايين طن و 12 مليون طن في سنة 1941.[1] حيث كانت تسود أمريكا اللاتينية في هذه الفترة حركات فكرية وسياسية ووطنية مناهضة للاستثمارات الأجنبية، فكان الرأسمال الوطني هو العامل الرئيسي للتحول الصناعي الذي عرفته خلال (1929-1945). أما في آسيا فالوضع كان مغاير تمام حيث أن أغلبية رؤوس الأموال هي عبارة عن رؤوس أموال أجنبية. وعليه نستخلص مما تقدم، انه خلال هذه الفترة ساد في العالم الثالث، الاقتصاد الزراعي والمعدني التصديري، فالتصنيع كان يخص عددا قليلا من الدول نذكر منها: الأرجنتين، المكسيك، الشيلي، البرازيل في أمريكا اللاتينية والهند والصين وكوريا في جنوب آسيا.

2 التصنيع في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

أهم ما ميز هذه الفترة هو الميل نحو اقتصاديات مصنعة منذ عام 1945 والجدول الموالي يبين ويوضح تطور الصناعة التحويلية الوحدة: النسبة المئوية.

[1] W.CADET, op.cit, P 48.

جدول رقم 8: نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية (1950-1983)

الوحدة: (نسبة مئوية)

الفترة	العالم	الدول الرأسمالية	الدول الاشتراكية	العالم الثالث	إفريقيا	أمريكا اللاتينية	آسيا
1955-1950	8.4	6.5	13.2	6.4	_	5.4	7.0
1960-1955	6.0	4.0	10.7	7.2	_	6.2	8.5
1965-1960	6.9	6.2	8.4	6.8	6.9	5.9	7.9
1970-1965	6.3	5.0	9.4	4.5	4.2	4.2	5.8
1975-1970	5.5	2.9	8.0	5.5	4.5	5.6	5.0
1980-1975	3.6	2.4	5.2	3.3	3.0	2.2	5.6
1981-1980	0.2	3.6-	3.3	0.5	2.7	5.6-	3.5
1982-1981	-0.2	0.3-	1.7	1.8-	3.9	1.9-	2.7
1983-1982	-2.8	5.1-	1.6	1.5	7.6	0.3-	8.1

Source: W.CADET, op.cit, P 48.

حقق العالم الثالث خلال الفترة الممتدة بين 1945-1965 أعلى معدل نمو للصناعة التحويلية قدر بـ 6.8 % سنويا، وهو يفوق معدل النمو في الدول الرأسمالية وأحسن نتيجة كانت من نصيب دول آسيا الجنوبية الشرقية، هذا يدل على نية دول العالم الثالث القوية في تنمية صناعة محلية، حيث كانت عملية التصنيع تتمثل في إعادة إنتاج ما كان يستورد من قبل، فهي

بعيدة عن كل الابتكارات "INNOVATION" ، أما فيما يخص هيكل الإنتاج فان أكثر من ثلث 1/3 القيمة المضافة تأتي من الصناعة الثقيلة وحوالي 65% تأتي من الصناعة الخفيفة، فمن حيث الصناعة الخفيفة ، فان آسيا سجلت معدل نمو (7.6%) أكبر من الذي سجل في أمريكا اللاتينية (% 4.2)، وفي الصناعة الثقيلة تبقى آسيا الجنوبية تحقق أعلى معدل نمو (11%) من أمريكا اللاتينية [1] ، ثم تأتي مرحلة (1965–1980) التي تميزت بانخفاض نمو الصناعات التحويلية مقارنة بالمرحلة السابقة كما يوضحه الجدول. فقدر معدل النمو في هذه المرحلة بـ 4.4 % سنويا ويستمر هذا التقهقر إلى أن تتأزم الوضعية في الثمانينات، لكن درجة هذا التراجع تتفاوت من منطقة للأخرى.

إن الأزمة التي اجتاحت العالم الرأسمالي 1971 والتي كان من نتائجها ضعف النشاطات في 1979، مست كذلك الصناعات في العالم الثالث، حيث كان معدل زيادة الإنتاج ضعيفا جدا خلال الفترة الممتدة ما بين (1980–1983)، إلا أن هذا الضعف لم يمس كل دول العالم الثالث بنفس الدرجة، فنجد دول آسيا الجنوبية الشرقية حافظت نوعا ما على وتيرة نمو صناعتها، وهذا راجع لطبيعة مرونة جهازها الإنتاجي المستخدم في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية، وانخفاض معدل نموها يرجع أساسا إلى الأزمة المالية والتجارية التي مست الاقتصاد العالمي.

3 درجات التصنيع في دول العالم الثالث

إن عملية التصنيع في العالم الثالث لم تمس كل الدول بنفس الدرجة، وقد عمل الاقتصاديون والمنظمات الدولية إلى تصنيفها، حسب درجة تصنيعها، واستعملوا في ذلك عدة

[1] W.CADET, op.cit, P 80.

مقاييس نذكر منها: السكان، الدخل الفردي، نصيب الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام، استهلاك الطاقة لكل فرد، عدد السكان الناشطين في الصناعة، نصيب المنتجات الصناعية من مجموع الصادرات، نصيب الآلات والوسائل في الصادرات، نصيب الآلات وتجهيزات النقل في القيمة المضافة، عدد المهندسين لكل مليون نسمة، حجم القيمة المضافة الإجمالية[1].

وعلى هذا الأساس تم تصنيف الدول إلى ما يلي:

أ- الدول ما قبل الصناعة (P.R.I): وهي في أغلبيتها فقيرة، وذات حجم سكاني ضعيف يسيطر فيها النشاط الزراعي على الاقتصاد الوطني (الاكواثور، الغابون).

ب- الدول السائرة في طريق التصنيع (P.E.V.I): وهي الدول التي بدأت في إرساء أسسها الأولى الصناعية وتساهم الصناعة التحويلية فيها بأكثر من 15% من النتائج الداخلي الخام، لكن تبقى صناعتها غير متنوعة: (كالجماييك، كوستاريكا، الكويت).

ج- الدول نصف مصنعة (P.S.I): تملك هذه الدول اقتصادا متنوعا ولكن هيكلها الصناعي غير متوازن منها: (مصر، الشيلي، الهند، الصين...)

د- الدول المصنعة حديثا (N.P.I): أو (N.E.I) ـ (Nouvelle Economie Industriel) عرفت تحولها مع الدول الأوروبية المصنعة حديثا خلال الستينات والسبعينات، فالأولى خرجت من التخلف ومن التبعية من أجل ضمان استقلاليتها والثانية أدركت تأخرها، حيث وضعت هذه الدول نظاما إنتاجيا صناعا مكثفا، ولكن رغم التكنولوجيا المستوردة، تبقى

[1] W.CADET, op.cit, P 90.

الابتكارات محدودة إلى حد ما وأهم هذه الدول: كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان وسنغفورة في جنوب شرق آسيا، والبرازيل و المكسيك في أمريكا اللاتينية.

المطلب الثالث: حصيلة القطاع الصناعي في الدول العربية[1]

1-أهم الصناعات العربية[2]

حقق الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نموا بنسبة تقدر بحوالي 11.2 في المائة في عام 2012مقارنة مع معدل نمو وصل إلى حوالي 31 في المائة في عام2011، ويعزى ذلك إلى التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي، فقد تراجع معدل النمو في القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ليصل إلى 11.8 في المائة و8.7 في المائة على التوالي .وفي مجال تنافسية الصناعات التحويلية العربية، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر و المحتسب عن عام 2011 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات (Balassa التخصص لبالاسا) الصناعية، منها الأسمدة في الأردن والمغرب وتونس، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمونيوم

في دول مجلس التعاون الخليجي .وفيما يخص التطورات في الصناعات الاستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخامات الحديد، كما احتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، وفقا . للبيانات المتاحة لعام 2012 الناتج الصناعي العربي بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي

[1] "الصناعة العربية"، على الموقع الشبكي:
http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%
، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/20.

[2] لمزيد من المعلومات حول تطور الصناعة العربية خلال الفترة 1995-2007 يتم الرجوع للملحق رقم 1.

1321.7مليار دولار في عام2012 مقارنة بحوالي 1188.2 مليار دولار في عام 2011 ، وهو ما يمثل نموا نسبته 11.2 في المائة .ويرجع ذلك أساسا إلى تباطؤ معدل النمو في ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2012 ، بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. وشكلت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، في عام 2012 ، ما نسبته حوالي 49.1 في المائة مقارنة بنسبة حوالي 48.3 في المائة في عام 2011. وقد تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي

الإجمالي عام 2012 بين حوالي 2.3 في المائة و 76.6 في المائة في الدول العربية. كما وصلت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى حوالي 40.3 في المائة في عام 2012 ، أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصلت إلى 8.8 في المائة سنة 2012 .

جدول رقم9: قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية (2008-2012)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
2008	867	41.2	42.3	175.3	20.3	8.6	1042.3	37.2	50.8
2009	538	38.0-	30.2	173.8	0.9-	9.8	711.3	31.8-	39.9
2010	708	31.6	33.9	199.8	15.0	9.6	907.3	27.6	43.5
2011	970	37.1	39.4	218.1	9.1	8.9	1188.2	31.0	48.3
2012	1.085	11.8	40.3	237.0	8.7	8.8	1321.7	11.2	49.1

المصدر: "القطاع الصناعي"، على الموقع الشبكي:http:// www.google.fr/arabindustrial2012.pdf، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/03/05

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في عام 2012 حوالي 3789 دولاراً، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 15.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. وتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2012 ، إذ بلغ حوالي 72655 دولارا في قطر، وتراوح بين 9842 دولارا و 33341 دولارا في بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .كما تراوح بين 32 دولارا وحوالي 7690 دولارا في الدول العربية الأخرى.

إن **الصناعات الاستخراجية** تشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد والنحاس والزنك والذهب، والخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس والمحاجر. وفي عام 2012 ، بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي 1084.8 مليار دولار، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج .المحلي الإجمالي من حوالي 39.4 في المائة في عام 2011 إلى حوالي 40.3 في المائة عام2012 وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد تحسن أداء الصناعات الاستخراجية في عام 2012 في بعض الدول العربية مثل السعودية، تونس، الإمارات، قطر، عمان، العراق، مصر، جيبوتي والكويت . وتراوح ذلك التحسن بين 3 في المائة في السعودية و 17.6 في المائة في الكويت .وسجل إنتاج الصناعة الاستخراجية في ليبيا نموا مرتفعا عام2012 بالمقارنة مع عام 2011 بلغت نسبته حوالي 234.7 في المائة بسبب عودة إنتاج النفط بعد توقفه بسبب الأحداث الداخلية خلال عام 2011. وبالمقابل تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في كل من الجزائر،السودان، المغرب، البحرين، سوريا، موريتانيا،الأردن واليمن حيث تراوحت نسبة التراجع بين حوالي 0.9 في المائة و 12.5 في المائة، هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 3: تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2005-2012)

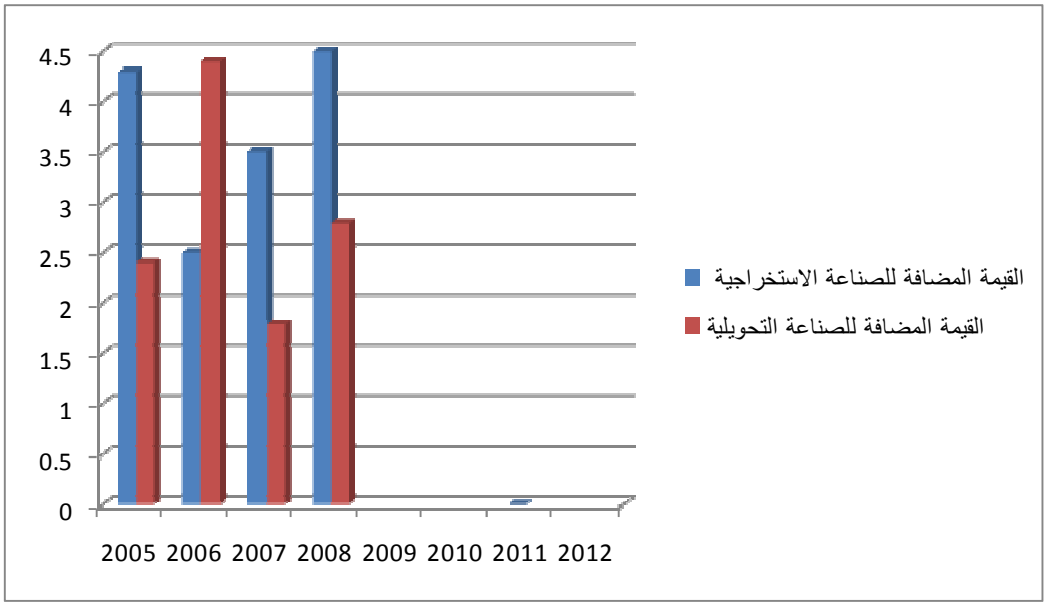

المصدر: "القطاع الصناعي"، المرجع السابق ذكره.

وتحتل الصناعات الاستخراجية أهمية خاصة في عدد من الدول العربية، وقد بينت دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الصناعة الاستخراجية هذه الأهمية إذ احتلت الدول العربية المراكز الخمسة الأولى في ترتيب الدول الأكثر اعتمادا على تصدير النفط و الغاز، وكذلك جاءت خمس دول عربية في مراكز مختلفة ضمن قائمة العشرين الأوائل في العالم. أما في الدول الأكثر اعتمادا على تصدير المعادن، فتوجد فقط دولة عربية واحدة في قائمة العشرين دولة الأوائل وهي المغرب.

وبالنسبة للتطورات في الأقطار العربية المنتجة للنفط، فقد حققت العراق إنجاز ا مًهما في سبيل العودة إلى مستويات إنتاج ما قبل الحرب، إذ أصبحت الدولة الثالثة في منظمة الأقطار العربية

المصدرة للبترول (أوابك) من حيث الإنتاج، ولكن من المتوقع أن تخفض هدفها المتمثل في إنتاج 12 مليون برميل يوميا في عام 2017 إلى حوالي 9 مليون برميل.

وحافظت أسعار النفط على ارتفاعها في عام 2012 مما أدى إلى ارتفاع دخل دول الخليج العربي المصدرة للنفط في عام 2012. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على النفط في عام 2013بنسبة1% ، مما سيحافظ على ارتفاع الأسعار.

وقد واصلت الدول العربية المنتجة للنفط جهودها في مجال تطوير الحقول كما يستدل على ذلك من عدد أجهزة الحفر العاملة فيها في عام 2012.

أما فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية غير النفطية، فقد حافظت المغرب على موقعها كثاني مصدر للفوسفات في العالم .وتسعى الشركة السعودية للمناجم (معادن) لإنشاء مجمع لإنتاج الفوسفات في وادي الشمال بتكلفة إجمالية يبلغ قدرها 6 مليارات دولار للاستفادة من منجم الخبرا والذي تقدر احتياطاته بحوالي 240 مليون طن .وتصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخام الحديد تليها الجزائر ثم مصر .وتسعى السودان لتطوير مواردها من الخامات الطبيعية، ومن المتوقع أن تجري مسحاً جيولوجياً كاملاً إلى جانب الاستمرار في تطوير مناجم الذهب التي تم اكتشافها.

و عن الصناعات التحويلية فبلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 237 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 218.1 مليار دولار في عام . 2011 وقد حققت عدة دول عربية نموا جيدا في ناتج الصناعة التحويلية، إذ تراوحت بين 6.5 في المائة ونحو 21.4 في المائة في كل من السعودية ولبنان والعراق والإمارات واليمن وقطر .وقد شهدت ليبيا أعلى نسبة زيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت 275.1 في المائة نظر البعض

الاستقرار الذي ساد الأوضاع السياسية نسبياً، إلا أن مقارن ة هذه القيمة المضافة مع عام 2010فإنها تمثل حوالي 65 في المائة منها. وبالمقابل فقد شهدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية تراجعا في عام 2012 في كل من السودان وتونس وسوريا وتراوح ذلك التراجع بين0.7 و 14.4 في المائة نظرا للتطورات السياسية التي تشهدها هذه الدول .ولقد كان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية أثره السلبي على بعض المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، وبوجه خاص على مستوى البطالة .وبالرغم من أنه يصعب تحديد أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل كلي في تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية، إلا أن تراجع أداء هذه الصناعات قد أسهم ولو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة.

وتشمل الصناعة التحويلية مجموعة من الأنشطة الصناعية منها صناعات مواد البناء، الأسمنت والحديد والصلب والألمونيوم، والصناعات الهيدروكربونية، بالإضافة إلى صناعة الأسمدة.

ففي صناعة الأسمنت بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الأسمنت في عام 2011 حوالي 168شركة، وقدر حجم الإنتاج بنحو 198 مليون طن وبطاقة تصميمية تبلغ حوالي 316 مليون طن .وبلغ الإنتاج الفعلي للأسمنت في دول الخليج العربي حوالي76 مليون طن عام 2011بزيادة نسبتها 5.7 في المائة عن عام 2010 ارتفع الطلب على الأسمنت بنسبة 5.8 في المائة ليصل إلى حوالي 82.5 مليون طن في عام 2011 مقابل حوالي 78 مليون طن في عام 2010 .

و أثّرت التغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الدول العربية على هذه الصناعة، إذ انخفض إنتاج الأسمنت في ليبيا إلى حوالي 900 ألف طن أي حوالي 9 في المائة من الطاقة الإنتاجية .أما في جمهورية مصر العربية فاتخذت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية الإجراءات

المناسبة لتوفير احتياجات القطاع من الطاقة بما في ذلك تحويل صناعة الأسمنت إلى استخدام الفحم والمخلفات بدلاً من الغاز والمازوت. وقد بلغ الإنتاج المصري في عام 2011 حوالي 45مليون طن. أما في المملكة العربية السعودية، فقد ارتفع عدد شركات قطاع الأسمنت من ثماني شركات ليصل إلى13 شركة، وذلك لارتفاع الطلب على المنتج والتوقعات باستمرار ذلك لفترة طويلة .ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية

.لمصانع الأسمنت إلى حوالي 60 مليون طن بحلول عام2014 .

أما الحديد والصلب فبلغ إنتاج الصلب العربي حوالي 18 مليون طن في عام 2012 ويصل إلى حوالي 1.2 في المائة من إنتاج الصلب العالمي، منها 9.2 مليون طن في دول الخليج العربي و 8.5 مليون طن في دول شمال أفريقيا .وبلغ عدد مصانع الصلب العربية حوالي 160مصنعا في 18 دولة عربية .كما بلغت الطاقة الإنتاجية لشركات الصلب في مصر حوالي6.6 مليون طن .وتستورد الدول العربية احتياجاتها من مكورات الحديد بكمية تصل إلى 35مليون طن سنويا .ومازالت موريتانيا هي الدولة الوحيدة المصدرة لخام الحديد بإجمالي إنتاج يصل إلى 12 مليون طن سنوياً، هذا ولم يصاحب تطور صناعة الصلب العربية تطور مواز لمدخلات هذه الصناعة مثل مشروعات تجميع الخردة، وإنتاج السبائك غير الحديدية، وإنتاج الأقطاب الجرافيتية للأفران الكهربائية، ومشروعات إنتاج مكورات خام الحديد، وإنتاج قطع الغيار لمصانع الصلب والصناعات المصاحبة .ومع أن البحرين وعمان قد أقامتا مصانع لإنتاج مكورات الحديد، إلا أن حاجة شركات الصلب في منطقة الخليج تفوق الطاقة الإنتاجية المتوقعة والتي تبلغ 15 مليون طن سنويا.

كما أن منطقة شمال أفريقيا تحتاج لمشاريع لتكوير خام الحديد باستخدامات الخامات الموجودة في موريتانيا والجزائر وتونس. وأيضا فإنه من الضروري الاهتمام بتجميع وتصنيف وتجهيز

خردة الحديد على مستوى الدول العربية للاستفادة المثلى من الكم الهائل من خردة الحديد المتوفرة في الدول العربية و عن صناعة الألمونيوم ارتفع الاستهلاك العالمي من الألمونيوم بنسبة حوالي 4 في المائة في عام 2012 وقادت الصين هذا النمو بحوالي 8 في المائة تليها الهند 6 في المائة وأمريكا الشمالية 5.6 في المائة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.5 في المائة، ولكنه انخفض في أوروبا بحوالي 4.8 في المائة في نفس السنة . وتشارك صناعة الألمونيوم العربية الصين وروسيا كأكبر منتجي الألمونيوم في العالم

وقد استفادت الصناعة العربية من رخص الطاقة وكفاءة الإنتاج لحداثة مصانعها لتجعلها أقل المصانع تكلفة في العالم.

ومن المتوقع أن تصل طاقة إنتاج الألمونيوم في دول الخليج العربي إلى نحو 5 مليون طن سنويا في نهاية عام2014 بزيادة تبلغ حوالي 40 في المائة مقارنة بالتقديرات الاستشرافية لعام 2013. ومن المتوقع أن يواصل الطلب العالمي ارتفاعه ليصل إلى 70 مليون طن سنويا بحلول عام 2020 . ويعود ذلك إلى استخدام الألمونيوم بدلا من الحديد في صناعة السيارات وعدد من الصناعات الميكانيكية.

وتنشئ شركة معادن السعودية بالتعاون مع" الكوا "المصنع الوحيد المتكامل في الشرق الأوسط، لصهر" اللقيم" من البوكسايت من إنتاج المملكة وتحويله إلى سبائك بطاقة إنتاجية قدرها 380 ألف ط ن سنوياً . وقد بدأت صناعة الألمونيوم العربية في البحرين عام 1971 تليه ا مصر في عام 1975 ، وعمان في عام 2008 ثم قطر، السعودية والإمارات.

كما شهدت صناعة الأسمدة عائدات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية المنتجة والمصدرة للأسمدة، حيث تصدر حوالي 90في المائة من إنتاجها من الأسمدة .وقد بلغ إجمالي إنتاج الأسمدة وخاماتها في المنطقة العربية في عام2011 حوالي 80 مليون طن، وبلغت قيمة

الاستثمارات الجديدة في صناعة الأسمدة العربية ما يقارب 4 مليارات دولار 2013 بنسبة 3.2 في المائة وتظهر الإحصاءات المتوفرة أن النمو العالمي في الطلب على الأسمدة سيرتفع في عام 2012 ليصل إلى حوالي 181 مليون طن من المغذيات، وأن نسبة الزيادة ستكون في الثلاث مغذيات الأساسية على النحو التالي :النيتروجين 9.1 في المائة، الفوسفات% 3.2 ، البوتاسيوم 3.1 في المائة .وهذه التطورات مشابهة للاتجاهات المرصودة منذ عام 2000. وتبلغ حصة العالم العربي ما يقارب 34 في المائة من السوبرفوسفات الثلاثي، و 56 في المائة من حامض الفوسفوريك، و 21 في المائة من الصادرات العالمية للكبريت.

ومن أهم تطورات صناعة الأسمدة في الدول العربية إنشاء مصنع لإنتاج حامض الفوسفوريك في تونس بشراكة بين الهندية مخصص بالكامل للتصدير، ومصنع لإنتاج /TIFERT" المجمع الكيميائي التونسي وشركة" تيفرت السوبرفوسفات الثلاثي في المظيلة بطاقة إنتاجية كلية قدرها 500ألف طن سنويا وبتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي .والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي. و من المتوقع أن يبدأ الإنتاج في النصف الثاني من عام2014 و تأتي الصناعات المصافي والتكرير بإجمالي طاقات التكرير العالمية في نهاية عام 2012 حوالي 88.96 مليون برميل يوميا وبزيادة قدرها حوالي 0.910 مليون برميل يوميا مقارنة مع عام2011 وقد حافظت الدول العربية في عام 2012 على نفس الطاقات المتوفرة في عام 2011والتي بلغت حوالي 7.95 مليون برميل يومياً، ولم يتغير عدد المصافي العاملة في الدول العربية بين عامي 2011 و2012 ، وعلى صعيد التطورات في صناعة التكرير العربية، فقد استمرت الإمارات العربية المتحدة في مشروع مصفاة الفجيرة بطاقة تكرير قدرها 200 ألف برميل يوميا وبتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 3 مليارات دولار أمريكي .ووفقا للمعلومات المتوفرة من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحضر

لإنشاء مصفاة في أبو ظبي بطاقة 420 ألف برميل يوميا مجاورة لمصفاة الرويس القائمة، وستخصص منتجاتها للتصدير إلى الأسواق العالمية. و قد أعادت دولة الكويت إحياء مشروع تطوير المصافي لإنتاج الوقود النظيف ومشروع المصفاة الرابعة في ميناء الزور بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 615 ألف برميل يوميا .وتنشئ المملكة العربية السعودية أربع مصافي جديدة طاقة كل منها 400 ألف برميل يوميا لتصبح طاقة التكرير الكلية في المملكة حوالي 3700 ألف برميل يوميا.

تشهد صناعة البتروكيماويات تغييرا جذريا بسبب التطورات في التنقيب الأفقي والتكسير الهيدروليكي الذي سمح بإنتاج مكامن لم تكن متوفرة من قبل، وهو ما نتجت عنه طفرة في إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية .ونتيجة لذلك فإن عدد المشاريع البتروكيماوية المطروحة في الولايات المتحدة قد أصبح في ازدياد مطرد مما سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الأوروبيين لعدم القدرة على المنافسة .ولكن تأثير هذه التطورات على المنتجين العرب سيكون محدوداً، إذ أن القدرة التنافسية في الدول النفطية لازالت قوية كما أن إعادة ترتيب السوق سيؤدي إلى خروج المصانع الأكثر كلفة.

وتشير الدراسات إلى أن الطلب على الأثلين سيرتفع إلى 177 مليون طن في عام 2020 مقارنة مع 100 مليون طن في عام 2004 ويتوقع أن ينمو الإنتاج السعودي، البالغ 78.7 مليون طن عام 2011 ، بنسبة 32 في المائة بحلول عام 2015 ، ليصل إلى 9.2 في المائة من الإنتاج العالمي .وأعلنت شركة سدرة شركة مشتركة ما بين الأرامكو وداو الأمريكية عن البدء في إنشاء أول مصنع للبيتانول في الشرق الأوسط بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 330 ألف طن /سنة من البيتانول الطبيعي و 11 ألف طن /سنة من إيسوبيتانول، وسوف يبدأ الإنتاج في هذا المصنع بداية 2015.

بلغت حصة الدول العربية من سوق الغاز الطبيعي المسوق عام 2011 حوالي 571.1 مليار متر مكعب بزيادة قدرها 2.3في المائة عن عام 2010 وحصة من السوق العالمي تبلغ 17.1 في المائة، وبذلك احتلت الدول العربية المركز الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. واستمرت قطر في مقدمة الدول العربية تليها المملكة العربية السعودية ثم الجزائر ومصر. أما فيما يتعلق بسوائل الغاز الطبيعي، فقد بلغ إنتاج الدول العربية حوالي 2.9 مليون برميل في عام 2011، أي ما يعادل 37.6 في المائة من إجمالي إنتاج العالم. وتصدرت السعودية قائمة الدول العربية تليها قطر ثم الجزائر.

وعلى صعيد التطورات في مجال سوائل الغاز، فقد أعلنت قطر للبترول أنها وصلت بنهاية عام 2012إلى إنتاج 140ألف برميل في اليوم من مشروع اللؤلؤة المشترك مع شركة شل، ووصلت بذلك إلى القدرة القصوى في تحويل الغاز إلى منتجات هيدروكربونية سائلة، وفي الجزائر، تم الإعلان عن إضافة وحدة لتشغيل الغاز بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 4.5 مليون طن /سنة، بالإضافة إلى البدء في تشغيل وحدة أخرى في نهاية عام 2013 بطاقة قدرت بحوالي 4.7مليون طن /سنة من الغاز المسال.

2-العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي العربي.

لقد مثلت العمالة الصناعية في الدول العربية كمجموعة حوالي 16.8 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام2011 بالمقارنة مع 16.9 في المائة في عام2010 ، وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات من دولة لأخرى، إذ تجاوزت هذه النسبة نصف عدد العاملين في قطر، وتراوحت بين 21.9 في المائة و 31.6 في المائة في المغرب وليبيا ولبنان وسوريا والجزائر وتونس والبحرين، وكانت هذه النسبة أقل من 10 في المائة في كل من الإمارات وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان وموريتانيا واليمن،

وتظهر الإحصائيات لعام 2011 أن نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي قد وصل إلى حوالي 64461 دولار ا .إلا أن ذلك لا يعكس زيادة نوعية كفاءة العامل الصناعي العربي، سواءً في الصناعات الاستخراجية أو التحويلية، بقدر ما هو يعود إلى ارتفاع ناتج كل منهما مع ثبات عدد العاملين في القطاع .أو أنه تحقق فضلا عن زيادة طفيفة فيه، أما إنتاجية العامل الصناعي في الدول العربية، فلا تزال ضعيفة بالمقارنة مع إنتاجية العامل الصناعي في الدول الأخرى، حيث تشكل حوالي 40 في المائة من إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، وحوالي 60 في المائة في الدول النامية وحوالي 65 في المائة على مستوى العالم.

3-سبل تطوير القطاع الصناعي العربي

يعاني القطاع الصناعي العربي من ازدواج التأثير على الاقتصاد العربي، إذ أن مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي عالية نسبياً، إلا أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية أقل بكثير من الدول الصناعية الناشئة، أو حتى بعض الدول النامية، والتي اعتمدت في بداية نهضتها على الصناعة الاستخراجية في توفير مستلزمات التطور من تمويل وتقنية وأنظمة حديثة. ولعل أكثر ما يوضح الخلل الموجود في هيكل الاقتصاد العربي هو عدم الترابط بين المكونات المختلفة للقطاع الواحد كالإستخراجي والتحويلي على سبيل المثال، أو بقية القطاعات المختلفة كالصناعي والزراعي، ولذلك فإن آليات الربط بين مخرجات أي نشاط اقتصادي قوي ومدخلات النشاط الآخر الذي يراد تنميته يجب أن تكون واضحة وفعالة والعكس أيضا صحيح، فالصناعة التحويلية التي نشأت من توافر النفط والغاز هي تطور طبيعي ومرغوب، لكن يلاحظ عدم وجود صناعة لبناء متطلبات الصناعة النفطية كالصناعات الهندسية وصناعة المعدات والمواد الحفارة وإلى غير

ذلك من الصناعات المرتبطة بالصناعة النفطية بشقيها الإستخراجي والتحويلي .وينطبق نفس الاتجاه تماما على الربط بين مخرجات قطاع الزراعة من منتجات وقطاع تصنيع الأغذية، وفي نفس الوقت يجب تشجيع وتمكين الصناعة القادرة على توفير المعدات والآليات والمتطلبات الأخرى لقطاع الزراعة.

وتعتبر ندرة الاستثمار في تطوير قدرات القطاع الصناعي في مجال الإبداع والعلوم والتكنولوجيا من المعوقات الأساسية لصادرات الصناعة العربية، إذ أن % 95 من الصادرات لدى الدول العربية لا تزال ضعيفة أو متوسطة الاستعمال للتكنولوجيا .كما أن دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير قطاع الصناعات التحويلية محدود في ظل غياب استراتيجيات للعلوم والتكنولوجيا في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى قلة الدعم الحكومي لمؤسسات البحث والتطوير .كما أن النقص في توفر الكوادر البشرية المؤهلة يعتبر عائقا آخر لتطوير قطاع الصناعات التحويلية، فقلة الاستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة تؤدي إلى نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية والإبداعية.

وتواجه المنتجات العربية عدة صعوبات في اختراق أسواق عربية ودولية .ويعود ذلك إلى قلة الخبرة في دراسة تلك الأسواق بصورة مستفيضة، بالإضافة إلى عدم الاستعانة بالمواصفات والمقاييس العالمية خلال مرحلة التصنيع لتسهيل تقبل الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التحويلية العربية .وتعاني الصادرات العربية من ضعف الخدمات اللوجيستية في مجال التجارة وارتفاع تكاليف النقل، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الصادرات.

يتضح من خلال الطرح المقدم أن تطوير القطاع الصناعي العربي يتطلب حلولا شَاملة وجذرية لتذليل الصعوبات والمعوقات المذكورة أعلاه والتي تؤثر سلبيا على مساهمة الصادرات العربية من الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

4-تنافسية الصناعات التحويلية العربية[1]

نظرا لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها. و تعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظرا لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادرتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم :يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 71.0 في المائة عام 2008 إلى حوالي 65.0في المائة عام 2012 فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 23.1في المائة عام 2008 إلى حوالي 22.0 في المائة عام 2012 ، كما انخفضت نسبة مساهمة كل من دول أوروبا ودول شرق أسيا من حوالي 28.1 في المائة إلى حوالي 24.4 في المائة، ومن حوالي 17.6 في المائة إلى حوالي 16.7 في المائة، على التوالي، خلال تلك الفترة .وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 29.0 في المائة عام 2008 إلى حوالي 35.0 في المائة عام 2012 فقد شهدت تلك النسبة ارتفاعا كبيرا لدول أسيا والمحيط الهادئ، وأهمها الصين، من حوالي 18.6 في المائة عام 2008 إلى حوالي 24.3في المائة عام 2012 ، مع استقرارها لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا عند نفس المستوى تقريبا خلال الفترة ذاتها.

[1] "القطاع الصناعي"، المرجع السابق ذكره.

وعن مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة 2010، حوالي 14.3 في المائة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2008 بالنسبة الدول الصناعية، وحوالي 16.0 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 31.5 في المائة بالنسبة للصين، وحوالي 11.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تراجعا بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية في عام 2009 مقارنة بعام2008، قبل أن تتحسن في عام 2010 ، بينما تراجعت خلال عامي 2009 و 2010 عن مستواها في عام 2008بالنسبة لكل من الدول الصناعية الناشئة والصين، وقد ارتفعت تلك النسبة في عام 2009مقارنة بعام 2008 بالنسبة لكل من الدول النامية الأخرى والدول العربية، قبل أن تتراجع بشكل طفيف في عام 2010 .

شكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 64.6 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2011 ، ووصلت نسبتها إلى حوالي 77.4 في المائة بالنسبة لمنطقة أسيا و 75.3في المائة بالنسبة لأوروبا و 65.7 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 20.9 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و 18.6 في المائة بالنسبة لأفريقيا، خلال ذلك العام .ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد انخفض في مختلف مناطق العالم في عام 2011 ماعدا في أوروبا، وذلك بعد الارتفاع الذي شهده في عام2010 نتيجة للتحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال عام 2010 وقد تراوح معدل نمو تلك الصادرات بين حوالي 11 في المائة في أمريكا الشمالية وحوالي 24 في المائة في الشرق الأوسط.

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 100.4 مليار دولار وشكلت حوالي 11.0 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام . 2010 وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 27.5 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 27.4 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية، تليها تونس بحوالي 12.5 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 11.6 مليار دولار .أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول العربية فرادى، فقد جاءت تونس في المقدمة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 76.0 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 74.0 في المائة ثم المغرب بحوالي 66.0في المائة.

و عن تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية **و** استنادا إلى البيانات المتوفرة للفترة (2010-2011) حول تجارة بعض منتجات الصناعة، يمكن قياس مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج .وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. و يتبين من المؤشرات أن خمس عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والمنتجات الجلدية، والملابس، والمنتجات الأسمنتية، والمنتجات الحديدية، ومنتجات الألمنيوم، والأجهزة الإلكترونية. إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر التخصص لبالاسا للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية .ويقاس المؤشر من خلال قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. و عندما يكون المؤشر أعلى من1، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام

2011، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر وتونس، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والمغرب والأردن، والكيماويات غير العضوية في المغرب،الأردن، تونس، والملح والكبريت في الأردن والمغرب وسوريا، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات، ومنتجات الحديد الخام في البحرين وموريتانيا، والجلود في جيبوتي وسوريا.

ونظرا للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بالاسا قد شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2010و 2011 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية .فبالإطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يمكن ذكر الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة للأسمدة في تونس من 14.1 في عام 2010 إلى 6.4 في عام 2011، وبالنسبة لصناعة الأسماك في موريتانيا من 65.6 إلى 30.0 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في الأسمدة في تونس وفي صناعة الأسماك في موريتانيا. و من جهة أخرى، حصل تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة .فاستنادا إلى المصدر ذاته، يمكن ذكر الارتفاع الكبير لقيمة مؤشر بالاسا بالنسبة للملح والكبريت في الأردن من 23.6 في عام 2010 إلى 35.2 في عام 2011 ، وبالنسبة للجلود في جيبوتي من 14.3إلى 36.3 خلال الفترة ذاتها.

المبحث الثالث:القطاع الصناعي الجزائري، حصيلة و آفاق

لقد اقتنع كل واضعي سياسات التنمية في دول العالم الثالث ومنها الجزائر من أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه إلا أنها اختلفت في كيفية التصنيع،و بالنسبة للجزائر فان التصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة.

فبعد الاستقلال عرفت الجزائر حركية واسعة نحو تطوير مؤسساتها الاقتصادية حيث اختارت إستراتيجية التصنيع كنهج للتقدم الاقتصادي على اعتبار أن الصناعة دعامة التنمية الاقتصادية، وبإمكانها إحداث التكامل القطاعي وتزويد بقية الأنشطة بالتقنية والعتاد اللازم إضافة إلى أنها ستجلب عوائد لها القدرة على تمويل بقية الأنشطة لذلك وقع الاختيار على الصناعات المصنعة بالتركيز على الصناعات الثقيلة، هذه الخطوة استدعت بناء عدة مركبات صناعية ضخمة سعيا للتعجيل وتفعيل الاستقلال الاقتصادي.

إلا أن تلك المجهودات لم يحالفها النجاح حيث عرف معظمها الإخفاق والاعتماد على دعم الدولة ولفترات طويلة، مما دفعها إلى التصفية وتسريح شريحة معتبرة من العمال، وما ترتب عنه من تفاقم الاختلالات الاجتماعية، وبذلك فخيارات الماضي لم تخل من العيوب، مما جعل سيرورة التأثير السلبي متواصلة لتهدد بقاء واستمرارية المؤسسات الوطنية اليوم، بالإضافة إلى كون القطاع الصناعي، يمثل أهم القطاعات التي ستظهر فيها إفرازات عملية التفكيك الجمركي بدخول اتفاق الشراكة الأورومتوسطية حيز التطبيق.

و قبل الخوض في تفاصيل ذلك نعرج على واقع الاقتصاد الجزائري، فقطاع الصناعة فيه وتطوره.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري و أهم مؤشراته

1- **الاقتصاد الجزائري:** يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[1]

❖ **فرص استثمارية جاذبة:**

- 46 مليار دولار من الواردات: الصناعة الغذائية، الصيدلة، التعدين و الميكانيك ... الخ.
- 286 مليار دولار استثمارات عمومية للفترة مابين 2010-2014.
- قطاعات واعدة مع مشاريع ناضجة ومدروسة بدقة.

شكل رقم4: المشاريع الواعدة للاقتصاد الجزائري

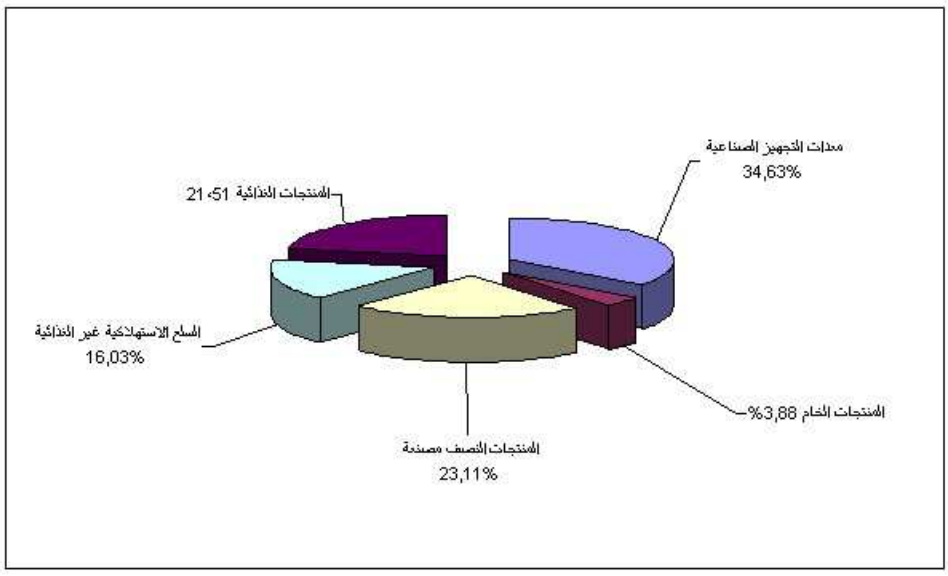

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, " أهم الأسباب للاستثمار"، على الموقع الشبكي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/10/10.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, " أهم الأسباب للاستثمار"، على الموقع الشبكي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/10/10.

❖ **مميزات خاصة**

– التوفر على ثروات طبيعية هامة.

– الرتبة 15 من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم.

– الرتبة 07 في العالم من حيث موارد الغاز المؤكدة.

– الطاقة الشمسية المحتملة: مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا.

– ثروات منجمية أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، التنغستن، الكاولين والسيليكون... الخ.

❖ **استقرار اقتصادي:**

–الناتج الداخلي الخام : 183 مليار دولار أمريكي في عام 2011 مقابل 55 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

– معدل النمو: 2.8٪ في عام 2011 مقابل 2٪ في عام 2001. معدل النمو خارج مجال المحروقات قدر ب 5.8٪ في عام 2011.

– الديون الخارجية: 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2011 مقابل 30 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

– احتياطي الصرف: 174 مليار دولار أمريكي في عام 2011 مقابل 18 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

شكل رقم5: تطور مجموع الاقتصاد الكلي

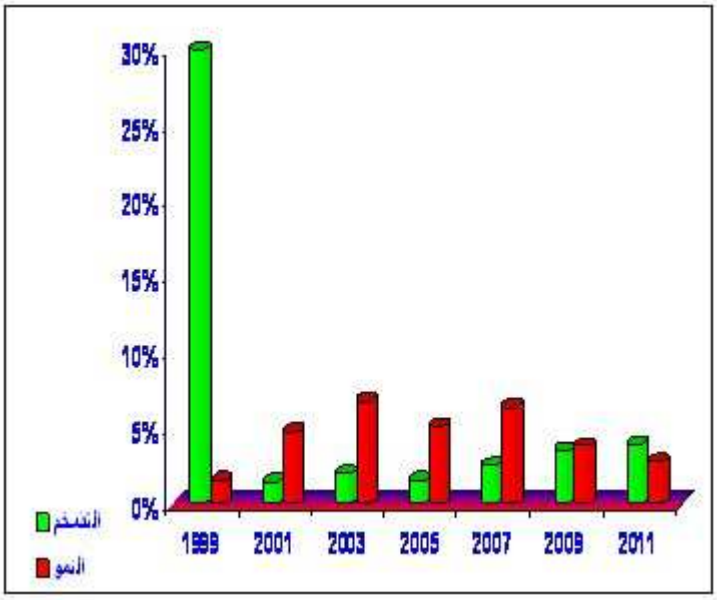

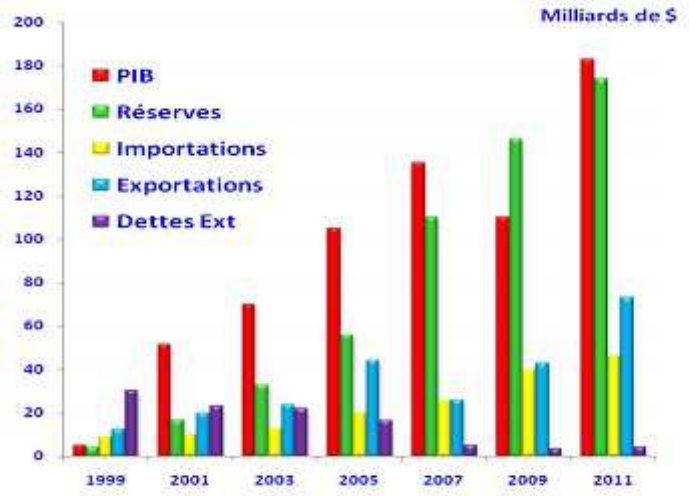

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, " أهم الأسباب للاستثمار"، المرجع السابق الذكر.

❖ سياسات تنموية واستراتيجيات قطاعية طموحة:

-سياسة جديدة للانتعاش الصناعي مع إعطاء الأولوية لبعض الأنشطة مثل: الميكانيك، الأدوات الكهرومنزلية، الالكترونيات، الصناعة الصيدلانية، صناعة النسيج، إنتاج مواد البناء، الكابلات و المعدات الكهربائية و كذلك المناولة.

-السياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

-الزراعة: برنامج التجديد الزراعي والريفي.

-الطاقة: برنامج الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح) الذي يهدف لإنتاج 22 000 ميغا واط بحلول عام 2030.

❖ إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية:

- الموقع الجيو استراتيجي المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية و العربية.

-7 أسواق حدودية (تونس – ليبيا – النيجر – مالي – المغرب – الصحراء الغربية موريتانيا).

- الانضمام إلى اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.

-التوقيع المرتقب على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- العضوية المرتقبة إلى منظمة التجارة العالمية.

❖ بنى تحتية قابلة للاستعمال، حديثة تتوافق مع المعايير الدولية

-الطرق: 112 696 كلم بما في ذلك 29 280 كلم من الطرق الوطنية.

-المطارات: 35 مطار منها 13 دولية.

-السكك الحديدية: 150 2 كم بما في ذلك 299 كلم مكهربة.

-الموانئ: 11 ميناء تجاري، مينائين للنفط، 31 ميناء للصيد و ميناء واحد للترفيه.

❖يد عاملة مؤهلة، شابة و تنافسية:

-75٪ من السكان تقل أعمارهم عن 25 عاما، 97٪ من هذه الفئة في سن التكوين.

-أكثر من 80 مؤسسة جامعية و658 مؤسسات التكوين المهني.

-000 120 خريج جامعي سنويا و 000 190 متخرج من التكوين المهني.

❖تكلفة عوامل إنتاج تنافسية:

- الغاز الطبيعي : 0،18 إلى 0،37 أورو / حراري.

- الكهرباء: 1،14 أورو / كيلوواط ساعة للمتوسط.

- الأجور: 180 إلى 540 أورو بالنسبة للقطاع العام و180 إلى 700 أورو بالنسبة للقطاع الخاص (الحد الأدنى للأجر القاعدي هو 180 أورو).

❖إجراءات تشجيع و تحفيز للاستثمار.

- حوافز جبائية وشبه جبائية هامة تصل إلى غاية 10 سنوات من الإعفاءات ، حسب موقع وأهمية المشروع.

- مزايا إضافية أخرى:

- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الاستثنائي.
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل.
- منح الامتياز على الأوعية العقارية بصيغة التراضي.
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية و الممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الاستثماري.

❖ **إمكانيات التمويل من خلال البنوك العمومية، صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية:**

- 21 بنك و مؤسسة مالية معتمدة في الجزائر.

- 3727 مليار دينار من قروض مخصصة للمشاريع الاقتصادية.

- توفر شركات الإيجار.

- توفر صناديق الاستثمار: صندوق الاستثمار الوطني: نسبة مشاركة تصل إلى 34٪ في المشاريع الكبيرة، 05 صناديق استثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني، المشاركة بنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تستفيد المشاريع الاستثمارية من تخفيض قدره 2٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية و قد تصل هذه النسبة 4،5٪ في ولايات الجنوب.

❖ **تكثيف إبرام اتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي:**

- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.

- التوقيع على 48 اتفاقيات ثنائية لترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات.

2-أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري:

لقد تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و إعادة جدولة الديون الخارجية، بعد الاختلالات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري جاء الانتقال إلى اقتصاد السوق و سياسة الانفتاح، ما جعلها تخضع لشروط كثيرة من أهمها ضرورة العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة وهو ما تم بالفعل، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واحتلت مراتب متقدمة في تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصاد العالمي في هذا المجال.

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملتها عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها، و هي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، و الذي بقي أسير مورد مالي وحيد و هو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري .

جدول رقم 10: تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2000 -2011)

البيان / السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
2009	10034.3	2.4	5.7	570.3-	3.86	5.41	72.63	155.11
2010	12049.5	3.4	3.9	74.0-	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	14384.8	2.4	4.5	28.0-	20.06	4.40	76,05	188.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر للفترة الممتدة بين 2000 إلى 2011، على الموقع الشبكي:

www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/04/28.

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2011 أو ما قبلها يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

أ- **مؤشرات التوازن الداخلي:** بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم والذي يشير إلى تطور المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ويعبر عن القدرة

الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة والذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية، سوف نتناول أهمها في النقاط التالية:

– **الناتج الداخلي الخام:** يشكل معدل النمو في الناتج الداخلي الخام مرجعا مهما في تحديد وضعية البلاد، و دالا أساسيا عن الحالة العامة للدولة. و قد سجل هذا المعدل نسبا سالبة عام 1993 قدرت ب(–2 %)[1]، و يعود ذلك إلى المؤشرات السلبية التي عرفتها الجزائر خلال بداية التسعينات، إلا أن هذا الوضع لم يستمر، و سجل معدل النمو قيما موجبة في السنوات الموالية (3.8، 4.1، 1.1، 5.1 و 3.2 للفترة 1995–1999 على التوالي)[2]، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط و الإيرادات المحققة منها[3]. كما استمر بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حوالي 14384.8 مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى. كما يرتقب البنك العالمي نموا اقتصاديا في الجزائر بنسبة 3.3 بالمائة خلال 2014 (مقابل 8ر2 بالمائة خلال 2013)

---

[1] زعباط عبد الحميد، "المناخ الاستثماري في الجزائر"، في (المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، إشارة خاصة لحالة الجزائر)، جامعة سكيكدة ،14–15 مارس 2003، ص2، و لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:

- Banque d'Algérie, « Axes principaux des deux programmes conclus avec le FMI », P16.

[2] علوان ضاوي، "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - دراسة حالة الواقع الاقتصادي الجزائري-"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص (اقتصاد المعرفة و العولمة)، جامعة عنابة، الجزائر، 2006، ص112، نقلا عن .www.dre.dz et ons :2003-2004-

[3] فارس فضيل ،"الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة السعودية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، فرع (التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص243.

ليستمر في الارتفاع باعتدال ليبلغ 3ر5 بالمائة خلال 2015 و 2016، حسبما أشار إليه البنك في تقرير حول الآفاق الاقتصادية العالمية.

و يتوقع البنك ارتفاعا طفيفا في نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال 2014 مقارنة بجوان الفارط حيث توقع 3ر2 بالمائة خلال السنة 2014.[1]

- **معدلات التضخم:** بلغ معدل التضخم سنة 1990، 32 % [2]، بينما انخفض إلى 20,5 % سنة 1993 [3] ، كما انخفضت معدلات التضخم في الفترة 1994-1999 (30، 22.5، 18.7، 5.7، 5 و 2.6 على التوالي)،و قد ساهم ذلك بشكل واضح في تحسين صورة البلد و قد يعود ذلك نتيجة السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة، و نجاح برامج التثبيت و التعديل الهيكلي بها[4].

و عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من الفترة 2000-2011، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4%، ليرتفع إلى 4.3%

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "البنك العالمي يرتقب نموا في الجزائر بنسبة 3ر3 بالمائة خلال 2014"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/15.

[2] بن حسين ناجي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، في(مجلة روسيكادا)، العدد 3، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2005، ص9.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993.

[4] تنبغي الإشارة إلى أن الجزائر تبنت الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و القاضي بتحديد بصفة حرة أسعار السلع و الخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة.

سنة 2003 ثم 4% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %. و لمعدل التضخم تأثيرات مباشرة على عدة عناصر اقتصادية، سواء تلك المتعلقة بالبلاد أو الخاصة بالشركات الأجنبية المتجه للاستثمار بها[1].

- **الميزانية العامة للدولة** تميزت الفترة ما بين سنتي 1994 و 2001 بانخفاض العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تارة(- 4.44 عام 1994)، و تحول هذا العجز إلى فائض(1.43، 2.92 و 2.39 سنوات 1995، 1996 و 1997 على التوالي)، فالرجوع إلى العجز مرة أخرى"(-3.89، -0.52، -1.3 و 0.6 لسنوات 1998، 1999، 2000 و 2001 على التوالي)، و يعود ذلك إلى عدم ترشيد الإنفاق العمومي و تذبذب إيرادات الدولة.[2] رصيدها كان موجبا على طول الفترة 2000-2011، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ570.3 مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

[1] و يقصد بها هنا حجم الأرباح، سياسات التسعير، حركة رأس المال، تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، درجة ربحية السوق، فساد المناخ الاستثماري.

[2] فارس فضيل، المرجع السابق الذكر، ص242.

ب- مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة فيما يلي:

-**الديون الخارجية:** تعد المديونية من أهم المؤشرات التي تعكس حالة الاقتصاد، و الجدول الموالي يرصد لنا تغيرات هذا المؤشر للفترة التي تلت إتباع برامج التعديل الهيكلي المفروضة من طرف مؤسستي بريتن وودز.

جدول رقم 11: الديون الخارجية للفترة 2001-2012

الوحدة:(بمليار دولار أمريكي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الديون إلى MLT(*)	22,44	22,54	23,20	21,41	16,48	5,06	5,28	4,84	4,35	3,90	3,26	2,479
مجموع الديون الخارجية	22,70	22,64	23,35	21,82	17,19	5,60	5,79	5,92	5,687	5,681	4,40	3,637

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،" إحصائيات التجارة الخارجية لعام 2013"، على الموقع الشبكي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/30.

(*) **MLT**: المدى المتوسط و المدى الطويل.

حيث عرف رصيد الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل اتجاها تنازليا منذ عام 2004، حيث انخفضت إلى 3,263 مليار دولار في نهاية عام 2011 مقابل 3,903

مليار دولار في نهاية عام 2010 و 4,356 مليار دولار في نهاية عام 2009 (4,841 مليار دولار في نهاية 2008).

بعد الاستقرار في عام 2010 إلى 5,681 مليار دولار (5,687 مليار دولار في عام 2009)، انخفض رصيد الديون الخارجية العام في عام 2012 للعام الثاني على التوالي (3،637 مليار دولار ضد 4،405 مليار دولار قي نهاية 2011).و الشكل التالي يوضح لنا ذلك.

شكل رقم 6: تغيرات الديون الخارجية للفترة 2001-2012

الوحدة:(بمليار دولار أمريكي)

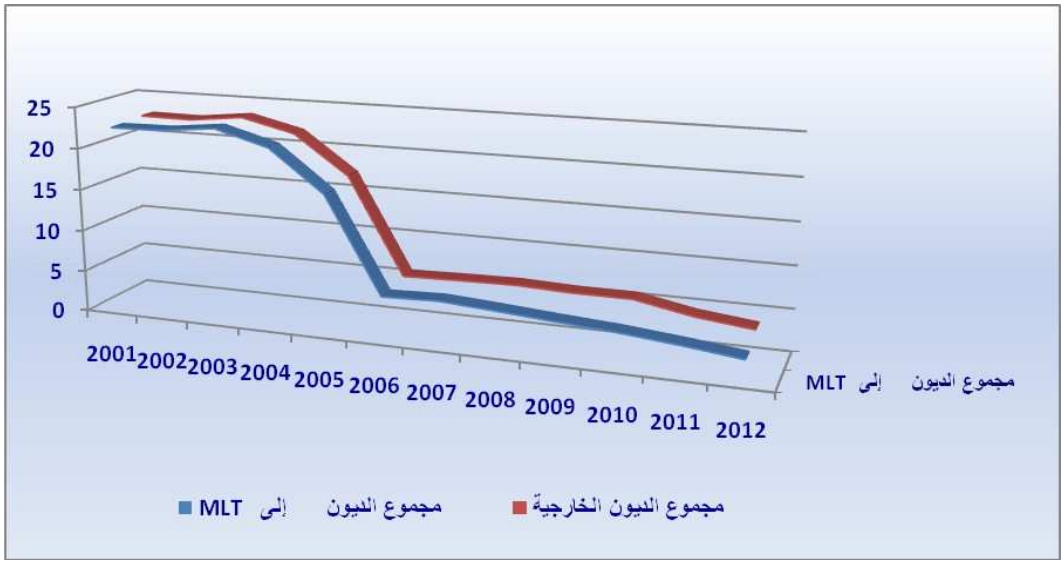

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " إحصائيات التجارة الخارجية لعام 2013"، المرجع السابق الذكر.

انتهت سنة 2013 بمستوى مديونية خارجية عمومية منخفض غير مسبوق تاريخيا حيث لم يتعد 5ر374 مليون دولار مقابل 4ر20 مليار دولار سنة 2000 مؤكدة الآداءات الجيدة

للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2013. للتذكير إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية و الخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي.

و بذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 4ر20 مليار دولار سنة 2000 إلى 5ر374 مليون دولار نهاية 2013، و يتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث رافقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن) المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية و الضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق ساده ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة.

فيما يخص المكانة الخارجية تراجعت قيمة الديون الخارجية على المديين المتوسط و الطويل إلى 48ر2 مليار دولار نهاية 2012 مقابل 26ر3 مليار دولار نهاية 2011 حسب محافظ بنك الجزائر.

و استقرت الديون الخارجية على المدى القصير ليبلغ 1 مليار دولار خلال نفس الفترة[1].

- **ميزان المدفوعات** حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،"الجزائر تحتفظ بمؤشراتها الاقتصادية في مستويات مقبولة"، مقال على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1034-2000-2013-les-indicateurs-economiques-de-l-algerie-maintenus-a-des-niveaux-soutenables، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/28.

مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. و على هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات قدر بـ 29.55 مليار دولار يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 و كذا سنة 2006 و واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية؛[1]

- **سعر صرف الدينار** الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرارا بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة.

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] لمزيد من التفصيل أنظر:
Banque d'Algérie, « Evolution Economique Et Monétaire En Algérie », Juillet 2010, p70, Juillet 2011, p 43, Mai 2012, p 50.

شكل رقم7: متوسط سعر الصرف (دينار جزائري / العملات الرئيسية)

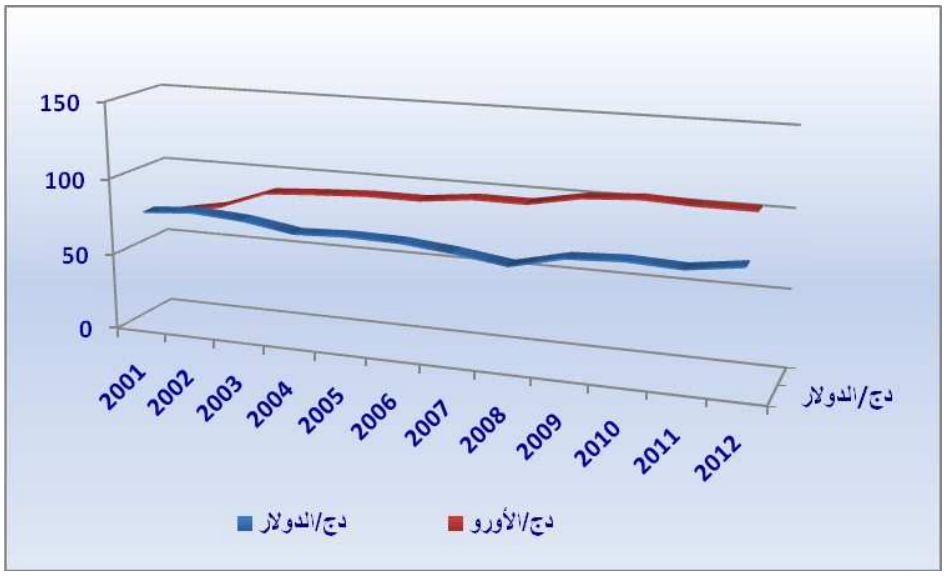

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،" إحصائيات التجارة الخارجية لعام 2013"، المرجع السابق الذكر.

- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي:[1]

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول و أداة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات و الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول

[1] ريحان الشريف و هوام لمياء، " دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري- دراسة تحليلية تقييمية -"، في (الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسة: الشروط التجارية و المالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 11-12 ديسمبر 2011.

على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى؛ حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقا لـ 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، و التي يمكن عرضها في الجدول التالي كما يلي:

جدول رقم12: ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		فرق الأداء
	المرتبة (1-142)	النقاط (1-7)	المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	**87**	**4.0**	**110**	**3.7**	**23**
المتطلبات الأساسية	**75**	**4.4**	**89**	**4.2**	**14**
1- مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	14
2- مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	7
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	4
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	11
معززات الكفاءة	**122**	**3.4**	**136**	**3.1**	**14**
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	7
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	9
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	7
8- مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	5
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	13
10- مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	2
عوامل تطور الإبداع والابتكار	**136**	**2.7**	**144**	**2.3**	**8**
11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	9
12- مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	9

المصدر: ريحان الشريف و هوام لمياء، المرجع السابق ذكره.

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى:

أ- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:** نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا قدر بـ 14 مرتبة عن سنة 2011-2012، و السبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2012- 2013، والتي نبرزها فيما يلي:

- **مؤشر المؤسسات:** حسب هذا المؤشر فإن أداء الجزائر قد سجل تراجعا بـ 14 مركزا مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر سنة 2011-2012 والذي كان 127 ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر شفافية السياسات الحكومية و التي كان ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير144، حيث تراجع ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر الفرعي بـ 07 مراتب.

- **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المرتبة 100 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ07 مراكز، و يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 131 في حين كانت 122 سنة 2011-2012، وكذلك التراجع الطفيف في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرقات والمواصلات و الذي قدر بـ 19 مرتبة ليحقق المرتبة 125 سنة 2012-2013.

- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** من الملاحظ أن هناك تراجع طفيفا في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 19 خلال 2011-2012 إلى المرتبة 23 سنة 2012-2013 ليسجل تراجع قدر بـ04 مراتب، والسبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

- **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** فيما يخص مؤشر الصحة و التعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 93 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ11 مرتبة،

والسبب يعود إلى التراجع المسجل في بقية المؤشرات الفرعية كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر بـ 16 مرتبة ليحقق المرتبة 129 سنة 2012-2013.

ب- ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 14 مركزا حيث كانت ضمن المرتبة 122 خلال العام 2011-2012 لتتراجع إلى الرتبة 136 خلال العام 2012-2013، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108 مقارنة بالمرتبة 101 في عام 2011-2012 متراجعة بـ07 مراتب، حيث يعزى ذلك إلى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 131، و كذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير.

- **مؤشر كفاءة سوق السلع:** في هذا المؤشر تراجعت الجزائر بـ 09 مراتب أي المرتبة 143 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت مرتبة الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع و الذي تراجعت فيه بـ 04 مراتب لتحل في المرتبة 92.

- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر بـ 07 مراتب عن السنة 2011-2012 و حلت بدلك في المرتبة 144، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور و الإنتاجية حيث تراجع ترتيب الجزائر بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 144 مقارنة بالمرتبة 136 في العام 2011-2012.

- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ 05 مراتب عن ترتيب العام 2011-2012، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم 143 متراجعة بـ 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 33 مرتبة ليحل في المرتبة 128 و التراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 28 مرتبة ليحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013. و بالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعا بـ 13 مرتبة عن سنة 2011-2012 لتحتل المرتبة 133، حيث يعزى ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ20 مرتبة لتحتل المرتبة 142، و مؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا أين تراجعت بـ17 مرتبة لتحل المركز 140 مقارنة بترتيب سنة2011-2012.

- **مؤشر حجم السوق:** تراجعت مرتبة الجزائر بشكل طفيف جدا إلى المرتبة 49 بـ 02 مراتب عن سنة 2011- 2012، وعلى العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر من بين

المحفزات على الاستثمار؛ لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

جـ – ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار: لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموع بـ 08 مراتب مقارنة بترتيب العام 2011–2012 لتحتل بذلك المرتبة 144 من بين 144 مشاركة في التقرير، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

– **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعا ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر حيث سجلت تراجع بـ 09 مراتب ليصل إلى المرتبة 144 في الترتيب العام، و يمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كمايلي: مؤشر عدد الموردين المحليين بـ 46 مرتبة، ومؤشر نوعية الموردين المحليين بـ 09 مراتب، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات بـ 02 مراتب، ومؤشر مدى تفويض السلطة بـ 06 مراتب.

– **مؤشر الابتكار:** شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار تراجع بـ 09 مراتب ليسجل المرتبة 141 خلال العام 2012–2013 مقارنة بترتيب العام 2011–2012 و الذي كان 132، حيث تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث و التطوير والذي تراجع بـ 08 مراتب ليسجل المرتبة 144 و كذلك تراجع مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ 15 مرتبة و مؤشر القدرة على الابتكار بـ 18 مرتبة ليسجلا المراتب 141 و 143 على التوالي خلال العام 2012–2013.

كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق والذي احتلت فيه المرتبة 49 عالميا ومؤشر بيئة

الاقتصاد الكلي والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 23 من بين 144 دولة شملها التقرير، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يرجح الكفة لمتغيرات على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة 142 بالنسبة للمؤشر الخاص يتوفر التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة 140 و 144 على التوالي فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا، و مؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

3- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى و التي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة و المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا و لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، و سيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي:

3-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

المؤشر المركب للمخاطر القطرية يصدر شهريا عن مجموعة (« The Political Risk Services» **PRS** من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (« International Country Risk Guide» **ICRG** منذ عام 1980، حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و هو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

و هذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، و الجدول التالي رقم03 يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

جدول رقم13: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: ريحان الشريف و هوام لمياء، المرجع السابق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

3-2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي و الذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall street منذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني

غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى و كذلك أصحاب القرار و المسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية و وجود حواجز غير جمركية)؛
- ضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل؛
- مستوى الأجور و الأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- (1 –1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2 –2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3 –3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4 –5.00) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

و الجدول الموالي يبن لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى 2012 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

جدول رقم 14: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012

السـنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source: The Heritage foundation & wall street journal, "index of economic freedom", http://www.heritage.org/index, consulté le: 22/12/2013.

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من

خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، و كذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. و هذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، و أدوات السياسات التجارية و النقدية، إلى جانب التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.

3-3- مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، و تمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد

عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية. و الجدول التالي يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للفترة 2003-2011.

جدول رقم15: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2003- 2011

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول/الترتيب	88/133	97/146	97/159	84/163	99/179	92/180	111/178	105/180	112/180
النقاط /10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8

المصدر: ريحان الشريف و هوام لمياء، المرجع السابق ذكره.

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين 2.6 و3.2 خلال السنوات من 2003 إلى سنة 2011 و هذا يدل على أن الجزائر و حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. و حسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية و محلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 14 % بعد كل من البيروقراطية 20.5% و التمويل 15.7%. و من خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

3-4- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية.

يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، و إغلاق المشروع. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم16: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012

مكونات المؤشر الفرعية /السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**132**	**136**	**143**	**148**
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	148	150	153
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118
توظيف العمالة	118	122	122	-
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167
الحصول على الائتمان	131	135	139	150
التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127
حماية المستثمر	70	73	74	79
سداد الضرائب	166	168	162	164
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122
تصفية و إغلاق المشروع	49	51	52	59

المصدر: ريحان الشريف و هوام لمياء، المرجع السابق ذكره.

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هده المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 164 في

مجال الضرائب والرسوم و127 في مجال التجارة الخارجية و122 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة. و إجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظان و هو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

ويتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية، سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار. وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد أشارت الدراسات النظرية و الشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر و طالت المدة و غابت المعلومات و ضعف كل من تنفيذ العقود و سلطة المحكمة و قوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال و أدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال و بروز ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية و الرشوة و تفشي أنشطة السوق الغير الرسمي و هذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي و تراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: قطاع صناعة في الجزائر و نبذة عن مراحل تطوره

و بما أننا في هذا الفصل بصدد دراسة القطاع الصناعي الجزائري، فسنقدم باختصار قبل الخوض في تفاصيله تعريفا له و أهم فروعه.

1-قطاع الصناعة الجزائري:

1-1 مفهوم الصناعة حسب الميثاق الوطني

تزخر الأدبيات الاقتصادية و الاجتماعية التي تتطرق لأوضاع البلدان السائرة في طريق النمو بالجهود الرامية إلى البحث و إمعان الفكر في مشاكل هذه البلدان ، و يتجلى ذلك في محاولات وضع حصيلة عامة لتجربة التنمية في بلدان العالم الثالث، و استخلاص الدروس منها و في تركيز الاهتمام في ضرورة فهم قطاع الدولة ووظائف و على تحديد طابع التنمية الصناعية في هذه البلدان و تقويمها .

و أفضل شاهد على ذلك تعدد الملتقيات الوطنية و الدولية المكرسة لمعالجة هذه النقاط ، أو لتناول المشاكل الخاصة بسياسات التنمية و باستراتيجيات التنمية الوطنية . و في الجزائر أقيم ميثاق وطني عام 1976 الذي يتضمن مجمل التوجيهات المتعلقة بالتنمية الوطنية و بإستراتيجيتها، صحيح أن الميثاق جاء متأخر عن مسيرة التصنيع ليكرسه كجزء متكون لمسيرة التنمية و يضفي عليها طابعا منهجيا ، لذا لا بد من تلخيص وجهة نظر الميثاق في هذا المجال –التصنيع–.

تتركز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بالثورة الصناعية

والأهداف الكبرى للتنمية، و على وجه التحديد، فيقول الميثاق :" للتصنيع في الجزائر مدلول و أبعاد ثورة حقيقية ، و ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية و الزراعية ، يجعل مثل أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار و ما يحدثه من أنشطة و ضمن تحويل علاقات للإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي التغير العميق للإنسان و إعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد".

يتضح من هذا النص أن وظيفة التصنيع هي خلق بنى اقتصادية و اجتماعية تتلاءم والاختيار الاشتراكي فهو يقوم الاختلافات البنيوية و يسمح تجاوز التخلف فهو مسيرة ترمي إلى تحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي الوطني .

و التصنيع في تصور الميثاق ، مؤسسة سياسية ، عازمة على إقامة علاقة إنتاج اجتماعية تأخذ على عاتقها العديد من المهام الاقتصادية و الاجتماعية . كما ينطوي على تصور مسيرة التصنيع ، و ذو أبعاد متعددة يمكن إدراكه من خلال المسيرة ، و النتائج التي ينشد مسؤول السياسة الاقتصادية تجسيدها ، يحمل هذا التصور مشروعا ، اجتماعيا أوسع مدى من مسيرة التصنيع بحد ذاتها.

وعليه فالتصنيع هو تلك المسيرة الاجتماعية الاقتصادية لخلق قوى منتجة وطنية بمكوناتها الإنسانية و تدعيمها و التوسع فيها ، ضمن قطاع دولة اقتصادية بغية فتح سبيل التقدم والتغيير أمام التشغيل الجماعي و المنتج عن طريقة تنمية فروع منتجة لوسائل الإنتاج المعدة للإنتاج

و وسائل أخرى و ذلك وفق مقتضيات التحكم الفعال لغرض النضال بلا انقطاع ضد مخاطر سيطرة امبريالية [1].

2-1 أهم الفروع الصناعية الجزائرية: و تنقسم إلى أربعة فروع رئيسية نوجزها في التالي:[2]

أ- **الصيدلة:**

تشمل نشاطات فرع المواد الصيدلانية مجالات:التصنيع، توضيب السلع, بائعون بالجملة مستوردين، موزعون بالجملة, موزعون بالتجزئة (صيدليات و غيرها).

إن السوق الوطنية للأدوية بالجزائر مُقيدة بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية. من بين قائمة تشمل حوالي 1400 دواء، يغطي الإنتاج الوطني 310 (منها 60% دواء ضروري مثل المضادات الحيوية و الأدوية المشكلة من الهرمونات ...) أي حوالي 22% من هذه القائمة.وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع واردات الجزائر من الأدوية 1967 مليون دولار خلال العام 2011 مقابل 492,35 مليون دولار في عام 2001. و تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال الصناعة الصيدلانية ب 130 مشروع.

[1] "القطاع الصناعي في الجزائر خلال السبعينيات"، مقال منشور على الموقع الشبكي:
http://montada.echoroukonline.com/forumdisplay.php?s=3b3acab26cfa6d3814a502c68d7b63d9&f=201، تم الاطلاع بتاريخ 2014/04/17.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, " قطاع الصناعة"، على الموقع الشبكي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie، تم الاطلاع بتاريخ:2013/10/10.

ب-التعدين:

يغطي مجال التعدين عدة نشاطات صناعية: استخراج المعادن غير الخالصة وتحويل أول (معدنة), إعادة رسكلة المعادن, سباكة (مصهر الحديد و التكرير), صناعة المواد الخامة بواسطة آلات تصفيح المعادن, تحويل المواد الخامة لمواد نصف مصنعة: (صفائح رقيقة، أنابيب، قطع مُقولبة ...)، صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة و البناء و النقل.

إن مجال التعدين مُنسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية: إنتاج الفولاذ، إنتاج المعادن غير الحديدية و غير الثمينة كالألمنيوم, إنتاج المعادن الثمينة.

يُعتبر استهلاك الفولاذ الثابت القاطع في تقييم سوق المنتجات للقطاع الفرعي للتعدين و صناعة المعادن. إن استهلاك الفولاذ (استيراد و إنتاج محلي) في الجزائر مخصص أساسا لإنجاز: المشاريع الكبرى, الأشغال العمومية, تشييد بنايات صناعية و تجارية و سكنية.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال الصناعة الصيدلانية ب 835 مشروع.

ج- البلاستيك

يشمل القطاع الفرعي لصناعة المطاط و البلاستيك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات تكنولوجية نذكر منها الأكثر تداولا في الجزائر فيما يخص البلاستيك القذف و القولبة عن طريق الحقن. ظهرت تقنيات جديدة تم تطبيقها في الجزائر (كالنفخ و الصقل و التمديد و الإرغاء و القولبة و التشكيل الحراري...)

تُجمع نشاطات معالجة البلاستيك في نفس القطاع الفرعي لأن المميزات التقنية لهذين المكثفين مقاربة.

السوق الوطنية. وفقا للمعطيات المتوفرة، يظل القطاع الفرعي في الجزائر غير متطور خاصة في مجال التعهد الصناعي من الباطن الذي يقتضي منتجات خاصة و/أو مُعدة مرفقة بمعايير (خاصة قطع غيار السيارات و مكونات أخرى صناعية). نسجل في نفس الوقت حوالي 300 متعهد من الباطن في قطاع السيارات يعملون مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية يندمجون بذلك في قطاع الميكانيك الذي يقدر رقم أعماله بـ 32 مليار دينار جزائري و يشمل 16000 منصب عمل. إن ثلثي المواد الأولية عموما مستوردة. يتم استيراد المواد المضافة كلية حيث يشكل سعرها قيمة معتبرة. يُقدر استهلاك المواد البلاستيكية بـ 1 مليون طن/سنة.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإست ثمار لفترة 2002 –2012 في مجال صناعة البلاستيك و المطاط ب 836 مشروع.

د- المنسوجات والملابس :

قطاع المنسوجات والملابس متنوع وغير متجانس ، والذيي يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة منها:

إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية مثل الخيوط الإصطناعية (الإكريليك ، البولياميد...) أو الطبيعية (الصوف، الحرير...), النسيج, التشطيب (الصباغة، الطباعة)، صناعة الملابس الجاهزة (الأثاث والملابس).

أما السوق فيبلغ حاليا نحو 2 مليار دولار، منها 10 ٪ عقدت من قبل الشركات المحلية.

إن مخطط إعادة الهيكلة يتحسب زيادة في رقم أعمال هذا القطاع ب 38،5 مليار دينار إلى غاية 2014، عكس 26،4 مليار خلال 2009، بمعدل نمو سنوي قدره 10 ٪ و يريد تعبئة خلال المرحلة الأولى استثمارات قدرها 8.2 مليار دينار لتطوير مرافق الإنتاج لبعض الشركات.

و عن الصادرات نجد: الجلود و الجلود الخام الكاملة : 3080 طن (2.27 مليون دولار), الأغطية 40 طن (0.17 مليون دولار)، السجاد وأغطية الأرضيات من مواد نسيجية 40 طن (0.15 مليون دولار).

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002 –2012 في مجال صناعة المنسوجات و الملابس ب 160 مشروع.

جدول رقم 17: عدد مشاريع الفروع الصناعية الجزائرية للفترة (2002–2012)

الوحدة: المليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
الصناعة الصيدلانية	130	71478	8802
الصناعة المعدنية	835	301566	55278
صناعة البلاستيك و المطاط	836	537226	32472
الصناعة المنسوجات و الملايس	160	10868	5121

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, " قطاع الصناعة"، المرجع السابق الذكر.

و الشكل الموالي يبين لنا توزيع مختلف الصناعات و أماكن تواجدها.

شكل رقم8: توزع الصناعة في الجزائر

المصدر: "صور عن تطور الصناعة في الجزائر"، على الموقع الشبكي:www.google.fr، تم الاطلاع بتاريخ:2014/07/18.

2-نبذة عن مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر

لقد وضع ميثاق طرابلس 1962 المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه " : إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطورة .على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب .وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير

الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة .ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية، كما هو الحال في بعض الدول، بل يجب أن تحد من تطورها بفضل إجراءات صارمة[1]" .

بنيت إستراتجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، والتوجه نحو الداخل، والتكامل، وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر مع خروج الاستعمار الفرنسي، فقد اوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا، ثقافيا .فلم يكن ممكنا تنظيم الجانب الاقتصادي بعيدا عن القوة العسكرية .فكان الاقتصاد مقسما إلى اقتصاديين متباينين شكلا ومضمونا، احدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن بتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول، لهذا أصيب الاقتصاد بتشوهات ظهرت بمظاهر متعددة منها:

- ❖ اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية، بفعل قلة الوسائل المادية وضعف التراكم الرأسمالي (الاستثمار) من جهة، وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.
- ❖ المظهر الثاني، ويعكسه اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، قياسا بنصيب الزراعة، وثانيا تركز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي، غير المندمج في اقتصاد المبادلة، وبالتالي اختلال هيكل التشغيل الذي يشكل المظهر الثالث من مظاهر التشوه، وثالثا أحادية هيكل التجارة

[1] BENAOUDA HAMEL, « Système productif Algérien et indépendance nationale », TOME 1, OPU, Algérie, 1983, p 136.

الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد والمنتجات، فعل واقع السيطرة والاندماج مظهرا آخر من مظاهر التشوه.

وجه الاستعمار الفرنسي استثماراته إلى القطاعات التي تحقق غرض الارتباط والتبعية وتحقيق المصالح فقط، فقد تجلى ذلك بوضوح في انجاز بعض المشاريع المرتبطة بالبني التحتية للاقتصاد الجزائري، مثل خطوط السكك الحديدية، والموانئ البحرية والمطارات، وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من المشاريع المرتبطة بتنمية القطاع العصري الذي ينتج منتجات تلبي رغبات المعمرين داخليا وفي فرنسا، خصوصا في الجانب الفلاحي الذي تميز باستحواذ المعمر على أجود الأراضي وأخصبها، مستعملا فيها الوسائل والمعدات الحديثة .بينما تركت الأراضي الوعرة والبور للجزائريين لاستغلالها في الزراعات المعاشية، وهذا يبين لنا الانفصال الواقع بين القطاع الحديث العائد للأوربيين والقطاع التقليدي الذي يعتمد على الوسائل البدائية في الاستغلال، والعائد للجزائريين.

اتسم الوضع في الأرياف بخصائص اجتماعية واقتصادية، أقل ما يمكن أن يقال عنها، أنها غير طبيعية واهم هذه الخصائص:[1]

- ✓ وجود أقلية من المعمرين الأوربيين الذين استحوذوا على أجود الأرضي وأخصبها ويجنون من استغلالها % 78 من داخل الجزائر من الزراعة.
- ✓ وجود أقلية تقدر ب5% من سكان الأرياف من كبار الملاك المسلمين الذين يجنون نسبة % 13 دخل الجزائر من الزراعة.

[1] إسماعيل العربي،" التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب"، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص118 .

- ✓ اضطرار أغلبية تشكل % 95 من سكان المنطقة الزراعية من المسلمين إلى تقاسم حصة لا تزيد عن 9% من مجموع دخل البلد من الزراعة.

جاءت إستراتجية التنمية في الجزائر معتمدة على التصنيع وتحديدا الثقيل، والذي بفضل ما له من ميزات (إنتاج سلع الإنتاج) كفيل بان يطور الزراعة عن طريق إمدادها بالمعدات والأسمدة، ومن جهة أخرى يستخدم المواد الأول المتوفرة في البلاد (الحديد، الغاز، البترول،...الخ.) و بذلك يحقق التكامل بين القطاعات، كما يسمح بنشوء صناعات حقيقية معتمدة على منتجات الزراعة (الصناعة الغذائية)، ومنه تلبية الحاجيات الغذائية للسكان.

وللتعرف على واقع الاختيار الوطني أكثر في إطار إستراتجية التصنيع، سيما وان ترتيبات إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي تستهدف المنتجات المصنعة ألحت الضرورة البحثية توضيح ابرز المراحل التي ميزت تطور القطاع الصناعي الجزائري كما هو أدناه.

2-1 القطاع الصناعي الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية:

ويمكن تمييز المراحل التالية:

أ- **مرحلة (1963-1967):** [1] فبالإضافة إلى تأميم الصناعات المورثة عن الاستعمار تميزت هذه الفترة بظهور نظامين لتسيير الوحدات الاقتصادية وهما:

-اعتماد مبدأ التسيير الذاتي (مارس 1963)

[1] منصور محمد الشريف، "أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي"، في (الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي و آثاره على قطاعي التعليم و الصحة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير باتنة، 20-22 نوفمبر 2000، ص ص 10-16.

-إنشاء جملة من الشركات والدواوين الوطنية (من خلال إقامة صناعة إستراتيجية، وشبكة من المنشآت القاعدية لتصدير المواد المنجمية) باعتبارها أدوات أساسية في إستراتيجية التنمية خلال تلك الفترة (كالشراكة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات)، SONATRACH الشركة الوطنية للحديد و الصلب (SMS)، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX)، الشركة الجزائرية للتامين (SAA)، الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية (SONACOME)، وذلك سعيا لبناء اقتصاد وطني يقوم على قواعد سليمة، تهدف فيه الصناعة الجزائرية الى امتصاص البطالة وتحسين القدرة الشرائية للسكان ورفع مستوى المعيشة بالاعتماد على قطاع المحروقات والزراعة آنذاك لتوفير الوسائل المالية.

ب- مرحلة (1967-1969):

وهي مرحلة المخطط الثلاثي في إطار إستراتيجية التخطيط المركزي المعتمد من طرف الدولة، حيث تم وضع برنامج استثماري عمومي يهتم بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وخصوصا الصناعات القاعدية والأنشطة المتعلقة بالمحروقات.

عموما يمكن توضيح المرحلتين السابقتين في التالي:

إن الجزائر بعد الاستقلال سنة 1962 وعلى إثر الأحداث السياسية والنكبات الكبيرة التي ميزت اقتصادها والأوضاع الاجتماعية المزرية نتاج لمخلفات الاستعمار، ورحيل المستوطنين، اتجهت نحو تبني مجموعة من التدابير التي تمكنها من الانتقال المحكم من الاقتصاد الكولونيالي إلى الاقتصاد الوطني.

لقد بادرت السلطات الجزائرية إلى استيلائها على كافة وسائل الإنتاج، والقطاعات الإستراتيجية من خلال تشكيلها للجان التسيير داخل المؤسسات الصناعية و الحرفية و المناجم بموجب القرار رقم 38–62 المؤرخ في 23 نوفمبر 1962[1]. و راحت بعدها عبر تدابير الإصلاح الزراعي إلى تجسيد التسيير الذاتي لمختلف المزارع التي كانت بأيدي المستوطنين والمعمرين الفرنسيين إلى جانب استيلاء لجان إدارية للمصانع و الورشات المهجورة، وبهذا تحولت ملكيتها إلى قطاع ذاتي تحت سلطة الدولة الجزائرية.

أما بخصوص الصناعات الاستخراجية فيها فبعدما كانت الشركات الفرنسية تسيطر عليها قبل تحقيق الاستقلال وبعده بسنوات قليلة تحت صيغة عقود الامتيازات التي منحت لها بموجب اتفاقية إيفيان، لجأت السلطات الجزائرية إلى تأميم أكثر من 11 شركة عاملة في استخراج الحديد والرصاص والنحاس والزنك في ماي 1966 بعد سنة من التصحيح الثوري الذي قام به مجلس قيادة الثورة في الجزائر، وتحولت ملكيتها إلى القطاع العام.

وبخصوص قطاع النفط والغاز الذي كان يستغل بحكم امتيازات التنقيب والاستكشاف والتوزيع والتصدير....الخ من طرف الشركات الفرنسية تحت سلطة الاستعمار الفرنسي، فما كان هذا القطاع الحساس لينجو هو الآخر من التأميم، إذ تجسد التأميم في هذا الأخير بشكل تدريجي، كانت البداية عند صدور قانون 1965 الذي تضمن:

- إلغاء نظام الامتيازات القديم وإحلال محله نظام الاتحاد التعاوني، الذي يربط الشركات الفرنسية مع شركة سونطراك التي تم إنشائها في 31 ديسمبر 1963.

[1] الصابغ يوسف عبد الله ، " إقتصادات العالم العربي، التنمية منذ عام 1945: البلدان العربية الإفريقية"، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 1984، ص ص 88–87.

- منح إمكانية تحويل الأرباح للشركات الأجنبية بعد دفع الضرائب، والدفعات المفروضة من طرف القانون، و تعديل صيغة توزيع الأرباح.
- تسليم جميع عمليات معالجة الغاز الذي ينتج مع النفط وتوزيعه محليا وتسليم جميع عمليات تصديره باستثناء ما يصدر منه إلى الأسواق الفرنسية.

إلى جانب ذلك، اتخذت خطوات أخرى كانت من بينها:

❖إخضاع وسائل تكرير وتوزيع شركتي "إسو" و "موبيل" لإشراف السلطة الجزائرية.

❖تأميم شركات كانت تمارس نشاطات تخزين منتج النفط، نقلها وتسويقها.

كمجمل القول، خلال هذه الفترة وبحكم الظروف التي ميّزت التوجّهات التي اتخذتها الدولة سواء على المستوى السياسي أو حتى على المستوى الاقتصادي، كانت عاملا بارزا لتقليص دور الشركات الأجنبية فيها ومن ثم التدخل القوي لسلطاتها في مختلف المجالات وتسييرها وفق تلك التوجهات المختارة آنذاك، بالإضافة إلى النظرة التي كانت سائدة و التي كانت تنظر من خلالها معظم الدول النامية و خاصة منها تلك التي استقلت حينها بما فيها الجزائر للشركات الأجنبية التي كانت تستثمر على أراضها و غيرها على أنها شركات إمبريالية احتكارية تخدم فقط مصالحها و عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي تنهب ثروات الشعوب الضعيفة، وهذا ما تبلور في حقيقة الأمر في نفورها عن تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي و تأصل شعورها بالشك و الريبة فيه، مع التذكير إلى أن ذلك كان بمثابة ظاهرة عامة ميّزت المنطقة العربية برمّتها خلال سنوات الخمسينات و الستينات.

ج- مرحلة (1970-1973):

وهي مرحلة المخطط الرباعي الأول، حيث استمرت خلال تلك الفترة عملية التأميم وتحديدا في قطاع المحروقات، وبذلك تم زيادة المبالغ الموجهة لتمويل الاستثمار ثلاث مرات عن سابقه، بسبب ارتفاع مدا خيل البترول، وتحديدا للاستثمارات الصناعية التي استفادت بنسبة (44.7%) من الإجمالي، كما أعطيت الأولوية خلال تلك الفترة للاستثمار في الصناعات الثقيلة باعتبارها البنية القاعدية للتنمية الاقتصادية في النظام الاشتراكي مع إنشاء حوالي (19 شركة وطنية) مثلت القاعدة الصناعية للدولة.

د- مرحلة (1974/1977): وهي مرحلة المخطط الرباعي الثاني، وخلال تلك الفترة واصلت الدولة سياستها الاستثمارية، وذلك باستكمال المشاريع المتأخرة في المخطط السابق، مع القيام بمشاريع تنموية جديدة، حيث وصل مجمل الشركات الوطنية إلى ما يزيد عن (66) شركة وطنية، ولقد أتاح ارتفاع أسعار البترول (سنة 1973) فرصة للجزائر لجني موارد مالية معتبرة وجهت لتمويل القطاع الصناعي تحديدا.

هـ- مرحلة (1980/1984): وفي مرحلة المخطط الخماسي الأول، حيث ترتب عن سياسة تقويم المحروقات فجوة مالية تحملت من خلال الجزائر ثقل المديونية الخارجية لذلك أعيد النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات وأعطيت الأولوية لبقية الأنشطة الاقتصادية، من خلال التوجه لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، كما ميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة الشركات الوطنية التي كانت الانطلاقة الفعلية لها بداية من عام (1983) لان ضخامتها تسببت في العجز عن تسييرها، و ذلك بتحجيم المؤسسة و تقسيمها حسب التخصص إلى وحدات و كمثال عن المؤسسات التي خضعت إلى إعادة الهيكلة، الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية، حيث

تفرعت عنها عدة شركات تختص كل منها في صناعة منتجات معينة، فمنها م تخصص في صناعة عتاد الأشغال العمومية و منها من انفرد بصناعة اللوالب و البراغي و أخرى في عتاد التكديس و الحمولة.

و- مرحلة (1985/1987): وفي تلك الفترة بدأت الشركات الوطنية تعرف النكسات إثر تدني أسعار النفط (سنة 1986) مما حرم المؤسسات من التزود بالمداخيل الضرورية لتدعيم وترقية العملية الإنتاجية، مع الغياب الحتمي لتدعيم الدولة لتبدأ معانات المؤسسات التي أصبحت بحاجة ماسة لإعادة الهيكلة.

ي_ مرحلة (1988/1993): اعتمد خلال تلك الفترة المرسوم رقم 01/88 حيث حافظت في إطاره (22 مؤسسة) على قانوناها الخاص مع إقامة حوالي (350 مؤسسة اقتصادية عمومية). ويمكن تتبع حصة القطاع الصناعي من الاعتماد المالي المخصص لمجمل الاستثمارات خلال مرحلة المخططات التنموية وقبل الشروع في الإصلاحات الاقتصادية كما هو مدرج في الجدول أدناه.

الجدول رقم18: قيم وهيكل الاستثمارات في القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (1967-1989) الوحدة: مليار دينار جزائري و نسبة مئوية

المخططات التنموية	الثلاثي (1) 1969/1967		الرباعي الاول (1) 1973-1970		الرباعي الثاني (1) 1977-1974		الخماسي الاول 1984-1980		الخماسي الثاني 1985-1989	
القطاع	القيمة مليار دج	الهيكل (%)	القيمة مليار دج	الهيكل (%)	القيمة مليار دج	الهيكل(%)	القيمة مليار دج	الهيكل (%)	القيمة مليار دج	الهيكل (%)
الصناعة	5.4	79.60	12.4	44.68	48	43.55	155.46	38.81	174.2	31.67
اجمالي الاستثمارات	9.06	100	27.75	100	110.22	100	400.6	100	550	100

Source : BRAHIMI ABDEAMID, « STRATEGIES DE DEVELOPPMENT POUR L'ALGERIE. DEFIS ET ENJEUX», EDITION ECONOMICA, PARIS, 1991, P 90

وجدت الجزائر بعد الاستقلال هيكلا صناعيا هشا وهزيلا، يضم فرع (الصناعة الإستراتيجية، الصناعة الاستهلاكية والصناعية الوسيطة باعتبارها صناعات تجارية وليست استثمارية)، لذلك تحتم على الدولة بعد الشروع في تنفيذ أسلوب التخطيط إعطاء أولوية واسعة للتنمية الصناعية وذلك بتخصيص مبلغ (5.4 مليار دينار)خلال فترة المخطط الثلاثي (1969/1967) أي بنسبة (59.6 %) من مجمل الاستثمارات، سعيا لإنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة، بتحويل المواد الأولية المحلية، ومن جهة أخرى تغطية مستلزمه فروع الإنتاج ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لخلق شروط التكامل الاقتصادي، ولقد وجه المخطط الرباعي الأول خلال (1970–1973) للصناعة حصة معتبرة (نسبة 44.68%) من مجمل الاستثمارات، خاصة وان الجزائر بحاجة إلى تطوير هذت القطاع وتدعيم الجهود التي بدأت مع تطبيع المخطط الثلاثي، سيما وان التوجيهات العامة للمخطط الرباعي الأول تؤكد على جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية، من خلال بناء قاعدة صناعية لها أمكانية التأثير على التطور العام المجتمع، لتواصل الدولة بصفة واضحة اهتمامها بتنمية القطاع الصناعي خلالا فترة الرباعي الثاني (1974–1977)، حيث اعتبرت محركا للتنمية الشاملة، وذلك جاء كتدعيم للجهود ومساعي التنمية البعيدة الأمد للمخططين السابقين (الثلاثي والرباعي الأول الدين أعطيا أولوية بارزة للتصنيع) من خلال مواصلة توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا، مع خلق الصناعات المحققة للتكامل بين وداخل مختلف القطاعات الاقتصادية، وإقرار برنامج واسع لبعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وابتداء من سنة 1980 انخفض تيار تدفق الاستثمارات نحو القطاع الصناعي، بسبب بعض الاختناقات على مستوى تطور قطاعات أخرى كقطاع الهياكل الأساسية والذي كانت له إفرازات سلبية على التحكم في تسيير طاقات الإنتاج الوطني، بما فيه الإنتاج الصناعي، لذلك كان التوجه في المخطط الخماسي الأول خلال 1980-1984 للاهتمام بالتصنيع لتنمية القطاع الزراعي وقطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق التكامل الاقتصادي القطاعي كشرط جوهريا للاستقلال الاقتصادي، وإشباع الحاجات الاستهلاكية، والتهيئة الإقليمية (التوازن الجهوي) وخلال فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) استمرت جهود تدعيم عمليات تحقيق مستويات عالية في مجال استغلال الطاقات الإنتاجية والصناعية المتاحة، لتدعيم التنمية الفلاحية والري حفاظا على انسجام هذا المخطط الذي اعتمد الفلاحة والري كأولوية رئيسية.

و بناءا على ما سبق يمكن استخلاص أن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص بمجملها يشير إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة.

ويتسم التصنيع في الجزائر مرحلة ما قبل الاصلاحات بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت

وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية[1]:

•**ضعف الإنتاج الصناعي** : لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى13 بالمائة وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص فيها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

- **ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية** : تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة ، الربح ...)، وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة

[1] زرقين عبود, "الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، في(مجلة بحوث عربية اقتصادية)، العدد 45، 2009، ص ص161-170.

بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج . وتتصف الصناعة الجزائرية، عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

•**الحماية وضعف القدرة على المنافسة** : لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها .إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة كتدني مواصفات السلعة المنتجة، والارتفاع في كلفة الإنتاج، وآلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية، وتدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها.

وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، إلى أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما زاد من مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة، وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه، وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، والمطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدراتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

•**العلاقة مع السوق الخارجية** : إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقا العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

•**ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية** : تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

-عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

-اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.

-الإنتاجية الضعيفة للعمالة.

-الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار.

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغييرا هائلا و متسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

- **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة** : لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية

فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق ب :

– الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.

–طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية.

–العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.

–خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يربطها من معرفة وبحث علمي، كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة

الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل

على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

•**عدم مرونة الجهاز الإنتاجي :** يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من اجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودها.

• **العملية الصناعية المتجزئة :** إن العملية الصناعية بطبعتها عملية متكاملة متشبعة تشمل على جوانب عدة:

–عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية ، الاستهلاك، وكذلك الدور التنموي –التراكم الرأسمالي–.

–عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار.

-عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها، تدعم العملية الأساسية فتضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة، وتمكنها من لعب دور رئيسيا في مضاعفة وخلق صناعات جديدة.

-عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان، حتى أنها فاقت عملية الإنتاج نفسها، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه.

بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط، همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج. نخلص إلى أن الوضع السابق للصناعة الجزائرية أدى إلى ضرورة الإصلاحات وقد قامت الجزائر بمحاولات ذاتية لقناعة من القيادات السياسية إلى أن الوضع يجب أن يتغير، لذا جاءت الإصلاحات الإدارية المتمثلة في إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، والتي تمت تحت ضغط الأوضاع الداخلية، خصوصا أحداث 1988 لما لم تؤد هذه الإصلاحات ما هو منتظر منها، اضطرت الجزائر إلى التوجه للمنظمات الدولية من اجل إنقاذ اقتصادها من الإفلاس، فكان تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف البنك الدولي والصندوق الدولي في فترة التسعينات هكذا نصل إلى أن الاختيار الاستراتيجي للتنمية في الجزائر خلال فترة 1979 1965 كان له الأثر في الوضعية التي آلت إليها الصناعة الجزائرية.

2-2 القطاع الصناعي فترة التعديلات الهيكلية

إن تفاقم مشكل المديونية الخارجية أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي لقطاع العام بالإضافة إلى الإفرازات السلبية للأزمة النفطية سنة1986، إلى إعادة النظر في مختلف القطاعات الاقتصادية إذ أضحت عقيمة في إطار النظام المسير، هذا ما دعا إلى حتمية التغيير و اللجوء إلى تعديل هيكلي ينجي القطاع من الانحطاط، فتوالت القوانين الواحد تلوى الآخر لانقاد الوضع، و كان أولها قانون النقد و القرض 10/90، قانون توجيه الاستثمارات 93-12 المؤرخ في 05-10-1993،فحرير التجارة الخارجية و المنافسة عام 1994...

لقد رصدت الدولة الجزائرية غلافاً مالياً قدره 11.534 مليار د.ج(حوالي 155 مليار دولار)، ليصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة 2010-2014 بمبلغ :21.214 مليار د.ج، (286 مليار دولار)، فيما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي بالبرنامج الخماسي الثاني2010-2014 ، خصصت منها 7 ملايير لعصرنة الصناعة المؤسسات العمومية والصغيرة والمتوسطة.

وفيما يخص مجال التنمية الصناعية، فقد تم تخصيص أكثر من 27 مليار دولار كقروض بنكية ميسرة لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعات البتروكيمياوية[1].

تأتي عملية إعادة الهيكلة الصناعية استجابة للتطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي لتحقيق أكبر قدر من الفائدة أو لتفادي الوقوع في أزمات

[1] Rapport d'Ambassade de France en Algérie, "Algérie ; Le plan d'investissements publics 2010-2014", publication service économique régional d'Alger, DG. Trésor, Novembre 2012, Hydra, Alger, p02.

اقتصادية في حالة تم الوضع على ما هو عليه، لأنه من المؤكد أن التغير في الهيكل الصناعي والنمو الصناعي السريع هما عنصران متداخلان و إن كلا منهما يقوي الآخر ويدعمه[1].

لذلك أخذت الجزائر إتباع خطوات جذرية لإعادة هيكلة اقتصادها الوطني بصفة عامة وإعادة هيكلة صناعاتها بصفة خاصة ، بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة في العمل ، والأخذ بنظام السوق ، والتخلص من تحديد الأسعار والمركزية في اتخاذ القرارات والانفتاح نحو مزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي، فالهدف هنا يتلخص في الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية ،و تحقيق نمو صناعي يقوم على أساس الكفاءة وذلك عن طريق التعاون مع دول أخرى(كالاتحاد الأوربي) ،وكذلك المنافسة فيما بين صناعاتها المختلفة.

إن تأهيل الصناعة الجزائرية وإعادة هيكلتها لمواجهة التحديات المستقبلية والاستعداد للاندماج في السوق العالمية بفاعلية والاستفادة من الفرص التي يتيحها لها السوق أصبح مطلبا أساسيا تفرضه الضرورات ، لعل أهمها التغيرات والتحولات في الطلب ، والتحضير لبيئة مناسبة للانتقال إلى هيكل صناعي متقدم قادر على الدخول بعالم تنافسي جديد ، والتركيز بشكل أساسي على الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية يمكن أن تتحول إلى ميزة تنافسية بخاصة الصناعات التي تتضمن قيمة مضافة عالية وتتمتع بطلب مرن، ضعف و تدهور القطاع الصناعي في مختلف جوانبه، ضرورة الانتقال من صناعة متجهة نحو الداخل إلى سياسة صناعية متجهة نحو الداخل و الخارج، الاندماج بالسوق العالمية و التحديات التي تواجهها الصناعة الوطنية خاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،واتفاقية الشراكة الأوروبية الشيء الذي يضع الصناعة الجزائرية بهياكلها ذات الطابع التقليدي وما تتسم به من تخلف أمام

[1] العلي إبراهيم ،" الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سوريا"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا، 2002، ص80.

تحديات كبيرة غير مؤهلة بوضعها الراهن لمواجهتها والوفاء باستحقاقات الاندماج بشكل فاعل في الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة واقعة لا محال.

بالرغم من أن برنامج التصحيح الاقتصادي سمح بالرقي ببعض المؤشرات الاقتصادية للدولة إلا أن مساهمته بالقدر المرجو في الناتج الداخلي الخام ليست بالمعتبرة، ضف إلى ذلك تحقيقه لمعدل نمو ايجابي بالقطاع ،حيث حققت بعض القطاعات الصناعية معدلات نمو سلبية ، و قد يعود ذلك إلى اهتلاك و تقادم التجهيزات مما رفع من كلفة المنتجات الصناعية و انخفاض جودتها، الاستخدام الناقص و الجزئي للطاقة الإنتاجية ، الاعتماد المفرط على الاستيراد في مدخلات العملية الإنتاجية الصناعية، ضعف القدرات و المهارات التسويقية ووسائل التوزيع و التنظيم الإداري، تفشي ظاهرتي البيروقراطية و الفساد الاقتصادي و الإداري اللذان يحولان دون القدرة على المنافسة و إتباع الخطط المسطرة .

إن واقع الحال يشير إلى أنه ورغم الجهود المكثفة على تعزيز التنمية الصناعية ، في إطار تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ، فإن نصيب قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظل ضئيل بالرغم من حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال المرحلة السابقة، فلم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، زيادة على ذلك أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الصناعي ظلت تتخلف وراء معدلات نمو الإنتاجية في القطاعات الأخرى .

ومهما كانت الأسباب وراء ضعف أداء القطاع الصناعي ومع صعوبة الاستمرار في نمط التنمية الذي تبنته الجزائر خلال السنوات السابقة، فقد أضحى من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن

ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على توضيح الصورة المستهدفة للقطاع الصناعي وتحديد مسارات الحركة المتاحة لتقريب الصورة والسياسات والإجراءات اللازم تبنيها .

لقد وجدت المؤسسة الصناعية الجزائرية نفسها في عالم متغير، متعدد الأبعاد و المعايير مما جعل بقائها مربوطا بقدرتها على التجاوب و التكيف مع السيناريو الجديد و تحديات البيئة التنافسية الدولية التي تضعها في اختبار لإمكانية تبني استراتيجيات جديدة للتلاؤم و الوضع الراهن مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتها و ميزاتها التنافسية.

إن السياسة الصناعية الجديدة بالجزائر تهدف إلى إقامة أسس قوة اقتصادية جهوية حقيقية من خلال القطيعة مع جميع أشكال التبعية بالتوجه بشجاعة و عزم نحو استئناف عملية التصنيع.

لذلك ستوفر الحكومة جميع الإمكانيات لإعادة خلق الصناعة الوطنية ومحاربة الاستيراد الذي يؤدي إلى تهميش الإنتاج المحلي. و تقرر التوصل تدريجيا إلى زيادة الآلة الإنتاجية الوطنية حيث يقدر معدل الاستعمال في الوقت الحالي 50 بالمائة.

ومن أجل ذلك تحث الدولة على ضرورة استبعاد جميع العراقيل التي تعيق العملاء الاقتصاديين وتنقص من إرادة مسيري القطاع الصناعي الإنتاجي في المضي قدما باتجاه زيادة وتنمية المنتجات و كذا المهارة، و من ثم تحديد الاستراتيجيات الرئيسية لإعادة نشر إنتاج المواد المصنعة من خلال وضع أقطاب متخصصة للامتياز.

كما ينبغي "مستقبلا" إقامة ندوات توضع "خارطة طريق" لإنعاش القطاع الصناعي هذا لا يعني مسح كل شيء و البدء من نقطة الصفر فلا بد من البناء على أساس الموارد و الخبرات

و المكتسبات المتراكمة منذ سنوات السبعينات باستخلاص الدروس من الإخفاقات وتقييم الأوراق الرابحة التي تعد كثيرة جدا بالخصوص في مجال الكفاءات سواء في القطاع العام أو الخاص.

فهذين القطاعين يعدان من الآن فصاعدا متكاملين و يستفيدان من نفس الفوائد بالخضوع لنفس القواعد. و في ما يتعلق بآفاق إنعاش القطاع الصناعي وجب ترقية المؤسسات و التي دعمها بغلاف مالي بقيمة 360 مليار دج تم تخصيصه لهذا الفصل. كما يستدعي الأمر المضي قدما في الترقية التي من شانها أن تسمح في النهاية بإزالة مخاوف المتعاملين الذين وافقوا على اللعبة التنافسية وحكم السوق.

فالرهان النهائي يتعلق بمستقبل الاقتصاد الوطني وسيادته، ما يجعل المرحلة القادمة عشرية لإعادة التصنيع و الأمر يتعلق بالتشاور بين جميع الشركاء من القطاعين العام و الخاص و النقابيين و المؤسسات المالية و مؤسسات التكوين و التعليم العالي و البحث المدعوين جميعهم للتعاون على إعادة بناء الصناعة الجزائرية[1] .

كما أشارت الثلاثية الوطنية (حكومة، أرباب العمل و الاتحاد العام للعمال الجزائريين) إلى أهمية دعم الإنتاج الوطني الذي يظل الحل الوحيد الذي من شانه كبح عمليات الاستيراد العشوائية. فمشكل الاقتصاد الوطني ليس مرتبطا بارتفاع الواردات و إنما بضعف الإنتاج الوطني، إذ بالإمكان وقف الاستيراد و لكن لن يكون هناك جهاز إنتاج وطني قوي.

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،" رحماني: الجزائر تقرر استئناف مسار التصنيع"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/01/23.

و عليه وجب على السلطات العمومية التخفيف أكثر من الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار من خلال قانون المالية 2014[1]، كمراجعة القوانين الأساسية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغية تعزيز مهامها في مجال مرافقة المستثمرين و تكريس حرية الاستثمار، إتاحة الفرصة من جديد للمستثمرين الذين ساهموا بشكل فعلي في خلق ثروات للاستفادة من ملكية عقار، ضرورة تشجيع الحوار لخلق جو تسوده الثقة داخل المؤسسات، التسوية النهائية لمسألة رفع التجريم عن فعل التسيير و مراجعة أجور الإطارات المسيرة للمؤسسات العمومية الاقتصادية[2]، فالهدف إذن هو إعداد ميثاق بكل موضوعية لتكريس تنمية تخدم الجزائر.

إن إعادة تصنيع الجزائر يجب أن يكون محركا لنمو اقتصادي قوي و سليم يسمح باستحداث الثروة لاسيما الشغل المستديم و المشاركة في الناتج المحلي الخام على الأقل بنسبة 10 بالمائة، فهي لا تستحدث بالقدر الكافي، فالمتوفرة استحدثت بفضل النفقات العمومية وذلك لا يمكنه أن يستمر.

تبرز نتائج القطاع الصناعي العمومي خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2011[3]، انتعاشا في النشاط بتسجيل ارتفاع في القيمة المضافة بنسبة 4ر6 بالمائة و رقم أعمال في ارتفاع

---

[1] تم إدراج إجراءات جديدة لتشجيع الاستثمار في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014، و تتعلق هذه الإجراءات التي صادق عليها مجلس الوزراء حول منح تسهيلات للمشاريع الاستثمارية في ولايات الجنوب، و سيستفيد أصحاب المشاريع الشباب والبطالون لهذه الولايات المعنية بأجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال الضريبة على الدخل العام والضريبة على فوائد المؤسسات و الرسم على النشاط المهني من تمديد مدة الإعفاء الجبائي ب10 سنوات.

[2] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،" توافق بين أرباب العمل و الاتحاد العام للعمال الجزائريين حول ضرورة إنعاش القطاع الصناعي"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/09/19.

[3]"انتعاش القطاع الصناعي بالجزائر... منحنى ما فتئ يأخذ مسارا تصاعديا"، على الموقع الشبكي: http://www.djazair50.dz/?%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4-، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/04.

بنسبة 5ر11 بالمائة. و يعود ذلك لاسيما إلى فروع : الميكانيك و الصناعة الغذائية و الكيمياء و الصيدلة.

و على صعيد التنمية الصناعية و فيما يتعلق بالمجمع العمومي **للإسمنت** تم تسطير برنامج استثمار بقيمة 141 مليار دينار بهدف رفع القدرة الإنتاجية الحالية للإسمنت من 5ر11 مليون طن إلى 20 مليون طن في أفق 2015

إن إنعاش صناعة **الأسمنت** هو بمثابة تحد يجب ربحه بكل ثمن ليواكب البرامج التنموية الطموحة بالبلاد، وأعطيت إشارة الانطلاق في أشغال مشروع إعادة تأهيل الوحدة الثانية لإنتاج الأسمنت على مستوى مؤسسة الأسمنت وروافده لوادي سلي (10 كلم) غرب الشلف. و أسندت أشغال إنجاز هذا المشروع إلى متعامل أجنبي وسيسمح عند دخوله حيز الخدمة بإنتاج ما لا يقل عن مليوني طن من الأسمنت في السنة أي ما يساوي ما تنتجه الوحدة العاملة حاليا. و سينتج مصنع الأسمنت لوادي سلي بعد تسليم الوحدة الثانية المقررة خلال 33 شهرا أربعة ملايين طن من الأسمنت.

ويسمح توسيع القدرات الإنتاجية لمصنع الأسمنت لوادي سلي الذي يأتي بعد مصنع عين الكبيرة (سطيف) لتغطية العجز في مادة الأسمنت الذي يقدر بخمسة ملايين طن سنويا ورفع الإنتاج الوطني من الأسمنت من 7ر18 مليون طن سنة 2014 إلى 29 مليون طن سنويا حتى 2018.

و على غرار صناعة الأسمنت تتوفر الجزائر على إمكانات صناعية هامة قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي إذا ما تمت عصرنتها. و للنهوض بقطاع الصناعة قد بدأ بإبرام العديد من

العقود مع الشركاء والجهات بهدف إعادة تأهيل و عصرنة المؤسسات العمومية المتخصصة في إنتاج الجلد والنسيج والصمامات بالبرواقية (المدية).[1]

بالنسبة **لصناعة الأدوية** تم وضع خطة تنموية لصيدال رصد لها 7ر16 مليار دينار تتمحور حول عصرنة خمس مواقع إنتاج و بناء ستة مصانع جديدة للأدوية و كذا إنشاء مركز للبيو تكنولوجيا و مخبر للمعادلة البيولوجية و تعزيز مركز البحث والتنمية ما سيسمح برفع تشكيلة الأدوية من 279 إلى 343 منتج صيدلي و تطوير القدرة الإنتاجية من 173 مليون إلى 370 مليون وحدة بيع.

لقد أبرم عقد تعاون بين المجمع الصيدلاني صيدال و مخابر سارفيي (فرنسا) من أجل تحويل التكنولوجيا و المهارات في مجال صناعة الأدوية بعلامات مرخصة بين الجانبين.

و تتم الإشارة إلى أن الهدف من العقد يتمثل في إنتاج واستيراد مواد صيدلانية من منتجات المجمع الفرنسي بغية تعزيز مجمع صيدال في مسعاه الخاص بنقل التكنولوجيا و تنويع منتجاته و الشروع في تصنيع المنتجات الأصلية.

كما تم تعديل المخططات التنموية في مجال **السيارات الصناعية و العتاد الفلاحي** حيث استفادت من تمويل و قروض ميسرة بقيمة تقارب 20 مليار دينار مخصصة لتأهيل التجهيزات و عصرنتها.

و قررت الحكومة شراء حصص المؤسسة الفرنسية "بي تي كا" في المركب الصناعي لتركيب السيارات بقيمتها الأصلية في إطار تفاوضي بولاية تيارت بعد عدم احترام الشريك الفرنسي

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،"رحماني: إنعاش صناعة الاسمنت تحد يجب ربحه بكل ثمن"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/08/20.

لالتزاماته بعد انقضاء الآجال الممنوحة له خصوصا فيما يتعلق بتحقيق الاستثمارات المتفق عليها و البرامج الإنتاجية و خلق مناصب الشغل نظرا للصعوبات المالية التي تواجهها هذه الشركة الفرنسية.

يقضي اتفاق الشراكة بين الشركة الوطنية للمركبات الصناعية و مجموعة "تي بي كا" الفرنسية الذي تم اعتماده من الطرفين نهاية 2006 على دخول المؤسسة الفرنسية كشريك بنسبة 60 بالمائة في رأس مال هذا المركب المتخصص في صناعة و تسويق الهياكل و المقطورات التابعة للمركبات و الشاحنات.

و تعهدت المؤسسة الفرنسية حينها باستثمار 10 ملايين أورو خلال خمس سنوات و إشباع السوق المحلية و تطوير إستراتيجية للتصدير و جعل المنتجات مطابقة للمقاييس الأوروبية و أيضا خلق حوالي 250 منصب شغل جديد. المركب الآن بصدد إعداد برنامج استثماري لتطوير المنشآت الصناعية و التطوير و تكوين العمال لرفع وتيرة الإنتاج من 400 منتج في 2012 إلى 1.000 منتج في 2014 لينتقل إلى 1.500 منتج بعد 2015 .

إذ تهدف الشركة أيضا إلى تحقيق رقم أعمال يقدر ب 5ر1 مليار دج في 2014 و5ر2 مليار دج في 2015 إضافة إلى رفع عدد العمال من 460 عامل إلى أكثر من ألف في 2015.[1]

وتتواصل المفاوضات مع الشركاء الأجانب قصد استحداث صناعة سيارات مع إدماج محلي معتبر، خاصة بعد ما سجلته الشركة الوطنية للسيارات الصناعية من عجز مالي بقيمة 5

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "الحكومة الجزائرية قررت استرجاع المركب الصناعي لتركيب السيارات"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ:2013/12/02.

ملايير دينار سنة 2013، و تمثل أعباء الأجور الخاصة بهذه المؤسسة ضعف القيمة المضافة المسجلة مما يبعث على القلق.[1]

و في مجال **صناعة الحديد و الصلب** ستدخل عدة مشاريع حيز الإنتاج في كل من وهران و المسيلة و بومرداس. إذ فاقت قيمة الاستثمارات في ثلاثة مشاريع بقطاعي الحديد و الصلب و النسيج مع شركاء أجانب 7ر3 مليار دولار، فهذه الاتفاقات سيتم عرضها على المجلس الوطني للاستثمار لان المشاريع تتعلق بمجالات إستراتيجية تمت حسب قاعدة 49/51.[2]

،وترمي الاتفاقية الأولى إلى تمكين مؤسسة أرسيلور ميتال من الاستفادة من المزايا المتعلقة بنظام الاتفاقية في إطار انجاز واستغلال الاستثمار الخاص بإعادة تأهيل و توسيع مركب الحديد و الصلب بالحجار، الذي يهدف إلى رفع حصة الشركة في السوق إلى 34 % سنة 2017 (مقابل 11 % سنة 2012) أي 1ر1 مليون طن في سوق المنتجات الطويلة و 40% إلى 80 % سنة 2017 فيما يتعلق بالمنتجات المسطحة. وتقدر الكلفة الإجمالية لهذا المشروع ب6ر57 مليار دج، ف 11 % من الطلب الوطني يوفره الإنتاج المحلي في مجال الحديد و الصلب و تحقيق 75 % سنة 2025.

ووقعت الاتفاقية الثانية الشركة الجزائرية–القطرية للحديد والصلب و هي ترمي إلى استفادة المؤسسة من المزايا المتعلقة بنظام الاتفاقية في إطار انجاز و استغلال مشروع مركب الحديد و الصلب ببلارة (جيجل).

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "صناعة: بن يونس يدعو شركات تسيير مساهمات الدولة إلى إنجاح المخططات التنموية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/17.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "استثمار أكثر من 3.7 مليار دولار في ثلاثة مشاريع"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/09.

ويهدف المشروع المشترك بين الشركة القطرية لصناعة الحديد والصلب و مجمع سيدار الذي يوجد حاليا في طور الدراسة إلى انجاز مصنع للفولاذ و عدة وحدات لتصفيح المعادن بطاقة إجمالية تقدر ب4 ملايين طن/سنويا، أما بخصوص عملية الانجاز فإنها ستتم على مرحلتين متتاليتين بتكلفة إجمالية تقدر ب7ر169 مليار دج.

وبخصوص الاتفاقية الثالثة فقد وقعتها الجزائرية لصناعات **النسيج** "تيال ش.ذ.أ" و ذلك للاستفادة من المزايا المتعلقة بنظام الاتفاقية في إطار انجاز و استغلال قطب صناعي للنسيج في المنطقة الصناعية سيدي خطاب (غليزان)، فالقطاع اضر به النشاط الموازي منذ عشريات، و لم يحظ باستثمارات منذ 30 سنة . ويهدف هذا المشروع المشترك إلى إنشاء ثمانية مصانع متخصصة في صناعة الألبسة(الألبسة الرياضية و جينز) و سيبلغ حجم الإنتاج على مستوى هذا القطب حوالي 30 مليون متر خطي مع توفير 24000 منصب شغل، وستعرف المرحلة الثانية انجاز عشرة مصانع أخرى باستثمار يقدر ب97 مليار دج (1 مليار أورو) و سيسمح بتوفير 9816 منصب شغل.

و تلقي عرض من أحد المستثمرين المحليين لإعادة بعث نشاط الشركة الوطنية لصناعة الجلود "سونيباك" بفرندة (تيارت) التي أغلقت سنة 2005، كما أن هذه الشركة و أيضا الشركة الوطنية لصناعة النسيج بتيارت التي أغلقت سنة 2006 قد تم تحويلهما إلى مصالح أملاك الدولة من أجل وضع هذين العقارين تحت تصرف أي متعامل وطني أو أجنبي يكون لهما خبرة من أجل إعادة بعث نشاطهما من جديد.

ترمي الحكومة إلى إعادة بعث النشاط الصناعي و تطويره حيث تم وضع مخطط لدعم و تطوير كل المؤسسات التابعة لقطاع الصناعات التحويلية بما فيها الجلد و النسيج و الخشب. إذ خصص مبلغ إجمالي يقدر ب 76 مليار دج يشمل تطوير و تطهير هذه المؤسسات منها أكثر

من 26 مليار دج موجهة للاستثمار بغية إعادة بعث النشاطات و تعزيزها و الرفع من وتيرة الإنتاج و تحسين جودة المنتجات و كسب حصص أخرى في السوق الوطنية.

و من جهته يتمثل برنامج دعم فرع **الصناعة الغذائية** بشكل خاص في تشجيع التنمية في مجال تحويل المنتجات الفلاحية و تطوير صناعة التغليف و خلق 4 أقطاب تكنولوجية للصناعات الغذائية. لقد أطلقت شركة تسيير المساهمات (سيغرو) إعلانا وطنيا لإبداء النية من أجل إقامة شراكات مع القطاع الخاص لإعادة تشغيل بعض الوحدات المتوقفة عن العمل من بينها وحدة بسطيف و التي ستحول إلى مخبرة صناعية. و يقترح نفس الإعلان إنشاء مصنع للكسكسي على أرضية غير مبنية تقع بالمنطقة الصناعية لعين الحجر بسعيدة. كما يخص الإعلان مطحنة الشعير ببلدية بير الجير بوهران من أجل مواصلة إنتاج دقيق الشعير، أما المشروع الأخير المقترح للشراكة من قبل شركة تسيير المساهمات (سيغرو) تحت إشراف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية فيخص إنشاء مصنع للعجائن الغذائية و الكسكسي فوق أرضية تقع بالقنطرة بولاية بسكرة.

و أوضحت سيغرو أن هذا الإعلان الذي أطلق في إطار تنمية نشاط تحويل الحبوب موجه للمتعاملين الوطنيين الخواص المختصين في الصناعات الغذائية، و يستفيد المترشحون من مهلة 21 يوما لإبداء نيتهم قبل أن يوقعوا على بروتوكول اتفاق مع شركة تسيير المساهمات (سيغرو) من أجل تحديد شروط و إجراءات المساهمة و الشراكة.[1]

وفي **الفرع الصناعي للمياه** تم التوقيع على مشروعي شراكة في الفرع الصناعي في مجال المياه والتصفية، بين وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات ووزارة

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص لإعادة الاعتبار لوحدات الصناعة الغذائية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/07/21.

الموارد المائية، هذان المشروعان يخصان "الفرع الصناعي في مجال المياه"، وتندرج هذه الشراكة في "إطار تنفيذ السياسة الصناعية".

فالمشروع الأول يتعلق، بين مؤسسة المضخات والصمامات "بوفال" بالبرواقية التابعة لشركة تسيير المساهمات والديوان الوطني للتطهير بإنشاء محطة لتصفية المياه المستعملة.وسيتكفل الديوان الوطني للتطهير بالدراسات المتعلقة بالتصميم والهندسة المدنية للمحطة، في حين تتكفل شركة "بوفال" بتوفير التجهيزات ووضعها.

أما المشروع الثاني، بين شركة "بوفال" والجزائرية للمياه، فيخص بالمناولة في مجال القطع الخاصة والوسائل لصالح الجزائرية للمياه (صمامات بالوعات...)،، وتقوم الجزائرية للمياه، بإعداد مخطط لوسائل الربط، كما تشرف على أشغال الوضع، في حين تتكفل شركة بوفال بالقطع الخاصة لصالح الجزائرية للمياه. كما تتكفل بوفال، بتكوين أعوان الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير في مجال الصيانة وتجهيزات الري.[1]

أعدت شركة تسيير مساهمات الدولة **للصناعات الالكترونية و الكهرومنزلية** مخططا استثماريا لرفع حصصها في السوق من 20 إلى 25 بالمائة في فرع الصناعة الكهرومنزلية و من 16 إلى 21 بالمائة في الصناعات الالكترونية الموجهة للجمهور الكبير في أفق 2015 . هذا البرنامج الممتد على ثلاث سنوات(2013-2015) والذي رصد له غلاف مالي قيمته 14 مليار يطمح إلى رفع رقم أعمال المؤسسة ب18 بالمائة سنويا ونسبة نمو ب32 بالمائة والقيمة المضافة ب47 بالمائة من الفائدة.

[1]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "وزارة الصناعة: التوقيع على مشروعي شراكة في مجال الفرع الصناعي للمياه"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/08/18.

و حول تأثيرات هذا المخطط من المنتظر توفير 650 منصب شغل وتكوين 4199 عون منهم شباب وإطارات في نهاية 2015. و يستفيد فرع الصناعة الالكترونية من انجاز أربع مصانع جديدة منها مصنع بالشراكة بين المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية ومؤسسة صينية من اجل إنتاج البطاقات الالكترونية و أجهزة التلفزيون في المركب الصناعي لسيدي بلعباس.

و بالنسبة للمصانع الثلاثة الأخرى اثنان منها ستقامان في هذا الموقع واحدة متخصصة في صناعة الأعمدة الكهروضوئية و أخرى في الصيانة و المعايرة الكهربائية. و المصنع الثالث سيكون متخصصا في صناعة تجهيزات الإعلام الآلي و يكون مقره في وهران.

و من المقرر من جهة أخرى انجاز مركز للبحث و التنمية في فرع الكهرباء و من إنشاء مركز للبحث و للتنمية في فرع الإلكترونيك. ويتعلق هذا البرنامج أيضا بتحديث شركة تسيير مساهمات الدولة للصناعات الالكترونية و الكهرومنزلية و تعميم أجهزة التلفزيون "ال سي دي" و إنتاج بطاقات الكترونية و موديمات و أجهزة ضبط و حزمات و حلول طاقوية جديدة (كهروضوئية).

و سيتم إبرام شراكة أخرى بين المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية و مؤسسة ألمانية لصناعة نوعين من الثلاجات. و يطمح المخطط أيضا إلى تنويع المنتجات الكهرومنزلية و تحديث منتجات المجموعة و تحسين النوعية.

و سيضمن أيضا لحساب الصناع و المؤسسات تحويل الصفائح الفولاذية و الصناعة الميكانيكية و قولبة البلاستيك و التصميم و تقديم الخدمات. و يتمحور نشاط شركة تسيير

مساهمات الدولة للصناعات الالكترونية والكهرومنزلية حول أربع مجالات وهي الكهرباء الداخلي والصناعة الكهرومنزلية والإلكترونيك و الإعلام الآلي.[1]

وتعتبر الجزائر من الدول الرائدة في **إنتاج الغاز الطبيعي**، وتمتلك أربعة مصانع لتسيل الغاز بطاقة إجمالية قدرها44.2 مليون متر مكعب سنوياً، وتعمل على زيادة طاقة التسييل بحوالي 9.9مليون متر مكعب عام 2011 ، وتمتلك الجزائر أسطولاً لنقل الغاز المسيل تبلغ سعته قرابة مليون متر مكعب. حيث تم الإعلان عن إضافة وحدة لتشغيل الغاز عام 2011 بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 4.5 مليون طن /سنة، بالإضافة إلى البدء في تشغيل وحدة أخرى في نهاية عام 2013 بطاقة قدرت بحوالي 4.7مليون طن /سنة من الغاز المسال.

ودرست شركة سوناطراك الجزائرية الرائدة في الصناعة الهيدروكربونية إنشاء مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة 300 ألف برميل يوميا، في تياريت، و يتم تنفيذ المشروع عام 2011.

وأعلنت وزارة الطاقة والمعادن الجزائرية عن مشروع توسعة مصفاتي سكيكيدة و أرزيو بحوالي 60ألف ألف برميل يوميا للأولى وحوالي 37 ألف ألف برميل يوميا للثانية.

كما أعلنت ذات الشركة عن خططها عام 2012 لإنشاء مصنع للإيثيلين بطاقة1.1 مليون طن/سنة، ومصنعاً للإيثانول بطاقة حوالي مليون طن/سنة تستخدم مخرجاتها في إنتاج حوالي 400ألف طن في السنة من مادة مونو إيثيلين جلايكول، والباقي في إنتاج مادة بولي الإيثيلين منخفض وعالي الكثافة.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "المؤسسات العمومية للصناعات الالكترونية و الكهرومنزلية: نحو رفع الحصص في السوق"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/02/10.

لقد وقّع على اتفاقية إطار بين وزارتي الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الصناعي، و تهدف الاتفاقية إلى تشجيع استعمال الانترنت و التطبيقات المعلوماتية الأخرى داخل المؤسسات الصناعية. كما تخص المؤسسات المصغرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة التي تنشط في مختلف الفروع الصناعية بهدف "إعادة بعث صناعة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التقويم الصناعي". و تسمح الاتفاقية بتنسيق نشاطات القطاعين بغرض تطوير صناعة المضمون التكنولوجي على غرار البرمجيات و الأنظمة المعلوماتية، ترقية الإبداع الصناعي، تطوير التطبيقات التكنولوجية في الإدارة الاقتصادية و تجسيد مخطط الانترنت الذي أطلق منذ حوالي سنتين بالوزارة. فالأمر يتعلق بترقية نظام البنك الالكتروني و الأعمال الالكترونية داخل المؤسسة للتوصل إلى تنظيم جيد للتكوين لاسيما لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إدخال مشاريع استثمارية تتعلق بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

كما يتوجب على شركة تسيير مساهمات الصناعات الكهرومنزلية (انديلاك) إلى تطوير أرضية لصناعة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بموقع المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية لسيدي بلعباس، بالإضافة إلى ضرورة ترقية شراكات بين القطاعين العمومي و الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن الجانب المالي لتجسيد هذه الاتفاقية سيتكفل به الصندوق الوطني للمنافسة و صندوق ملكية استعمالات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تطويرها.

ننوه إلى أهمية استفادة المؤسسات من خدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال لكون العديد من المنتجات و الخدمات في الجزائر غير معروفة في ظل غياب التحكم في المعلومة،الشيء

الذي يدعو إلى تعبئة المتعاملين الاقتصاديين و معاملي الهاتف النقال و تكاملهم لتطوير خدمات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ذات قيمة إضافية داخل المؤسسة الاقتصادية، فنحن نشهد منافسة قوية على المستوى الإقليمي والدولي، مما يلزمنا بجعل المؤسسة تنافسية.[1]

و بخصوص **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** فيرتكز برنامج الأعمال على الحفاظ على القدرات الإنتاجية و تعزيزها من خلال برامج دعم و مرافقة من أجل تحسين تنافسيتها.

فيما يتعلق بترقية الاستثمار ستسمح الإجراءات التي أقرتها الحكومة والمتضمنة أساسا تسهيل الاستفادة من العقار و التمويلات و تخفيف الأعباء الجبائية و شبه الجبائية بتفعيل النمو الاقتصادي و تشجيع بشكل خاص الاستثمار المدر للثروات و مناصب الشغل.و في هذا الصدد من شأن إخضاع الأوعية المتوفرة لنظام الامتياز و استحداث 36 منطقة صناعية جديدة تشجيع تطوير استثمارات جديدة.

ووفق خلال سنة 2013على ما لا يقل عن 113 مشروعا استثماريا منها 29 مشروع استثمار أجنبي مباشر، فتم توقيع ثلاث اتفاقيات في قطاعات الحديد والصلب والنسيج بين الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و شركاء أجانب و اتفاق تعاون في الصناعة الصيدلانية بأن القيمة الإجمالية لهذه المشاريع تبلغ 611 مليار دج (7ر7 مليار دولار) مع توقعات استحداث 22.500 منصب شغل مباشر.

و كان المجلس الوطني للاستثمار قد درس خلال السداسي الأول 2013 مجمل 90 مشروعا استثماريا بقيمة مالية تقدر ب 3ر511 مليار دج (3ر6 مليار دولار) حسب حصيلة قدمتها

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "اتفاقية إطار بين وزارتي الصناعة و البريد لتشجيع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/02/10.

سنة 2013 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ومنذ جانفي 2013 وافق المجلس على كل استثمار يفوق 5ر1 مليار دج مقابل عتبة 500 مليون دج من قبل حسب أحكام قانون المالية 2013.

إن شراكات صناعية تتعزز مع شركات رائدة عالميا في شتى المجالات مما عزز مناخ الأعمال في الجزائر من خلال إنعاش حقيقي للاستثمار الذي جاء بعد فترة من الغموض التي أدت إلى تراجع الاستثمارات.

كما أن شركات تسيير مساهمات الدولة و المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لقطاع الصناعة قد قامت بحوالي 77 مشروع شراكة منها 26 تمت في فروع الميكانيك و العتاد الفلاحي و بالبناءات الحديدية و الحديد و الصلب و كذا مواد البناء، وقد حظيت هذه المشاريع بموافقة مجلس مساهمات الدولة.

بالإضافة إلى 51 مشروع شراكة توجد في طور توقيع بروتوكولات اتفاق و إعداد عقود مساهمة و تحضير مخططات أعمالها. أما بخصوص المؤسسات الجزائرية الخاصة فتشكل هي الأخرى محور هذه الشراكة و هذه الحركية.

فتجسيد هذه الشراكات يبرز أكثر من أي وقت مضى مدى أهمية و جاذبية الاقتصاد الوطني و انفتاحه على الشركات الرائدة عالميا و التي تتوفر على تكنولوجيات و مهارات أكيدة و تبشر في مستقبل قريب بتكثيف التحالفات الإستراتيجية التي ستثري و تنوع أرضية الصناعة الوطنية. [1]

و عن **العقار الصناعي** نرى أن الإجراءات المتخذة في إطار ترقية العقار الصناعي ستمكن من توفير للمستثمرين مساحة إجمالية تقدر ب14.000 هكتار مقابل 11.000 هكتار كانت

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "المجلس الوطني للاستثمار يوافق على 113 مشروعا استثماريا بقيمة 611 مليار دج خلال 2013"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/09.

مقررة– 30 بالمائة من الأراضي الواقعة في مناطق صناعية ليست مستعملة–، لانجاز 49 مشروعا لإنشاء مناطق صناعية و المساحات المقررة، فالعقار يشكل عائقا بالنسبة للاستثمار.

و عن الجانب المتعلق بأسعار الأوعية العقارية فان مسالة تخفيض أسعار التنازل على العقار سيتم إدخالها في قانون المالية، و التنازل يتم من خلال دفع نسبة 5 بالمائة من القيمة التجارية للعقار و هناك اقتراح أن تكون هذه النسبة الايجارية 5ر1 بالمائة من القيمة التجارية.

هناك حاليا 18 منطقة صناعية في الجنوب و الهضاب العليا سيتم انجازها بصفة أولوية ، وتوجد 160 قطعة ارض غير مشغولة سيما بالروبية و الرغاية، كما هناك 74 وحدة صناعية ليس لديها عقد ملكية و رخصة استغلال و عليهم تسوية وضعيتهم.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة التحولية في الجزائر

نظرا لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها، وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمي من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحولية، من هذا المنطلق ونظرا لندرة البيانات الخاصة بالجزائر، شأنها في ذلك شأن باقي الدول العربية، نحاول فيما يلي الاستعانة بمؤشرين هامين محاولة للوقوف على واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحولية في الجزائر وذلك بالاعتماد على وزن القطاع في هيكلة الاقتصاد من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية وكذلك مساهمته في إجمالي الصادرات .

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " العقار الصناعي: ارتفاع المساحات الى 14.000 هكتار على مستوى الوطن"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/30.

1 مساهمة الصناعة التحولية في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي

إن معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة يمكن وصفها بالمشجعة حيث مكنت من المحافظة على التوازنات الكبرى وإعادة بناء استقرار الاقتصاد الكلي، فمنذ 1999 ميزان المدفوعات والموازنة العامة حققتا فائض، والاحتياطات الدولية الرسمية ارتفعت بشكل محسوس .

لقد سجل متوسط النمو الاقتصادي معدلات نمو فاقت 6 % كما هو مبين بالجدول أدناه كما شهدت معدلات النمو لنصيب الفرد من الناتج تطورات ملحوظة في مقابل مستويات نمو ديموغرافي متواضعة 1.88 .[1]

بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي للصناعة 6.03- بالمائة ، مقابل 2.89 بالمائة سنة 2000 ويرجع المعدل السالب الى الأزمة الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي و هو ما أثر على معدل استخدام الطاقات الانتاجية في هذا القطاع الذي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى. فالضعف في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة المصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الانتاجي، أدى الى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي و من ثمة رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الانتاجي و التي تؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي.[2]

[1] لأكثر تفاصيل حول الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو، يمكن الرجوع إلى المبحث الثالث، المطلب الأول من الفصل.
[2] أحمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل-حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص200.

جدول رقم19: التوزيع القطاعي و معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي (2000-2010) نسبة مئوية

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
أ) المحروقات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	39,19	32,51	37,85	45,59	45,06	34,69	39,14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,9	3,7	3,3	2,5-	2,3-	2,6-	0,75
ب) الخدمات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	30,73	33,54	30,97	27,90	29,16	35,35	31,28
- معدل النمو الحقيقي للخدمات غ	3,1	5,3	7,7	6,5	7,8	6,9	6,21
حكومية:	2,0	3,0	4,0	3,1	8,4	6,0	4,41
- معدل النمو الحقيقي للخدمات							
الحكومية:							
ج) الفلاحة :							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,0-	1,3-	3,1	4,9	5,3-	6,0	0,4
د) البناء والأشغال العمومية:							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,12	9,02	8,29	8,0	8,62	10,43	8,73
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,1	8,2	8,0	11,6	9,8	6,6	8,21
ه) الصناعة :							
نسبة المساهمة في الناتج	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	1,3-	1,0-	1,3-	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
لعمومي:	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12
- معدل النمو الحقيقي للقطاع							
الخاص							
و)ضرائب ورسوم على الواردات:							
- نسبة المساهمة في الناتج	6,49	8,31	16,7	5,77	5.89	6,13	8,21
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	0,9	16,7	10,2	2,7	7,7	5,8	7,33
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2,4	4,7	5,2	2,0	2,4	3,3	3,33

المصدر: بنك الجزائر، "التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر"، 2005-2010.

يعتبر قطاع المحروقات الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني، وسجل معدلات نمو منخفضة في الفترة 2006-2010، مقارنة مع تزايد نسبته في الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلات نمو متزايدة في الفترة (2000-2004) خلال تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي نتيجة أداء القطاع و الارتفاع المتواصل لأسعاره في السوق العالمية.

أما القطاع الصناعي فهو الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، فمعدل النمو المتوسط بلغ -1.6 للفترة 2000-2010 للقطاع العام، و 4.12 للقطاع الخاص، هذا ما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي و ما عرفته المؤسسات من تعثر مالي و هيكلي للقطاع العام، و تدهور المناخ الاستثماري في الجانب التمويلي و الإداري حال دون تطور القطاع الخاص، و الجدول الموالي يؤكد ذلك.

جدول رقم 20: تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام و الخاص في الفترة (2000-2010) نسبة مئوية

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1) القطاع العام:	- 1,9	- 1,0	- 1,3	-2,2	1,9	-2,5	-1,06
-صناعة الحديد، الميكانيك، إلكترونيك	2,2	7,1	2,0	1,3	3,9	-12,6	0.64
-مواد البناء	6,4	8,4	10,3	-3,8	-1,6	-5,0	2,45
-مواد غذائية	- 8,9	-19,1	- 15,7	-7,6	6,8	-3,3	-7,96
-صناعة كيميائية	6,2	- 8,5	- 2,2	-3,1	2,5	-10,6	-2,61
-الخشب و الورق	- 8,2	0,9	- 0,7	2,9	-11,9	14,8	-0,36
-النسيج	- 14,4	3,7	- 14,4	-14,0	-1,1	-10,8	-8,5
-صناعة الجلود	- 6,0	-19,3	15,4	-15,9	-1,2	-6,3	-10,68
2) القطاع الخاص	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12

المصدر: بنك الجزائر، "التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر"، المرجع السابق ذكره.

إن المساهمة في نمو الأنشطة الإنتاجية تضع المحروقات والخدمات في القمة بمساهمة تتجاوز 60 % في الثروة الوطنية، والواضح أن القطاع الصناعي يشغل مكانة تزداد وهنا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي، إذ انتقلت مساهمته من حوالي 10 % سنة 1998 إلى 6 % في سنة 2004 أي بتدهور يعادل حوالي 4 نقاط والى مستوى 5 % سنة 2007 هذا حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لتحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية ، هذا في الوقت الذي يتعزز فيه وزن المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي هذا هو الواقع الذي تأكد في السنوات الموالية، فقطاع المحروقات لا يتحكم اليوم فقط في تمويل النفقات

العمومية (الجباية البترولية تمثل أكثر من 60 % من الموازنة بين (2000 – 2005) والاستثمارات العمومية كما هو الحال ومنذ فترة طويلة، لكنه يتحكم ومنذ بداية عشرية الألفين في رسم ومدى النمو الاقتصادي فأصبح بذلك القطاع الأكثر حيوية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع كله كما لم يكن من قبل، فالاقتصاد بشكل ما أصبح رهين قطاع المحروقات والإيرادات البترولية التي تغطي ما نسبته 98 % من الواردات.

إن قراءة دقيقة ومتأنية للأرقام والمعلومات المنشورة عن الصناعة التحويلية العمومية في الجزائر توضح أنه على الرغم من الجهود التي بذلت لم تصبح هذه الصناعة قوة محركة للاقتصاد، بل إن الصناعة التحويلية الجزائرية تعيش أزمة حقيقة، فالمعطيات تشير إلى أن الصناعة التحويلية عرفت شبه استقرار بين 1983 و 1993 بمعدل نمو سنوي متوسط ب 0.1 % ، أما بالنسبة للفترة الموالية 1993 و 2003 سجلت انخفاض سنوي متوسط 1.1 % بمعنى آخر إن القيمة المضافة للصناعة التحويلية المسجلة في سنة 2003 هي أقل بأكثر من 10 % مقارنة مع سنة 1983، ولم يتوقف القطاع عن التدهور ففي سنة 2004 سجل نموا سلبيا بـ 2.3 % وفي سنة 2005 سجل أيضا نموا سلبيا بـ 2.8 % ، أما في سنة 2006 مستوى إنتاج قطاع الصناعة التحويلية وصل إلى مستوى 60 % من مستوى الإنتاج المحقق سنة 1989، فلنتصور إذا مقدار الخسائر على مستوى الإنتاج.[1]

[1] Ahmed Bouyacoub ," Les trois grands reculs de l’économie algérienne 1983-2003", Le Quotidien d’Oran, 19mai, 2005.

كما أن القيمة المضافة للسعر المنتج للصناعات التحويلية الجزائرية كان 4.084 مليون دولار سنة1990 ليستمر في الانخفاض إلى 3.575 مليون دولار عام 1995، 3.225 عام 1996، 3.724 عام 1997، و 3.986 سنة 1998[1].

إن هذا التدهور يبدو أكثر أهمية عند مقارنة أداء القطاع بدول أخرى خاصة المجاورة منها، ففي سنة 1983 الجزائر احتلت المرتبة الأولى فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي بعيدا عن كل من المغرب، تونس ومصر حيث كان نصيب كل ساكن من الإنتاج الصناعي يعادل 280 دولار بينما كان في المغرب 123 دولار وتونس 177.5 دولار أما في مصر فلم يتجاوز 84 دولار، أي أن الجزائر أنتجت ما يعادل 2.28 مرة أكثر مما أنتجته المغرب، و1.58 مرة أكثر من تونس، و3.33 مرة أكثر من مصر[2].

إلا أن الوضع تغير بعدها لتحتل الجزائر المرتبة الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] المنظمة العربية للصناعة و التعدين، إحصائيات الصناعة، العدد 4، تونس 1999، ص 259.
[2] Ahmed Bouyacoub, op.cit.

جدول رقم21: تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية بين 1983 – 2005 (نصيب كل ساكن من القيمة المضافة), بأسعار سنة 1983 .

	1983	1990	2000	2005	الاتجاه
الجزائر	280	247	120	116	↙
المغرب	123	193	200	219	↖
تونس	177.5	255	369	414.7	↖
مصر	84	144	216	278.9	↖

Source : world bank , world development indicators 2003,and Industrial development report, 2009.

واضح أن تونس تحتل المرتبة الأولى في المجموعة ففي سنة 2005 أنتجت ما يعادل 3.5 مرة ما أنتجته الجزائر في نفس السنة لتحتل بذلك الجزائر المرتبة الأخيرة في المجموعة، كما أنه مابين 1970 و 2005 تضاعف الإنتاج الصناعي الجزائري مرتين ونصف في حين تضاعف 12 مرة في تونس وبأربع مرات بالمغرب [1].

إن الأزمة البترولية لسنة 1986 سجلت نهاية مرحلة غطى فيها الريع البترولي على كل مشاكل الصناعة المرتبطة بالإنتاجية ووفر رؤوس الأموال للاقتصاد الوطني، ومع نهاية هذه المرحلة بات التراجع الصناعي حتمية لا بد منها، هذا التراجع الذي استمر منذ نهاية الثمانينات، شهدت معه الصناعة التحويلية نموا سلبيا بحيث لم تتجاوز مساهمتها وفي أحسن

[1] Ahmed Bouyacoub, op.cit.

الأحوال 7 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصلت إلى مستوى 15 % مع منتصف الثمانينات[1].

ومن اللافت أن الاقتصاد الجزائري يشهد هذا التراجع في التصنيع في الوقت الذي تعرف باقي دول العالم وخاصة النامية منها تطورا في قطاعاتها الصناعية، فالقيمة المضافة العالمية في قطاع الصناعات التحويلية عرفت خلال العشر سنوات الأخيرة نموا بمعدل 7 % ، كما أن صادرات السلع المصنعة نمت بمستوى أكثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل المناطق، مما يعكس دولية التصنيع، بل أن نتائج الدول النامية، في هذا الصدد، تبدو أحسن من تلك المسجلة في الدول المتقدمة والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تايوان، تايلندا، الأرجنتين، البرازيل وغيرها.

وفي الجزائر يبدو أن التصنيع لم يشكل موضع اهتمام خاص من قبل السلطات العمومية، فعدا عمليات التطهير المالي المتكرر والتي كلفت الخزينة العمومية أكثر من 30 مليار دولار دون أن تضع حدا للاستدانة المتكررة للمؤسسات العمومية، نجد الخصخصة التي تسجل تأخرا ملحوظا وعملية إعادة التأهيل مازالت بعد في بدايتها[2].

وبالنتيجة فانه حتى يستدرك القطاع الصناعي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال منتصف الثمانينات التي وصلت إلى 15 %، عليه أن يحقق متوسط نمو سنوي يتجاوز 10.3 % على مدى العشر سنوات القادمة، وهو مجهود معتبر صعب تخيله في الوقت الراهن بالنظر إلى الوضع العام للصناعة.

[1] Idem.

[2] تقرير لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، " تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية "، السداسي الأول 1996، ص10.

إن هذه النتائج توضح مدى ضعف أداء الاقتصاد الجزائري عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، الذي أعيدت هيكلته العديد من المرات واستفاد من أموال طائلة دون التوصل إلى إحداث تغير ايجابي حقيقي وهو ما انعكس على تنافسية القطاع وأداءه المتواضع جدا في مجال الصادرات.

2 مساهمة صادرات الصناعة التحولية في هيكلة الصادرات

يشكل أداء الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق الدولية، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تقيم قطاع الصادرات ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة، وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على الاستفادة من تصنيع السلع التحويلية والابتعاد عن تصدير السلع الأولية المعروفة بعدم المرونة السعرية و الدخلية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وما له من آثار سلبية على الإدارة الاقتصادية الكلية، وهي عوامل أدت بالدول إلى التخلي تدريجيا عن سياسات إحلال الواردات والتوجه نحو إستراتيجية ترويج الصادرات لاستدامة معدلات النمو ورفاهية السكان، وتعتبر كوريا مثالا على ذلك حيث تحتل الصدارة في هذا المجال باعتبارها دولة تصنف ضمن الدول المصنعة حديثا والتي تعتمد أساسا على الأسواق الخارجية في السلع المصنعة لإحداث النمو المطلوب.

أما الجزائر وفي الوقت الذي باتت فيه السلع الصناعية تستحوذ على أكثر من نصف الصادرات الدولية في هيكلة التجارة الدولية، فان أدائها يدل على أنها بعيدة عن توظيف سياسة ترويج صادرات مبنية على السلع المصنعة وأن القطاع الأولي ما زال مسيطرا على أداء قطاع الصادرات وذلك نتيجة لطغيان النفط.

جدول رقم 22: الحصة النسبية للصادرات الصناعية للجزائر وبعض دول المقارنة (مابين 1995 و2006)

الدول	الجزائر		تونس		المغرب		مصر	
السنوات	95	06	95	06	95	06	95	06
نسبة صادرات السلع التحولية إلى إجمالي الصادرات	3.7	1.2	79.4	86	51.4	67.8	40.4	21.2
نسبة صادرات المواد الخام والمعادن إلى الإجمالي	0.5	0.7	1.7	1.5	11.5	9.3	6.4	2.3
نسبة الصادرات من الوقود إلى الإجمالي	94.6	97.9	8.5	7.5	2.2	1.9	37.2	56.4
نسبة صادرات السلع الأخرى إلى الإجمالي	1.2	0.2	10.4	11	34.9	21	16	20.1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية 2008" .

إن الهيكلة القطاعية للاقتصاد كان لها أثرها الواضح على الصادرات، فباستثناء المحروقات يسجل الميزان التجاري للجزائر وباستمرار أرصدة سالبة بالنسبة لكل مجموعات الإنتاج الأخرى، رصيد سالب مع الاتحاد الأوروبي كما هو الحال مع باقي العالم.

جدول رقم 23: حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر (2005- 2013)

القيمة بمليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
الصادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
جمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

*نتائج مؤقتة

و الشكل الموالي يوضح لنا ذلك.

شكل رقم 9: تطور التجارة الخارجية للجزائر للفترة 2005-2013

القيمة بمليون دولار أمريكي

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

*نتائج مؤقتة

خلال عام 2013، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 11.06 مليار دولار. في الواقع، بلغت الصادرات الجزائرية 65.91 مليار دولار أي بانخفاض طفيف قدر ب 27،8٪ ، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 85،54 مليار دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 89،8٪ مقارنة مع عام 2012. ويفسر هذا الاتجاه في آن واحد زيادة في الواردات وانخفاض الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه. علاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات للصادرات، النتائج محل النقاش، تبعث نسبة 120٪ في عام 2013 مقابل 143٪ خلال عام 2012. وقد أدى ذلك إلى وجود فائض في الميزان التجاري خلال فترة التسعة أشهر من عام 2013 بحوالي 06،11 مليار دولار مقابل 49،21 مليار دولار أي بانخفاض قدر ب 51،48٪ مقارنة بعام 2012.

و عن **تطور الصادرات حسب المنتجات،** فحسب إحصائيات الجمارك، بلغت نسبة الواردات 54.85 مليار دولار ضد 50.37 في عام 2012 أي بارتفاع قدره 89،8 ٪ وقد شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر بأكثر من 96.72٪ من حجم الصادرات، أي بـ 63.75 مليار دولار عام 2013 ضد 69.80 مليار دولار، مسببين بذلك انخفاض طفيف قدره 8.67٪ ، حسب نفس المصدر. أما فيما يخص الصادرات خارج مجال المحروقات، فلا تزال محتشمة، حيث تقدر بـ 3.28٪ من الحجم الإجمالي للصادرات (2.16 مليار دولار). إن أهم المنتجات الرئيسية خارج مجال المحروقات التي يتم تصديرها تتمثل في المواد النصف مصنعة ب 1.61 مليار دولار و المسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.44٪ خلال عام 2013، السلع الغذائية بقيمة 402 مليار دولار، أي بارتفاع قدره 27.62 ٪.

جدول رقم 24: تطور التجارة الخارجية من خلال مجموعة المستخدمين للفترة (2005-2013) القيمة بمليون دولار أمريكي

مجموعة المستخدمين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	النسبة(%)
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	402	0.61
الطاقة و زيوت التشحيم	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	96.72
المواد الخام	134	195	169	334	170	94	161	168	109	0.17
نصف المنتجات	656	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1610	2.44
معدات التجهيز الفلاحية	-	1	1	1	-	1	-	1		0
معدات التجهيز الصناعية	36	44	46	67	42	30	35	32	27	0.04
السلع الاستهلاكية	14	43	35	32	49	30	15	19	17	0.03
المجموع	**46001**	**54613**	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**65917**	*100*

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

* نتائج مؤقتة

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا بأكثر من 8.89٪ مقارنة بعام 2012، اجتازت من 37،50 مليار دولار إلى 85،54 مليار دولار.

جدول رقم 25: تطور التجارة الخارجية من خلال مجموعة المنتجات 2012-2013

مجموعة المنتجات	سنة 2012		سنة 2013		التطور%
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
السلع الغذائية	9022	%17.91	9580	%17.47	%6.18
السلع المخصصة لأداة الإنتاج	17423	%34.59	17395	%31.71	%0.16-
السلع و المعدات	13934	%27.66	16678	%30.41	%19.69
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	9997	%19.84	11199	%20.42	%12.02
المجموع	**50376**	**%100**	**54852**	**%100**	**%8.89**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

توزيع حسب مجموعات المنتجات في عام 2013 يسلط الضوء من خلال الجدول أسفله زيادات بالنسبة لسلع المعدات بنسبة 19.69٪، السلع الاستهلاكية غير الغذائية ب 12٪ و السلع الغذائية بنسبة 6.18٪ مقارنة مع عام 2012. أما بالنسبة لمجموعة السلع الموجهة للإنتاج، فقيمة وارداتها بقيت ثابتة نسبيا في حدود 17.4 مليار دولار .

والنتيجة أن صادرات الجزائر تفتقر إلى التنويع المطلوب الذي يضمن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عدد قليل من السلع والذي يمكن أن يؤدي إلى هزات مستمرة للاقتصاد، فبالمقارنة مع بعض الدول يتضح ضعف تنوع التجارة الخارجية للجزائر.

جدول رقم 26: نسبة تمركز الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول

الدولة	تمركز الصادرات
الجزائر	0.61
مصر	0.34
الأردن	0.11
المغرب	0.2
تونس	0.21
تركيا	0.14

Source : rapport Femise 2004

واضح أن الجزائر تتميز بهيكل الصادرات الأقل تنوعا في هذه المجموعة، فما زالت صادراتها محصورة في المحروقات، أما الصادرات خارج المحروقات فتضل هامشية تتصدرها منتجات مرتبطة بالمحروقات تصل إلى نسبة 50 % .

إن التأخر الخاص بطبيعة وتنوع الصادرات يمكن أن يقاس أيضا بمساهمة سلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات، هذه السلع التي تعتبر كعامل فعال في غزو الأسواق

الخارجية فعلى مدى الفترة 1995–2000 لم تساهم هذه السلع في الصادرات الإجمالية للجزائر إلا بما نسبته 0.6% فقط، مقابل متوسط يقدر بـ 3.6% و6.9% بالنسبة لكل من المغرب وتونس على التوالي، ومتوسط عالمي يقدر ب 18.7%.

جدول رقم 27: صادرات الجزائر وبعض دول المقارنة من السلع ذات التكنولوجيا العالية للفترة (2005–2007) كنسبة من إجمالي الصادرات

2007	2006	2005	
0.7	1.6	1.5	**الجزائر**
8.8	9.8	9.6	**المغرب**
5.3	6.6	4.4	**تونس**
51.7	53.8	54.6	**ماليزيا**

المصدر : الأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية

يوضح الجدول أعلاه التأخر الذي تعرفه الجزائر في مجال تصدير السلع ذات التكنولوجيا العالية وذلك في الوقت الذي تأكد فيه أن مستقبل التنافسية هو في الواقع للصناعة ذات الكثافة التقنية العالية والملاحظ أن فارق الكثافة التكنولوجية بين صادرات الدول النامية والدول المتقدمة أصبح يتقلص شيئا فشيئا، فمثلا في سنة 1998 صادرات السلع التكنولوجية للدول النامية فاقت قيمة صادراتها من النسيج والألبسة والأحذية.

والجدير بالذكر أن تواضع مساهمة هذه الصناعات في صادرات الجزائر يتزامن مع وجود نظام تعليم متجه نحو العلوم، لكن ونظرا لانعزال النظام العلمي والبحثي في داخل الجامعات، فان هذا النظام ظل منفصلا عن المحيط الاقتصادي بحدة ولعل هذا ما يفسر ضآلة نسبة السلع ذات التكنولوجيا العالية في إجمالي الصادرات. وهو ما يجعل الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر معرضا لتقلبات سوق المحروقات الدولية، نظرا لثقل ما يساهم به هذا القطاع في الاقتصاد، كما

يعكس انخفاض وضعف القاعدة الصناعية والتكنولوجية والذي انعكس بالضرورة في ضعف القدرة التصديرية ومواكبة السوق العالمية، فالجزائر تفقد سنويا من قدرتها التنافسية وذلك ما يؤكده التقرير السنوي للتنافسية الصناعية لسنة 2009 الصادر عن الأمم المتحدة حيث احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب بين 122 دولة .

تعرف الجزائر تأخرا واضحا في مجال تنافسية الأداء الصناعي فما بين سنتي 2000 و2005 تفقد الجزائر مزيد من قدرتها التنافسية في هذا المجال الحيوي

إن هذا الواقع الصعب والخطير يتزامن مع الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري والذي يتعزز أكثر فأكثر مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا التطبيق التدريجي لبنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

وفي الأخير لا يفوتنا أن نشير إلى أن عدم شيوع المفهوم الحديث للتسويق لدى المؤسسات الصناعية حيث أن وظائف وأنشطة التسويق في هذه المؤسسات لا زالت مبعثرة بين وحدات إدارية مختلفة وغير متخصصة، وكذلك افتقار معظم المؤسسات إلى وجود وحدة أو جهاز إداري لنظام المعلومات التسويقي، وهذا من شأنه إضاعة فرص تصدير مواتية أمامها، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستوى أدائها وقدرتها التنافسية.

3- المناطق الصناعية بالجزائر [1]

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.

أ-إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

- **تهيئة المنطقة الصناعية**

تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

*هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

*مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

[1] عيسات العربي و براهيمي السعيد، " مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج"، في (ملتقى دولي حول:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، جامعة المسيلة, 2012.

*عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة. وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

- **تسيير المنطقة الصناعية:** حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات

الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات و التهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

ب- أهم المناطق الصناعية في الجزائر

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة ببانتة، وأقبو ببجايةوسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار ةالحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ .

جـ-إعادة تأهيل المناطق الصناعية

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

خاتمـــة الفصل الثاني

إن الجزائر تظل تابعة وبقوة للمحروقات على الرغم من الخطابات السياسية الرسمية الداعية إلى خلق اقتصاد متطور ومتنوع منذ نهاية عشرية السبعينات، فبعد مرور سنوات قليلة شكلت المحروقات نسبة تزيد عن 95 % من إجمالي الصادرات، في إشارة إلى هيمنة قطاع المحروقات على بنية وهيكلة الاقتصاد والتي تزداد قوة في الوقت الذي يتقهقر فيه القطاع الصناعي خارج المحروقات وذلك في العديد من فروعه، حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية .

إن الانفتاح التجاري "المستعجل" كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية فلقد أصبحت خسائر الصناعة لحصتها من السوق معتبرة جدا، فبات من الصعب الحفاظ أو تحسين حصتها في السوق المحلي للمنتجات الصناعية، أما غزو الأسواق الخارجية فقد أصبح يشكل هدفا بعيد المنال إن لم نقل مستحيلا، فهذا الانفتاح يهدد في الوقت الراهن ليس فقط بقاء العديد من المؤسسات غير التنافسية فحسب بل يهدد الاستثمار المنتج.

لعل في كل ما تقدم إشارة واضحة إلى أن الصناعة الجزائرية تتسم بغياب تام لإستراتيجية صناعية تضمن هذا القطاع، مما يصعب دخولها للمنظمة العالمية للتجارة بالوضعية الحالية، فالاستراتيجيات التي تم وضعها إلى حد الآن لتحضير هذه الصناعة لتكون منافسة تحسبا لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لم تعط النتائج المرجوة منها، لأنها تبقى ناقصة ولن تسمح للصناعة الوطنية بالصمود

كثيرا أمام انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة العالمية، الحقيقة أن الجزائر تدخل ملعب التنافسية المعاصرة بقاعدة اقتصادية ضعيفة وصناعة محلية نجحت في العيش من خلال الحماية والدعم الحكومي.

الفصل الثالث: القطاع الصناعي

الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة

الأورومتوسطية: واقع، رهانات و آفاق

مقدمة الفصل الثالث:

إن بروز التكتلات والتحالفات قد أثر كثيرا على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية، وكان ابرز تكتل اقتصادي عالمي له التأثير الكبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى وجود تكتلات إقليمية مثل الاتحاد الأوربي، وغيرها من الاتحادات والتحالفات الإستراتيجية التي أنشأتها الدول المتقدمة، وفي خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية بدا من إتباع سياسة التحالفات والتكتلات كأساس لمواجه المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من المشاكل ومعوقات التنمية التي تعاني منها اقتصادياتها أبرزها المديونية، لهذا سعت تلك الدول إلى الانضمام أو تشكيل تحالفات وتكتلات اقتصادية بينية أي بين الدول النامية أو الانضمام في التكتلات الاقتصادية العالمية، أو اللجوء إلى عقد اتفاقات الشراكة بينها وبين الدول المتقدمة.

وبالتركيز على الجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية، وهذا من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع، ولهذا انضمت الجزائر إلى عدة تكتلات وتحالفات وعقد العديد من اتفاقيات الشراكة، وأبرزها عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والذي دخل حيز التنفيذ ابتدءا من 01/ 2005/09.

وتسعى الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها تلك الدول وتقليل المنافسة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تأتي الشراكة

الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق عدة أهداف، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية، فالتوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول تنمية واكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها مواجهة المنافسة، و يجدر بالذكر أن تنافسية الاقتصاد يمكن تنميتها وتطويرها من عدة مداخل من أبرزها التكتل والتحالف كخيار استراتيجي لمواجهة المنافسة وتدعيم التنمية والتطور الاقتصادي.

لقد شهد القطاع الصناعي الجزائري تعثرات كبرى ، خاصة بانتهاج الحكومة سياسة اقتصاد السوق و دخولها نطاق تطبيق منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية و الشروع في عملية التفكيك التدريجي للقيود الجمركية. و عليه تم إتباع عدة استراتيجيات و سلسلة من الإصلاحات، أملا في التخفيف من حدة هذا التعثر و ترقى بالمنتجات الجزائرية في إطار المنافسة.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد أثر الشراكة الأوربية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري.

المبحث الأول: الاتفاق الأورومتوسطي لتأسيس الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر

دخلت البشرية ألفية ثالثة ميزها انفتاح اقتصادي لا مثيل له، وإن كان ما يبرر هذا الانفتاح بالنسبة للدول المتقدمة هو ضرورة استمرارية النمو المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق، أما من جهة الدول النامية فهو مطلب لتحقيق تنمية مستدامة.

لقد أدى هذا الانفتاح إلى بروز تكتلات وتجمعات جهوية، تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين الأول تجاري والثاني مالي.

وفي هذا السياق، تندرج اتفاقية الشراكة الأورمتوسطة والتي تهدف إلى بناء منطقة آمنة مستقرة نامية بشكل دائم، وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب المتوسط والتي تتطلب مساعدات مالية وتقنية تحقق من خلالها اندماج دول جنوب وشرق المتوسط في هذا الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي.

لذا سعت الجزائر مثل بقية دول جنوب المتوسط إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول الاتحاد الأوربي من أجل إيجاد حلول للأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها.

المطلب الأول : خطوات ...في طريق الشراكة.

يعد موضوع الشراكة الأورو جزائرية أكبر التحديات التي تواجه الدول المتوسطية على العموم والجزائر على وجه الخصوص، باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية، وهذا لما توفره من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية. فخيار الشراكة مفيد و حتمي، كونه يساعد في عملية الإنعاش الاقتصادي الوطني من خلال تحسين جودة و تنافسية المنتج، جلب الاستثمارات الأجنبية، خلق مناصب العمل، تحويل التكنولوجيا والمنافسة الدولية وتقليص نفقات الدولة.

عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية، الجيو–إستراتيجية والسياسية، فدخلت العديد من المفاوضات مع الشريك الأوربي رغبة في تعزيز عمليات التعاون فالشراكة معه.

1–اتفاق التعاون لسنة 1976 :

لقد تميزت العلاقات الجزائري الأوربية بطابع خاص، بحكمها مستعمرة فرنسية سابقة تحصل على معاملة تفضيلية لصادراتها من خلال طابع رسمي عن طريق اتفاقيات "أيفيان" 19 مارس 1962، المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي إزاء فرنسا وبالتالي إزاء أوروبا ، الشيء الذي جعلها لا تحتاج إلى إمضاء اتفاق تعاون مع المجموعة مقارنة بجارتيها تونس و المغرب اللّتان بادرتا بالتوقيع سنة 1969.

لكن بعد نهاية الستينات، قررت بعض الدول الأوروبية العضو في المجموعة وخاصة إيطاليا، بشكل فردي، رفض متابعة منح تفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية. وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972، فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، التي تبنتها المجموعة كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

وقعت الجزائر سنة1976/07/01 على مدى 20 عاما، اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل خمسة سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبي، فحصلت على مساعدات مالية قدرت ب 784 مليون إيكو و قروض ميسرة من البنك الأوربي للاستثمار بلغت 640 مليون إيكو في إطار أربعة بروتوكولات [1]. وتتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهبات قابلة للتسديد وقروض خاصة بشروط ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ البروتوكول المالي الأول 1978-1981: بمبلغ 114 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة مالية، والباقي في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.
- ✓ البروتوكول المالي الثاني 1982-1986: بمبلغ 151 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة، والباقي قروض ممنوحة.

[1] Bensidioune Isabelle et Agnés chevalier, op.cit, P135.

- ✓ البروتوكول المالي الثالث 1987-1991: بمبلغ 239 مليون إيكو، منها 56 مليون إيكو في شكل إعانة، والباقي قروض ممنوحة.
- ✓ البروتوكول المالي الرابع 1992-1996: بمبلغ 350 مليون إيكو، منها 70 مليون إيكو كإعانة مالية والباقي في شكل قروض، إضافة إلى مبلغ البروتوكول تم تقديم 95 مليون إيكو في إطار "السياسية الأورومتوسطية المتجددة" والتي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج ميدا .

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة. كما أنه وقعت بعد المفاوضات التي قامت بها الأجهزة الإدارية للطرفين، دون إثارة نقاش داخل الرأي العام، تساهم فيه كل فعاليات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد سجل اتفاق التعاون لسنة 1976 نتائج تجارية صافية لصالح المجموعة الأوربية مع الإشارة إلى تواضع ومحدودية الموارد المالية التي تم رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج وعصرنة الزراعة.

وعند اقتراب وصول الاتفاق إلى نهايته تحركت دول المجموعة الاقتصادية اتجاه بلدان المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة سنة 1993 أي قبل انعقاد مؤتمر برشلونة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك مشروع الشرق أوسطية، والذي احتضنت المغرب فعاليات قمته الأولى (قمة الدار البيضاء 1994).

2- مسار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية في إطار برشلونة:

نتيجة لمسارعة المغرب وتونس إلى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بقيت الجزائر على الهامش إلى غاية 1994 أين تم عقد أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوربي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات وهو الأمر الذي قاد إلى تكوين ستة ورشات تعالج قضايا الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي والتعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي.

ولقد تم تجميد عمل الورشات سنة 1997 نتيجة اختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية، وإصرار كل طرف على موقفه فضلا عن مخلفات الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك.

و من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، دخلت الجزائر في جملة من المفاوضات معه في جوان1996 ، و التي عرفت نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 ، فعرفت المفاوضات مسيرة طويلة -12 جولة-، ولعل أهم الأسباب التي ساعدت على توقيع هذا الاتفاق هي[1]:

- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث و عصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1] Belattaf.M et Arhab.B, "le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE", colloque international, université de Tlemcen, 21-22/10/2003, PP 14-16.

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

و في عام 2001 ببروكسل تم استئناف المفاوضات، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13، ، لتستمر جملة من الجولات أين تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 ، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وما يجب الإشارة إليه، أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي أكثر من 65 بالمائة خلال الفترة الممتدة ما بين(1997-2003) ، أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60 بالمائة خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.

ولقد وضع الاتحاد الأوربي في هذا الإطار أداة مالية جديدة، الهدف منها تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوربية والتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة، وهذه الأداة هي برنامج **ميدا 1** و **ميدا 2.**

يهتم برنامج **ميدا 1** بتهيئة اقتصاديات الدول المتوسطية المعنية في الفترة الممتدة من 96-99، وكان

حظ الجزائر من البرنامج 164 مليون أورو إضافة إلى 30 مليون أورو تم تقديمها سنة 2000 مما يجعل المبلغ في الفترة 96-2000 هو 194 مليون أورو.

يختلف برنامج **ميدا** عن البروتوكولات المالية السابقة من حيث خضوع تمويلات هذا البرنامج لمبدأ السنوية، حيث أن المبالغ المخصصة للسنة الجارية إذا لم تستهلك قبل نهايتها يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطية، كما يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول موضوع التمويل وفقا لبرنامج زمني محدد بصفة مشتركة بين الدولة و الاتحاد الأوروبي، في حين كانت البروتوكولات الأخرى تهتم بتمويل مشاريع محددة.
نشير إلى أن حصة الجزائر مثلت 5% فقط من المبلغ المخصص لبرنامج **ميدا 1** ككل وهو 3435 مليون أورو.

ولقد تم توجيه هذه الأموال إلى المجالات الآتية:
- المساهمة في عملية التعديل الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الفترة 95-98، والتي مست مجال التجارة الخارجية، وخصخصة المؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاجتماعية وهذا بمبلغ قدره 125 مليون أورو.
- تطوير القطاع الخاص وهذا بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير القطاع المالي وإصلاح الخدمات البريدية.
- دعم مشاريع البنى التحتية وحماية البيئة.

أما برنامج **ميدا 2** فهو يغطي الفترة 2000-2006 ويعمل على ضمان أفضل وأحسن السبل لتنفيذ

اتفاقية الشراكة والمبلغ المخصص للجزائر ضمنه هو 90.2 مليون أورو ويهدف إلى:

- التحكم في النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقلالية عن قطاع المحروقات.
- معالجة البطالة والأوضاع الاجتماعية.
- العودة إلى السلم المدني وتحقيق الأمن والاستقرار.

نجد أن نسبة المبالغ المالية الممنوحة بالنسبة للجزائر ضئيلة ، مقارنة بدول مجاورة كتونس و المغرب أو دول متوسطية أخرى(التي تم التطرق لها في الفصل الأول)، والذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع إتفاقية الشراكة (أفريل 2002)، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية وتقوية البنية التحتية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني[1].

فالإستراتيجية الحالية للإتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي لإنجاح عملية الشراكة مع الجزائر تستجيب لأهم المتطلبات والأولويات المبرمجة للفترة 2002-2004 والتي تطمح الجزائر من خلالها الاستفادة بمبلغ 150 مليون أورو لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور أساسا حول إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الإرهاب، وتطوير الإستراتيجيات القطاعية، وعصرنة القطاع المالي والمصرفي، وإعادة إصلاح منظومة التعليم والصحة والعدالة والنقل، و تطوير القطاع الخاص، وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية، وتقوية البنية التحتية للاقتصاد.

- [1] زكي حنوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، في(مجلة آفاق اقتصادية)، الإمارات العربية المتحدة، العدد 82، 2000، ص 81.

منح الاتحاد الأوروبي غلافا شاملا بقيمة 106 ملايين أورو لفائدة الجزائر لسنة 2005-2006 للبرنامج المرجعي الوطني الذي يندرج في إطار برنامج "ميدا2" و هو الأداة الرئيسية للتعاون المالي في إطار علاقات الشراكة الأورو متوسطية.

و يهدف هذا البرنامج كالذي سبقه "ميدا1"، إلى تشجيع و دعم إصلاح الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية لدول المتوسط المستفيدة منها الجزائر من أجل إقامة منطقة التبادل الحر المندرجة في إطار الشراكة في آفاق سنة 2010 كما يحدد البرنامج المرجعي الوطني أولويات العمل بالنسبة للسنتين المقبلتين.

و بخصوص الجزائر, فقد تم جمع مشروعين في شق برنامج واحد خاص بتوطيد الإصلاحات الاقتصادية و المساهمة في العصرنة الإدارية تحسبا لدخول اتفاق الشراكة حيز المفعول. و يهدف المشروع الأول المحدد في شق الإصلاحات الاقتصادية إلى توطيد عبء الإعلام الاقتصادي بالنسبة لعملية القرار في مجال تحديد السياسات. فيما يهدف المشروع الثاني المحدد في شق العصرنة الإدارية و المستفيد من 35 ملايين أورو إلى تعزيز قدرات هياكل وزارة التجارة في تكييفها مع عملية التحرر الاقتصادي و المبادلات التجارية التي انتهجتها الجزائر. و دائما في مجال عصرنة الإدارة، أكد نفس المصدر أن حقل "التسيير الاقتصادي", استفاد من مبلغ إجمالي قدره 20 مليون أورو, ستخصص لتزويد الجزائر بخلية بحث من أجل تموين مراكز اتخاذ القرار و مرافقة الحكومة في إرادتها في إعداد السياسات الإستراتيجية القطاعية على المدى المتوسط. و تم منح مبلغ 5 ملايين أورو لحقل "تسهيل التجارة" من أجل دعم مسار وزارة التجارة في مجالات التنافس مثل المراقبة الاقتصادية و حماية المستهلك و مراقبة السوق و الانضمام إلى المعايير الأوروبية و مصلحة النوعية.

و يندرج الظرف المالي الذي خصصه الاتحاد الأوروبي لتغطية برنامج مرافقة اتفاق الشراكة, في إطار

مواصلة برنامج "التحديث الإداري" و يرمي على وجه الخصوص إلى منح الخبرات من أجل المساهمة في تقريب الإطار التشريعي و التنظيمي للجزائر من الإطار التشريعي و التنظيمي للاتحاد الأوروبي و تعزيز الإطار المؤسساتي لهذا التشريع.

و قام البرنامج المرجعي الوطني في أولويات عمله من أجل السنتين المقبلتين بإعداد برنامج خاص بمرافقة تطبيق اتفاق الشراكة بكامله و دعم تنفيذ و تطبيق الاتفاقات الجهوية للتبادل الحر مع بلدان متوسطية أخرى.

و بخصوص المنشآت القاعدية الاقتصادية, خصص البرنامج المرجعي الوطني مبلغ 20 مليون أورو كدعم للتحرير و إصلاح قطاع النقل و إعادة تنظيم نظام الموانئ و تثمين شبكة السكك الحديدية الحضرية و تحرير نشاط المطارات، و تم تخصيص 20 مليون أورو لتحيين جرد الموارد المائية و كذا إصلاح تسيير العرض و الطلب. و فيما يخص جانب "تثمين الموارد البشرية", فسيتم تحديد القيمة المخصصة لبرنامج "تومبيس" الموجه إلى تحديث نظام التعليم العالي, مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات كفاءة البرنامج بالجزائر و الاستعداد المالي للاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى, ستستفيد الحركة الجمعوية بميزانية تقدر ب10 مليون أورو و الموجهة لتدعيم ترقية الحوار و التقارب بين حضارات و شعوب ضفتي حوض المتوسط. كما تم اختيار "العمل الجواري الريفي" في إطار البرنامج المرجعي الوطني, الذي يمنح لهذا الجانب غلافا ماليا ب11 مليون أورو كدعم لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و كذا إلى برنامج منطقة الهجرة الأساسية التي تسجل نسبة عالية من البطالة. و في هذا الصدد, يتم الهدف أيضا إلى تحسين الظروف المعيشية و استقرار الشعوب و إنشاء نشاطات اقتصادية معيشية.

و في الأخير, تم تخصيص مبلغ 10 مليون أورو لتحديث الشرطة الجزائرية و تدعيم التسيير الجيد

للشؤون العمومية. كما تم تخصيص هذه الميزانية إلى المساهمة في تسيير تدفق الهجرة, من خلال تكوين شرطة الحدود و تبادل الاجتهاد و مكافحة الهجرة غير الشرعية و لصالح تبادل المعلومات المتضمنة متابعة تحركات الهجرة و الإجراءات الملموسة الردعية.[1]

أما برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميدا 2" دخل حيز التنفيذ عام 2009، فالاتفاقية التي تم توقيعها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 2008 " ميدا 2" والتي نصت على تأهيل 500 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة (التي ينمو عددها سنويا بمعدل 10 بالمائة)، يساهم بموجبها الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو، والجزائر بـ 3 ملايين أورو في تأهيل هذه المؤسسات تهدف إلى تعزيز مكاسب البرنامج الأول الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميدا1"، كما يسعى إلى تيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهة تحديات الانفتاح الذي يعيشه الاقتصاد الوطني". وعن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فالضرورة تلح على التفكير في آليات جديدة ومتجددة لتكريس خيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لتطوير الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، و شرعت الوزارة المعنية في إعادة النظر في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في ديسمبر 2001 وذلك من أجل إدخال آليات جديدة تكرس هذا التوجه من جهة وتحدد من جهة أخرى

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،"الاتحاد الأوروبي يمنح 106 ملايين أورو للجزائر في إطار برنامج ميدا"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php/ar/investir-en-algerie ، تم الاطلاع بتاريخ:2013/11/04.

مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير الدولية " من أجل ترقية هذه المؤسسات. إذ وجب إيجاد قانون جديد يدعم القطاع ويضع الأطر القانونية وآليات دعم جديدة خاصة بفروع النشاط وكذا تحديد سياسة الحكومة في مجال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ستعتمد السلطات العمومية على التقييم الذي استعملته طيلة السبع سنوات الماضية وكذا على الخبرة الدولية في مجال التشريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و ترغب العديد من المؤسسات الصغيرة في الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقته الوزارة عام 2007، فالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرمت إلى غاية نهاية جوان من السنة نفسها عقودا للتأهيل مع حوالي 247 مؤسسة، كما أنها رافقت حوالي 20 مؤسسة في مسار التشخيص. و عليه ينبغي على مختلف المؤسسات المعنية إلى استغلال كافة قدراتها من أجل الحصول على منتجات مصدق عليها من شأنها أن تنافس أحسن المنتجات وتضمن ترقية الصادرات[1].

3- شروط نجاح الدخول في الشراكة:

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكننا تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

[1] جريدة الوطن،"الشروع في تطبيق برنامج "ميدا 2" في جانفي 2009 "، بتاريخ: 2008/07/14.

3-1 إعادة التأهيل الصناعي : يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه" مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية"، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة، تتمثل في عملية تأهيل ثلاث محاور أساسية[1] :

أ- **الاستثمارات غير المادية :** ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...إلخ.

[1] Abd El hak Lamiri, "Les plans de redressements, concepts et méthodes et conduites par les entreprises Algériennes", Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°03, AVR 2004, PP 106-110.

ب –الاستثمارات المادية : على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف، وذلك من خلال[1] :

–تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة.

- تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.
- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية).
- الرفع من نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة والتنازل عن الاستثمارات أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل بطاقات ضعيفة.

ج –إعادة الهيكلة المالية : تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية، وذلك من خلال:

- دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، وذلك إما بفتح رأس المال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).
- التحكم في حجم ونوعية الديون.
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة.
- ترشيد استعمال القروض البنكية.

[1] Abd El hak Lamiri, "La mise à niveau: enjeux et pratique des entreprises Algériennes", Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003, PP43-45.

- تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، أو التسريح الإرادي... إلخ.

3-2 توسيع نطاق الحكم الراشد : إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة.

وتتمثل هذه المؤسسات كما حددها " داني رودريك و سوبر أمانيات " فيما يلي[1] :

أ -**المؤسسات المنظمة للسوق** : هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفورات الحجم، نقص المعلومات،... إلخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

ب -المؤسسات المحققة للاستقرار: هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

ج -المؤسسات المانحة للشرعية : هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

---

[1] داني رودريك و سوبر أمانيات، " أسبقية المؤسسات : ماذا تعني وماذا لا تعني"، في(مجلة التمويل والتنمية)، المجلد40، العدد 02، جوان 2003، ص32 .

وبالتالي يمكننا القول أنه من الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي بين الدول راجع أساسا إلى الحكم الراشد المشجع على الاستثمار المادي والبشري والتحول التكنولوجي، والتمتع بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء ...) تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى" بمبدأ المسؤولية والمساءلة[1] "

3-3 ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية : تعتبر المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي، وقد استفادت الجزائر من 164مليون أورو خلال الفترة 1995-1999 أي بنسبة 5 بالمائة فقط من المبلغ المخصص لبرنامج ميدا وهو 3.435 مليون أورو، وقد تم توجيه هذا المبلغ إلى الأوجه الآتية:

- برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال الفترة 1995-1998 والذي مس التجارة الخارجية، وخصخصة المؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاجتماعية.
- تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتحديث القطاع المالي والمصرفي وإصلاح الخدمات البريدية.

[1] قدي عبد المجيد،" الجزائر ومسار برشلونة"، في(الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو -عربية)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 7.

- تدعيم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

هذا فضلا عن المساعدات المقررة في إطار البرنامج التأشيري الوطني للفترة 2002-2004 والذي رصد له مبلغ 150مليون أورو فقط.

انطلاقا من التحليل السابق، ينبغي التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول رأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدراتها التصديرية.

3-4 ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة : يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه[1] .

[1] Jeans–Louis Reiffers, "la méditerranée aux Portes de l'an 2000", édition Economica, Paris, 1997, P143.

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسعى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية و الجبائية والمحاسبية (كأنظمة الخضوع، المعدلات الجبائية، الامتيازات، الإعفاءات...إلخ)، ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر).

و عليه، يقتضي الدخول في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة أو عقود التأجير الدولي أو عقود التسيير، وعلى هذا الأساس، عكفت الجزائر على إصدار جملة من التشريعات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء، لاسيما وأن مجمل قوانين الاستثمار لا تفرق في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي، وهذا إن على مستوى الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع بعض الدول (فرنسا، إيطاليا، رومانيا، إسبانيا...) أو على مستوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف (بين الدول العربية أو الدول المغاربية) أو على مستوى اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي تعتبر

من الاتفاقيات الشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

غير أنه يجب التنويه أن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي للجزائر والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل مؤسساتنا واقتصادنا وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إلى

ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات لأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

وانطلاقا مما سبق، يمكننا القول أن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو –متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المتوسطية، مما يجبرها على البحث عن موارد مالية بديلة أو تخفيض مستوى إنفاقها، وبالتالي لا بد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المتوسطية والبحث عن موارد جديدة، وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية:

–تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم.

–تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بمساهمة الطرفين الأوروبي والعربي.

–توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية (إلى التصدير) لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية الناتجة عن نقص الطلب على المنتجات المحلية.

–العمل على خلق مناصب شغل محليا وكبح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة.

–وضع نظام أو شبكة للحماية الاجتماعية.

–تكييف الإطار القانوني من أجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكن الدولة تحقيق الاندماج واقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة.

–توفر الإرادة السياسية للطرفين المتعاقدين وكذا ضرورة التعاون والتكافؤ في العلاقة وعدم التمييز والقناعة بالمشروع.

-يمثل التكتل الاقتصادي العربي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية للتعامل الإيجابي مع المستجدات العالمية، نظرا لما يوفره من شروط أفضل في التعامل مع العالم الخارجي، وتجاوز سلبيات الأسواق الضيقة والمحدودة لكل دولة على حدة.

المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية -الأوروبية :

سنتطرق إلى محتوى الاتفاقية، ثم نرى تأثيراتها على الاقتصاد.

1-بنود اتفاق الشراكة:

احتوى الاتفاق الجزائري -الأوروبي على ثمانية محاور تمثلت في الجوانب الآتية[1] :

1-1 الجانب الأول : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية وهذا ما جاءت به المواد(5,4,3) من الاتفاقية. وتم الاتفاق بين الطرفين على ضرورة التمكين من حرية اختيار نظم السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق أو الدين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من

[1] Voir le texte intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord'association.htm, consulté le : 14/07/2009.

التسلح وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام وأمن واستقرار. ويتم إجراء هذا الحوار في آجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات.

- على المستوى الوزاري: خاصة في إطار مجلس الشراكة.
- على مستوى الموظفين السامين، الذين يمثلون الجزائر من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.
- من خلال الاستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية. وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله.

1-2 الجانب الثاني : يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، **(من المادة 06 إلى المادة 29)**، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و الوصول إلى انعدام التعريفة، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06).

فيما يخص **المنتجات الصناعية**، تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

– القائمة الأولى: تضم السلع الوسيطة والمنتجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، بسلع التجهيز وتخضع لتفكيك جمركي نسبة 100% بمجرد دخول

الاتفاقية حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 25 % من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.

– القائمة الثانية: تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بمعدّل تخفيض 25 % كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

– القائمة الثالثة: وتتعلق بالمنتجات المحلية وتستفيد من إعفاء من عملية التفكيك لمدة ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويبدأ التفكيك من السنة الرابعة بمعدل 10% لكل سنة وذلك إلى غاية السنة الثانية عشر. وتمثل هذه القائمة 40 % من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة، على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، و يعتبر هذا المحور من أعقد المحاور حيث تمت معالجة تحرير المنتجات الزراعية منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة للطرفين لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

– الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

– اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

أما بالنسبة لمنتجات الصيد البحري: تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج. من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25 % إلى 100 % ، لمعظم المنتجات السمكية الطازجة والمجمدة وتم التمسك بشكل عام بالاتفاق التفضيلي المبرم في 26 أفريل 1976، بالتركيز على المبادئ الآتية:

- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.
- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

1-3 الجانب الثالث : يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات(**من المادة 30 إلى المادة 37**).، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم، الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...الخ). فللاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات. حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي

والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود. مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

4-1 الجانب الرابع : يتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية،**(من المادة 38 إلى المادة 46)**.

حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

5-1 الجانب الخامس : يتعلق بالتعاون الاقتصادي،**(من المادة 47 إلى المادة 66)**، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر

والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي :

- ✓ التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث .
- ✓ التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية.
- ✓ دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- ✓ التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين .
- ✓ دعم التكامل واندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).
- ✓ تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- ✓ التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم و التكوين .
- ✓ تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية– الغذائية.
- ✓ وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي .
- ✓ دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

1-6 الجانب السادس : تضمن التعاون الجانب الاجتماعي **(من المادة 67 إلى المادة 78)**. و خص في ذلك الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية...إلخ.

1-7 الجانب السابع : يتعلق بالتعاون المالي**(من المادة 79 إلى المادة 81)**. الذي يقوم على ما يلي:

- الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.
- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

1-8 الجانب الثامن : يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية(J.A.I)، **(من المادة 82 إلى المادة 91)**، و ذلك ب:

- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.
- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).

و انطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق ما يلي[1] :

- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.

- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.

- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.

- -تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.

-إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاث قوائم من السلع كما يبينها الجدول الموالي و يتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه.

جدول رقم28: قوائم السلع و المنتجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي (حالة الجزائر).

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي

[1] Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002, P19.

1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5 و 15 بالمائة) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	23 بالمائة
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ وتمتد إلى 05سنوات أي بنسبة 20 % سنويا	المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل26 بالمائة من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا1.2 مليار دولار	26بالمائة
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية وتمتد إلى 10 سنوات، أي بنسبة10 بالمائة سنويا	المنتجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل50 بالمائة من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار	50 بالمائة

Source : Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), op.cit, P33.

2- اتفاق الشراكة الأورو جزائرية في القطاع الصناعي:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي بعد أربع سنوات من المفاوضات قسمت الى17 جولة، وانتهت بالتوقيع النهائي في 22 أفريل 2002.

2-1 التعاون في المجال الصناعي:

يمكن تلخيص مضمون الاتفاق فيما يخص أهداف التعاون في المجال الصناعي فيما يلي:

- مساندة النشاطات الهادفة لحماية الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية

– تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكل الأطراف ، بما فيه دخول المتعاملين الجزائريين في إطار شبكات مشتركة للتقارب بين المؤسسات أو بين شبكات التعاون اللامركزية.

– تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تأهيل الموارد البشرية و القوى الصناعية للجزائر عبر الاستغلال الأمثل للسياسات الإبداع و البحث و التطوير و التطوير التكنولوجي ومساعدة برنامج إعادة هيكلة القطاع الصناعي و المساهمة في تطوير تصدير المنتجات المصنعة الجزائرية.

كما يهدف التعاون إلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات و يتحقق ذلك عن طريق إنشاء إجراءات متناسقة و مبسطة للاستثمار المشترك، و إجراءات التعريف و الإعلام حول فرص الاستثمار ، و إنشاء إطار قانوني ملائم للاستثمار و الوصول إلى إبرام اتفاقيات حول الاستثمار، و الاتفاقات المخصصة لتجنب الالتزام المزدوج، و كذا المساندة التقنية لأعمال الترقية و ضمان الاستثمارات الأجنبية و الوطنية.

2-2 مضمون اتفاق الشراكة فيما يخص المنتجات الصناعية:

و يتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين، و خاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوربي و التعريفة الجمركية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق رقم 1. فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوربي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ و كذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ.

و بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوربي فقد صنفت إلى ثلاثة أصناف:

– الصنف الأول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق رقم2)، فان الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق.

– الصنف الثاني من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق رقم3)،تلغى تدريجيا تبعا للرزنامة التالية:

* تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 80 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 70 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 60 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد أربع سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 40 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد خمس سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 20 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد ست سنوات من بدء سريان الاتفاق.

* بعد سبع سنوات من بدء سريان الاتفاق تلغى الحقوق المتبقية.

– الصنف الثالث و يشمل المنتجات الغير واردة في الملحقين 2 و3 ،تلغى تدريجيا تبعا للرزنامة التالية:

*سنتان بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 90 بالمائة.

*3 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 80 بالمائة.

*4 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 70 بالمائة.

*5 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 60 بالمائة.

*6 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 50 بالمائة.

*7 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 40 بالمائة.

*8 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 30 بالمائة.

*9 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 20 بالمائة.

*10 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 10 بالمائة.

*11سنة بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 5 بالمائة.

*12 سنة بعد سريان الاتفاق تلغى الحقوق الجمركية و الرسوم.

بالنسبة للصنفين الثاني و الثالث فان التخفيضات المرتقبة ينبغي أن تتم على أساس المعدل الفعلي المطبق إزاء الجماعة في 1 جانفي 2002(المادة18 من الاتفاق).

يمكن مراجعة الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني و الثالث بالنسبة لمنتج معين إذا تعرض لصعوبة خطيرة ، و هذا بطلب من الجزائر على ألا يتجاوز التمديد المدة القصوى للفترة الانتقالية.

وضع الجزائر لإطار قانوني محفز للاستثمار و كذا إقامة إجراءات مناسبة و تبسيط آليات الاستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات.

التعاون العلمي و الفني و التكنولوجي من خلال:

– تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر، و الاستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي، من أجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة.

– تثمين الموارد البشرية.

– ترقية الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية.

– إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– تشجيع و تهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث و تنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني و الدولي.

– مرافقة إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل، بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

3– تأثيرات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري.

مما لا شك فيه أن للاتفاق الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة المتوسطية مخلفات على الاقتصاد الوطني، يمكن إيجازها في التالي:

2–1 أثر الاتفاقية على المالية العمومية : إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4 بالمائة من مجموع الإيرادات أي نسبة2,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل% 65 ، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات % 15,2 من مجموع الإيرادات (أي بنسبة % 1,8 من الناتج المحلي الإجمالي)[1] .

[1] FEMISE, Rapport du Femise sur " l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens", Mars 2001.

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو –جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي (لسنة 2004)، أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة (وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية في السيناريوهات الآتية[1] :

أ –**السيناريو الأول** : خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع) : يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة0.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

ب –السيناريو الثاني : خسائر الميزانية سنة 2008 (تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة): يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة % 0.7 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة2004 .

ج –السيناريو الثالث :خسائر الميزانية سنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع): يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة % 1.9 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

[1]Ministère des finances, Accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'état et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005, pp 48-51.

د –السيناريو الرابع : خسائر الميزانية سنة 2018 (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة % 3.1 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي سيخلفها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط عامة والجزائر خاصة، لاسيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

2-2 أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري : سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى "بتحويل التجارة" على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأت إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي.

يمكننا القول من خلال هذا التحليل، أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير

التعريفية، وسياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشريات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي.

سيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية:

- ✓ أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة...إلخ)، تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير.
- ✓ أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

2-3 آثار الاتفاقية على النسيج الصناعي : ستواجه المؤسسات الجزائرية واقعا جديدا يطرح فرصا وتحديات معتبرة، وينشئ منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية

التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائري، ولعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوروبي واسع مفتوح بتعداد 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية فتتمثل في رفع

الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات والجودة طالما أن المستهلك ليس له الاختيار إلا اقتناء السلعة المتوفرة، وبالتالي فإن مؤسساتنا ستفكر في عامل الجودة والمواصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب والتعبئة أيضا، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي، وبروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.

ومن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات التقنية العالية أو المتوسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير، لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا إذا طورت من قدراتها العلمية والتكنولوجية والصناعية، وبالتالي فإن انفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإن لم يصاحبه تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا المجال فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات، ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري.

وعليه، فالنظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع[1] .

2-4 آثار الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات : يلاحظ المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أنها كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وتفاقم حجم المديونية خلال الثمانينات، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات)، حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 7 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1 بالمائة من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط[2] .

ومن هذا المنطلق، يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو -جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك، من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج،

[1] بشير مصطفى،" الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني"، في(الملتقى الاقتصادي الثامن)، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 9-10 ماي 1999، ص ص 17-21.

[2] Voir: Handoussa Heba et Jean-Louis Reiffers, "Rapport FEMISE 2002, sur le partenariat euro-med", Juillet 2002, p118, sur : http://femise.org/pdf/femise_A2002fr.pdf.

وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه إلى جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى، خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1994[1].

وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل الدائمة، ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي، غير أن المشاكل التي تواجهها الجزائر هي ضعف مستوى المدخرات المحلية، وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل الخارجية وما نتج عنها من تفاقم حجم المديونية، ففي ظل هذه المعطيات فإن البديل الحقيقي يتمثل في تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحل محل التمويل بالديون.

وعلى هذا الأساس، فإن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية سوف يؤثر تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإن الأثر الأول الممكن تسجيله لهذه الاتفاقية ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأسمال المادي، كما

[1] Abd Elkader Sid Ahmed, "un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro méditerranéen", édition publisud, Paris, 1995, P46.

يمكن أن ينعكس إيجابيا على ميزان حساب رأسمال، وذلك بلجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع عملاتها مقابل الحصول على العملة الوطنية لتغطية وتمويل احتياجاتها المحلية، أما الأثر الثاني، فيكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، كما تؤدي كذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ككل، إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم.

وينبغي الإشارة أن تحسن ميزان المدفوعات مرهون بالميزان التجاري، أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكذا ميزان حساب رأسمال وذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأسمال والأرباح و مداخيل العاملين الأجانب، بحجم التحسن الذي يطرأ على الميزان التجاري.

2-5 آثار الاتفاقية على العمالة: من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة، وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب الشغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد، ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد.

المطلب الثالث: قواعد المنشأ

تعتبر قواعد المنشأ جزءا أساسيا في اتفاقية المشاركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كما جاء بالبروتوكول رقم 6 الملحق بالاتفاقية، وتعرف قواعد المنشأ "les régles de L'origine " بأنها مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية أو جنسية السلع موضع التبادل[1]، وهناك تعريف آخر لقواعد المنشأ على أنها مجموعة من الأسس و المعايير التي يتم استخدامها في صناعة أو إنتاج سلعة، مما يضمن عليها صفة السلعة وبالتالي تحديد الدولة التي صنعت فيها[2].

وتنبع قواعد المنشأ من نظرية شرط المكون المحلي والتي تنصص على ضرورة اشتمال السلع محل التجارة على حد أدنى من المكون المحلي، والتي تستخدم لتحقيق الحماية المطلوبة لمستلزمات الإنتاج المحلية، من هنا نجد أن قواعد المنشأ تحدد الحد الأدنى للعمليات الإنتاجية بما فيها عمليات التشغيل الواجب إجراؤها على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ لإكسابها صفة المنشأ، ولقواعد المنشأ أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

[1] مجدى المغربل نهال، "دراسة تحليلية لقواعد المنشأ: اتفاقية المشاركة الأوروبية– العربية – الاثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة"، في (مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية)، المجلد الثالث، العدد 2، القاهرة، جويلية 2001، ص52.

[2] شوترى أمال و بودريسة نعيمة، "قراءة في اتفاقية الكويز"، في(مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد15، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص 154.

❖ تهتم الإدارات الجمركية بوجود قواعد لتحديد منشأ البضاعة سواء كانت قواعد تفضيلية أو قواعد تطبيق عامة حيث أنها تساعدها في ممارسة دورها الآتي[1]:

– تطبيق القوانين واللوائح الاستيرادية والتصديرية.

– تطبيق القوانين والقرارات الصادرة بشأن تقرير الرسوم التعويضية ورسوم الإغراق ورسوم الوقاية.

– يساعد وجود قواعد منشأ مستقرة وواضحة على تقليل المنازعات بين الإدارات الجمركية والمستوردين في مجالات التقييم وتطبيق النواحي الاستيرادية وإجراءات مكافحة الإغراق وغيرها.

❖ يهتم المصدرون بوجود قواعد المنشأ واضحة ودقيقة تتيح لهم الحصول على المزايا التي ترتبها الأنظمة التفضيلية والاتفاقيات التجارية (المناطق الحرة، الاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية) بشكل يتيح إمكانية نفاذ منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية ويدعم من القدرة التنافسية لها.

❖ يهتم المستوردون بوجود قواعد لتحديد منشأ السلع حتى يستفيدوا من التيسيرات والإعفاءات التي تقررها الاتفاقيات التفضيلية وبما يضمن تخفيض التكلفة الاستيرادية ويعزز من قدراتهم على الربح.

❖ تهتم حكومات الدول المستوردة بإعمال قواعد لتحديد منشأ السلع والمنتجات لأسباب أهمها:

– تساعد قواعد المنشأ في تطبيق أية قيود كمية أو إدارية كالحصص وأذون الاستيراد وغيرها.

[1] أندراوس عاطف وليم ، "قواعد المنشأ: القواعد التفضيلية في الاتفاقيات التجارية الدولية والقواعد غير التفضيلية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص8– 9.

– تستخدم في مجالات تطبيق إجراءات وتدابير مكافحة الإغراق وتدابير الوقاية والرسوم التعويضية بما يحمي الاقتصاد الوطني: من مخاطر إغراق السوق الوطنية بمنتجات منخفضة القيمة تقل أسعارها كثيرا عن تكلفة إنتاجها أو تقل عن الأسعار المماثلة في مجرى التجارة العادية، أو مخاطر طرح منتجات مستوردة مدعمة بشكل قد يضر الصناعات الوطنية، أو حينما تحدث زيادات غير متوقعة في الواردات من منتج معين تسبب أضرارا للصناعات المحلية. تواجه الحكومة الحالة الأولى بفرض رسوم مكافحة إغراق، والحالة الثانية باتخاذ تدابير تعويضية (كتقرير رسوم تعويضية على السلع المدعمة خارجيا)، والحالة الثالثة باتخاذ إجراءات وقاية تحمي الصناعة المحلية، وبطبيعة الحال يكون اتخاذ هذه الإجراءات مرهونا بشروط معينة مذكورة تفصلينا باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (جات 1944)[1].

– كما أن لها أهمية كبرى في السياسة التجارية حيث تستخدم كأداة لإنجاز التكامل الإقليمي[2].

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تكون قواعد المنشأ متسقة بأكبر قدر ممكن من المنتجات المختلفة وعبر الاتفاقيات المختلفة. فكلما ارتفعت درجة عدم الاتساق كلما زاد نظام قواعد المنشأ تعقيدا على كل الشركات والموظفين المسئولين بدوائر الجمارك والتجارة الخارجية.

ومن أبرز البنود الواردة في اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية والمتعلقة بقواعد المنشأ:

[1] CNID, "Manuel sur les règles de L'origine des marchandises", le cadre de L'accord d'association (Algerie–UE), 2005, P 8.

[2] idem, P 22.

✓ مفهوم المنتجات ذات المنشأ المنسجمة مع أحكام هذا البند وطرق التعاون الإداري الخاصة بها تم وضعها في البروتوكول 6.

✓ بينت قواعد المنشأ الشروط والمتطلبات الدنيا للعمل أو التصنيع المطبقة على المواد التي لا تحمل منشأ لمنحها وضع المنشأ. وتعتبر المواد التالية ذات منشأ جزائري:

- المنتجات المصنعة بالكامل في الجزائر وفق ما جاء في المادة 6.
- المنتجات المتحصل عليها بالجزائر وتحتوى على مواد لم يتم التحصل عليها كليا شريطة أن تكون هذه المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية بالجزائر في مفهوم المادة 6.
- توفر اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية نظاما تراكميا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وتنقسم شروط الحصول على صفة المنشأ إلى قسمين:

شروط عامة تطبق على جميع السلع وشروط خاصة بكل سلعة، والتي تحدد الحد الأدنى لعمليات التصنيع أو التشغيل الواجب القيام بها على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ لاكتساب المنتج صفة المنشأ، ونقتصر في دراستنا على القواعد العامة لأن القواعد الخاصة من الصعب تناولها في دراستنا هذه لما تتميز به من تعقيد وتفاصيل كثيرة تختلف من صناعة إلى أخرى. وتنقسم الشروط العامة إلى ما يلي[1]:

➢ حظر رد الرسوم الجمركية: بالنسبة للواردات من المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ الوطني، والمستخدمة في تصنيع منتجات لها صفة المنشأ الوطني للجزائر أو الاتحاد الأوروبي،

[1]CNID, Op.Cit, P 30.

حيث تلتزم الجزائر بإنهاء العمل بهذا النظام بعد ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية، وبعد دخول أحكام هذه المادة حيز التنفيذ وبغض النظر عن الفقرة 1، يمكن للجزائر أن تطبق الترتيبات الخاصة بالانتقاص أو الإعفاء من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل المطبقة على المواد المستعملة في تصنيع المنتجات المنشئية مع مراعاة الأحكام التالية:

أ- سيتم تطبيق 5% من الضريبة الجمركية على المنتجات المشار إليها في الفصول من 25 إلى49 ومن 63 إلى 97 من النظام المنسجم، أو نسبة أقل إذا كانت سارية المفعول بالجزائر.

ب- سيتم تطبيق نسبة 10% من الضريبة الجمركية على المنتجات المشار إليها في الفصول من 50 إلى 63 من النظام المنسجم، أو نسبة أقل إذا كانت سارية المفعول بالجزائر.

- تراكم المنشأ: وينقسم إلى قسمين:

- التراكم الثنائي: حيث تنص المادة 3 على ما يلي: تعتبر المواد التي لها صفة منشأ الجزائر مواد لها صفة منشأ الاتحاد الأوروبي عند دخولها في تصنيع منتج متحصل عليه فيها، كما تعتبر المواد التي منشؤها المجموعة مواد ذات منشأ جزائري عندما تضاف إلى منتج متحصل عليه فيها.

- التراكم متعدد الأطراف: حيث تنص المادة 4 المتعلقة بالتراكم متعدد الأطراف في البيان الثاني والمختص بالأحكام العامة ما يلي: إن المواد التي لها صفة المنشأ في أي بلد من الدول التالية (تونس، المغرب، سبة و مليلية) تتمتع بصفة المنشأ الأوروبي أو الجزائري عندما تدخل في تصنيع منتج يتم إنتاجه في أي من الطرفين.

القواعد الخاصة بكل صناعة على حدى:

فيما يتعلق بهذه القواعد فقد تضمن بروتوكول قواعد المنشأ بندا خاصا بالسلع المنتجة بالكامل في الدولة، والتي تكتسب مباشرة منشأ الدولة، بالإضافة إلى بند مفصل للمواد الأولية مثل المعادن الأساسية، والمنتجات الزراعية التي تم حصادها فيها، بالإضافة إلى الحيوانات الحية والأسماك وجميع المنتجات المستخرجة من التربة الجزائرية أو من البحر أو ماتحته، وجميع السلع المصنوعة من المواد المشار إليها في الأعلى[1]، ويتميز هذا البند بالسهولة والوضوح عند تحديد صفة المنشأ ووفقا لبروتوكول قواعد المنشأ.

يكسب المنتج النهائي صفة المنشأ الجزائري وفقا لعدة مناهج والتي يمكن الجمع في بعضها أو كلها في بعض السلع فتكسب السلعة صفة المنشأ في بعض الحالات:

1- إذا حدث في السلعة تغيير جوهري بحيث ينتج عن منتج جديد يترتب عليه تغيير البند الجمركي .

2- تحديد عمليات إنتاجية بعينها يجب القيام بها في الجزائر لتكسب السلعة صفة المنشأ.

إلا أنه على الجانب الآخر جاءت الاتفاقية الخاصة وفقا للمادة 7 لتتضمن إمكانية استخدام شرط الحد الأدنى، ويأتي هذا الشرط على نحو يسمح باستخدام عوامل الإنتاج من الدول غير الأعضاء بمنطقة التجارة، من أجل إنتاج منتجات تتمتع بالمعاملة التفضيلية شريطة ألا تفوق قيمتها

[1] Koranchelian.T et Sensenbrenner.G ," Algérie: questions choisies", Rapport du FMI, N°6, 2006, P101 .

الإجمالية 10% من سعر المصنع. كما أن هذه القاعدة لا تطبق على المنتجات الداخلة في الفصول من 50 إلى 63 من النظام المنسجم، وتأتي هذه النسبة لترتفع عن نظيرتها المسموح بها في اتفاقيات أخرى كمنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (NAFTA) حيث لا تتجاوز هذه النسبة 7%.[1]

لقد تضمنت الاتفاقية قائمة بعمليات التشغيل والتصنيع اللازم إجراؤها على المواد غير الناشئة حتى تتمكن المنتجات من الحصول على صفة المنشأ، وتظل الاستفادة من شروط تحديد صفة المنشأ سواء فيما يتعلق بقاعدة المنشأ الثنائي أو قاعدة المنشأ متعدد الأطراف أو شرط الحد الأدنى مرهونا بسمات الصناعة الجزائرية، والعلاقة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من جهة، والجزائر ودول المغرب العربي (باستثناء ليبيا).

[1]أندراوس عاطف ويليم، المرجع السابق ذكره، ص21.

المبحث الثاني: تقييم التجربة الجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية

إن البحث في مشروع الشراكة يستلزم منهجا سلميا واعتماد رؤية إنمائية بعيدة المدى بهدف تحديد أفضل السبل للتفاوض. وإزاء هذا التعارض في التصور بين متشائم ومتفائل لنتائج هذه الشراكة يتعين الانطلاق من مقاربة براغماتيه تقوم على تقرير المنافع المتبادلة بين الطرفين. فالشراكة في النهاية لا تعدو أن تكون اتفاقا تجاريا واقتصاديا محكوما بإطار زمني لذا ليس من الحكمة التعامل مع هذا المشروع انطلاقا من موقف ايديولوجي وإنما بالاستناد إلى المصلحة المتوخاة والفوائد المنشودة .

لعل أفضل معايير التقييم البراجماتية تتمثل في مدى تحقيق الأهداف التي عقدت من أجلها اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وهي تنمية التجارة وزيادة تدفق رؤوس الأموال، زيادة على مدى تأثير ذلك في تحسيين المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مثل معدلات النمو، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم ...الخ.

شهدت الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات تغييرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي. وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات. وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي والمالي، وتشجيع وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة أو خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية. وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانصهار في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال عدّة إجراءات، كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبدء العمل بها في أفريل 2002.

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،بعد كل من تونس والمغرب، وبالتالي فالتجربة الجزائرية حديثة، و تقييم نتائج هذه الفترة القصيرة قد لا يعطي الصورة الحقيقية لآفاق هذه الشراكة، ولا حكما مسبقا عن فشلها أو نجاحها. وننطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها، انطلاقا من وضعية التجارة الخارجية باعتبارها العامل المهم في الاتفاقية، ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية باعتباره محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما المؤشرات الاقتصادية فقد تم التطرق لها في الفصل الثاني من الأطروحة.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية.

ظهر مع بداية الألفية الجديدة سعي الدولة لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وقامت عل أساس ذلك بعدة إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وخصخصة المؤسسات العمومية، كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات وتدعيم الصادرات.

1 أسباب ودوافع وركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

نوجز أسباب ودوافع قيام الجزائر بالإصلاحات وتبني سياسة تحرير التجارة الخارجية والركائز التي تقوم عليها لضمان نجاح العملية في ما يلي :

1-1 أسباب التحرير: [1]إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري الجزائري، إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات، والحقيقة يعد

[1]خالدي الهادي،" المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1986 ، ص34 .

قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التعديلات ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية، التوزيع، والمعاملات الخارجية .حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم، ومن ثم لم تجد بلادنا سبيلا إلاّ اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وإمضاء اتفاق الاستعداد والائتماني الأول 1989 ومن شروطه[1] :

-إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا.

-تقليص العجز الميزاني.

-إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

إن الغاية من التجارة الخارجية هي:

-توزيع المبادلات، مع تنويع في الصادرات على المدى المتوسط والطويل.

-رفع قدرة الإنتاج الصناعي و الفلاحي كما وكيفا مؤهلاً لارتقاء في المنافسة.

1-2 دوافع الإصلاحات [2]: دخلت الجزائر كبقية الدول المصدرة للنفط في الثمانينات في أزمة اقتصادية حادة تجلت في مجموعة من المؤشرات أبرزها على وجه الخصوص اقتصاد هش يعاني من

[1]قدي عبد المجيد، "، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988-1995"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995 ، ص259 .

[2]الموسوي ضياء مجيد، " الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص79.

المديونية الخارجية ومؤسسات وطنية مفلسة تحقق في الغالب خسائر ضخمة وعجز في ميزانيتها وكذا في حاجة إلى الموارد المالية أجنبية إضافية، إضافة إلى دوافع أخرى أهمها[1] :

-دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.

-دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.

-دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.

-دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

1-3 أهداف الإصلاحات يمكنها حصرها فيما يلي:

-تصفية بعض المؤسسات القطاع العام العاجزة لصالح القطاع الخاص.

-تشجيع القطاع الخاص ليأخذ المبادرة في تطوير النشاط الاقتصادي الوطني.

-محاولة التخصيص الأمثل للموارد من خلال انتهاج قواعد وآليات السوق الحر.

-تنشيط الصادرات وتوسيعها للولوج إلى الأسواق العالمية.

- تخفيض المديونية وتحسين أداء القطاع المالي و عصرنة الجهاز المصرفي [2].

1-4 ركائز تحرير التجارة الخارجية

أ- **الخصخصة** :تعرف الخصخصة على أنها عملية تحويل الملكية ومعادلة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين .ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخصخصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية،

[1] احمد ماهر، "دليل المدير في الخصخصة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997، ص24.

[2] بلوناس عبد الله،" برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري"، في (ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإنتاج)، جامعة فرحات عباس سطيف، 2001 ، ص3 .

وبالتالي فالخصخصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصاد العالمي الجديد الصادر في أكتوبر 1993 ، والمدعم بالمرسوم

ب- **ترقية الاستثمار**[1] :إن المرسوم التنفيذي رقم (93-12) الصادر في أكتوبر1993 و المدعم بمرسوم سنة 2001 جاء ليكرس فكرة تحرير وترقية استثمار في الجزائر، فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية التي كانت تتناول موضوع استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة، وقد اتخذت عدة إجراءات في هذا المجال، لقد وفرت الجزائر كافة الشروط من أجل جلب الاستثمارات، سواء من حيث موارد طبيعية أو إمكانات بشرية، أو ثروات سياحية، أو مناطق صناعية، أو معدات استهلاك، أو من حيث الترسانة الهائلة من القوانين، كل ذلك في سبيل رفع معدلات الاستثمارات.

ت- ترقية الشراكة :لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إذ أصبح فتح القطاع العام أمام المنافسة عملية حتمية يفترض أن تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات المعنية، شرعت الجزائر فعلا على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الاورومتوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة% 10 ، واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي[2].

2- مراحل تحرير التجارة الخارجية:

نوجز فيه مجمل الإجراءات المتخذة في مرحلة التحرير المقيد والجزئي للتجارة الخارجية والتحرير التام لها وهي كما يلي:

[1]بن موسي كمال، " OMC و النظام التجاري العالمي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2004، ص 437.

[2]احمد بن بيتور،" الانفتاح الاقتصادي"، في (مجلة الاقتصاد والأعمال)، عدد خاص، ص 11.

2-1 مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة وتخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات .كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية وتوسيع نظام الرقابة على الواردات-نظام الحصص- [1]، مما استدعى إصدار القانون رقم 88- 29 لسنة 1988 ، وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم.

وقد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم88 -201 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال سنة 1988 لا تعد وأن تكن احتكار ا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير للتجارة الخارجية. أما الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بعد سنة 1989 الذي دخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر من أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، والذي أقر إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدى الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين [2].

---

[1] زغيب شهر زاد وليلى عيساوي،" آفاق انضمام الجزائر إلىOMC "، في(مجلة العلوم الإنسانية)، العدد04، جامعة بسكرة، 2003 ، ص 85.

[2] حشماوي محمد،" التجارة الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1993 ، ص 171 .

ولقد اندرج هذا التعديل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها السلطات العمومية في تلك الفترة نتيجة لتطورات طرأت على المستوى الوطني والدولي أهمها وقوع البلد في أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار البترول باعتبار المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، وكذا الاندماج المتزايد الذي أصبحت تعرفه العديد من الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي 1993 -10 حيث اتسمت بصدور قانون النقد والقرض 90-10.

2-2 **مرحلة التحرير الجزئي** :تمت من 1990-1993 حيث اتسمت بصدور قانون النقد و القرض 90-10، وتم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من افريل 1991 وبالتالي صار لكل مستورد الحق في)الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال[1]. إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحضورة بنص قانون، وقصد تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري، قامت الحكومة بعملية تخفيض للدينار سنة 1991 كإجراء أساسي في اتفاق" **ستاندباي**" لسنة . 1991 وهذا للحد من الآثار التضخمية الناتجة عن انزلاق الدينار منذ سنة 1987 ، بحيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 9 دينار سنة 1990 إلى 18,5 دينار سنة 1991،[2] و قد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع واصدر عدة

[1]نوري منير و لجلط ابراهيم، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات "، في (الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات)، جامعة الشلف، نوفمبر 2010، ص05 .

[2] BENABDELLAH. Y, « La reforme économique en Algérie », incuonde arabe Maghreb Machrek, 1999, P22.

أنظمة منها 0202-90 المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة 04 90 الصعبة و90-03 المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال من والى الجزائر، و90-04 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة[1].

واستمرت مراحل عملية التحرير، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة1990 وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيرادPGI و ميزانية العملة الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، وبعد صدو مرسوم 91/37 ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية.

ودعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء على حد سواء إلى تشجيع التصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة.

وقد لوحظ في بداية تحرير عمليات الاستيراد أثار سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب التطبيقات العشوائية غير المدروسة، حيث انخفضت عائدات العملة الصعبة، وهو ما ساهم في زيادة الديون الخارجية.

2-3 مرحلة التحرير التام:

أ إجراءات تحرير التجارة الخارجية منذ1994

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة. فكل شخص طبيعي أو معنوي

[1] المرسومين التنفيذيين رقم 90-10 و 90-16 لسنة 1990.

مسجل في السجل التجاري يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد وفقا للمرسوم 37-91 و تبعا للتعليمة 94-13. اصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي[1]، وباعتبار اللجنة المكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية AD-HOC سابقاً، كانت نوعاً من أنواع التقييد التجارة فقد تم إلغاؤها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل % 60 ثم % 45 سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفع[2] .

وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

ب- برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول1994-1995:

وهو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق، وعرفت عدة مؤشرات منها تواصل انخفاض أسعار البترول وارتفاع معدل خدمة الدين وارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك واتخذت عدة إجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية كاستعادة وتيرة النمو الاقتصادي، تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية، مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها، تعديل قيمة

[1] محمد راتول،" تحولات الاقتصاد الجزائري"، في(بحوث اقتصادية عربية)، العدد 23 ،2001، ص 49.

[2] Benissad .H, « L'ajustement structurel et expérience », édition Alain, 1994,p 64.

الدينار، الاهتمام بالقطاع الزراعي، تقليص عجز الموازنة، في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة.

كما عملت السلطات على جعل الدينار قابلاً للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف، فابتدءا من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرناً وبعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي تحسنت وضعية ميزان المدفوعات حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى 2,64مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1,5 مليار دولار سنة1993 .

ج-برنامج التصحيح الهيكلي1995-1998

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وركز أيضاً على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق للصرف ما بين البنوك سنة 1995 ، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل أيضا تم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية فبالنسبة للواردات خفضت التعريفة الجمركية على الواردات في إطار لتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من % 50في سنة 1996 إلى % 45 في 1997 ، أما الصادرات فقد الغي تقريبا كل الحظر السابق عليها[1].

كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من جوان1996 واعتمدت بعض السياسات أهمها :إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات ، تنمية

[1] النشاشيبي كريم ،" تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، 1998 ، ص 92.

القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخصخصة، سياسة الميزانية بواسطة ترشيد النفقات، إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد وفرض الضريبة على المداخيل الغير القارة[1].

3- جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية:

نتطرق هنا إلى الجوانب المتعددة من الإصلاحات في إطار برنامج صندوق النقد الدولي والبرنامج الوطني لتأهيل مختلف المؤسسات من اجل تنمية الصادرات خارج المحروقات.

3-1 برنامج التعديل الهيكلي وإجراءات تحرير التجارة الخارجية:

لقد شرعت الجزائر في إصلاح هيكل شامل من أجل علاج جذور الأزمة، والتي تمثلت في جملة من آليات التحول الفعلي لتحرير التجارة الخارجية والتعديل الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية.

أ- **مفهوم التعديل الهيكلي** :إطار اتفاقية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فرضت على الجزائر إجراءات مالية ونقدية واقتصادية واجتماعية وهذا من أجل إعادة التوازنات الكبرى وتنمية الاقتصاد ثم إعادة هيكلتها بما يتماشى مع آليات اقتصاد السوق فبرنامج التعديل الهيكلي يتمثل في القيام بتغييرات في جميع مجالات السياسات المعمول بها داخل الاقتصاد الوطني من أجل الخروج من الاختلالات الداخلية والخارجية.

ب- **دوافع التعديل الهيكلي** : بالنسبة إلى:

ب-1 صندوق النقد الدولي **إذ** يرى أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس إفراطا في مستوى الاستهلاك

[1]بن شهرة مدني، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009، ص 146.

المحلي، أو إفراطًا في الاستثمار أو الاثنين معا فتشكل فائضا في الطلب المحلي، وإذا استخدم الاقتراض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري فإن الطاقة الإنتاجية المحلية لن تتزايد وبالتالي يصبح البلد غير قادر على خدمة دينه الخارجي، وهكذا يمكن تحديد برنامج التثبيت الهيكلي الذي يهدف إلى تحطيم الطلب الكلي في المحاور التالية:

المحور الأول وهو خاص بإجراءات القضاء على العجز التجاري في ميزان المدفوعات ويشمل [1]:

-تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

-إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود.

-تحرير الاستيراد من القيود وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص.

-إلغاء الاتفاقية الثنائية التجارية.

-السعي الإيجاد السوق التجاري الحرة.

المحور الثاني :ويتعلق بإجراءات مكافحة التضخم وتضم:

-تقليل العجز في الموازنة العامة للبلد عن طريق الضغط على الإنفاق العام الجاري والاستثماري وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة الأسعار التي تباع بها المنتجات، وإلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.

-زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.

-وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة ولشركات القطاع العام.

-زيادة أسعار مواد الطاقة.

[1]رمزي زكي،" الاقتصاد العربي تحت الحصار"، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1989 ، ص184 .

-تقليل التوظيف الحكومي.

المحور الثالث :وهو خاص بإجراءات تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي وتضم:

-إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص أجنبي كان أو محليا.

-ضمان عدم تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المشروعات الخاصة.

-ضمان حدية تحويل أرباح ودخول المشروعات الأجنبية للخارج.

-تقليص القطاع العام وقصر نشاطه في البنية الأساسية وترك الباقي للقطاع الخاص.

-تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.

-تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب.

ب-2 تشخيص البنك العالمي:

تشخيص البنك العالمي هو أن أسباب الأزمات هو ناتج عن تراكم في الأخطار التي ارتكبتها الدولة المعنية وتأخرها في إجراء عمليات التكييف للقضاء على الاختلالات الهيكلية، كما أن البنك لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية بارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار الواردات وارتفاع قيمة الدولار،فهي تعتبر متغيرات خارجية، يتعين على البلاد أن تكيف سياساتها مع هذه المتغيرات.

ويمكن تلخيص هذا البرنامج في النقاط التالية:

تحرير الأسعار :يرى البنك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأبعاد النسبية ويكبح من الحواجز لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصص الأمثل للموارد، وهو ضد سياسة الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلعي، وبالتالي ضرورة تخفيف العبء المالي على كامل الحكومات.

سياسة تحرير أسعار الصرف:[1] من خلال برنامج زمني يهدف إلى إعادة التوازن الخارجي وبالتالي تخفيض العجز ميزان المدفوعات، الذي سببه ناتج من عدم التقييم الحقيقي لعملة البلد، حيث يحدد سعر صرف العملة بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، أن المنطق النظري وراء سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية هو تحقيق قدر اكبر من الإنتاج مع إمكانية زيادة الصادرات وجذب المستثمرين الأجانب[2].

تحرير أسواق المال[3] :حيث يتم إزالة القيود التي يضعها البنك المركزي على أسعار الفائدة على الودائع وعلى القروض بحيث يتم تحديدها بناء على مستوى العرض والطلب في السوق تؤدي هذه السياسة إلى الزيادة حجم الادخار وكفاءة أكثر في توزيع الائتمان من خلال أسعار فائدة حقيقية موجبة.

ويوصي اقتصاديو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بضرورة تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية التنافسية وبالتالي تحسين الخلل في ميزان المدفوعات وزيادة كفاءة موارد الإنتاج.

تؤدي أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة إلى زيادة دخول رأس المال الأجنبي، وانخفاض هجرة رأس المال المحلي في الخارج.

---

[1] رمزي زكي،" التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1986، ص170 .

[2] بن عبد الفتاح دحمان،" محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف الهيكلي "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 1997، ص ص 135-136.

[3] بلفاسم العباس،" التثبيت والتصحيح الهيكلي"، في(مجلة جسر التنمية)، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31 ، الكويت، 2004 ، ص5 .

تحرير الأسواق :يتم تحرير الأسواق، من خلال تحرير أسعار السلع والخدمات والأجور من القيود الإدارية بحيث يتم تحديدها بناء على قوى العرض والطلب من جهة وتحرير الاستثمار بحيث ترفع القيود المفروضة على الراغبين في الاستثمار وإلى تعزيز ديناميكية السوق، بحيث يتم توجيه الموارد إلى أماكن استعمالها بكفاءة .

تحرير التجارة الخارجية [1]:يهدف تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة القدرة على المنافسة، سواء محلياً وعالمياً، وسوف يكون لمثل هذه السياسة تأثيرا على الحساب الجاري وميزان المدفوعات من خلال الامتصاص كما رأينا في الإطار النظري،ورغم ذلك فقد تؤدي سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى تخفيض الإيرادات الدولة خاصة إذا لم يصطحب التخفيض في نسبة الضرائب على الواردات زيادة في ضرائب أخرى وغياب نظام مالي جيد يصعب من مهمة الاستجابة للمنافسة الخارجية بشكل جيد.

3-2 نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية :عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال المالي و الجبائي والجمركي أهمها:

أ- **النظام المالي** :يضم كل من البنوك، شركات التأمين و السوق المالية:

القطاع البنكي :تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي وتعزيزه بصلاحيات واسعة وجاء الأمر رقم 19/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 يؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها حينها ثم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك.

[1] Benissad.H, op cit, p47.

كما شرع البنك الجزائري في عصرنة أنظمة الدفع وطرح منتجات جديدة وكذلك قيامه بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله، حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك تتمثل في اختبارات الصلابة سنة 2007 ، ومع نهاية 2007 أصبح النظام البنكي يتشكل من25 مصرف ومؤسسة مالية معتمدة[1]

قطاع التأمين :يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم 1995/07/95 المتعلق بالتأمينات، وبالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة، محلية كانت أم أجنبية بإنشاء شركات التأمين.

جاء القانون المعدل والمتمم رقم 04/06 ليضيف موجه ثانية من الإصلاحات في سنة 2006 تهدف بالأساس إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطوير، والتحكم في نشاطه، يتكون من16 شركة، 7 شركات عامة، 7 شركات خاصة، تعاضديتان.

السوق المالي :جاء المرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر .على هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة1996 ونظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة أعملت السلطات على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة المؤتمن المركزي للسندات وصياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية، فضلا عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

[1]تومي عبد الرحمان ،" الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق 2000-2009"، في (مجلة دراسات اقتصادية) ، مركز البصيرة، 2009، ص 68.

انتقل المبلغ السنوي للإصدار من 7,5 مليار دج في 2003 الإصدارات الأولى إلى 172,1 مليار دج كإصدار كلي في نهاية 2007 ، تضم البورصة شركة سوناطرك، الرياض سطيف، مجموعة صيدال، مؤسسة تسيير نزل الأوراسي.

ب-النظام الجبائي :لقد شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992 إلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي وعميق، وعلى هذا الأساس فقد تم إدخال تعديلات عديدة ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط وتطوير النظام الجبائي.

-**الضريبة على مداخيل الأشخاص** :تم تبسيطها في الضريبة على الدخل الإجمالي.

-**الضريبة على مداخيل الشركات** :حيث تم إدراج الضريبة على أربا ح الشركات بمعدل % 25 تخفض إلى12.5 .

-**الضريبة على الإنفاق** :تم تبسيطها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح بين 0- 80% انتقلت إلى معدلين بنسبة 7%.و17 %

-الضريبة على رأس المال المقتطعة عند إبرام الصفقات ونقل الملكية، حيث تم تعديلها مع تخفيض محسوس في الحقوق المترتبة عنها.

-إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة.

-منح مزايا عديدة لدعم الاستثمار عن طريق (ANDI- ANSEJ , CNAC)

-التخفيض المعتبر للضريبة في حدود % 25و % 50 لفائدة PME.

-التخفيضات المحسوسة في معدلات الحقوق والرسوم وخاصة منها الواقعة أساسا على عاتق المؤسسات.

يجب الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية وبالتالي تحسين المنتج الضريبي من خلال نشاطها، ضف إلى ذلك يجب تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

ج/النظام الجمركي :يعتمد النظام الجمركي الجزائري مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية :نظام العبور، نظام المستودع، نظام القبول المؤقت، نظام إعادة التموين بالإعفاء، نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية و نظام التصدير المؤقت.

لقد مس النظام الجمركي عدة إصلاحات خاصة منذ 2001 حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عوض عن القيمة الإدارية وتنحصر في أربع معدلات:

0 %معدل الإعفاء 5 %المعدل المنخفض

15% المعدل الوسيط 30% المعدل المرتفع

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيث أصبحت ثلث التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل ابتداء من 2005 كمرحلة أولى وفي سبتمبر 2007 كمرحلة ثانية.

و كانت وتيرة التفكيك الجمركي كما يلي:

– المواد الأولية، معدل التعريف يتراوح من 5% إلى % 15 إلغاء فوري للتعريفة المجرد دخول الاتفاقية حيز.

– المنتجات النصف مصنعة، التجهيزات الصناعية .يبدأ التفكيك لسنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويمتد.على مدى 05 سنوات بنسبة تفكيك20% .

- المنتجات تامة الصنع –النهائية– يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيزا لتنفيذ على مدى عشر سنوات وبنسبة تفكيك% 10.

الاتفاقيات الجمركية الدولية :في إطار الانسجام الدولي، انضمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات جمركية هي:

- الاتفاقية المتضمنة إنشاء مجلس التعاون الجمركي الموقعة ببروكسل سنة 1950 .
- الاتفاقية الدولية لتبسيط الأنظمة الجمركية الموقعة بطوكيو في سنة 1973 .
- الاتفاقية الدولية حول النظام الموحد لتعبئة وترميز السلع.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقبول المؤقت.
- الاتفاقية حول الحاويات.

يمكن القول أن النسيج الصناعي الجزائري بشقيه.العام والخاص لم يستفيد من تفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوربي في تخفيف تكاليف المدخلات الصناعية وبالتالي التمكن من رفع درجة التنافسية للمنتجات الموجهة خاصة نحو الأسواق الخارجية.

د–القطاع الصناعي :لقد بدأ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل للنموذج التنموي السابق من خلال القانون التوجيهي رقم 01/ 18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية م ص و م وهذا راجع إلى التوجه الجديد للدولة بتدعيم القطاع الخاص وكذلك كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أكثر المشاريع استيعاب لليد العاملة وأيسرها لنقل التكنولوجيا وأكثر قدرة على المنافسة من قبل القطاع الخاص.

-يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على بعض القطاعات دون غيرها (الأشغال العمومية، التجارة، النقل و الموصلات، خدمات العائلات).

-التركيز على مناطق جغرافيا دون أخرى.

- تساهم في القطاع الخاص بأكثر من % 70 من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

-مؤسسات القطاع العام تمثل في حدود % 4,28 سنة 2005 .

4-نظرة عن حصيلة التجارة الخارجية:

نجد أنه بعد الاستقلال، بقت الجزائر كأنها مقاطعة فرنسية تابعة لها اقتصاديا **(ملحق رقم 2: صفحة 172 من الملحق)**، سواء من ناحية الصادرات أو الواردات، لكن بعد تأميم المحروقات و استرجاع المؤسسات الوطنية، نجد أن الصادرات غلب عليها قطاع المحروقات بنسبة فاقت 90 بالمائة، فهو اقتصاد ريعي هش تؤثر فيه أدى الأزمات البترولية . **(ملحق رقم 2: الصفحات 188- 190 من الملحق)**، فالسلع الصناعية خارج هذا القطاع نسبتها هامشية تمثلت أساسا في منتجات نصف مصنعة أو ذات عمليات تحويلية بسيطة لا ترق إلى منتجات صناعية تنافسية. الآلات و سلع التجهيز بنسبة معتبرة منها ذلك ما استدعته متطلبات تلك الفترة للتنمية، من إعادة بعث للصناعة و تجهيز البنى التحتية و الهيكلية لاقتصاد خرج من فترة كولونيالية نهبت فيها خيراته. **(ملحق رقم 2: الصفحات 172-175 من الملحق).**

و يلاحظ خلال التسعينات زيادة معتبرة لواردات المواد الغذائية و المشروبات، و السلع الاستهلاكية عامة، **(ملحق رقم 2 الصفحات 190-193 من الملحق)**، هذا ما يدل على سياسة الاستهلاك الواسع التي اتبعتها الحكومة الجزائرية آنذاك، و عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي. و استمر الحال على ذلك

نظرا لزيادة الطلب مع الزيادة السكانية و ارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحرير و إلغاء الدعم.

حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 18ر27 مليار دولار في 2012 مقابل 24ر26 مليار دولار في 2011 أي ارتفاع طفيف قارب 6ر3 بالمائة، و حسب المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك فإن هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري للجزائر يعود "للاستقرار النسبي" في تدفقات الواردات و الصادرات للبلد خلال سنة 2012. و تشير الأرقام المؤقتة للمركز إلى أن الصادرات بلغت 98ر73 مليار دولار مقابل 48ر73 مليار دولار في سنة 2011 أي بتسجيل زيادة بلغت فقط 67ر0 بالمائة.

أما الواردات فقدرت ب 80ر46 مليار دولار مقابل 24ر47 مليار دولار في سنة 2011 أي بتسجيل تراجع طفيف بلغت نسبته 94ر0 بالمائة حسب نفس المصدر. و من حيث تغطية الواردات بالصادرات فقد أشارت النتائج إلى تسجيل نسبة 158 بالمائة في سنة 2012 مقابل 156 بالمائة في سنة 2011 .

و شكلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بحصة تفوق 97 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 79ر71 مليار دولار في 2012 مقابل 42ر71 مليار دولار في 2011 أي زيادة ب51ر0 بالمائة.

و بخصوص الصادرات خارج المحروقات فإنها تبقى هامشية ب 96ر2 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات (18ر2 مليار دولار) رغم تسجيل زيادة فاقت 6 بالمائة مقارنة بسنة 2011. و تتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة 66ر1 مليار دولار مسجلة ارتفاعا

معتبرا ب 96ر10 بالمائة في 2012 و المواد الغذائية ب 313 مليون دولار (انخفاض ب 783ر11 بالمائة) و المواد الخام ب 167 مليون دولار(ارتفاع ب 73ر2 بالمائة) مقارنة بسنة 2011.

و من جهة أخرى أشار المركز إلى أن صادرات مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية التي انخفضت خلال سنة 2011 ب 50 بالمائة قد سجلت ارتفاعا بنسبة 7ر6 بالمائة لتقدر ب 16 مليون دولار في سنة 2012.

و فيما يخص الواردات فقد شهدت انخفاضا بنسبة 94ر0 بالمائة في سنة 2012 نظرا لتراجع المنتجات الغذائية بنسبة 8ر8 بالمائة حيث انتقلت قيمة واردات مجموعة "المواد الغذائية" من 85ر9 مليار دولار في سنة 2011 إلى 98ر8 مليار دولار في سنة 2012 حسب المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات.

و قد مس هذا الاتجاه أيضا واردات سلع التجهيزات الصناعية الذي سجل انخفاضا بنسبة 18ر16 بالمائة لتقدر قيمتها ب 45ر13 مليار دولار و التجهيزات الزراعية (انخفاض ب 99ر14 بالمائة) إذ بلغت 329 مليون دولار و أخيرا فئة المنتجات نصف المصنعة)انخفاض ب 95ر2 بالمائة) إذ بلغت 37ر10 مليار دولار.

كما شهدت الفئات الأخرى لفرع الواردات ارتفاعات : بحيث يتعلق الأمر "بالطاقة و الزيوت" ب 88ر1 مليار دولار (11ر62 بالمائة) و "المواد الخام" ب 82ر1 مليار دولار (+30ر2 بالمائة) و "مواد الاستهلاك غير الغذائية" ب 95ر9 مليار دولار (+85ر35 بالمائة).

و تم تمويل واردات الجزائر في 2012 على وجه الخصوص "نقدا" بنسبة 81ر49 بالمائة أي ب 31ر23 مليار دولار (+89ر2 بالمائة) ومن خلال خطوط القروض بنسبة 66ر46 بالمائة أي ب

83ر21 مليار دولار بينما مولت حسابات العملة الصعبة الذاتية سوى 13ر0 بالمائة من مجمل الواردات أي (60 مليون دولار).

خلال التسعة أشهر الأولى لعام 2013، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 11.06 مليار دولار، إذ بلغت الصادرات الجزائرية 65.91 مليار دولار أي بانخفاض طفيف قدر ب 27،8٪ ، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 85،54 مليار دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 89،8٪ مقارنة مع نفس الفترة لعام 2012. ويفسر هذا الاتجاه في آن واحد زيادة في الواردات وانخفاض الصادرات المسجلة خلال الفترة. علاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات للصادرات، النتائج محل النقاش، تبعث نسبة 120٪ في عام 2013 مقابل 143٪ خلال عام 2012.

وقد أدى ذلك إلى وجود فائض في الميزان التجاري خلال فترة التسعة أشهر من عام 2013 بحوالي 06.11 مليار دولار ضد 49.21 مليار دولار أي بانخفاض قدر ب 51.48٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.

و عن المناطق الجغرافية، تبقى الدول الأوربية (سواء دول المجموعة الاقتصادية الأوربية سابقا أو دول الاتحاد الأوربي لاحقا)، الممون و الزبون الأول للجزائر، و قد زاد هذا الارتباط بنسبة كبيرة سواء في مرحلة التعاون أو مرحلة الشراكة. **(ملحق رقم 2: الصفحات 176-187 من الملحق)**

إذا ما أخذنا قائمة الممونين أو الزبائن العشر الأوائل للجزائر، نجد و على مر سنين عدة، الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوربي عموما، بمراتب تختلف في كل مرة. **(ملحق رقم 2: الصفحات 193-205 من الملحق).**

تجدر الإشارة إلى أن مرتبة الصين كممون للجزائر أخذت في الارتفاع عاما بعد عام، من المرتبة العاشرة سنة 1996، إلى الثانية سنة 2011. نورد الجدول التالي عن سنتي 2012 و 2013 :

جدول رقم 29: أهم الممونين و الزبائن للجزائر خلال سنتي 2012 و 2013

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2012	2013*		2012	2013*	
دول الاتحاد الاوربي	26333	28582	8.54	39797	42773	7.48
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	6160	6958	12.95	20029	12202	39.08-
الدول الاوربية الاخرى	1652	1213	26.57-	36	51	41.67
دول امريكا الجنوبية	3590	3468	3.40-	4228	2965	29.87-
اسيا	9538	10596	11.09	4683	4241	9.44-
اوقيانوسيا	-	-	-	-	-	-
الدول العربية	1555	2416	55.37	958	869	9.29-
الدول المغاربية	807	1023	26.77	2073	2749	32.61
الدول الافريقية	741	596	19.57-	62	67	8.06
المجموع	50376	54852	8.89	71866	65917	8.28-

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS* نتائج مؤقتة

أما فيما يتعلق بتوزيع المناطق الاقتصادية خلال عام[1] 2013، فالجدول أعلاه يبين بوضوح أن مبادلاتنا الخارجية لا تزال مستقطبة على شركائنا التقليدين، إذ عرفت وارداتنا الآتية من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا قدر بنسبة 8.54٪، أي اجتازت من 26.33 مليار دولار إلى 28.58 دولار، في حين سجلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان ارتفاعا قدره 7.48٪.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة التجارة الخارجية 2013"، على الموقع الشبكي :
http://www.andi.dz/index.php/ar/component/content/article/141، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/05/12.

تأتي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة 12.69٪ من الواردات و 18.51٪ من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

أما فيما يخص التبادلات التجارية بين الجزائر وأنحاء أخرى من العالم فتبقى مميزة بنسب منخفضة."

شكل رقم 10: أهم الشركاء في التصدير و الاستيراد للجزائر سنة 2013

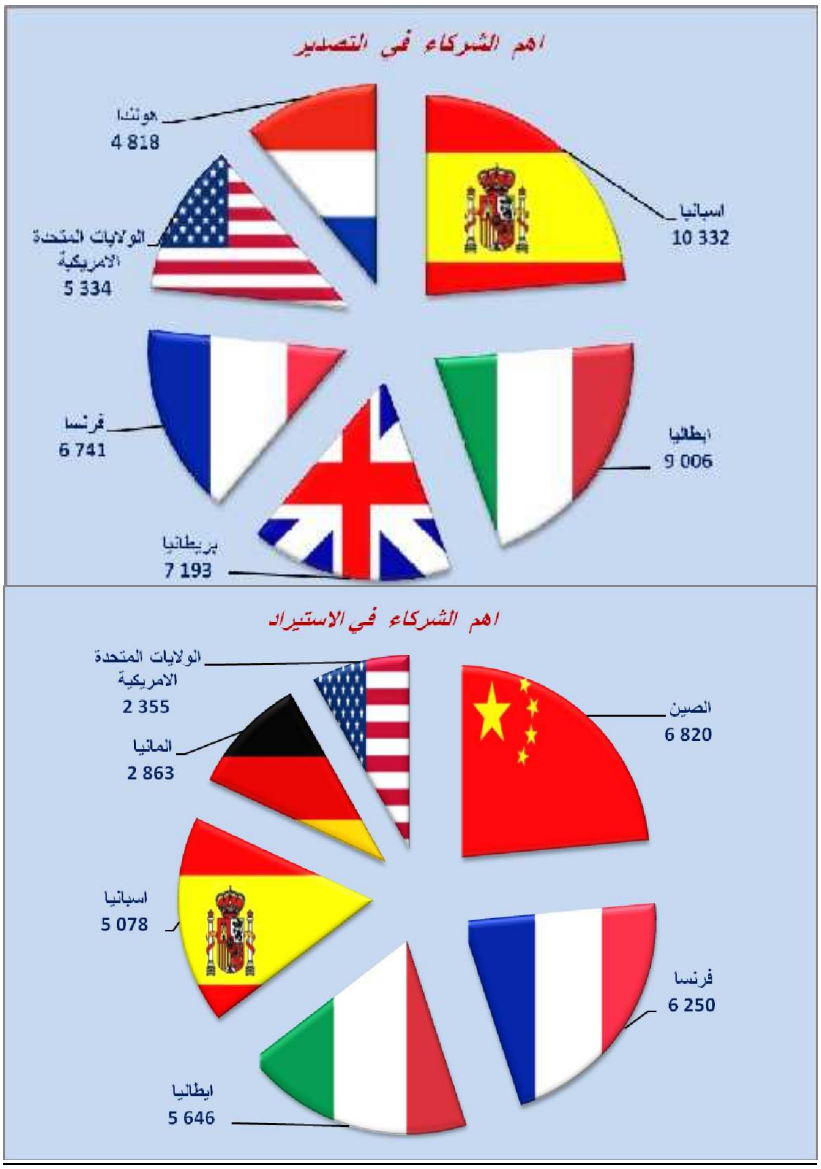

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

في عام 2013، الستة (06) زبائن الرئيسيين للجزائر هم إسبانيا (10.33مليارردولار)، تليها إيطاليا (9.00 مليار دولار) ثم بريطانيا العظمى (7.19مليارردولار)، فرنسا (6.74مليار دولار)، الولايات المتحدة الأمريكية (5.33مليارردولار) و أخيرا هولندا (4.81 مليار دولار).

فيما يتعلق بالممونين، تحتل الصين المرتبة الأولى ب 43،12 ٪ تليها فرنسا و إيطاليا على التوالي ب 39،11٪ و 29،10٪ من إجمالي الواردات الجزائرية خلال عام 2013. **(كما يمكن الرجوع للملحق رقم 3 الخاص بالجمارك).**

المطلب الثاني:تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تعمل رؤوس الأموال الأجنبية استثمارات أجنبية، مساعدات أو تحويلات كانت، بالإضافة إلى المدخرات المحلية –التي تبقى محدودة إلى حد ما–، على بلوغ معدّلات تنمية تحقق الحدود الدنيا في زيادة الإنتاج وتحسين الأحوال المعيشية. و لذلك يمكن القول أن الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي يجب أن تعطي الأولوية في أغراضها إلى خلق الشروط التي تؤمن انسياب الأموال الأوروبية بمعدلات معقولة، وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات،بالإضافة إلى شروط تأخذ بالاعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف وآجال هذه التدفقات.

1-تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة: (ملحق رقم 3)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى الجزائر تذبذبات خلال فترات مختلفة، كما أن هذه الانسيابات لم تكن متكافئة في اتجاهاتها القطاعية . ففترة **ما بعد الاستقلال إلى نهاية السبعينات،** عرفت ندرة في تيارات الاستثمار المباشر الأجنبية، ويعود ذلك أساسا للمفاهيم السائدة المتخوفة من الهيئة الأجنبية، آن ذاك وكذا الشعارات والخطابات المنادية بالوطنية الاقتصادية و التنمية المستقلة، وما عرفته من تأميم للثروات[1] . فبادرت السلطات الجزائرية بتحويل كافة وسائل الإنتاج، والقطاعات الإستراتيجية إلى ملكية الدولة (هذا ما تضمنه القرار رقم 38-62 المؤرخ في 23 نوفمبر 1962)[2] .

وفي فترة **الثمانينات،** نجد أنه رغم تبني الجزائر لقانونين متتاليين (1982-1986) خلال هذه الفترة ، إلا أن الاستثمارات بها عرفت تراجعا، وقد يعود ذلك إلى تحفظ الحكومات المتعاقبة ، وتميز القوانين المذكورة أنفا بالتقييد أكثر منه تحفيزا ، كما أن الأوضاع الاقتصادية عرفت تدهورا نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات (أين بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 1985 نسبة 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي متراجعة بذلك عن نسبة 1980 المقدرة ب 3,1

[1] حيث تم تأميم أكثر من 11 شركة عاملة في استخراج الحديد و الرصاص و النحاس و الزنك في ماي 1966، بعد سنة من التصحيح الثوري الذي قام به مجلس الثورة بالجزائر، و تحولت ملكيتها للقطاع العام، كما عمد إلى التأميم التدريجي لقطاع النفط و الغاز عند صدور قانون 1965، و في المجال الزراعي تجسد التسيير الذاتي لمختلف المزارع كعملية من عمليات الإصلاح الزراعي.

[2] راجع في ذلك:. Brahimi Abdel Hamid, « économie Algerienne », édition DAHLEB, Alger, 1991, P84

%)، وبداية ظهور بوادر أزمة المديونية الخانقة، وما انجر عنه من ارتفاع لمعدلات التضخم وعجز في الموازنة العامة للدولة.

إن الجزائر في بداية فترة التسعينات لم تتلق الاستثمارات الأجنبية إلا بنسب هامشية رغم إصدارها لقانون النقد والقرض 90-10، والمرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمارات لسنة 1993،

وكذا بداية الدخول في الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ويرجع هذا التأخر خلال تلك الفترة إلى الأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار اللذين كانت تعيشها

البلاد، بالإضافة إلى الأوضاع المالية المزرية وما خلفته المديونية الخانقة وتأخر عمليات الخصخصة للقطاعات الصناعية والخدمية على حد السواء.

وبتنفيذ جزء معتبر من برامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي اللذان ساهما في تحسن المؤشرات الاقتصادية، وعودة الأمن والاستقرار للبلاد ، وظهور قوانين أكثر فعالية فيما يخص جذب الاستثمارات الأجنبية (قانون 2001) وفتح قطاعات كانت حكرا على جهاز الدولة [1]، أضف إلى ذلك دخول الجزائر في عدة اتفاقيات دولية، ومبادرات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتقديم المزيد من الحوافز

[1]حيث أكد رئيس الجمهورية أمام رجال الأعمال الفرنسيين في جوان 2000، على فتح الاقتصاد الوطني أمام المستثمرين الأجانب، و أن كافة القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الراغبين في الشراكة و الاستثمار، و لا يوجد هناك قطاع استراتيجي محظور على الأجانب.

والضمانات. زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للبلاد بعد النصف الثاني من عقد تسعينات القرن العشرين[1]، من 5 مليون دولار عام 1995، إلى 1065 مليون دولار عام 2002 .

لقد تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر إلى 1,5 مليار دولار عام 2005 [2] بالمقارنة مع سنة 2004 أين بلغت ذات القيمة 2 مليار دولار مع قيام بعض المستثمرين الدوليين بتأجيل بعض المشروعات. فعلى الجزائر إذن زيادة جهودها للحفاظ على تدفقات الاستثمار من الخارج، لاسيما في الاتصال والترويج الفعال للفرص التي تتيحها السوق الجزائرية. حيث أن الجزائر، وبين سنتي 2001 و2005 ، اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة قدرت ب 6,7 مليار دولار. يأتي ذلك في ظل تبني الحكومة لخطة خماسية(2005-2010) بلغت قيمتها 80 مليار دولار مقارنة بالخطة التي سبقتها (1999-2004) والتي بلغت حجم الإنفاق فيها 7,5 مليار دولار لتعزيز النمو الاقتصادي وتوليد الإيرادات اللازمة لإعادة بناء ما دمر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين [3] ومن المتوقع أن تستقطب الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة بحجم 7 ملايير دولار خلال سنة 2007[4].

إن حجم الاستثمارات الخاصة، وخاصة الأجنبية في الجزائر يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد، وغير كافي لإحداث نمو اقتصادي يساهم في التقليل

[1] خلال سنتي 2001-2002 احتلت الجزائر المرتبة الأولى في مجموع دول شمال إفريقيا و المرتبة الثالثة إفريقيا، كما رتبت الدولة 50 سنة 2002 في إجمالي 196 دولة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها لكن يبقى الأداء الفعلي ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات.

[2] جريدة الخبر اليومية، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089، الصادرة يوم 2004/05/18 صفحة الاقتصاد.

[3] اليوم الالكتروني،" تراجع الاستثمار الأجنبي بالجزائر إلى 1.5 مليار دولار"، الوكالات- الجزائر، السنة الأربعون العدد 11954، مقال على الموقع الشبكي:www.alyaum.com/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ : 2006/3/8.

[4] "الدول العربية لا تستقطب سوى 2%من الاستثمارات الأجنبية"، مقال على الموقع الشبكي:www.djazairnews.info/akhbar.htm تم الاطلاع بتاريخ : 2006/7/20.

من المعدّلات المرتفعة للبطالة. ويسجل تراكم قيمة الاستثمار الأجنبي عموما، مبلغ يعتبر محتشما مقارنة بالدول الأخرى في نفس مستوى اقتصاد الجزائر.

هذا التأخر في قائمة تسلسل البلدان على المستوى العالمي، مردّه عزوف المستثمرين الأجانب الدخول بأموالهم للجزائر بمبررات تتمحور أساسا حول عدم تهيئة المناخ الاستثماري في البلاد بالقدر الكافي من حيث المسببات الثقافية والسوقية والسياسية، والتي من شأنها إحداث معوقات تحول دون دخول رؤوس الأموال الأجنبية منها على سبيل المثال عدم التأكد مع عدم الاستقرار السياسي وصلابة القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار.

الحقيقة أن تأخر الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، وان العشرية السوداء ساهمت بقدر واسع في عزوف الأوروبيين على الاستثمار في الجزائر، بل ساهمت كذلك في هروب الرأس مال المحلي لدول أخرى. ويبقى الآن على الجانب الأوروبي في إطار الشراكة تشجيع المستثمرين الأوروبيين للتوجه بأموالهم إلى الجزائر، خاصة وأن هناك مجهودا كبيرة تبذل لتهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر، زيادة على توفرها لقدرة استيعابية كبيرة في شتى المجالات الاقتصادية، وأنه على الأوروبيين مضاعفة مساعدتهم المالية للجزائر، وتوفير سياسة تحريضية من طرف المفوضية الأوروبية لتشجيع هذه الاستثمارات للتوجه لبلادنا.

2-المشاريع الاستثمارية المصرح بها، توزيعها القطاعي و أهم المستثمرين[1]

إن الفترة موضوع الدراسة، هي تلك الممتدة من عام 2002 إلى سنة 2013، حيث سنتعرض الى عدد المشاريع المصرح بها بالمبالغ، و توزيعها القطاعي بالإضافة إلى أهم المستثمرين الأجانب بما فيهم الاتحاد الأوربي لنبرز أهميته كشريك في إطار المشروع الأورومتوسطي.

جدول رقم30 : المشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0,91%	98 276	1,22%	29 372	3,44%
2003	1 622	3,05%	395 870	4,90%	34 476	4,04%
2004	874	1,64%	240 889	2,98%	24 719	2,90%
2005	843	1,58%	199 128	2,47%	43 597	5,11%
2006	2 145	4,03%	472 505	5,85%	47 748	5,59%
2007	4 323	8,12%	654 665	8,11%	87 983	10,31%
2008	6 687	12,57%	1 325 064	16,41%	92 005	10,78%
2009	7 594	14,27%	462 679	5,73%	68 774	8,06%
2010	6 386	12,00%	395 292	4,90%	64 091	7,51%
2011	6 434	12,09%	1 335 448	16,54%	128 491	15,06%
2012	6 919	13,00%	776 530	9,62%	83 210	9,75%
2013	8 895	16,72%	1 716 136	21,26%	148 943	17,45%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/10.

لقد تم تصحيح البيانات للفترة 2002-2012 مع مراعاة المشاريع الاستثمارية الملغاة، هذه البيانات قابلة للتغيير استنادا إلى التغيرات التي تمر بها المشاريع في المستقبل.

لقد انتقل عدد المشاريع المصرح بها (و كذلك من حيث البالغ)، من 485 مشروعا عام 2002 إلى 8895 مشروعا سنة 2013، بإجمالي 53207 مشروعا خلال الفترة المدروسة، وهي زيادة معتبرة إلى حد ما، ترجع إلى تحسن أوضاع المناخ الاستثماري، حجم الطاقة الاستيعابية للبلد و البرامج و السياسات المنتهجة، بالإضافة إلى تأزم الوضع السياسي و الأمني في العديد من الدول الشقيقة.

أما فيما يخص مناصب الشغل المتوفرة فقد ارتفعت كذلك من سنة إلى أخرى، لتصل إلى إجمالي 853409 منصب شغل. و الشكل الموالي يرصد لنا هذا التطور.

شكل رقم11: تطور المشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق الذكر.

لقد استأثر الاستثمار الأجنبي ب 468 مشروعا من الإجمالي المخصص للفترة 2002-2013 أي نسبة 0.9 بالمائة، لكن بمبلغ وصل إلى ربع المبلغ المخصص. و عن مناصب الشغل الموفرة فترجع بالأغلبية إلى الاستثمارات المحلية(89 بالمائة).

جدول رقم 31: توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر حسب نوع المستثمر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	52 739	99,1%	6 050 318	74,9%	759 366	89,0%
الاستثمار الأجنبي	468	0,9%	2 022 164	25,1%	94 043	11,0%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق الذكر.

شكل رقم 12: قيمة، عدد و مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر حسب نوع المستثمر خلال الفترة 2002-2013

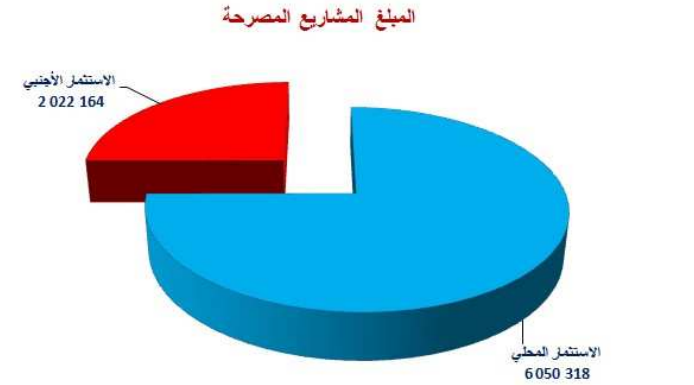

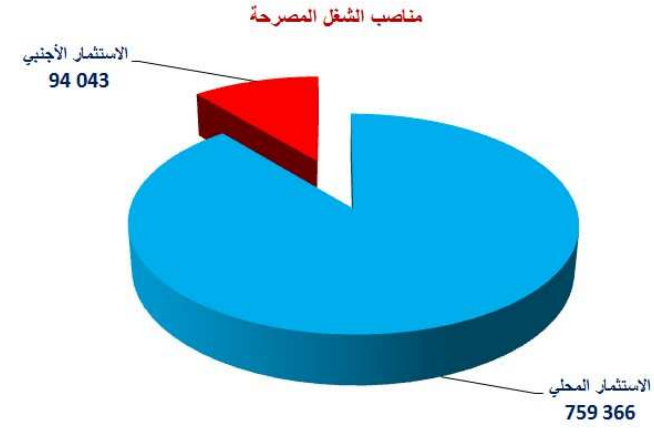

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

و عن توزيع هذه المشاريع قطاعيا، جد أن قطاع النقل لوحده حصل على29145 مشروعا بنسبة 54.78 بالمائة، إلا أنه بالرجوع إلى مبالغ هذه الاستثمارات نجد أن القطاع الذي حصل على القيمة الأكبر هو القطاع الصناعي بنسبة 49.97 بالمائة رغم حصوله على 12.42 بالمائة فقط من عدد المشاريع مقابل 8.98 بالمائة من الإجمالي المبالغ لقطاع النقل، هذا إن دل على شيء، فهو يدل على السياسات المتبعة من إعطاء الأولوية لهذا القطاع لإعادة بعثه خاصة في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، ضخامة هذا القطاع و مستلزماته. و الجدول الآتي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم 32: التوزيع القطاعي للمشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	735	**1,38%**	85 248	**1,06%**	43 250	**5,07%**
البناء	10 124	**19,03%**	1 206 137	**14,94%**	219 795	**25,75%**
الصناعة	6 607	**12,42%**	4 033 666	**49,97%**	271 385	**31,80%**
الصحة	620	**1,17%**	82 685	**1,02%**	14 368	**1,68%**
النقل	29 145	**54,78%**	725 264	**8,98%**	147 215	**17,25%**
السياحة	489	**0,92%**	886 445	**10,98%**	43 871	**5,14%**
الخدمات	5 481	**10,30%**	665 037	**8,24%**	93 995	**11,01%**
التجارة	2	**0,00%**	37 514	**0,46%**	15 500	**1,82%**
الاتصالات	4	**0,01%**	350 486	**4,34%**	4 030	**0,47%**
المجموع	**53 207**	**100%**	**8 072 482**	**100%**	**853 409**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

أما عن عدد مناصب الشغل المتوفرة فترجع الأغلبية إلى قطاعي الصناعة و البناء بنسب 31.80 بالمائة و 25.75 بالمائة من الإجمالي على التوالي، و الشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم 13: مناصب الشغل حسب القطاعات للمشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

لقد تمثلت أغلبية تلك المشاريع في مشاريع إنشاء بنسبة 59.53 بالمائة و مبلغ نسبته 57.09 بالمائة من إجمالي المبالغ(53.93 بالمائة عمالة)، و مشاريع توسيع بنسبة 39.22 بالمائة و مبلغ نسبته 35.55 بالمائة من إجمالي المبالغ(44.40 بالمائة عمالة)، أما الباقي فتوزع بين إعادة هيكلة، إعادة تأهيل و إعادة تأهيل- توسع، لإكمال ما قد بدأ.

جدول رقم 33: المشاريع المصرح بها في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
انشاء	31 675	59,53%	4 608 708	57,09%	460 202	53,93%
توسيع	20 868	39,22%	2 869 820	35,55%	378 923	44,40%
اعادة هيكلة	2	0,00%	238	0,00%	75	0,01%
اعادة تأهيل	576	1,08%	197 704	2,45%	8 695	1,02%
اعادة تأهيل - توسيع	86	0,16%	396 012	4,91%	5 514	0,65%
المجموع	**53 207**	**100%**	**8 072 482**	**100%**	**853 409**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

شكل رقم 14: المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002-2013

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

عند البحث في توزيع هذه المشاريع حسب القطاع القانوني من حيث العدد، نجد أن حصة الأسد ترجع للقطاع الخاص ب 98.45 بالمائة، و يرجع ذلك إلى تحرير هذا القطاع بعد انتهاج سياسة السوق، و محاولة إدراجه في العملية الاقتصادية للبلد أمام ضعف رؤوس الأموال للدولة، أما من حيث المبلغ فقد حصل القطاع الخاص على نسبة 57.77 بالمائة من الإجمالي، في حين القطاع العمومي على نسبة 30.54 بالمائة.

جدول رقم 34: المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الخاص	52 381	**98,45%**	4 663 864	**57,77%**	728 035	**85,31%**
العمومي	757	**1,42%**	2 465 603	**30,54%**	100 085	**11,73%**
مختلط (الخاص و العمومي)	69	**0,13%**	943 015	**11,68%**	25 289	**2,96%**
المجموع	**53 207**	**100%**	**8 072 482**	**100%**	**853 409**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق الذكر.

كما نلاحظ أن المشاريع التي حصل عليها الخواص امتصت الكتلة الأكبر من العمالة(85.31 بالمائة). إذا ما فصّلنا في أصل دول الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر نجد أن الاتحاد الأوربي يستأثر بمكانة هامة، إذ تعتبر التعاملات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي و الجزائر ضخمة، حيث تتم حوالي ثلثي مبادلات الجزائر مع الشريك. و نظرا لذلك تم توقيع اتفاق الشراكة رسميا بين

هذين المتعاملين بفلنسيا في 22 أفريل 2002، إذ تضمن الاتفاق 17 جولة من المفاوضات بعد المصادقة عليه في 19 ديسمبر 2001.

وقد أعلن في البند 39 من اتفاق الشراكة هذا، حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر. ويتطلب ذلك إفصاح السلطات المعنية عن كافة الفرص الاستثمارية المتاحة، وخلق إطار قانوني يساهم في تدفقات أكبر لرؤوس الأموال هذه، والعمل على تسهيل كافة الإجراءات و الميكانيزمات المتعلقة به[1].

ففي سنة 1998 مثلا، كونت استثمارات الاتحاد الأوربي ما نسبته 42% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للبلد بما قيمته حوالي 600 مليون دولار[2] ، كما تذكر إحصائيات وزارة الصناعة في الجزائر أنه للفترة 1993-1997 ، تم إنشاء 186 مشروع استثماري مشترك، و ذلك تجسيدا لاتفاق الشراكة بينهما.

نفس السيناريو نجده يعاد خلال الفترة المدروسة، حيث حصل الاتحاد الأوربي على 205 مشروع من بين 468 (43.80 بالمائة) مشروعا أجنبيا، و ما نسبته 21.99 بالمائة من إجمالي المبالغ الأجنبية

[1] همال علي و فطيمة حفيظ ، "آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، في (مجلة بحوث اقتصادية عربية) ، العددان 34 و 35 ،2005، ص 196.

[2] تشام فاروق، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية"، في(محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ECONA 3000)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 21-22 مارس 2002، ص 261.

المستثمرة. إذن يمكن القول أن ملامح الشراكة الأورومتوسطية ظاهرة في عدد الاستثمارات للاتحاد المتزايدة و الجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 35: نصيب الاتحاد الأوربي من المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
اوروبا	257	521 531	48 408
فيما بينها الاتحاد الاوربي	**205**	**444 845**	**37 069**
اسيا	34	98 580	5 103
امريكا	10	61 850	3 473
الدول العربية	154	1 237 112	35 230
افريقيا	1	1 000	30
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	11	99 117	1 535
المجموع	**468**	**2 022 164**	**94 043**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

تأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوربي من حيث عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر الدول العربية ب 154 مشروعا، لكن إذا ما ذهبنا إلى قيمتها، نجد أنها تحتل المكانة الأولى(بنسبة61.17 بالمائة) في قيمة المشاريع الأجنبية من حيث المبلغ(1237112مليون دج).

شكل رقم 15: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب البلد الأم خلال الفترة 2002-2013

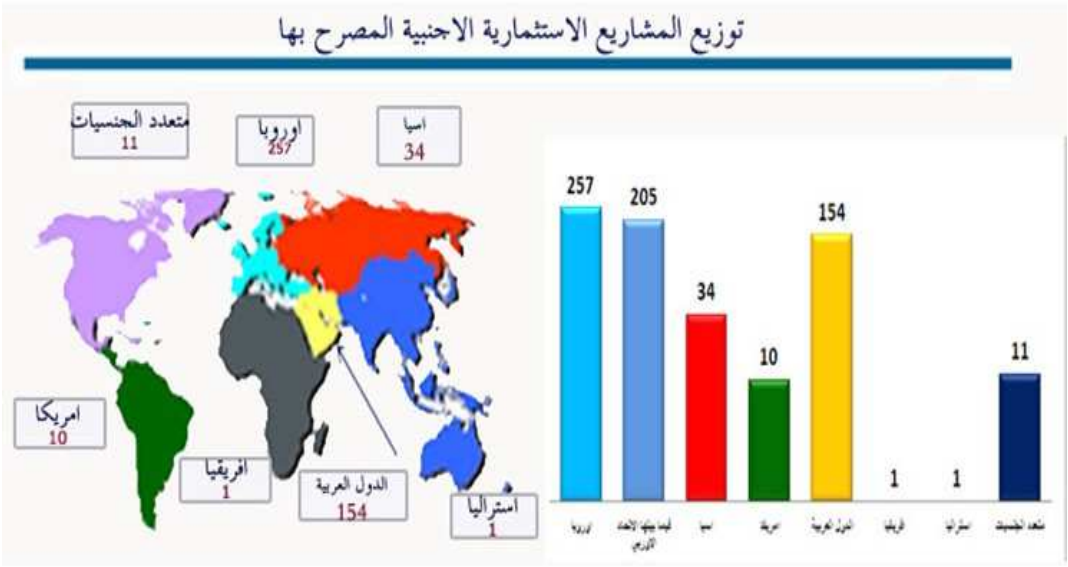

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

لقد تمركزت الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي من حيث العدد ب260 مشروعا(55.56 بالمائة)، القيمة 1301291مليون دينار جزائري(64.35 بالمائة)، والعمالة الموفرة 45192 منصب شغل(48.05 بالمائة). و سنتطرق-بنوع من التفصيل- لاحقا (في المبحث الثالث من هذا الفصل) إلى أهم المشاريع الأجنبية مع الشريك الأوربي من خلال الشراكة الأورومتوسطية في القطاع الصناعي .

جدول رقم 36: التوزيع القطاعي للمشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	8	1,71%	4 747	0,23%	514	0,55%
البناء	75	16,03%	48 345	2,39%	16 196	17,22%
الصناعة	260	55,56%	1 301 291	64,35%	45 192	48,05%
الصحة	6	1,28%	13 573	0,67%	2 196	2,34%
النقل	17	3,63%	12 127	0,60%	1 497	1,59%
السياحة	9	1,92%	445 592	22,04%	13 980	14,87%
الخدمات	92	19,66%	107 049	5,29%	12 968	13,79%
الاتصالات	1	0,21%	89 441	4,42%	1 500	1,60%
المجموع	468	100%	2 022 164	100%	94 043	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

و عن الثلاثي الأول لسنة 2014[1] فان قيمة مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر تضاعف ليصل إلى 682 مليار دينار (2632 مشروعا و 51600 منصب شغل)، منها 129 مليار دينار استثمارات أجنبية مباشرة (17 مشروعا و 11100 منصب شغل)، مقابل 305 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2013، هذا ما يؤكد التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة (حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) في قانون المالية 2014، خاصة المتعلقة بالمستثمرين الأجانب، و

1 ANDI, « Algérie: les investissements ont plus que doublé au 1er trimestre 2014 », sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/presse, consulté le 17/08/2014.

متابعة تنفيذ مشاريع التنمية للمؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها الصناعية التي لعبت الدور المهم و الأساسي لإعادة بعث الاستثمار في الجزائر.

إن الاستثمارات المحلية للثلاثي الأول من سنة 2014 تبقى الأكبر من حيث القيمة ب 553 مليار دينار(81 بالمائة من المبلغ الإجمالي)، عدد المشاريع ب 2615 مشروعا (99.4 بالمائة من العدد الإجمالي)، و عدد مناصب الشغل ب40500 منصب (78 بالمائة من عدد المناصب الإجمالي).

أما فيما يخص توزيعها القطاعي، فقد استأثر القطاع الصناعي ب 482 مشروعا ما نسبته 18.31 بالمائة، و فيما يخص القيمة فقد حصل على النسبة الأكبر (76.59 بالمائة) بمبلغ 522 مليار دينار، و يوفر 26313 منصب شغل (ما نسبته 50.99 بالمائة من الإجمالي).

كخلاصة يمكن القول أن المؤشرات عامة تظهر بوضوح المنعرج الاقتصادي الموجه نحو الصناعة مرتبطة و مترجم بطريقة فعالة و مرغوب فيها بالرجوع بالمؤشرات القوية الصادرة من السلطة العمومية. كما أن تجسيد مشروع الشراكة الأورومتوسطية واضح من خلال التعاملات التجارية و المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

المبحث الثالث: مصير القطاع الصناعي الجزائري بعد التوقيع على بروتوكول الشراكة الأورومتوسطية

وجدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام تحدي كبير، خاصة في ظل تطور المؤسسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة وتزايد حدة المنافسة التي أفرزتها العولمة، فبتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستصبح المؤسسات الجزائرية أكثر عرضة لمنافسة المنتجات الأوربية التي تتصف بجودتها العالمية مما يهدد بقاء تلك المؤسسات، لأن منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة تفرض تحديا مصيريا بالنسبة للمؤسسة الوطنية التي لا طالما كانت محمية من المنافسة خاصة في ظل سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني، فكانت تعاني من ضعف سواء في الأداء أو الإنتاجية، سنحاول من خلال هذا المبحث إظهار كيفية تأثير منطقة التبادل الحر و اتفاق الشراكة الأورومتوسطية عامة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية سواء مؤسسات القطاع الصناعي الثقيل أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إذن يتعين على المؤسسات الجزائرية أن ترفع تحدي هذه المنطقة بتوجيه جهودها لتطوير وتحسين نوعية منتجاتها لتطابق المواصفات العالمية، وذلك من خلال تأهيلها لكي تستطيع مواجهة المنافسة الدولية، سواء بتأهيل طرق إنتاجها وأنظمة تسييرها ومحيطها الاقتصادي خاصة في ظل عولمة المبادلات وتطور مفهوم العلاقات الدولية ما بين المؤسسات الإنتاجية والصناعية وتطور المستوى الصناعي في العالم، لذلك سطرت الحكومة الجزائرية برامج لتأهيل وترقية المؤسسات الاقتصادية قصد مواجهة المنافسة .

المطلب الأول: إقامة منطقة التبادل الحر

أولى اتفاق الشراكة الأورو جزائري أهمية بالغة للشق التجاري من خلال إرسائه لمنطقة التبادل الحر أي تحرير حركة تنقل السلع في الفضاء المتكون من الأقاليم الجمركية للطرفين، خصص الباب الّثاني من الاتفاق لتنظيم المبادلات في المنتجات الصناعية الزراعية والصيد البحري على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

نوضح مكاسب وتكاليف منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية خاصة على القطاع الصناعي الجزائري الذي سيتأثر كثيرا بها، لكن قبل التطرق إلى هذه الآثار سنحاول أولا ضبط الأسس القانونية التي بنيت عليها هذه الأخيرة وما مدى مشروعيتها على ضوء قانون المنظمة العالمية للتجارة وأهم الخصائص التي تميزها، ثم سنتعرض لكيفية تأثر القطاع الصناعي الوطني الذي يتميز بالضعف سواء في الإنتاجية أو التنافسية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري من أهم الأهداف المنبثقة عنه، بحيث أكد الباب الثاني على نظام حرية تنقل السلع على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وبناء على ما نصت عليه المادة 8 التي أكدت على استفادة المنتجات الجزائرية الصناعية من حرية الولوج في الأسواق الأوربية معفاة من كافة الحقوق الجمركية والرسوم ذات المفعول المماثل، وفي

المقابل يتعين على الجزائر أن تزيل كافة الحقوق الجمركية بصفة تدريجية عند استيرادها لمنتجات صناعية يعود منشأها للإتحاد الأوربي خلال فترة انتقالية حددت ب 12 سنة أي آفاق2017 .[1]

1- الأسس القانونية لمنطقة التبادل الحر

منطقة التبادل الحر هي عبارة عن مجموعة جغرافية وسياسية أين لا توجد أي عوائق للمبادلات السلعية و الخدماتية لا في شكل رسوم جمركية ولا في شكل نظام تعيين الحصص أو معايير صحية أو تقنية تهدف إلى إبعاد المنتجات الأجنبية من الحصول على رخص الاستيراد.[2]

تعتبر هذه المنطقة إذن شكل من أشكال الاندماج الاقتصادي التي أقرتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة لـ (GATT)لأن ذلك يساعد على تطوير التجارة الدولية.

تقصد الجات (GATT) بمنطقة التبادل الحر تلك المجموعة المكونة من إقليمين جمركيين والتي تكون فيها الحقوق الجمركية والتنظيمات التجارية الأخرى بينهما غير مشروطة، إلا في الحالات الضرورية التي تقضي الرضوخ لجملة من الشروط أو التحفظات وإقصاء هذه الشروط يكون نتيجة

[1]لقد تم تعريف الرسوم ذات المفعول المماثل من طرف الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل الأوربية بأنه " :كل حق أو عبء مالي من شأنه أن يعتبر بمثابة رسم ذو مفعول مماثل حتى و لو لم يتم استقطاعه لصالح الدولة".

نشير أنه أثناء المفاوضات مع الإتحاد الأوربي طالبت الجزائر تبني مبدأ المراجعة الدورية كل ثلاثة سنوات، يتم الأخذ فيها بعين الاعتبار التقدم الحاصل في مجال دعم الاتحاد للقطاع الصناعي الوطني، لكنه رفض ذلك وأكد على التمسك بمبدأ التقدم التدريجي كما جاء في إعلان برشلونة، راجع في هذا الصدد:

BOUZIDI Nachida, « Vers un accord d'association entre l'Algérie et l'union Européenne », revue IDIRA, N°2, 2000, p156.

[2] CARREAU Dominique, JUILLARD Patrick, Droit international économique, 4éme édition, L.G.D.J, édition DELTA, 1998, p 97.

لتسهيل المبادلات التجارية القائمة على المنتجات الأصلية المكونة لمنطقة التبادل الحر[1]. يميز منطقة التبادل الحر مظهرين حسب الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)هما[2]:

- يتمثل المظهر الأول في التبادل الحر الداخلي لكل المبادلات التجارية بما في ذلك المنتجات المحلية للمنطقة.

- يتمثل المظهر الثاني في التبادل الحر الخارجي والذي يعد عنصرا مميزا لمنطقة التبادل الحر عكس الإتحاد الجمركي الذي يتميز بنظام موحد في الحدود الخارجية للإتحاد، كما أنه في منطقة التبادل الحر يسمح قانونيا للدول الأعضاء أن تحافظ على صلاحيتها الجمركية تجاه مختلف الدول وبالتالي تحافظ على سيادتها الاقتصادية.

تمّثل الجات الأساس القانوني لمنطقة التبادل الحر التي أعلن عن إنشائها بموجب اتفاق الشراكة الأوربي الجزائري وهذا ما نصت عليه المادة 6 من الاتفاق. نلاحظ فالقواعد التي تحكم هذه المنطقة تكون مستقاة من الجات ونفس الشيء لكل منطقة حوض الأبيض المتوسط[3].

نلاحظ من خلال هذه الشروط أن منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة الأورو جزائري تطرح إشكاليتين هما: من ناحية الفترة الانتقالية المقررة بموجب المادة 6 من نص الاتفاق والتي حددت ب 12 عشر سنة كأقصى حد فيما يخص المنتجات الصناعية وهذا يخالف المادة 24 فقرة 3 من مذكرة التفاهم لجولة الأوروجواي.

[1] مصطفى سلامة،" منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص130 .

[2] فؤاد حطاب، "عقد الشراكة الأوربي الجزائري :دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2006 ، ص 46.

[3] BENHAMOU Abdellah, « Les accords d'association euro méditerranéen au regard des règles de l'OMC», RASJEP, N°1, 2004, p144.

يتعين إذن على الأطراف تقديم شرح للأسباب التي أدت بهم إلى اعتماد هذه المدة(*)، أما الإشكال الثاني الذي تطرحه هذه المنطقة فيتعلق باحترام الفقرة 5 من المادة 24 والمتمثل في ضرورة تقديم خطة وبرنامج، وعليه نلاحظ أن جدول تفكيك الحواجز في القطاع الفلاحي يبقى مجهولا لأن التحرير يتم بصفة تدريجية.[1]

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال ذلك إلى إقناع الأطراف الأخرى في المنظمة العالمية للتجارة بأّنه لا يقيم جهوية محضة أساسها المبادلات الثنائية لفائدة مصالحه الاقتصادية فقط، ولكنه يعمل أيضا على إنشاء جهوية ترمي إلى إدماج منطقة الحوض الأبيض المتوسط وبوجه الخصوص الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي.[2]

ورد في إعلان الاتحاد الأوروبي الملحق باتفاق الشراكة الأورو جزائري، أّنه والدول الأعضاء يلتزمون بتقديم دعمهم لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم كل إعانة ضرورية لذلك.*

نستخلص مما سبق أن منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية مشروعة على ضوء قانون المنظمة العالمية للتجارة، و أ ن الهدف من هذه المنطقة هو تحرير التجارة بين الطرفين وهذا يعد أيضا هدفا من أهداف المنظمة في حد ذاتها، إلا أن العديد من القيود تجعل من هذه المنطقة غير كاملة، تتمثل

[1] فؤاد حطاب، المرجع السابق ذكره، ص66 .

[2] ZAIM .F," Sécurité et intégration dans l'espace euro méditerranéen", édition Sebastio, 2002, p109.

*إلا أّنه نلاحظ دائما تأخر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فهي إلى حد الساعة لم تنظم بعد ، للإشارة فإن الجزائر حررت مذكرة طلب الانضمام إلى هذه الأخيرة في سنة 1987 ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية لم يتم بعثها إلى المنظمة إلا في سنة 1996 أي بعد سنة فقط من إنشائها في دورة مراكش في جانفي 1995 ، وهذا التأخر تسبب في عدم استفادتها من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة خمس سنوات للدول إلي في طريق النمو من اجل تعديل تشريعاتها الداخلية لتنسجم مع المنظمة العالمية للتجارة، وحاليا ففاتورة الانضمام تستدعي تحرير أسعار الطاقة وتحرير قطاع المحروقات الذي ما يزال خاضعا لأغلبية رأس المال الوطني ،وهذه النقطة من بين النقاط التي مازالت دول الاتحاد الأوروبي متمسكة بها خاصة اسبانيا والبرتغال، في حين تطالب فرنسا بتحرير قطاع البنوك والتأمينات، لهذا فإن انضمام الجزائر لفضاء التجارة العالمية سيكون مكسبا لو كان مبكرا عندما كانت الاشتراطات لا ترهن القرارات الوطنية المستقلة ، أما حاليا فلا يمكننا تصور حجم الخطر من انضمام دولة كل صادرتها من النفط والغاز إلى منظمة لا تشتمل بروتوكولاتها هاتين المادتين اللتين تمتلك فيهما الجزائر أقوى المزايا التنافسية.

هذه القيود في تعدد الأنظمة التجارية المنصوص عليها في الاتفاقية وأيضا الإجراءات الحمائية المقيدة والاستثنائية التي تقرها هذه الأخيرة يزيد هذا التعقيد حدة كون التجارة الأوربية الجزائرية و المغاربية عموما ظلت على مدار 30سنة انطلاقا من اتفاقيات الشراكة الأولى لسنة (*) 1969 تتبع نظاما تفضيلا ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية، ساعد على تكوين اقتصاديات محمية ومدعومة إلى حد كبير لهذا فإن عملية التحرير تحتاج إلى وقت طويل خاصة من الجانب الوطني.[1]

2- خصائص منطقة التبادل الحر:

تتميز منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة الأوربي الجزائري بجملة من خصائص، يمكن حصرها في كونها منطقة للتبادل الحر بين بلد- الجزائر- من جهة ومجموعة من بلدان - الإتحاد الأوربي- من جهة أخرى، فهي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات متباينة ومختلفة من حيث درجة التطور والحجم، فلا يختلف اثنان عن حالة التفاوت الاقتصادي التي تعيشها الجزائر مقارنة بالوضعية الاقتصادية الإتحاد الأوربي، فهي منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تمتاز باقتصاد منعزل غير تنافسي ولا متنوع من ناحية ومجموعة من بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي[2]، كما أنّها منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حمائية متفاوتة.

- *هذه الاتفاقيات أبرمت بين المغرب والمجموعة الأوربية، تونس والمجموعة الأوربية، الجزائر لم توقع عليها لأنّها كانت تستفيد من نظام تفضلي خاص بموجب اتفاقية 19 مارس1962

[1] أمال يوسفي، بحوث في علاقات التعاون الدولي، المرجع السابق، ص57

[2] قصاب سعدية، "الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوربية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي"، في(الملتقى الدولي الأول حول الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي)، فندق الأوراسي، الجزائر، ماي-جوان 2003 ، ص4 .

يمكن القول أن اتفاق التبادل الحر الأورو جزائري عبارة عن فتح للأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوربية من خلال رفع الحواجز الجمركية[1]، وهذا من شأنه أن يعمق عجز الميزان التجاري اتجاه الاتحاد الأوروبي، لأن المنتجات المصنعة الجزائرية لن تتحصل على أفضلية دخول الأسواق الأوروبية، فهي كانت تتمتع بحرية الولوج إلى هذه الأسواق منذ قرابة 20 سنة، في حين تبقى المنتجات الفلاحية وكما سبق الإشارة إليه مستثناة من هذا الاتفاق[2]، فيعاب إذن على هذه المنطقة أمرين إذ كيف يمكن مطالبة الجزائر والدول المغاربية عموما، أن تفتتح أسواقها أمام الصادرات الأوروبية المصنعة والمحافظة في الوقت نفسه على مستويات حماية في أسياسات جوهرية بالنسبة لهذه الأخيرة والمتمثلة أساسا في السياسات الفلاحية المشتركة هذا من جهة، والحركة الحرة تطرح مشكلا آخر من جهة ثانية فليس من الممكن تصور فضاء أورو متوسطي تنتقل فيه البضائع والموارد الأخرى في حين يمنع تنقل الموارد البشرية والتي تعد حجر الزاوية في أي مشروع للتبادل الحر[3]، فهذه النقطة ونقاط أخرى كانت محور النقاش خلال مراجعة اتفاق الشراكة سنة 2010 .

فبعد مرور خمس سنوات من دخول اتفاق الشركة حيز التنفيذ كانت هذه المراجعة فرصة مهمة للتطرق إلى مختلف التعديلات التي يجب إجرائها في تسيير هذا الاتفاق، لأن الظروف تستدعي تقييم ما تحصلت عليه الجزائر من هذا الأخير ، وفي مختلف المجالات سيما الاستثمار وتنقل الأشخاص[4]،

[1] جبار ياسين ، الشراكة الأورو متوسطية، واقع وأفاق دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 92

[2] TERRAB.M et JAMAI.A, « Processus euro méditerranéens et processus du sommet économique du Moyen-Orient », édition publisud, Paris, 1997, p 51-53

[3] DUPUY Emmanuel et SADER Karim, « La politique européenne en méditerranée : plus que libre échange et moins que l'adhésion », sur le site : www.iris- France.org/docs/pdf/2007, p06, consulté le : 6/10/2010.

[4] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي كامل ومتشعب"، على الموقع الشبكي: www.mae.dz ، تم الاطلاع بتاريخ: 2012/03/9.

لأن الجزائر تغيرت كثيرا وبذلت جهود في تحسين اقتصادها وتهيئة المناخ الملائم لاستقطاب المستثمرين الأوروبيين، لذلك يجب أن يكون هذا الاتفاق بدوره مسايرا لهذه التغيرات وملائم لها.

تتعّلق التعديلات بالشق التجاري، سيما حصص المنتجات الموجهة لتصدير الممنوحة للجزائر في إطار اتفاق التبادل الحر لأن المقاييس المفروضة على هذه المنتجات ليست في متناول المصدرين الجزائريين بسبب مميزات القطاع الصناعي– التي تعرضنا لها سابقا – والذي يتعين بموجب اتفاق الشراكة أن تساهم دول الاتحاد الأوربي في المساعدة على تنميته من خلال إحداث حركة لترقية الاستثمارات الأوربية في الجزائر، وفتح المجال لاحتكاك مؤسسات القطاع الصناعي الوطني بالمؤسسات الأوروبية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال، إذ أّنه وبعد مرور هذه المدة تم تحقيق نتائج لا يستهان بها لكن هذا الاتفاق يبقى دون تطلعات الجزائر.

إن الجزائر والاتحاد الأوروبي توصلا أخيرا بعد مشاورات دامت أكثر من سنتين إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة ، إن الرزنامة تنص على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي يستوردها البلد.(**ملحق رقم4)**

و ينص الاتفاق أيضا في شقه الفلاحي على إعادة النظر في بعض الأصناف التي يوليها الاتحاد الأوروبي الأفضلية لا سيما المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة **(ملحق رقم 5)** ، و ستدخل هذه الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ في أول سبتمبر2012 ، و كانت الجزائر قد رفعت في 2010طبقا لأحكام اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي عريضة هي الأولي من نوعها يتقدم بها بلد متوسطي وقع على مثل هذا الاتفاق لدى المفوضية الأوروبية تطلب فيها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية **(ملحق رقم6)**،

ولتمكين المؤسسات من أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي المقررة في آفاق2020. هذا الاتفاق يشكل انجازا جديدا للوطن يجب استثماره واستغلاله من طرف مؤسسات القطاعين العمومي والخاص والتي هي مدعوة لدخول ميدان المنافسة .

إن هذه النتائج الايجابية التي توصلت إليها المشاورات التي جرت في جو بناء ملؤه الثقة كفيلة بدعم علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على أسس من المنفعة المتبادلة وتشهد على إرادة الشريكين في إعطاء دفع جديد لتنفيذ اتفاق الشراكة. مصالح وزارة التجارة قررت عقد سلسلة من اللقاءات الوطنية و الجهوية هدفها شرح محتويات هذا الاتفاق وتوعية المتعاملين الاقتصاديين والجمعيات والمنظمات المعنية ومع وسائل الإعلام الوطنية[1].

ينبغي على المؤسسة الاقتصادية الوطنية اغتنام الآجال الإضافية الممنوحة نتيجة المفاوضات الجزائرية – الأوروبية فيما يخص منطقة التبادل الحر" لإعادة تأهيلها قبل دخول التفكيك التعريفي حيز العمل. فإنشاء منطقة التبادل الحر مزمع في 2020 بعد إرجاء التفكيك التعريفي المحدد باتفاق مشترك جزائري – أوروبي يشكل معطى جديد للمؤسسة الجزائرية التي يجب أن تحضر نفسها جيدا لهذا الموعد.

و يتعين على المؤسسة أن تدمج هذا المعطى ضمن إستراتيجيتها للتنمية و الاستعداد كما ينبغي لهذا الموعد. و سيتم توجيه الجهود في مرحلة ثانية نحو مختلف الأقطاب الصناعية وفق الأهداف

[1]بيان وزارة الخارجية، "اتفاق بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة" ، على الموقع الشبكي:www.mae.dz ، اطلع عليه بتاريخ: 2012/08/23.

المسطرة فيما يخص العمليات الجوارية. و قد جرت المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي على مدى عامين و تميزت بعقد ثمان جولات بين الخبراء من الطرفين.

وقدمت الجزائر مبررات قانونية و اقتصادية لإقناع شركائها حول صدق نيتها في التعريف ب 1058 منتجا حساسا من وجهة النظر الاقتصادية قبل الشروع في مشاورات مع الطرف الأوروبي على أساس الإجراءات القانونية للاتفاق المشترك.

و في أعقاب هذه المحادثات تحصلت الجزائر على تأجيل منطقة التبادل الحر من 2017 إلى 2020 و بالتالي" ربح الوقت لإعداد العدة."

إذ أن صلب الموضوع اليوم هو أن المؤسسة الجزائرية تتوفر على ثمان سنوات للاستعداد لسريان مفعول التفكيك المتعلق بمنطقة التبادل الحر. و يتعين على المتعاملين و خاصة منهم من ينشطون بالقطاعات الفلاحية و الصناعية تسجيل المعطى الجديد ضمن إستراتجيتهم للتنمية، و الاستفادة من أجهزة دعم التأهيل. وعليه تم بالمناسبة توزيع على المتعاملين الاقتصاديين كتيبات موضحة لرزنامة التفكيك التعريفي لمختلف أنواع المنتجات المستوردة من الاتحاد[1]. **(ملحق رقم 7)**

و في إطار تنفيذ المرسوم التنفيذي رقم 89-10 المؤرخ في 10 مارس 2010 **(ملحق رقم 8)** الذي يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، أنهت وزارة التجارة إلى علم المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال الاستيراد، أن

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "تأجيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي "فرصة لإعادة تأهيل المؤسسات"، على الموقع الشبكي: http://www.aps.dz/ar/، تم الاطلاع بتاريخ 2012/09/20.

ملف طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر يجب أن يودع على مستوى المديرية الولائية للتجارة المختصة إقليميا(مكان تواجد المقر الاجتماعي للمتعامل الاقتصادي) فور فتح ملف التوطين البنكي.

إن طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية يشترط على المنتجات المستوردة التالية:

-المنتجات المحددة في الملحق رقم 2 من أتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

-المنتجات الفلاحية المعفاة من الحقوق الجمركية التي تضمنها البروتوكول رقم 2 من اتفاق الشراكة. **(ملحق رقم9)**

-المواد الغذائية الزراعية المعفاة من الحقوق الجمركية التي تضمنها الملحق رقم2 ، القائمة رقم 1 من البروتوكول رقم 5 لاتفاق الشراكة. **(ملحق رقم10)**

-كل المنتجات المستوردة من دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر باستثناء المنتجات التي تضمنتها القائمة السلبية. بالنسبة لسلع المتعاملين الاقتصاديين المتواجدة على مستوى الموانئ، المراكز الحدودية والمطارات، قامت وزارة التجارة بتوجيه تعليمة إلى المديريات الولائية للتجارة قصد إعطائها الأولوية والسرعة في المعالجة[1].

نستخلص من خلال ما سبق، أن اتفاق الشراكة الأورو جزائري بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمثل شقا رئيسا منه، سيكون تأثيره على دول الاتحاد ضعيفا لأن هذا الأخير لا يقوم بتفكيك جمركي، فكما سبق الإشارة إليه فإن السلع الجزائرية تتمتع بحق الولوج في السوق الأوربية قبل هذا

[1] وزارة التجارة، "إعلان إلى المتعاملين الاقتصاديين"، على الموقع الشبكي : www.mincommerce.gov.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/12.

الاتفاق، بل بالعكس ستعرف الصادرات الأوربية ارتفاعا، هذا ما تم تسجيله في مستوى الواردات من الاتحاد الأوربي في الفترة الممتدة من 2005 سنة دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ إلى 2009 الذي ارتفع من 11 إلى 20 مليار دولار، أما بالنسبة للجزائر فستكتسب مكاسب اقتصادية مهمة من هذا الاتفاق وسيتم التعرض لها لاحقا، أي بعد فترة زمنية معينة وفي المقابل ستكلفها هذه المنطقة الكثير خاصة في الفترة الانتقالية، لأن التدمير الجمركي سيؤدي إلى إحداث ضغطا على المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية.

سيظلّ التحدي الكبير الذي تفرضه هذه المنطقة قائما بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، فالمؤسسات الصناعية الوطنية ملزمة بالصمود أمام المنافسة التي تنجر عن هذه المنطقة رغم كل ما يعرفه هذا القطاع الذي ظل ولمدة زمنية معتبرة منعزلا تماما عن المنافسة الحرة الخارجية، لهذا سنحاول إظهار مكاسب وتكاليف اتفاق التبادل الحر على المؤسسات الوطنية سواء القطاع الصناعي الثقيل أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن قبل ذلك سنحاول الاطلاع على واقع هذا القطاع الذي يتميز بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية وضعف القدرة على المنافسة.

المطلب الثاني: مكاسب وتكاليف منطقة التبادل الحر على المؤسسات الاقتصادية الصناعية.

إن مؤسسات القطاع الصناعي هي المتأثرة الأولى بهذه المنطقة، فهي تضع القطاع بأكمله أمام تحدي صعب، خاصة وأنه كان محميا من المنافسة لفترة معتبرة، لذا سنتعرض أولا إلى واقع الصناعة الجزائرية وما هي قدراتها لاقتحام السوق الأوربية، وفرص نجاحها في هذا الرهان مع كل آثاره سواء السلبية أو الايجابية.

1-أثر منطقة التبادل الحر على مؤسسات القطاع الصناعي الثقيل

إن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات جد ضئيلة تبين إلى حد ما عجز القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الصناعة من غزو الأسواق الأجنبية، وتدل أيضا على أن المؤسسة الاقتصادية عموما والصناعية بشكل خاص تعاني من ضعف الأداء وانخفاض كبير في الإنتاجية وكذا عدم قدرتها على المنافسة واكتساب مكانة في الأسواق الدولية.

يعود السبب في ذلك إلى كون معايير أداء المؤسسات الاقتصادية الوطنية تختلف كثيرا عن معايير الدولية للأداء[1]، إذ كانت تعتمد منذ نشأتها على خزينة الدولة لتسوية عجزها، الشيء الذي أدى إلى إعادة هيكلتها جذريا في إطار التعديل الهيكلي بهدف إنعاشها وإقحامها في اقتصاد السوق[2]، خاصة بعد دخول الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تأثرت بها المؤسسات الاقتصادية الوطنية.[3]

1-1 وضعية المؤسسات الصناعية الوطنية:

تعودت الصناعات الوطنية على الحماية وعدم المنافسة، حيث ظلت تعمل في ظل احتكارات وقيود تفرضها الدولة على السلع الأجنبية سواء من خلال طرق الحظر أو رخص الاستيراد أو الحقوق الجمركية المرتفعة، هذا ما جعل المؤسسات الصناعية تعمل في جدول خال من التنافس، إلا أن اتفاق التبادل الحر يشكل رهانا وتحديا صعبا على القطاع الصناعي سواء على الأجلين البعيد أو المتوسط.

---

[1] TOUIL Ahmed, «Compétences d'entreprise en économie de transition :élément de mesure» , Revue IDARA, N°01, 2006, p44.

[2] سعدية قصاب، المرجع السابق ذكره، ص8 .

[3] عرفت المؤسسة الاقتصادية عدة إصلاحات غرضها إيجاد أساليب حديثة لتسيرها، فكان الإصلاح الأول مباشرة بعد الاستقلال مرتبطا بعملية تأميمها لاعتبارات سيادية وبعدها اعتناق الاشتراكية فكانت المؤسسة وسيلة لتحقيق أهداف محددة في مخططات التنمية الوطنية الشاملة، أما في المرحلة الانتقالية فلقد تميزت المؤسسة بالجمع بين النظامين الرأسمالي وجزءا من الاقتصاد الموجه، أما في المرحلة الأخيرة فلقد مهد الإعلان رسميا عن الخوصصة باعتبارها تشكل جانب من جوانب إعادة الهيكلة وممرا إجباريا للتحول نحو اقتصاد السوق، بصدور أمر رقم95/ 22 مؤرخ في 26أوت 1995 يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ج .ر عدد 48 الصادر في 03 سبتمبر 1995، معدل ومتم أنظر في ذلك :صالح مفتاح،« **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**» ، مجلة علوم إنسانية، عدد 43 ،2009 .

فرغم المؤشرات العامة الإيجابية المسجلة من طرف هذا القطاع منذ سنة1998[1]، إلا أن الجهود مطلوبة للتوصل إلى مستوى الأداء الفعال الذي يسمح بالاستفادة أكثر من الفرص الايجابية التي يتيحها اتفاق التبادل الحر الأورو جزائري، لأن المؤسسات الوطنية ما زالت تتصف ببعض النقائص التي يجب القضاء عليها[2] والمتمثلة في:

-ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية:

تتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض مستوى الإنتاجية الكلية- انخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج -سواء في مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص، إضافة إلى ضعف الإنتاج لم تستطع هذه المؤسسات التخصص في صناعة سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة في بداية انطلاق العملية التنموية[3]، ويعود سبب ذلك إلى عدم مواكبة هذا القطاع للتطور التكنولوجي الحاصل في الساحة العالمية، حيث يستعمل آلات لم تعد تستجيب لتحديات الظروف الحالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التأهيل البشري وثقافة التسيير المتطورة لهذه المؤسسات نجدها ضعيفة[4]، فهي بقيت تنتج دائما بناء على الطلب المتوفر في السوق الوطني تلتحق بالموكب الصناعي العالمي من خلال تبني اقتصاد المعرفة الذي أصبح ضرورة حتمية للولوج في

[1] لقد عمل المشرع الجزائري على منح المؤسسات الوطنية استقلالية تجعلها قادرة على تلبية حاجات السوق، وأعرب عن ذلك منذ سنة 1986من خلال الميثاق الوطني الذي أكد على ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية وكرس ذلك بموجب قانون رقم 88/ 01مؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات ./ العمومية الاقتصاد، ج ر عدد 02 الصادر في 13 جانفي 1988.

[2] يتسم القطاع الصناعي الوطني بجملة من خصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية ومنها بعض الصفات رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت كأنها خصائص تميزها وأهمها ضعف الإنتاج والاعتماد إلى استيراد آلات الإنتاج، للمزيد أنظر:

BEN AKOUB Ahmed, « La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie », OPU, Alger, 1988, pp361-368.

[3] عبود زرقين« الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر» ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد45، 2009، ص162.

[4] TABET AOUEL et LACHACHI Wassila, «Réalité sur l'entreprenariat en Algérie», Revue IDARA, N°01, 2006, pp 116-120 .

الأسواق العالمية، لأن المعايير القديمة أو الكلاسيكية للإنتاج لم تعد مهمة في ظل ثورة المعلوماتية والرقمية.

-الحماية وضعف القدرة على المنافسة:

نشأت الصناعة الوطنية ضمن أسوار الحماية المطلقة أو شبه المطلقة وانحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي، بالإضافة إلى اطمئنانها إلى عدم منافستها من أي منتج آخر في السوق المحلي، هذه الوضعية حفزت المؤسسة الصناعية الوطنية على عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته [1]فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية ، و تشخيص قدرة المؤسسة الوطنية التنافسية ووضعية أدائها لا يكون بعيدا عن الاقتصاد العالمي، لأنه يشكل المرجعية الرئيسية والأساسية لإظهار نقائصها.

فلا يمكن تقويم قدراتها التنافسية بسبب الحماية التي تتمتع بها[2]، فحتى السلع التي يتم استيرادها تتم من خلال اتفاقيات حكومية تفرض عليها غالبا رسوم جمركية وضرائب تحد من قدراتها على منافسة المنتوج المحّلي[3]، لقد أثرت الحماية سلبا على هذا القطاع إذ زادت من مستورداته وخفضت من حجم صادراته، لذلك بدأت الدولة بتشجيع القطاع الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيأ لها مما زاد من مشاكله[4]، وأدت هذه الوضعية إلى خصخصة العديد من المؤسسات العمومية (كما تعرضنا له سابقا)، فرغم كل

[1] أنظر في ذلك:

-سعدية قصاب، المرجع السابق ذكره، ص11 .

-يحياوي إلهام ونجوى عبد الصمد، "دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية :دراسة ميدانية"، في(مجلة العلوم الإنسانية)، عدد 39،2009 ، ص4 .

[2] عبود زرقين، المرجع السابق ذكره، ص163 .

[3] BOUZIDI Nachida,«L'autonomie de l'entreprise publique et le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur», RASJEP, N°02, 1989, p165.

[4] عبود زرقين، المرجع السابق ذكره، ص165 .

الإصلاحات التي مست بالمؤسسة الاقتصادية الوطنية، لم تتمكن بعد من مواكبة التطورات العالمية، خاصة بعد تغيير النمط التسييري من النظام المسير إلى نظام اقتصاد السوق[1]الأمر الذي أدى إلى القضاء على الكثير من المؤسسات العمومية والخاصة.

1-2آثارها الايجابية والسلبية

بعد أن تعرضنا إلى واقع القطاع الصناعي الوطني الذي يّتسم بضعف الإنتاجية وقّلة قدرته على منافسة المنتجات الأوربية للأسباب التي تم شرحها، نتطرق إلى آثار اتفاق التبادل الحر الأورو الجزائري على هذا القطاع.

أ-الآثار الايجابية:

ستجني الجزائر من خلال اندماجها في اتفاق التبادل الحر عدة فوائد خاصة على المدى المتوسط والبعيد، منها تنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، وإنعاش القطاعات الاقتصادية الصناعية وتوسيع الأسواق نتيجة انخفاض القيود الجمركية[2]، كما ستسمح هذه المنطقة بمنح فرصة للتخصص في المنتجات التي تتوفر لها الإمكانيات الاقتصادية والموارد اللازمة، لأن هذا الأمر سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج مما يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية و يحسن أداء المؤسسة الاقتصادية الصناعية بوجه الخصوص.[3]

ذلك أن تخفيض مختلف القيود على دخول السلع والمنتجات الأوربية إلى السوق الجزائرية، يشكل حافزا وباعثا لتحسين تنافسية المؤسسة الوطنية عن طريق تحسين كفاءتها الإنتاجية، يقينا منها أن ذلك

[1] BOUZIDI Nachida, «L'autonomie de l'entreprise publique et le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur», op.cit, p166.

[2] جبار ياسين، المرجع السابق ذكره، ص85.

[3] HEDIBEL.S, «Le commerce des produits agro-alimentaires», Revue Mutation, N°02, Alger, 2002, p14.

هو الحل الوحيد لصمود أمام المنافسة التي لم تتعود عليها من قبل، بل والعمل أكثر على اقتحام الأسواق الأوربية بالشكل الصحيح والإيجابي.[1]

يؤّدي إلغاء هذه الحواجز إلى استيراد المعدات التقّنية العالمية وبذلك حصول المؤسسة الوطنية على التكنولوجية المتطورة، خصوصا أن هذه العملية يرافقها تعاونا تقنيا صناعيا مكثفا[2]، وأيضا زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في الجزائر مما يرفع من زيادة تأهيل القطاع الصناعي، خاصة على المدى البعيد فهو القطاع الذي تظهر عليه آثار منطقة التبادل الحر على المدى البعيد والمتوسط بشكل واضح.

ب- **الآثار السلبية:**

رغم كلّ الفوائد التي ستعود بها منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية والتي سيتم الإحساس بها في الأجل البعيد والمتوسط، إلا أّنها ستقتضي تكاليف انتقالية ويقع أولها على الخزينة العمومية، فالتفكيك الجمركي كّلف وسيكّلف طيلة هذه الفترة ما يعادل مليار دولار سنويا أي حوالي 5% من إراداتها[3]، هذا يستدعي إما تعويضات برسوم جبائية جديدة أو التخفيف من النفقات العمومية.[4]

كما سيتسبب انخفاض أسعار المنتجات المستوردة إلى ازدياد حدة المنافسة على المؤسسات الوطنية، ويؤّدي ذلك إلى زوال كل مؤسسة لا تستطيع الصمود أمام هذه المنافسة في القطاعين العام والخاص، إلا أن مؤسسات القطاع العام هي التي تكون أكثر عرضة للإفلاس لأن حظوظ صمودها

[1] إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج بين الدول المتطورة والجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص ص 16 -17.

[2] جبار ياسين، المرجع السابق ذكره، ص86 .

[3] AKKACHE.A, «L'accord d'association avec l'union européenne et ses effets sur les relations du travail», revue Algérienne du travail, 2002, p43.

[4] إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، المرجع السابق ذكره، ص 6.

ضئيل جدا[1]، يمكن أيضا أن يحول هذا الاتفاق دون إقامة صناعة جديدة بسبب انفتاح السوق الوطني على استيراد سلع مصنعة أكثر تطورا وذات تقّنية عالية كصناعة أجهزه الإعلام الآلي والأجهزة الطبية وغيرها،مما يؤدي إلى تكريس التخلف ولو نسبيا.

2-أثر منطقة التبادل الحر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد حركية أي اقتصاد على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة أساسية للنمو الاقتصادي[2]، لهذا فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مطالبة باستدراك تأخيراتها والاستعداد لمواجهة تحدي تكيفها مع المنافسة الشديدة التي يفرضها عليها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وخاصة منطقة التبادل الحر الناتجة عنه.

لذلك سنتعرض إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ثم ننتقل إلى التحديات التي تواجهها من خلال إظهار آثار اتفاق التبادل الحر عليها بشقيه الايجابي والسلبي.

2-1واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أكثر النشاطات استيعابا لليد العاملة، نظرا لاستخدام تقنيات مكثفة للعمل[3]، بالإضافة إلى تناسبها مع مؤهلات الدول الحديثة بالتصنيع لأن حاجة هذه الصناعات لمقادير رأس المال قليلة وكذا درجات متوسطة من المهارة الفنية[4]، ولكون الجزائر دولة ذات قدرات صناعية متواضعة، لجأت إلى هذا النوع من الصناعات، فباتت تحتل صدارة اهتمام

[1] ربيحة حجارة، "حرية المبادرة في التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيزي وزو، 2007، ص55 -56.

[2] محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003 ، ص18

[3] عبد الرحمان يسرى أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1996 ، ص23 .

[4]جبار ياسين، المرجع السابق ذكره، ص72 .

السلطة العمومية بعد تأكدها من عدم جدوى الاعتماد على الصناعات الثقيلة، ومن هنا جاءت القوانين المتعاقبة لتهيئة البيئة التشريعية اللازمة فصدرت عدة نصوص قانونية تهدف إلى إعطاء فرصة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإبراز دورها في المساهمة في تحقيق التنمية[1]، وهذا إدراكا من المشرع بأهمية هذه الأخيرة في توفير رؤوس الأموال ومناصب الشغل وامتصاص البطالة[2] التي لا تستطيع المؤسسات الصناعية الكبرى التصدي لها.

أولى المشرع دائما في نفس السياق أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قانون الاستثمار 93 /12 [3] بحيث فتح آفاقا واسعة ومنح امتيازات مالية وتسهيلات وكل الحوافز الضرورية في كل القطاعات التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4] وعلى الرغم من هذه المبادئ المشجعة إلا أن تطبيقه أظهر نقائص أدت إلى إلغائه واستبداله بالأمر رقم03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي أكد من خلاله المشرع على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للوطن، باعتبارها الإطار الأمثل لخلق مناصب الشغل.

فقام المشرع بإصدار قوانين لتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها، القانون 18/01[5]، ألّذي يهدف إلى خلق مناخ استثماري ملائم لدعم هذه الأخيرة باعتبارها أداة إنتاج خفيفة وسريعة التأقلم مع التغيرات الاقتصادية والمالية.

[1]إقلولي ولد رابح صافية، « مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري»، مجلة إدارة، عدد02 ،2008 ، ص109 .

[2]تومي ميلود« متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر »، في(مجلة العلوم، الإنسانية)، عدد16 ، 2009 ، ص 49.

[3]مرسوم تشريعي رقم 12/93 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار.

2 إقلولي ولد رابح صافية، المرجع السابق ذكره، ص18 .

[5] قانون رقم 18/01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بامتيازات و تحفيزات تمكنها من تعزيز تنافسيتها، هذا وتعدى اهتمام المشرع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب التنظيمي إلى إنشاء هياكل إدارية تعمل على تدعيمها، وترقية المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة[1]، فحصلت على الدعم من قبل السلطات، لكن الواقع يثبت أنّها تعاني من عدة مشاكل خاصة تلك التي تنشأ في إطار برامج دعم تشغيل الشباب فهي تصادف صعوبات كثيرة.

تتمثل هذه الصعوبات أساسا في مشاكل المديونية تجاه البنوك، والمحيط غير المستقر إلى حد ما بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات والقدرة المادية والمالية اللازمة للاستمرار، كما تواجه مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة مع حداثة تجربتها منافسة جد حادة لمخرجاتها من قبل مؤسسات أجنبية،خاصة الأوربية في ظل منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي[2]، فكل هذه المشاكل التي تعاني منها تؤدي إلى ضعف أدائها وعدم استقرارها وبذلك إمكانية زوالها، لكن إمكانية تقويتها وتطويرها تظل قائمة خاصة في ظل ازدياد اهتمام المشرع بها، مع يقينه بأّنها الأداة الفعالة التي تخدم الاقتصاد الوطني حاليا في ظل كل هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة الوطنية والدولية.

2-2 آثارها الايجابية و السلبية

أ-آثارها الإيجابية:

يوسع هذا الاتفاق السوق الخارجية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل دول أخرى تتميز بقدرة شرائية عالية عكس السوق الوطني، كما يمكنها من الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية

[1] إقلولي ولد رابح صافية، المرجع السابق ذكره، ص30.
[2] تومي ميلود، المرجع السابق ذكره، ص 54.

الواسعة وذلك عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق مع الجانب الأوروبي، إذ أّنه من خلال هذا الاتفاق يمكن التحكم الأفضل في إدارة الموارد البشرية عن طريق الانتقاء الجيد والتكوين[1]، هذا إلى جانب انتهاج أساليب إدارية حديثة فالشركاء الأجانب يتيحون فرصة لنقلها، لأّنهم يمّثلون مصدرا من مصادر توظيف الفنون الإدارية والتنظيمية، وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ستكتسب فرصة الاستفادة من المهارات الإدارية العالية من خلال الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج والمعرفة وهذا سيسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية، ولعل أهم أثر إيجابي يعود به هذا الاتفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية هو حملها على اتخاذ تدابير فنية لمنافسة المنتج الأوروبي، لأن إزالة القيود أمام حركة التجارة الدولية يؤدي إلى تزايد حدة المنافسة[2]، هذا يستدعى إطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة، لذلك يتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة وإعداد دراسات مستقبلية عن الفروع التي تملك فيها قدرات تنافسية والبحث عن سبل دعمها في أفاق عشر سنوات تماشيا مع رزنامة التفكيك الجمركي خاصة وأن هذه المؤسسات تمثل روح الإبداع في المجال الاقتصادي.

ب- آثارها السلبية:

ستفقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جراء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي التي تكرس حرية التجارة، ما تتمتع به من حماية خاصة كانت تحظى بها منذ نشأتها ، فهي ستعرف منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأوروبية، التي تفوقها في تقنيات الإدارة والتسويق والمعلومات، فهي

[1] برودي نعيمة، « التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية »، في(الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2006 ، ص602 .

[2] تومي ميلود، المرجع السابق ذكره، ص 62.

منافسة غير متكافئة مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وبذلك خروجها من السوق أو التحول إلى أنشطة أخرى، كما سيصعب على بعض المؤسسات التكيف مع نظم الإنتاج والتسويق الجديدة التي يفرضها هذا الاتفاق في الأجل القصير[1]، حتى وإن كان يحتوي على نصوص للحماية من الإغراق[2]، فسيحول هذا الاتفاق في المستقبل دون إقامة وتطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوية وهو الأثر الأخطر والأهم للاتفاق، إذ أن انفتاح السوق الجزائرية من دون حماية لفترة كافية لاستيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنية عالية سيشكل عقبة على إقامتها في الجزائر، لهذا فإنّه يترتب على إزالة التعريفات الجمركية اتخاذ سياسات صناعية تعويضية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من الأزمات الناجمة عن هذه الإزالة[3].

إذن إتاحة الفرصة للدخول إلى الأسواق الأجنبية لا يؤدي تلقائيا إلى زيادة الصادرات، كما أن فتح الأسواق المحلية أمام الصادرات الأجنبية في ظل منطقة التبادل الحر لا يؤدي إلى تلقي المزيد من الاستثمارات بصورة آلية، ما لم تتوفر عوامل إضافية أهمها إتباع سياسات ترفع من كفاءة تنافسية المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمنتجين وذلك من خلال عملية تأهيلها قصد مواكبة الاقتصاد العالمي، وبذلك تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتطوير مؤشرات الاقتصاد الوطني وهو ما تم التطرق له سابقا.

و لنجاح الاتفاق في مجال الصناعة، نجد أن التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعي عبر ما يسمى "الشراكة"، يظهر اليوم كضرورة حتمية من أجل مرافقة الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما أن

[1] نعيمة برودي، المرجع السابق ذكره، ص 607 .
[2] هذا ما نصت عليه المادة 22 من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
[3] جبار ياسين، المرجع السابق ذكره، ص79 .

هذه الشراكة هي أحد الأدوات الرئيسية لوضع السياسية الصناعية حيز التطبيق، من أجل إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية وتوسيع النسيج الصناعي الوطني. وهنا يجب العمل على تطبيق الشراكة في ثلاث مجالات أساسية هي: قطاعات الإنتاج الموجودة وخاصة المركبات الصناعية، قطاعات النشاط حيث ما زال هناك فرص في الأسواق الواجب إشباعها و قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعة الوطنية.

إن المؤسسات الصناعية، يجب أن تجعل من الشراكة أحد العناصر الرئيسية والهامة لتطبيق أهداف ترمي إلى: تحسين نوعية المنتجات وتكييفها مع متطلبات الأسواق الأجنبية والمحلية، هيكلة التمويل والاستغلال والاستثمار، عن طريق الدخول إلى المصادر الخارجية التي تتمثل في انفتاح رأس المال، وتكوين شركات مختلطة جديدة، وفعالية التنظيم عن طريق التقنيات الجديدة.

بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات على هذه المؤسسات القيام بها، رغم الصعوبات والتطورات الداخلية، كتطوير الشراكة الصناعية بأشكالها المختلفة وخاصة المالية وبالخصوص في التكنولوجيات المولدة للثروة، وعصرنة طرق التسيير وأدوات الإنتاج، وتحسين خدمات دعم الصناعة، وعن طريق إدماج أفواج وإطارات أجنبية ضمن موظفي التأطير والإدارة من أجل تحكم أحسن في تقنيات العمل واكتساب الخبرة.

إن الدولة يجب أن تحسِّن من الإطار والمحيط الضروري لتطوير الشراكة، وتحسين مناخ الأعمال، لاستقطاب الاستثمارات بطريقة تساعد على خلق المزايا النسبية، وهذا ممكن نظرا للإمكانيات التي تتوفر لدى الجزائر والمتمثلة في الهياكل القاعدية الصناعية واليد العاملة المؤهلة، المواد الأولية والطاقة المتوفرة بالسعر التنافسي.

بالإضافة إلى دورها المطلوب في تطوير خدمات الدعم للصناعة: كخدمات المعلوماتية، التكوين، البحث والتطوير، الاستشارة، المقاييس، مراقبة النوعية، حماية الملكية الصناعية...الخ. والعمل على وضع حيز التطبيق لنظام الإعلام الصناعي، من أجل التعرف على التطورات التكنولوجية، التجديدات، طرق تسويق المنتجات...الخ.

و بصفة عامة البيئة الاقتصادية الجديدة التي تعمل في إطارها المؤسسات الصناعية الجزائرية ليست بالأمر الهين، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و العمل بآليات التحرير التجاري ثنائي الأطراف، و بالنظر إلى إمكانيات و الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري و المؤسسات الصناعية الجزائرية بصفة خاصة، سوف يكون له ، ودون أي شك آثارا على مختلف الأصعدة ، منها ما هو ايجابي و منها السلبي ، و بما أن الاندماج بالاقتصاد العالمي و مسايرة و تطبيق النظم التي يفرضها باتت لا محالة ضرورة لا مفر منها يبقى الهدف إذا هو محاولة التقليل و التخفيف إلى أكبر حد ممكن للجانب السلبي ، و محاولة الاستفادة على قدر الإمكان من جانبه الايجابي.

وعليه سنقدم في التالي بعض **الآثار الايجابية** لاتفاق الشراكة على الصناعة الجزائرية:

– إن التخفيض في القيود الجمركية من شانه أن يساعد على استيراد التجهيزات الصناعية ، و المواد نصف المصنعة الأمر الذي يقلص من فاتورة الواردات و يزيد من القدرة الإنتاجية و الجانب النوعي للمؤسسات الصناعية الوطنية، الأمر الذي يعمل على تحسين قدرة المنتج التنافسية.

– أن توقيع الجزائر عقد الشراكة مع متعامل اقتصادي ضخم كالاتحاد الأوربي ،سيحسن صورتها أمام باقي المتعاملين الاقتصاديين ، و يزيد من الأمن و الاستقرار الوطنيين، و بالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المديين المتوسط و الطويل،و التي تعد محركا من محركات عجلة التنمية.

– استفادت الجزائر من المساعدات المالية و الفنية التي قدمها لها الاتحاد الأوربي في إطار برنامج **ميدا** ، و الذي شارك بدرجة كبيرة في تأهيل المؤسسات الصناعية المحلية.

– الانفتاح على الاقتصاد العالمي للمؤسسات الصناعية الجزائرية سوف يساعد، و في ظل المنافسة الدولية ، على تحسين أداءها ، و العمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات (ايزو)، و حثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة. زيادة على مشاركتها للشريك الأجنبي الذي يستفاد منه في مختلف المجالات التسييرية و التكنولوجية و التسويقية.

– تثمين الموارد البشرية و جعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة، و تنمية و ترقية المهارات، مما يزيد من مردودية العامل و جودة المنتج.

– إن انخفاض الجباية على الواردات سيخفض من الأسعار في السوق المحلية، و بالتالي ارتفاع الاستهلاك، و يتزامن ذلك مع انخفاض أسعار المكونات الصناعية المستوردة، مما يساهم في تحقيق التنافسية بالسعر للمنتج المحلي في السوق المحلية و الدولية ، و ما يترتب عنه زيادة الإيرادات الجبائية بسبب الزيادة الحاصلة في أرباح و مداخيل المستثمرين المحليين.

– استفادة بعض المنتجات الصناعية الجزائرية من نظم و قواعد الجات التي تبقى سارية المفعول بالنسبة للاتحاد الأوربي، خاصة تلك المتعلقة بالإغراق، مكافحة الدعم، إجراءات الوقاية من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى فرصة للمنافسة الوطنية و الدولية للمنتج.

أما عن **الآثار السلبية** المحتملة فيمكن تلخيصها في:

– إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوربي و الجزائر ،يشمل طرفين مختلفين تماما من كل النواحي، كمستوى دخل الفرد، حجم السوق، نوعية وكمية الإنتاج، مستوى التكنولوجيا و البحث و

التطوير، كفاءة اليد العاملة و مهاراتها،و الخبرات الفنية و التقنية، مستوى الموارد المتاحة... الخ. ذلك من شأنه أن يؤثر بصورة واضحة على القدرة التنافسية للمنتج الصناعي الجزائري، سواء في السوق المحلي أو الدولي.فال حصيلة المنافسة الاقتصادية في منطقة التبادل الحر محسومة للطرف الأوربي ، و يلزم المؤسسة الوطنية بإتباع الإجراءات التأهيلية الضرورية لإمكانية الصمود أمام المنافسة ، فالفترة الانتقالية لتنفيذ بنود الاتفاقية تعد غير كافية لإمكانية الظفر بمكانة في ساحة المنافسة الدولية.

– تقلص الطلب على المنتجات الجزائرية يؤدي إلى انسحاب العديد من المؤسسات الصناعية المحلية لاسيما الصغيرة و المتوسطة منها، و بالتالي تفشي البطالة و الآفات الاجتماعية.

– رفع القيود الجمركية سيعمل على زيادة الواردات الأوربية ذات الجودة العالية و القدرة التنافسية مقارنة بنظيرتها الجزائرية هذا من جهة، كما أنه صحيح ستدخل الصادرات الجزائرية السوق الأوربية ، إلا أنه لا يجب تجاهل قدرة و تنافسية دول أوربا الوسطى و الشرقية التي انضمت هي كذلك للاتفاق و قبل الجزائر، وعليه سينجر عن ذلك ضعف القدرة للمنتج الوطني على مجابهة ذلك الأوربي، و انخفاض إيرادات معتبرة للدولة كانت تستعمل في تنمية مختلف القطاعات.

– رغم جملة الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة على كافة الأصعدة إلا أن الجزائر لم تحظى بمكانة في مؤشر التنافسية العالمية، على خلاف الاتحاد الأوربي الذي تبوأت معظم دوله الصدارة في ذات المؤشر، سواء على الصعيد المؤسساتي، القطاعي ،أو الدولي.

– الضغط الممارس على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من المنتجات المصنعة نتيجة رفع القيود الجمركية بمعدلات تفوق نمو الصادرات في المدى القصير، إلا أن تم تخصيص جزء من

الاستثمارات الأوربية نحو الفروع الصناعية الوطنية الحيوية، بما يسمح بالتقليل من الجانب السلبي المترتب عن عملية التحرير.

المطلب الثالث: نماذج عن شراكات جزائرية–أوربية في القطاع الصناعي

تميز القطاع الصناعي خلال سنة 2013 بتحسن مناخ الأعمال الذي يعد أولويا بالنسبة للحكومة و كذا إطلاق مشاريع هامة مثل وضع حجر الأساس لمصنع رونو لتركيب السيارات بالقرب من وهران، و تراهن الحكومة العازمة على الحد من التبعية لقطاع المحروقات على بناء صناعة متينة خاصة بعض الفروع التي تحظى بالأولوية على غرار الميكانيك و الحديد و الصلب و الصناعات التحويلية.

و تميزت سنة 2013 بتحديد سياسة صناعية جديدة تقوم محاورها الرئيسية على تعزيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع منح الأولوية لترقية هذه الفروع الصناعية الإستراتيجية التي تتمتع بقدرات كبيرة.

و قامت وزارة الصناعة بتنصيب اللجنة المكلفة بتحسين مناخ الأعمال و مرتبة الجزائر لدى البنك العالمي حيث يندرج إنشاء هذا التنصيب في إطار عمل يهدف إلى ضمان أثر مباشر للإصلاحات على حياة المقاول و المستثمر.

و حسب رأي العديد من الخبراء و المهنيين فإن إنشاء هذه الهيئة من شأنه المساهمة في رفع العراقيل التي تعيق الاستثمار. و من أجل تحكم أحسن في التكنولوجيا الصناعية قامت الحكومة بإبرام العديد من الشراكات تقوم على نقل المهارة مع مؤسسات أجنبية من أجل بعث الصناعة الوطنية حيث لا يتجاوز الناتج الداخلي الخام بها 5 بالمائة كما تسعى رفع هذه النسبة إلى 15 بالمائة.

1–انجازات صناعية أورو جزائرية :

قامت الجزائر بإمضاء عدة اتفاقيات شراكة مع متعاملين أوربيين لتعزيز القطاع الصناعي الجزائري و الرقي بالمنتج، و في ما يلي نورد أمثلة عن البعض منها:

1-1الشراكة مع اسبانيا:

في إطار تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين الشركات الجزائرية والاسبانية ،عقد منتدى الأعمال الجزائري الكاتالوني وذلك بتاريخ 14 مارس 2013 ببرشلونة ،تحت عنوان "ترقية الاستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر "، أين شارك فيه وفد جزائري هام ممثل في مختلف المؤسسات المسئولة عن تشجيع الاستثمار في الجزائر و كذا جمعيات ومنظمات أرباب العمل، المتعاملين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص. إن الهدف من هذا المنتدى هو دراسة الفرص الاستثمارية و الشراكة في الجزائر لحساب الشركات الكاتلونية.

هذا اللقاء يهدف إلى تشجيع الاتصالات وربط علاقات عمل وشراكة بين أصحاب المشاريع الجزائرية و الكاتلونية،الذين ينشطون في مجال البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك، معدات البناء، العتاد الصناعي، بما في ذلك الكهربائية، الالكترونية و قطاع الصناعة الغذائية، بالإضافة إلى الصناعات التحويلية و الحديد و الصلب و صناعة الورق.

حيث قدمت المزايا المقارنة التي تتضمنها الجزائر مثل فرص الاستثمار، الموارد الطبيعية الوفيرة، تكلفة عوامل إنتاج تنافسية، الوضع المالي المريح، نظام جبائي للشركات محفز ، البنى التحتية الأساسية هامة وكذا الإطار المؤسساتي،التشريعي و التنظيمي الذي يتماشى مع التطور الاقتصاد الدولي[1]. و عن القاعدة 51/49 بالمائة التي تسير الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تأمل

[1]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " مشاركة المدير العام لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في منتدى الأعمال الجزائري الكاتلوني ببرشلونة"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/17.

الحكومة الإسبانية في أن يتم تخفيف هذه القانون لإعطاء مزيد من الفرص و التسهيلات في مجال الاستثمارات.

تم التصريح بحوالي 40 مشروعا استثماريا اسبانيا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بقيمة 679ر1 مليار أورو، ومن بين المشاريع ال40 المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد 33 تم انجازها لحد اليوم بتمويل يقدر ب484ر1 مليار أورو.

و قد وقعت الجزائر سنة 2013 على 48 اتفاقية تخص تشجيع و حماية الاستثمار و على 27 اتفاقية لعدم الازدواج الضريبي مع بعض البلدان منها اسبانيا، فاسبانيا هي أول زبون للجزائر ورابع ممون لها[1].

تم تكريس سبع شراكات بين مؤسسات جزائرية و اسبانية بمبلغ استثمار بتكلفة 3 ملايير دج خلال الفترة 2013-2014. إذ شارك في هذا اللقاء حوالي ستون مؤسسة اسبانية و متعاملين اقتصاديين جزائريين يمثلون مختلف القطاعات ،هذه الشراكات "الإستراتيجية" مع مؤسسات اسبانية – رائدة في مجال اختصاصها- الجاري انجازها موجهة أساسا نحو صناعة السيارات الصناعية و الأشغال العمومية و مواد البناء و كذا تنمية نشاطات الاسترجاع و رسكلة النفايات، فجميع بروتوكولات الاتفاقات و مخططات التسويق قد تم استكمالها مع إعداد عقود تساهمية و تحضير بداية الإنتاج.

و بلغ حجم التبادلات بين البلدين عرف ارتفاعا محسوسا حيث انتقل من 5ر8 مليار دولار سنة 2010 إلى 5ر15 مليار دولار سنة 2013 و هو مستوى نادرا ما يتم بلوغه مع شركاء آخرين

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " التصريح ب40 مشروع استثمار اسباني لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/12.

للجزائر، هذا التبادل يتعلق أساسا بتصدير المحروقات حيث تضمن الجزائر حاليا حوالي 42 بالمائة من احتياجاتها من الغاز مما يجعلها شريكا هاما في منطقة حوض المتوسط. فالتعاون الاقتصادي مع اسبانيا يبقى مثاليا و مدعما في قطاع الطاقة و النقل و السكن و الأشغال العمومية و الموارد المائية و الزراعة. و إضافة إلى عامل التكامل فان تعزيز شراكة دائمة بين الجزائر و اسبانيا في شكلها الجديد يمكن تصورها حول ثلاثة محاور.

ففي المجال المؤسساتي فإن التعاون ممكن سيما في التكوين العالي المستوى و تسيير الحظائر الصناعية و كذا نشاطات التوأمة بين الهيئات و المدارس الكبرى للبلدين، و يمكن تجسيد هذه الشراكة أيضا في مجال تعزيز نسيج مكثف و متنوع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا بفضل تبادل الخبرات من اجل التعاون حول برنامج تأهيل واسع يجعل بالتالي هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على الانفتاح للنشاط الدولي. إن الجزائر تنتظر أيضا أن يكون للشراكات في هذا المجال مع اسبانيا تأثير تدريبي على الاقتصاد الداخلي من خلال تحديث أداته الصناعية و تثمين موارده البشرية و الطبيعية و انفتاح اكبر على الأسواق الخارجية و خلق الثروة و مناصب شغل.

و بالنسبة لتعزيز الشراكة الصناعية و التكنولوجية بين الجزائر و اسبانيا حتى و أنها لم تبلغ بعد مستوى الامتياز في علاقاتها السياسية فهي تستحق أن يشار إليها كمثال نظرا لتنوعها و التزامها.

حيث المعاينة الايجابية للشراكة مع اسبانيا تظهر أن المتعاملين الأسبان يستجيبون لطلب السوق الجزائرية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، فقطاع الإنتاج الصناعي و البناء و الأشغال العمومية و الري قد سجل أيضا تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الاسبانية المتدخلة في هذا المجال و المقيدة في السجل التجاري بالجزائر حيث انتقل عددها من 154 مؤسسة سنة 2011 إلى 269 في

ابريل 2014[1]، فالمؤسسات الإسبانية ترغب في المساهمة في تجسيد مخطط الاستثمارات العمومية 2010-2014، و التعاون الثنائي من شأنه أن يسمح بنقل التكنولوجيا و المهارة و تطوير الحكامة وهو ما تحتاجه الجزائر اذ تلعب هذه الأخيرة دورا بالغ الأهمية خاصة على المستوى الجيوسياسي و الطاقوي بالنسبة لإسبانيا.

تم التوقيع على القوانين الأساسية الخاصة بإنشاء شركة مختلطة جديدة جزائرية اسبانية مختصة في **صناعة عتاد الأشغال العمومية**، ومن المتوقع أن تقوم هذه الشركة المختلطة بين المؤسسة العمومية الاقتصادية سوفار فرع المجمع الجزائري للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (قسنطينة) التابعة لشركة تسيير المساهمات"إكيباج" والشركة الاسبانية "أوروباكتور" بإنتاج 110 آلة خلال السنة الأولى لتصل إلى 460 آلة خلال السنة الرابعة حسبما علم خلال حفل التوقيع. هذه الشركة التي مقرها بالمنطقة الصناعية عين سمارة بقسنطينة ستنتج خمسة أنواع من الآلات الضاغطة بمحور واحد بوزن يتراوح من 3 إلى 20 طنا فضلا عن نوع من الآلات الضاغطة بمحورين ضاغطين بوزن 12 طن.

و تقدر التكلفة المالية للمشروع ب400 مليون دينار في مرحلة أولى لتصل إلى 500 مليون دينار في مرحلة ثانية و قيمة الإنتاج 3 ملايير دينار سنويا. و تم إنشاء الشركة الجديدة أوروباكتور-الجزائر (شركة بالأسهم) برأس مال اجتماعي أولي بقيمة مليون أورو حيث تحوز سوفار على 60 بالمائة و اوروباكتور على 40 بالمائة.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " تكريس سبع شراكات مع مؤسسات اسبانية خلال الفترة 2013"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/12.

و قد وقع بروتوكول الاتفاق المتضمن إنشاء الشركة في شهر جانفي 2013 أما توقيع عقد المساهمين فقد تم في شهر أفريل. فنسبة الاندماج ستنتقل من 21 بالمائة خلال السنة الأولى إلى أزيد من 50 بالمائة خلال السنة الرابعة . و تتم عملية البيع وما بعد البيع للسوق المحلية من خلال شبكة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية في حين يتم تصدير حوالي 25 بالمائة من الإنتاج من خلال شبكة تجارية دولية للشريك "اوروباكتور"[1].

1-2الشراكة مع فرنسا:

تم إنشاء اللجنة المختلطة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية (كوميفا)، هذه الهيئة تسير العلاقة الاقتصادية بين فرنسا والجزائر و تجتمع مرة واحدة في السنة في كل من باريس والجزائر تهدف إلي ضمان متابعة المشاريع الاقتصادية والتجارية الجاري انجازها، كما تحدد مشاريع التعاون التي تم الشروع فيها بمفهوم الشراكة الصناعية وتعتبر الجزائر شريكا صناعيا هاما كما يمكن في نفس الوقت من متابعة أحجام المبادلات التجارية بين البلدان. كما تكمن أهمية التعاون بين الجزائر وفرنسا في مجال الرقابة الاقتصادية من خلال إنشاء المخبر الوطني للتجربة ومدرسة التكوين وتأهيل أعوان الرقابة وقمع الغش.

و فيما يخص مذكرة التعاون التجاري وخاصة ما تعلق منها بالمبادلات التجارية بين البلدين احتفظت فرنسا بموقفها فيما يخص جملة من المنتجات وخاصة الفلاحية منها.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شراكة جديدة جزائرية–اسبانية م أجل صناعة عتاد الأشغال العمومية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/09/15.

قامت الشركة الفرنسية لصناعة السيارات "رونو" للوقوف على مشروع انجاز مصنع رونو للسيارات في وادي تليلات قرب وهران.[1]

إن عمليات التوأمة غالبا ما تكون غير عادلة بين المدن الجزائرية و الفرنسية. يجب على التجمعات السكانية الفرنسية أن تنظر مرة أخرى في احتياجات الولايات (المقاطعات).

فالهدف المتوخى من هذه العلاقة هو أن لا تتوجه التجمعات السكانية الفرنسية إلى الجزائر مع مؤسساتها الخاصة و لكن أن تقيم شراكات. و يرمى من خلال هذا المسعى إلى إرساء حقيقة الثلاثية جامعة–إقليم–مؤسسة حيث أن هذا المنطق مطور في جميع أقاليم منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

و تم تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية على التوجه بقوة إلى الجزائر خاصة و أن البلد يأمل في إنشاء أقطاب صناعية في مختلف المناطق (السيارات في وهران و الميكانيك في قسنطينة و الصناعات الكهرومنزلية في سطيف و برج بوعريريج و الصناعة الغذائية في بجاية و العديد من مؤسسات الصناعة الميكانيكية في عنابة و غرداية و صناعة سفن الصيد مع الشريك البروتوني "بيريو".). كما أعطيت الأولوية في هذه العلاقة مع الجزائر و هي سلسلة التبريد و عتاد السقي و الأمن الغذائي. كما نوقش35 مشروعا بمقر الوكالة الفرنسية للتطوير الدولي للمؤسسات مع شركاء فرنسيين، تتعلق ب12 مشروع شراكة صناعية و 17 مشروع يخص المناولة و ست عمليات جماعية أخرى[2].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " اجتماع اللجنة الأول"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/28.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " اعطاء بعد اقليمي للعلاقة الفرنسية الجزائرية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/11.

جميع ملفات التعاون الاقتصادي و الصناعي الجزائري الفرنسي تتقدم بشكل جيد في حين أن مجموع المشاكل المرتبطة بتلك الملفات والتي كانت في طور التسوية قد وجدت طريقها إلى الحل .

فتمت في هذا الإطار إقامة عدة مشاريع شراكة كانطلاق أشغال انجاز مصنع السيارات للمجمع الفرنسي رونو و وضع الحجر الأساس لإنشاء مصنع لمخابر صانوفي في شهر سبتمبر بسيدي عبد الله و مشروع الشراكة بين المجمع الصناعي للاسمنت الجزائري والمجمع الفرنسي لافارج من أجل تطوير الصناعة الجزائرية في مجال الاسمنت، و كذا البحث عن تطوير التعاون الصناعي بشكل أكبر مع فرنسا من خلال استكشاف مجالات جديدة للشراكة الصناعية تتماشى مع تطلعات البلدين[1].

دشنت وحدة نصف **صناعية لتحويل و تهيئة السيارات النفعية الخفيفة**، فمن خلال هذا المشروع الذي تم بالشراكة مع الرائد الأوروبي لتهيئة وتحويل السيارات النفعية (غرو) تعتزم بيجو– الجزائر انجاز سيارات ذات نوعية مشابهة للسيارات المحولة في مصانع بيجو بأوروبا، إذ يمكن هذا الاستثمار من توسيع عرض منتجات بيجو–الجزائر بصورة معتبرة في سوق يعرف نموا متزايدا و مرافقة جهود السلطات العمومية الجزائرية لتطوير الفروع الحرفية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جعلها أكثر احترافية لفائدة الشباب الباحث عن العمل.

وتحاول بيجو–الجزائر المتواجدة بالجزائر منذ سنة 1992 تطوير– حسب احتياجات السوق الجزائرية– العديد من منتجات نقل الأشخاص و مختلف البضائع (الغذائية و نقل الأحجام الكبيرة أو النفايات المنزلية و عربات ورشات متنقلة و غيرها). وتعتزم التمثلية التجارية على المدى البعيد تطوير

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " تقدم كبير في ملفات التعاون الجزائري الفرنسي"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/10/13.

عربات نقل الأشخاص محدودي الحركة (معاقين) و عربات النقل الصحي و سيارات النقل رباعية الدفع[1].

تم الشروع في **تركيب أول سيارة–ورشة مصنوعة في الجزائر** من علامة رونو الموجهة لتكوين العمال على مستوى مصنع رونو للإنتاج–الجزائر الواقع بواد تليلات (وهران)، فقطع السيارات قد وصلت إلى موقع الإنتاج بواد تليلات و قد شرع في عملية تركيب السيارات–الورشة. و شرع عمال مصنع رونو الجزائر في تركيب السيارة الورشة الأولى الموجهة لتكوينهم قبل الشروع في عملية تركيب السيارات الموجهة للتسويق في السوق الجزائرية.

إن "السيارة الأولى من نوع سامبول الجديدة المركبة في الجزائر ستخرج من ورشات التركيب في 20 نوفمبر 2014 كما هو مقرر من قبل الشريك الفرنسي. و من أجل وضع شبكة وطنية للمناولة ستقوم الشركة بتزويد المصنع بالتجهيزات و المستلزمات الصناعية حيث تم الانتقاء الأولي لنحو عشرة مناولين وطنيين و تم بلوغ مرحلة متقدمة في عملية تدقيق الحسابات. إذ انطلقت البداية ببطاقات الشركة الوطنية للسيارات الصناعية و شركة تسيير المساهمات–ايكيباج و كذا البورصات الإقليمية للمناولة مضيفا. و بغية تهيئة موقع مصنع رونو –الجزائر قامت الدولة الجزائرية بمنح هذه الشركة المقر القديم لشركة سونيتاكس سابقا التي قامت الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بترميمها. يتكفل مصنع رونو الجزائر بأشغال تهيئة ورشات الإنتاج التي تم استكمالها بنسبة تقارب 70 بالمائة في انتظار انجاز منشات قاعدية جديدة. كما تم تكوين المجموعة الأولى لعمال مصنع رونو الجزائر، وشرع في تكوين فريقين آخرين. و سيقوم المصنع الذي تم إنشاؤه في إطار شركة مختلطة و الذي

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شركة بيجو– الجزائر تدشن وحدة لتحويل السيارات النفعية الخفيفة بالدار البيضاء"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/09/15.

يملك الطرف الجزائري فيه نسبة 51 بالمائة تعود 34 بالمائة منها للشركة الوطنية للسيارات الصناعية و 17 بالمائة للصندوق الوطني للاستثمارات بينما يحوز صانع السيارات الفرنسي على نسبة 49 بالمائة كمرحلة أولى بإنتاج 25.000 سيارة سنويا ثم 75.000 وحدة قبل بلوغ 150.000 سيارة سنويا و ذلك بعد عشر سنوات من انطلاق الإنتاج.و تم اختيار منطقة نشاط واد تليلات لبناء المصنع بسبب توفر اليد العاملة المؤهلة و قربها من ميناء وهران و منشاتها الصناعية و اللوجيستية و كذا شبكة الطرقات و السكك الحديدية و تكنولوجيات الإعلام والاتصال[1].

شرعت مؤسسة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله في المصادقة على دفاتر الشروط المتعلقة ب42 مشروع استثماري في **مجال الصحة والصناعات الصيدلانية**، وخصص لهذه المشاريع أكثر من 52 هكتار بالمدخل الشرقي للمدينة من إجمالي 148هكتار موجهة لتكون قطب امتياز متخصص في مجال الصناعات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية.

ويتكفل بانجاز هذه المشاريع 36 مؤسسة خاصة و 6 مؤسسات عمومية وفق دفتر شروط يلزم هذه المؤسسات بالشروع عمليا في استثماراتها في مدة شهرين على أقصى تقدير، ويمكن للمدينة الجديدة سحب رخص استغلال العقار من المستثمرين في حالة الإخلال ببنود دفتر الشروط والآجال المحددة فيه.

وقامت ست مؤسسات قبل أشهر بإطلاق مشاريعها لصناعة الأدوية وهي المؤسسة الفرنسية "سانوفي أفنتيس" و المؤسسات الأردنية "أم بي آي" و"سيغماميد" و"ميد فارما" إلى جانب المؤسستين الجزائريتين

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " الشروع في تركيب أول سيارة– ورشة مصنوعة في الجزائر"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

"ريدميد" و"باك فارما"، ويوجد بالمدينة الجديدة لسيدي عبد الله أربعة مشاريع جاهزة وهي مشروع المؤسسة السعودية "الكندي" والأردنية "الدار العربية" والجزائريتين "وفا فايل" و"سيفا لافال".

كما تحوي المدينة أيضا على قطب صحي يمتد على مساحة قدرها 34 هكتار سيتم بها إنجاز خمس مشاريع لمراكز وعيادات متخصصة في مجال جراحة القلب والأطفال ومعالجة مرضى السرطان وغيرها.

وتطمح المدينة الجديدة لسيدي عبد الله من خلال هذه المشاريع لأن تصبح قطبا رائدا على المستوى المغاربي والعربي. كما ينتظر أن يسهم القطب الصحي والصيدلاني لسيدي عبد الله في خفض فاتورة الأدوية بشكل محسوس فضلا عن خلق حوالي 5.100 منصب عمل.

فالمصادقة على دفاتر الشروط "ستسمح لمشاريع المدينة الجديدة لسيدي عبد الله بالخروج من الإطار النظري إلى الملموس إذ تشكل طريقة لجذب المؤسسات الأجانب للاستثمار في الجزائر في إطار شراكة نزيهة تضمن نقل المعارف. وتستعد المدينة الجديدة لسيدي عبد الله من جهة أخرى للشروع في المصادقة على دفاتر الشروط لمشاريع القطب الالكتروني والطاقات المتجددة قريبا على أن تمتد العملية تدريجيا للأقطاب الأخرى لاسيما الثقافية والسياحية و الخدماتية[1].

إن مؤسسة **صناعة العتاد الفلاحي** ستندمج ضمن نسيج المناولة لمصنع السيارات "رونو" بوهران، وستضمن هذه المؤسسة التي تختص بصفة أساسية في مجال العتاد الفلاحي مثل آلات الحصاد و الجرارات وغيرها صناعة عدد من القطع التي يحتاجها مصنع رونو" حيث تتوفر على خبرة تقنية

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " صناعة صيدلانية: الشروع في 42 مشروع استثماري في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/21.

وهياكل وعتاد نوعي في مجال الصناعة الميكانيكية خاصة بعد أن استفادت من مخططات استثمار و عصرنة.

وتستعد المؤسسة الوطنية لصناعة العتاد الفلاحي لبلورة بطاقة تقنية شاملة حول مؤهلاتها الصناعية والتقنية تحسبا لاندماجها ضمن نسيج المناولة لمصنع "رونو" ، وقد دعمت المؤسسة منذ 2011 ببرنامج استثماري من قبل الحكومة تقدر قيمته بنحو 2ر1 مليار دج مكنها من تحديث وعصرنة وسائلها الإنتاجية واكتساب تجهيزات متطورة تكنولوجيا لا سيما الرقمية.

و يذكر أن هذه الشركة التي مرت على مرحلة جمود خلال ثلاثة سنوات قبل 2010 تشهد نموا متواصلا خاصة من خلال إقامة شراكات متعددة مع هيئات صناعية دولية متخصصة في المجال مثل صناعة آلات الحصاد مع الشريك الفنلندي "سامبو"منذ 2010[1].

حول التكنولوجيات الجديدة **للنسيج الصناعي**، نجد أن المؤسسات الفرنسية في مجال الآلات الصناعية الموجهة لقطاع النسيج مستعدة لإقامة شراكات مع المؤسسات الجزائرية للنسيج، لاسيما بعد قرار السلطات العمومية إعادة الاعتبار للقطاع . إذ تدرس المؤسسات الفرنسية العروض التي يمكنها تقديمها للمؤسسات الجزائرية في إطار الشراكة و احترام قاعدة 49/51" حول الاستثمار الخارجي.

و تمكن مسئولو تسع مؤسسات فرنسية أعضاء في الاتحاد من الالتقاء بنحو ثلاثين منتجا خاصا و عموميا جزائريا قدموا لهم مجموعات كاملة من آلات تصنيع النسيج. كما قامت بعض المؤسسات للاستجابة لمناقصات مصنعين محليين فيما تنوي مؤسسات أخرى تقديم عروضها خلال الأشهر المقبلة من سنة 2014.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " مؤسسة صناعة العتاد الفلاحي لسيدي بلعباس ستندمج ضمن نسيج المناولة مصنع رونو بوهران"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/01/15.

و تبحث المجموعة عن شراكات و عرض لتكوين موارد بشرية بهدف التوصل إلى تقديم للزبون منتج محلي ذي نوعية يحل محل المنتج المستورد و السوق الموازية.

كما أن الشركة تبحث عن شراكة من أجل المساهمة في الوحدات المتواجدة و استحداث مشاريع جديدة لتلبية الطلب الوطني المقدر ب 150 مليار دج من المنتجات النسيجية في حين أن الشركة لا تستجيب إلا لنسبة 6 بالمائة من حاجيات السوق. و علاوة على الجانب الصناعي، تم تقديم هياكل مخصصة للتكوين، و يتعلق الأمر بالمدرسة الوطنية العالية للهندسة بجنوب منطقة **الالزاس** و معهد النسيج و الكيمياء **بليون** الذي يطمح إلى وضع هيكل للتكون في فرع الصناعة التحويلية بالجزائر[1].

وقع 13 اتفاق شراكة بين مؤسسات جزائرية تابعة للقطاع العمومي والخاص ومؤسسات فرنسية لاسيما في مجالات القياسة والصناعات الغذائية والطاقة.وتخص الاتفاقات الموقعة عقب اختتام اللقاء الاقتصادي الجزائري–الفرنسي في قطاع الصناعة إنشاء مدرسة لحرف الصناعة ومدرسة وطنية للاقتصاد الصناعي. وتتمثل الشراكات أيضا في إنشاء معهد وطني للوجستية للتكوين و التأهيل في اللوجستية ومدرسة للتسيير لصالح إطارات المؤسسات الصناعية العمومية. كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق أخر من قبل الجمعية الفرنسية للقياسة والمعهد الجزائري للقياس. و أدرج في هذه الاتفاقات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي انجاز مخبر وطني للمرجعية في مجال القياسة. وستعزز الشراكة الجزائرية الفرنسية بإنشاء شراكات مختلطة في قطاع البناء لإنتاج أجهزة دعم الطرقات وفي قطاع الطاقة لإنتاج الألواح الشمسية وفي قطاع الصناعات الغذائية لإنتاج المربى وتركيب قطع الغيار لآلات التبريد الخاصة بفرع الحليب.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " نسيج: المؤسسات الفرنسية مستعدة لإقامة شراكات مع المؤسسات الجزائرية"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/10/23.

كما أبرمت خلال هذا اللقاء اتفاقات أخرى تخص بناء السفن وإنشاء فرع للمتعامل "اورانج" لتوزيع بطاقات الهاتف المحمول المدفوعة مسبقا وكذا تصميم حلول في مجال الإعلام الآلي[1].

3-1 الشراكة مع تركيا:

إن التطور الذي شهدته العلاقات الاقتصادية الجزائرية-التركية خلال السنوات الأخيرة سيتعزز لا محالة نظرا إلى القدرات و عوامل التكامل التي تزخر بها اقتصادياتهما.

فالطاقة و المناجم و الصناعة و الفلاحة و السياحة والصحة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، تعد كلها مجالات يمكن أن تحظى بتعاون متبادل بما يعود بالفائدة على الدولتين، و بالتالي المؤسسات التركية التي تنشط في الجزائر مدعوة لتعزيز وجودها لمرافقة الاقتصاد الوطني في حركته التنموية.

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين قد شهد قفزة نوعية حقيقية لاسيما من خلال الارتفاع المحسوس لحجم الاستثمارات التركية بالجزائر و إنجاز مشاريع واعدة من قبل مؤسسات تركية مع نظيراتها الجزائرية خاصة في مجال البناء و صناعة النسيج والحديد و الصلب.

كما تضاعفت المبادلات التجارية بين البلدين خمس مرات تقريبا خلال العشرية الأخيرة لتبلغ خمس5 ملايير دولار سنة 2012[2].

وضع بوهران حيز الخدمة **المصنع الجديد للفولاذ** الذي أنجزته الشركة التركية الخاضعة للقانون الجزائري "توسيالي ايرون اند ستيل" والمتواجد بدائرة بطيوة بشرق ولاية وهران، و الذي تقدر طاقته الإنتاجية ب 1 مليون و200 ألف طن سنويا، وتختص هذه الوحدة الصناعية التي بلغت تكلفتها

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " المنتدى الاقتصادي الجزائري-الفرنسي: التوقيع على 13 اتفاقا للشراكة "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/12/16.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "السيد سلال يدعو رجال الأعمال الأتراك الى اقتحام عدة مجالات تعاون"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/25.

5ر26 مليار دج في إنتاج العديد من المواد الفولاذية الموجهة لمختلف المجالات الصناعية والبناء وذلك من خلال إعادة رسكلة النفايات الحديدية وباستعمال الطاقة الكهربائية، كما يعتبر المركب أكبر عملية استثمارية تركية في الخارج مثلما سبق وأن أكدته سفارة تركيا بالجزائر، ويشكل نموذجا للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

ويعد هذا المصنع –الذي يتأهب للدخول في مرحلة الإنتاج– استثمارا ضخما ومواتيا لحركية التنمية التي تشهدها المنطقة الغربية للجزائر لا سيما بالنظر للبرنامج السكني الكبير وما يتطلبه من مواد بناء منها

مادة الحدي، وهناك طموح إلى بلوغ ما قيمته 1 مليار دولار كمداخيل سنوية للمصنع وفق.

وتترجم إقامة هذا المصنع إرادة تركيا في الاستثمار بالجزائر خاصة في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في مجال الاستثمار والأعمال إلى جانب تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين.

وقد خصص لهذه المنشأة المتواجدة بمنطقة النشاطات الاقتصادية لبطيوة أرضية مهيأة تتربع على مساحة إجمالية تناهز 260 ألف متر مربع منها 55130 متر مربع مبنية حسب البطاقة التقنية للمشروع، وتستغل المساحات المتبقية كفضاءات للتخزين وحظيرة توقف السيارات والشاحنات وملاحق أخرى للمصنع. ويرتقب أن تتجاوز مناصب العمل التي يتيحها المصنع في مرحلة الانطلاق 1000 منصب فيما سيصل عدد المناصب غير المباشرة إلى نحو 3500 منصب وفق تقديرات إدارة المصنع.

و للإشارة فقد شرع في تجسيد المشروع الذي يمول بصفة ذاتية بنحو 30 بالمائة والباقي بتمويل بنكي في سبتمبر 2011، ومن جهة أخرى سيعرف ذات المصنع عملية توسيع حيث تم المصادقة على المشروع من قبل المجلس الوطني للاستثمار في 8 جانفي 2013، وسيتيح التوسيع إنجاز وحدة ملحقة

تختص في إنتاج الحديد المصفح وأصناف أخرى مشتقة وذلك بطاقة إنتاج سنوية تقدر بنحو 700 ألف طن في حين تبلغ تكلفة المشروع 349ر11 مليار دج.ومن المنتظر أن يتم استلام هذه الوحدة الصناعية في آجال عامين فيما يرتقب أن يستحدث هذا الاستثمار 350 منصب شغل مباشر حسب البطاقة التقنية للمشروع. يذكر أن الأرضية التي ستحتضن المشروع قدر بأزيد من 25 ألف متر مربع . وقد تحصلت عليها الشركة في إطار عقد امتياز من طرف الوكالة العقارية لولاية وهران[1].

وعن **قطاع النسيج** تم في هذا الصدد التوقيع على اتفاق شراكة بين شركة تسيير مساهمات الدولة للصناعات التحويلية و مجمع "تايبا" التركي لإنجاز مجمع مدمج لصناعة النسيج بغليزان.

و يقضي الاتفاق بإنجاز ثمان وحدات لصناعة النسيج و الخياطة ومركز أعمال و مدرسة للتكوين في مجال مهن النسيج و الخياطة و قطب إقامي للعمال. و ستقوم مصانع هذا المركب بصناعة النسيج و منتجات نسيجية أخرى حيث يراهن الطرفان على رقم أعمال ب 50 مليار دج في ظرف خمس سنوات. و تقدر كلفة المشروع الذي سيسمح لقطاع النسيج بإعادة التموقع في سوق تطغى عليه المنافسة ما بين 800 و 900 مليون دولار.

أقيمت مشاريع لإنتاج البدلات الرجالية بشرق البلاد(قسنطينة) وأخرى لإنتاج ملابس النساء بغرب البلاد، هذا القطاع الذي كاد أن يختفي كلية بعد الانفتاح الكبير للسوق و تفكيك التعريفات الجمركية سيتم إعادة تنشيطه ليعطي نتائجه الأولى بعد سنة من 2013، وستسمح عمليات الشراكة التي تم الشروع فيها في ميدان النسيج مع مصنعين أتراك للجزائر بإعادة تنشيط تدريجي لشتى محاور

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "السيدان أردوغان و سلال يشرفان على وضع مصنع الفولاذ بمنطقة بطيوة (وهران) حيز الخدمة"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/06/05.

أسواق النسيج والتفصيل في الجزائر و التي غزتها لسنوات عديدة المنتجات القادمة من عدد من الدول الأجنبية.

وستتكفل الدولة بتمويل المشاريع المرتبطة بقطاع التفصيل و النسيج و المنجزة بالشراكة مع مؤسسات تركية من القطاعين العام و الخاص[1].

1-4 الشراكة مع ألمانيا

دعت الحكومة إلى إقامة شراكة نوعية مع ألمانيا من أجل مرافقة الجزائر في مرحلة إنعاش اقتصادها، و أن هذا التحدي يعد سببا وجيها لتعزيز العلاقات مع شريك هام مثل ألمانيا.

و عن قطاعات النشاط التي تتوفر على فرص للشراكة مثل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التكوين المهني و الصحة و الطاقة و الصناعة تستعد الجزائر لترقية التعاون الثنائي، فالمشروع المشترك لإنتاج السيارات الصناعية تحت علامة دايملر مرسيدس بينز الذي سيكون عمليا قريبا يعتبر مثالا ملموسا على التعاون الجزائري-الألماني، كما يمكن للمؤسسات الألمانية أن تساهم بشكل جيد في انجاز مشاريع في مختلف القطاعات على غرار الموارد المائية و النقل والأشغال العمومية.

و فيما يخص تقدم مشروع "ديزرتيك" فظروف إنشاء محطة للطاقة الشمسية في الجزائر مواتية، إلا أن تجسيدها يتوقف على إقامة منشاة شبكات بين الجزائر و ايطاليا أو توفر ضمانات حقيقية لشراء الكهرباء فالمشروع لم ينطلق بعد[2]. إن الطرفين الجزائري و الألماني تطرقا إلى الشركة الجديدة التي أنشأت على أساس قاعدة 49-51% بين المجمع الألماني و الشركة الجزائرية سوماتيل فرع الشركة

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " المنسوجات من صنع جزائري ستصبح "حقيقة ملموسة" بعد سنة من الآن"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/04/07.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بن يونس يدعو إلى إقامة شراكة مع ألمانيا"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/13.

الوطنية لعتاد الأشغال العمومية من أجل صناعة نوع جديد من الآلات الموجهة للأشغال العمومية بعلامة "ليبهر".

فالشركة المسماة "سوماتيل–ليبهر" التي تتوفر على رأسمال بقيمة 1 مليار دج ستصنع على مستوى مقر شركة سوماتيل بعين سمارة (قسنطينة) مجموعة من 7 منتجات تتمثل في جرافات بقوة 250 إلى 350 حصان و مجرفات، و يوجه هذا العتاد أساسا لقطاع البناء و الأشغال العمومية و البترولية و المنجمية و الغابية، كما سيتم إبرام شراكات جديدة مع المجمع الألماني لا سيما في قطاع الفندقة و القطاع الجوي.

وعن نسبة الاندماج الوطني فتحدد حسب المنتجات المصنعة بين 40 و 50% في السنة الخامسة، و سيتم إدماج المحركات المصنعة بقسنطينة تحت علامة "دايملر" و"دوتش" ، حيث هذا المشروع سيساهم في مرحلة أولى في تقليص فاتورة الواردات من هذه الآلات و التي تقدر ب7 ملايير دج.

وسيرتفع إنتاج هذه الآلات ليتنقل من 166 آلة سنة 2013 إلى 400 آلة في السنة على الأقل انطلاقا من السنة الرابعة من الإنتاج مع إمكانية الانتقال إلى 540 آلة في السنة السادسة، بالإضافة إلى ذلك هذه الشراكة تقوم على تحويل المعارف، حيث سيتم تكوين العمال على مستوى مقر الإنتاج بقسنطينة و في أوروبا، كون ليبهر مجمع ألماني متخصص لا سيما في مجال صناعة آلات الأشغال العمومية[1].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شراكة جزائرية ألمانية لصناعة آلات الأشغال العمومية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/04/05.

أنتج بعين سمارة بولاية قسنطينة أول محمل مصنوع بالجزائر يحمل العلامة الألمانية "ليبهر"، وتبلغ سعة هذه الآلية المخصص للأشغال العمومية 4 أمتار مكعبة و تتميز بتكنولوجيات حديثة تستجيب للمعايير و المقاييس الدولية، و تعد ثمرة شراكة بين مؤسسة عتاد الترسنة و الرفع التابعة للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية ومجمع "ليبهر".

و يعد هذا المحمل الأول في تشكيلة من آليات مختلفة سيتم صنعها تحت هذه العلامة الألمانية على غرار نوعين اثنين من المحامل و ثلاثة أنواع من المعاول (معاول على عجلات و معاول على براغي) و نوعين من الجرافات (250 و350 حصان).

هذه المعدات الخاصة بالترسنة و التحميل تعد من آخر طراز موجهة لقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري و كذلك لقطاعي البترول و الغابات، فالضرورة تدعو إلى إعادة مكانة البلاد في عالم الصناعة حيث الشراكات مع الشركات الأجنبية في إطار الإنعاش الصناعي الذي تدعمه الحكومة يخلق التعليم الصناعي للمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى كون الشراكات مع القوى الصناعية الكبرى وحدها الكفيلة بجلب الخبرة و الجودة للمنتجات الجزائرية، الأمر يستدعي إذن تكوين الجامعيين في الشعب الميكانيكية و الصناعية، فالتعاون الجزائري– الألماني يهدف إلى تحقيق تحول تكنولوجي والقيام بتكوينات تتم بالموقع و بألمانيا.

و يلتزم الشريك الألماني وفقا للعقد المبرم بين الطرفين بتكوين فرق للإنتاج و أخرى لوجيستيكية و لمصالح المشتريات مع الطموح لتصدير منتجات مؤسسة عتاد الترسنة و الرفع تحت العلامة الألمانية إلى البلدان الأفريقية، وسيتزايد معدل تصنيع آليات الترسنة و التحميل على مدار أربع سنوات، إذ يتم إنتاج 166 آلية في 2013 و ستصنع مؤسسة عتاد الترسنة و الرفع 400 آلية في 2016، كما خصص استثمار ب700 مليون دج من طرف هذه المصالح لترقية المؤسسة و تمت الموافقة على

استثمارات خاصة متعلقة بالأدوات و سلسلتي الإنتاج والتجميع. للتذكير تم في ديسمبر 2012 تجسيد شراكة أخرى بين مؤسسة الجرارات الفلاحية و المجمع الأمريكي ماسي– فيرغسون بقسنطينة وإنتاج أول جرار يحمل علامة ماسي– فيرغسون[1].

زودت الشركة الوطنية **للسيارات الصناعية** خلال 3 سنوات بمسبكة جديدة تقدر طاقتها الإنتاجية ب 18000 طن سنويا، و بقيمة استثمارية تبلغ 10 مليار دينار، و من المفروض أن توفر هذه المسبكة التي يرتقب انجازها بالمنطقة الصناعية الرويبة (الجزائر) كل الخامات الخاصة بالمسبكة و التنقيب لشركة إنتاج الشاحنات و حافلات مرسيدس–بنز للرويبة الفرع التابع للشركة الوطنية للسيارات الصناعية.

و يذكر أن الجزائر و مجموعة " آبار" الإماراتية والشركة الألمانية دايملر وقعت في مارس 2011 على اتفاق شراكة من أجل إنشاء شركة مشتركة لصناعة السيارات الصناعية. و قد وقع على الاتفاق عن الجانب الجزائري كل من وزارتي الدفاع الوطني و الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار. و من المرتقب أن تصنع الشركة التي ستقام على مستوى الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالرويبة 8500 سيارة صناعية سنويا تحمل علامة مرسيدس–بانز و ستصل طاقتها الإنتاجية إلى 16500 سيارة سنويا خلال خمس سنوات.

و يوجه هذا الإنتاج إلى تلبية حاجيات السوق الوطنية حسب بنود الاتفاق، و سيسمح المشروع باستحداث حوالي 3500 منصب شغل في إطار إنعاش نشاطات الإدماج و تطوير المناولة، و سيرافق هذه الشراكة الصناعية نشاط مدعم للتكامل المحلي لاسيما من خلال صناعة المحركات

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "إنتاج بقسنطينة أول محمل بالعلامة الألمانية ليبهر"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

الضرورية لهذه المركبات من طرف مركب واد حاميمين (قسنطينة) و كذا بعث الشبكة الوطنية للمناولة. كما يتعلق المشروع أيضا بإطلاق مشاريع هامة خاصة بالتكوين المهني المختص على مستويات مختلفة بموقع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية.

و المسبكة الجديدة توفر أيضا خامات السباكة لهذا المصنع الخاص بصناعة محركات مرسيدس–بانز بقسنطينة و الذي لا تملك فيه الشركة أسهما، و للإشارة فان مصنع قسنطينة تأسس سنة 2012 عن طريق شركة مختلطة بين ثلاثة شركاء و هم ايمو قسنطينة (الفرع التابع لشركة تسيير المساهمات– ايكيباج) و مديرية للصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني و المجمع الإماراتي " آبار" بطاقة إنتاجية تبلغ 16500 محرك سنويا و الذي من المرتقب أن يشرع في الإنتاج نهاية سنة 2014.

غير أن الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ستزود وحدة قسنطينة بالمسبكة الجديدة التي ستعزز القدرات الحالية للمؤسسة. أما المسبكة القديمة التي يوجد مقرها بالرويبة و بطاقة إنتاجية تبلغ 12000 طن سنويا من المفروض أن تستفيد بدورها من عملية تأهيل بقيمة 5ر3 مليار دينار[1].

إن أول شاحنة تحمل العلامة الألمانية مرسيدس بانز مصنوعة في الجزائر خرجت من وحدة الرويبة (شرق الجزائر العاصمة) بين شركة صناعة شاحنات و حافلات مرسيدس بانز و الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، و قد تم إنشاء هذه الشركة المشتركة سنة 2012 برأسمال يقدر ب 103 مليون أورو. و يملك الطرف الجزائري نسبة 51 % من الأسهم من خلال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (34 %) و وزارة الدفاع الوطني (17 %) و المجمع الإماراتي "آبار" (49 %)، أما الألماني ديملر/مرسيدس بانز فيعد الشريك التكنولوجي.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "الشركة الوطنية للسيارات الصناعية تتزود بمسبكة جديدة بطاقة كبيرة"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

فالمصنع سينتج في مرحلة أولى حوالي 556 شاحنة/السنة خلال 2014 ، ليتم بلوغ 16500 وحدة في غضون خمس سنوات منها 15000 شاحنة من خمسة نماذج مختلفة و 1000 حافلة (نموذج واحد) و 500 حافلات صغيرة.و تنوي الشركة الوطنية للسيارات الصناعية من خلال هذا الإنتاج رفع حصتها في السوق من 20 % حاليا إلى 80 % في حدود 2019، و من المرتقب انطلاق الإنتاج بشركة صناعة السيارات الخفيفة الصالحة لكل الأرضيات بتيارت في نهاية سنة 2014.

و من المنتظر أن تنتج هذه الوحدة 8000 سيارة سنويا منها 6000 من نوع سبرينتر و 2000 من نوع كلاس جي، كما قامت مؤخرا باسترجاع كل أسهم وحدة صناعة المركبات لتيارت التي كانت تملك فيها 40 بالمائة فقط بالشراكة مع المجمع الفرنسي "بي تي كا" (60 %)[1].

تجري الشركة الوطنية للسيارات الصناعية في إطار مخطط تطويرها مفاوضات مع شركتين نمساويتين لصناعة السيارات قصد إقامة شراكة لصناعة عربات الشحن تحمل العلامة الألمانية مرسيدس بانز، و بفضل هذه الشراكة تقوم الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بتلبية كل احتياجات مصنع مرسيدس بانز لرويبة في مجال عربات الشحن على غرار الصهاريج و غيرها، حيث تم اختيار هاتين الشركتين النمساويتين لأنهما تستجيبا للمعايير المحددة من قبل الشركة الألمانية مرسيدس بانز.

لقد كانت المؤسسة تبحث عن شريك أجنبي لتقيم شراكة معه في مجال صناعة العربات الصغيرة، لصناعة عربات التي يقل وزنها عن 6 أطنان، إذ سيتم تدريجيا التوقف عن إنتاج السلسلة المصنعة حاليا في أفق 2018-2019.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " خروج أول شاحنة مرسيدس بانز من وحدة الرويبة خلال أبريل الجاري"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/20.

و في 2013 حققت الشركة الوطنية للسيارات الصناعية رقم أعمال قدر ب 6ر18 مليار دج مما يمثل ارتفاعا ب 8 % مقارنة بسنة 2012 و نمو في القيمة المضافة بنسبة 33 % مقارنة بنفس الفترة و هذا بالرغم من ارتفاع بنسبة 18 % في نفقات العمال، و قد أنتجت الشركة خلال 2013 (باستثناء العربات المجرورة) 1515 شاحنة و 467 سيارة لنقل الأشخاص و 132 عربة مجرورة، و فيما يخص سنة 2014 تنوي الشركة رفع رقم أعمالها إلى 2ر24 مليار دج و قيمتها المضافة بنسبة 40 بالمائة.

و في مجال التصدير ترتقب الشركة أن توسيع وجودها في السوق الإفريقية بحيث هناك مفاوضات مع بعض الدول الإفريقية حول صفقات منها عقد لتسويق قطع الغيار في النيجر.

و في سنة 2011 قامت الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بتصدير حوالي 20 سيارة صناعية نحو مالي و قطع غيار بقيمة 7ر1 مليون أورو، كما قامت الشركة العمومية بتصدير منتجاتها نحو عدة بلدان إفريقية على غرار السنغال و الغابون و النيجر وكدا العراق[1].

1-5الشراكة مع البرتغال:

يريد البرتغال فتح ورشات تعاون جديدة مع الجزائر في مجالات مختلفة و المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للبلد، فالحكومة الجزائرية ترغب في إقامة علاقة خاصة مع البرتغال، مما سيطور اقتصاد البلد و يعمل من أجل الاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية. فالبرتغال جد متمسك بالدبلوماسية السياسية وكذا الدبلوماسية الاقتصادية و استقرار الجزائر يعد مرجع ثقة بالنسبة لها. كما

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شراكات جديدة محل تفاوض"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

تأمل في استقرار المزيد من الشركات البرتغالية بالجزائر و تحقيق استثمارات جزائرية في البرتغال الذي باشر سياسة جديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية لاسيما من بلدان غير أوروبية من خلال منح عدة مزايا من بينها رخص الإقامة، إذ يحق للأجانب الذين اقتنوا أملاكا عقارية بقيمة تعادل أو تفوق 500.000 يورو الحصول على رخصة إقامة فالذين يختارون البرتغال سيستفيدون من معاملة خاصة. ويتوقع إبرام اتفاق حول فتح خط مباشر بين الجزائر و لشبونة من قبل شركة الخطوط الجوية البرتغالية لتسهيل تنقل المتعاملين الاقتصاديين للبلدين.

وتشير الأرقام إلى أن صادرات هذا البلد الموجهة للجزائر بلغت 529 مليون أورو سنة 2013 مسجلا ارتفاعا قدره 7ر23 بالمائة مقارنة بسنة 2012، فالجزائر تعد من بين البلدان السبعة التي تشهد فيها الصادرات البرتغالية نموا قويا سنة 2013.

إن تجربة و مهارات البرتغال يمكنهما المساهمة في تطوير الصناعة في الجزائر لاسيما في مجالات الحديد و الصلب و الصناعات التحويلية و السيارات والطاقات المتجددة والنسيج و الصناعة الصيدلانية، كما يمكن تحقيق هذا التعاون من خلال إنشاء شركات مختلطة و تحويل التكنولوجيا و التكوين و الشراكة الصناعية[1].

وقع على عقدي مساهمات شراكة في قطاع البناء بين شركات جزائرية و برتغالية، و سيتم التوقيع على العقد الأول الخاص بانجاز المنشئات الموجهة لما بعد الإنتاج النفطي بين المجموعتين "باتيميتال" و "أو أن سي سي" عن الجانب الجزائري و المجموعة البرتغالية "أمال". و يخص العقد الثاني الذي سيوقع بين "باتيميتال" و الشركة البرتغالية "كوبرميتال" نشاطات التصميم و الصناعة و

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بورتاس: البرتغال يريد فتح مجالات تعاون اقتصادية جديدة مع الجزائر"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/19.

انجاز العمارات لكل أنواع الاستعمال (سكنات و مركبات فندقية و رياضية و عمارات إدارية و صناعية و غيرها) انطلاقا من هياكل معدنية و التغطية الصناعية للعمارات.

و من بين الأهداف الكبرى لهذه الشراكة التي جاءت في إطار تطبيق مخطط تنمية فرع البناء المعدني استحداث مناصب عمل جديدة و تكوين العمال و تحويل المهارة، و يضاف عقدا الشراكة هذان إلى العقد الذي وقع بين مجموعة "باتيميتال" و الشركة الأمريكية "فراميماكس"[1].

تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركة العمومية للمنظفات Shymeca و الشركة البرتغالية Mistolin لإنتاج مواد التنظيف، الهدف من هذه الشراكة التي ستتحقق بداية عام 2015، هو أيضا إنتاج و تسويق مواد التدبير المنزلي، و خاصة منتجات موجهة للصناعات و المهنيين (الأول من نوعه في هذا المجال)، إلى المستشفيات، الاقامات الجامعية و المصانع كمصنع الرويبة، العوينات (تبسة) و السعيدة.

هذه الشراكة ساعدت على تحسين نوعية المنتجات، التقليل من الاستيراد، و أخذ الخبرة من هذه المؤسسة الرائدة، كما ستخلق 150 منصب شغل على مستوى كل وحدة، و يتم تكوين المهندسين الجزائريين بالبرتغال و أوربا، بينما سيستفيد مستخدمي هذه المنتجات أيضا من تكوين على مستوى وحدة حسين داي بالعاصمة[2].

1-6الشراكة مع ايطاليا

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بناء صناعي: التوقيع يوم الاثنين على اتفاقي شراكة جزائرية-برتغالية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/07/21.

[2] ANDI , «Protocole d'accord algéro-portuguais dans le secteur de la chimie », sur le site :http://www.andi.dz/index.php, consulté le :02/07/2013.

أكد خلال العديد من اللقاءات أن هناك العديد من فرص الشراكة بين البلدين في العديد من المجالات في قطاع الصناعة على غرار الإسمنت و الأدوية و النسيج و الميكانيك، و سئل عن ما هو منتظر من المهارات الإيطالية في تطوير الصناعة الوطنية الجزائرية.

سجل عدد من المشاريع تخص قطاعات مختلفة كالميكانيك والصناعة الغذائية والبناء والصيدلة والتكنولوجية الحيوية بين الشريكين، و تنجز هذه المشاريع المشتركة خلال الفترة 2015/2014 وفقا لطريقة برغماتية تجسد إرادة الدولتين في رفع التعاون الاقتصادي إلى مستوى أعلى. فالطرفان يسعيان إلى بناء شراكة صناعية "مثمرة" و "ملموسة" تعتمد على التكامل بين الاقتصادين.

بلغ مستوى المبادلات التجارية بين البلدين 15 مليار دولار، حيث كانت ايطاليا في 2012 الزبون الثاني للجزائر ب 11,7 مليار دولار وممونها الثالث ب 4,35 مليار دولار من الصادرات نحو الجزائر حسب أرقام الجمارك الجزائرية. و تبلغ استثمارات الجزائر في ايطاليا حاليا 160 مليون أورو مضيفا أن الجانب الايطالي يرغب في الاستثمار أكثر في الجزائر وخاصة في الصناعة الغذائية والتجهيزات الصناعية والصيدلة. وكل المشاكل التي قد تنشأ سوف يتم معالجتها وحلها لتجسيد هذه المشاريع، و تعمل أوساط الأعمال الايطالية على إقامة علاقة دائمة بين البلدين، حيث تمت عدة لقاءات لرجال أعمال شاركت فيها منظمات أرباب عمل ومهنية جزائرية وايطالية ومؤسسات تنتمي إلى القطاع العام، إذ يتعلق الأمر عن الجانب الايطالي بالكنفدرالية الصناعية وهي أهم منظمة ايطالية لأرباب العمل وعن الجانب الجزائري المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و الاتحاد

العام للعمال الجزائريين ومنتدى رؤساء المؤسسات والاتحاد المهني لصناعة السيارات و الميكانيكة والاتحاد الوطني لمتعاملي الصيدلة والغرفة الجزائرية للصيد وتربية الأسماك[1] .

إن الشراكات القائمة على تحويل التكنولوجيا سيتم إبرامها في إطار احترام قاعدة **(51 %-49 %)** التي تسير الاستثمارات الأجنبية، و تستدعي الضرورة الانتقال من شراكة تجارية مع ايطاليا إلى شراكة صناعية متينة تقوم على تحويل المهارات و المعارف و تسيير نوعي مع ايلاء أهمية خاصة لخلق رواد صناعيين و تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سيما من قبل الشباب من اجل إعطاء دفع جديد للقطاع الصناعي.

وتتوفر ايطاليا على خبرة كبيرة سيما في ميدان تربية المائيات البحرية مما يتطلب الاستفادة من مهاراتها بغية تطوير هذا القطاع في الجزائر، و كذا تطوير صناعة تحويل المنتجات الفلاحية، كما تأمل ايطاليا للتوصل إلى إبرام عقود شراكة مع الجزائر في أفق **2014** سيما في قطاعات الصحة و الصناعات الغذائية و الميكانيك.

و تشير الأرقام إلى أن الواردات الجزائرية من ايطاليا قد انتقلت من **4** مليار دولار إلى **5.5** مليار دولار بين **2010** و **2012** فيما سجلت الصادرات ارتفاعا من **8.5** مليار إلى **12** مليار دولار خلال نفس الفترة، أما عدد المؤسسات الايطالية النشطة في الجزائر فقد سجل انخفاضا منتقلا من **430** إلى **290** سنة **2012**. و قد تم تنصيب "لجنة خاصة" جزائرية ايطالية من

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " إبرام مشاريع شراكة في لقاء يضم رجال أعمال جزائريين وايطاليين في أكتوبر القادم "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/24.

أجل تحديد فرص الشراكة الصناعية و التكنولوجية و تقييم وضعية التعاون الثنائي في القطاع الصناعي[1].

تم التوقيع على عقد مساهمين في قطاع الصناعات الفلاحية بين المجمع العمومي باتيميتال و الشركة الإيطالية بورغي لإنشاء شركة مختلطة متخصصة في تصميم و إنجاز مرافق تخزين الحبوب، فالشركة الجديدة التي تمتلك باتيمال 60% من رأسمالها ستقوم كمرحلة أولى بإنجاز 30 موقعا لوضع المطمورات الحديدية لفائدة الديوان الجزائري المهني للحبوب.

هذه الشراكة الصناعية ستسمح بتوفير 300 منصب شغل و تعزيز قدرات الجزائر في مجال تخزين الحبوب و أغذية الأنعام و المنتجات الزيتية و التجهيزات التي يتم استيرادها و تحويل التكنولوجيا.

كما سيتم إنجاز المطمورات الأولى بمصنع عين الدفلى في غضون 6 إلى 8 أشهر يهدف ذلك إلى الولوج إلى الأسواق الأوروبية و الآسيوية بعد تغطية الطلب الوطني، حيث بلغت تكلفة المشروع 770 مليون دج و مواقع التخزين الثلاثين بقدرة استيعاب 20.000 طن لكل موقع تضم 360 مطمورة.

و من المنتظر أن يتم أيضا تصنيع 1.500 "مطمورة عازلة" لوزارة الفلاحة و يتعلق الأمر بمطمورات صغيرة يتم وضعها تحت تصرف المزارعين لتخزين منتجاتهم في عين المكان.

و أكد الشريك الإيطالي أيضا على الإبقاء على خط الإنتاج لعين الدفلى والتحويل التكنولوجي و تكوين 50 جامعيا مما سيسمح لباتيميتال بتحقيق "الاستقلالية الصناعية" في وقت وجيز أما نسبة الاندماج ستكون ب50% كمرحلة أولى لتصل فيما بعد إلى 80%[1].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " لإعلان عن شراكات جزائرية ايطالية خلال الأسابيع المقبلة "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/20.

يتم تجديد تجديد الحظيرة الوطنية لآلات الحصاد التي تضم مصنع الآلات الحصاد المنجز في إطار الشراكة الجزائرية الفنلندية "سامبو" ، فحوالي 450 مليون دولار هي القيمة المالية التي تضيعها الجزائر كل سنة نتيجة استعمال آلات الحصاد القديمة حيث تبلغ نسبة ضياع المنتج خلال عملية الحصاد نحو 25 بالمائة ما يفوق 15 مليون قنطار من القمح، وسيشرع اعتبارا من عام 2013 في مضاعفة إنتاج الحاصدات بمصنع سيدي بلعباس حيث يتوقع أن ترتفع من 500 آلة حصاد حاليا إلى 1000 آلة في 2013، حيث تتدرج هذه العملية في إطار مخطط عصرنة وتحديث حظيرة آلات الحصاد بالوطن والتي يقدر عددها بحوالي 8500 آلة، ويرمي هذا المخطط يرمي إلى تغطية الحاجيات الوطنية من مثل هذه الآلات لتحقيق المردودية في عملية حصاد القمح وذلك بتشجيع اقتنائها من قبل الفلاحين الذين يستفيدون في هذا الإطار من دعم الدولة، ويرتقب أن ترتفع نسبة الإدماج الوطني في عملية إنتاج هذه الحاصدات بسيدي بلعباس من 36 بالمائة بداية عام 2013 إلى 45 بالمائة قبل نهاية العام ثم 68 بالمائة مع عام 2014 عوض آفاق 2016 مثلما كان مسطرا.

وستساهم هذه الديناميكية للشركة المختلطة التي يحوز الطرف الجزائري على 68 بالمائة من أسهمها إلى جانب 32 بالمائة للشريك الفنلندي (سامبو) في تقليص استيراد العتاد والاندماج ضمن مخطط وطني متكامل لتطوير الصناعة الميكانيكية، كما سيستفيد عمال هذه الشركة التي تنجز حاليا أزيد من عشرة منتجات في مجال العتاد وذلك لصالح شركات عمومية وخاصة على غرار مجمع سوناطراك و

[1]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " اتفاق شراكة جزائرية إيطالية لتطوير مرافق تخزين الحبوب "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/24.

اتصالات الجزائر و مطحنات القمح وغيرها من تكوين رفيع في مجال الصناعة الميكانيكية من قبل إطارات وطنية مختصة وكذا خبراء من الشريك الفنلندي.

كما سيتم إنشاء مركز تكوين مهني موجه وبصفة حصرية لمجالات الصناعة الميكانيكية حتى يستفيد شباب المنطقة من فرص الشغل ويتم إعداد المؤهلات والكفاءات البشرية لتلبية متطلبات نمو هذه الشركة.

و تطمح هذه الشراكة في الانتقال من تغطية السوق الوطنية في مجال تسويق آلات الحصاد بالجزائر إلى التصدير في مرحلة ثانية خاصة وأن الجزائر هي البلد الوحيد في المنطقة المغاربية و الإفريقية التي تزخر بهذا الفرع الصناعي منذ سنوات السبعينيات[1].

و إلى جانب شركة رونو الفرنسية لجأت الجزائر إلى الخبرة الألمانية من أجل إقامة صناعة ميكانيكية ناجعة بإبرام شراكة مع المجمع الألماني ديملر مرسيدس–بينز لصناعة السيارات. و تم في شهر أكتوبر 2013 إبرام شراكات من قبل وزارة الدفاع الوطني و المجمع الألماني و المجمع الإماراتي "أبار" للاستثمار لإنجاز ثلاثة مشاريع صناعية في الجزائر و تيارت و قسنطينة.

و يتعلق المشروع بصناعة 15000 حافلة و شاحنة سنويا بالجزائر (الرويبة) و 8000 سيارة نفعية سنويا بعين بوشقيف (تيارت) و إنتاج سنوي ل25000 محرك بواد حميمين (قسنطينة). كما مس هذا الانتعاش الصناعي فرع الحديد و الصلب حيث استعادت الحكومة مؤخرا مركب الحجار (عنابة) من

[1]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " صناعة–فلاحة: تجديد حظيرة آلات الحصاد سيتيح اقتصاد 450 مليون دولار سنويا "، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/01/04.

خلال شراء أغلبية أسهمه (51 بالمائة) و هو عمل يعكس جهود الدولة في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تهدف إلى تطوير الفروع الصناعية من أجل استحداث مناصب الشغل و الثروات.

كما تم في هذا الصدد التوقيع على ميثاق مساهمة جديد في أكتوبر الماضي من قبل المجمع العمومي "سيدار" و الشركة الرائدة عالميا أرسيلور ميتال يستعيد بموجبه نسبة 51 بالمائة من رأسمال المجمع في حين تراجعت مساهمة الشركة الهندية (أرسيلور ميتال) من 70 بالمائة إلى 49 بالمائة. و يقضي هذا الاتفاق الاستراتيجي برفع قدرات إنتاج المركب من مليون (1) طن إلى 2ر2 مليون طن سنويا سنة 2017. و سيقدر هذا الاستثمار الذي ستجسده الشركتان بحوالي ملياري دولار من بينها 720 مليون توجه لعصرنة المركب.

من جهة أخرى سيساهم التوقيع على اتفاق شراكة بين الجزائر و قطر لإنجاز مركب للحديد و الصلب بمنطقة بلارة (جيجل) في تطوير هذا الفرع في الجزائر التي تمتلك فيه قدرات تنافسية معتبرة. و سيتم إطلاق أشغال بناء هذا المركب الذي هو شراكة بين مؤسسة سيدار و "قطر ستيل" خلال الأسابيع المقبلة بقدرة إنتاجية تقدر ب 2ر4 مليون طن سنويا. كما تعد إعادة بعث قطاع النسيج الذي يعرف تراجعا منذ سنوات من بين أهداف الحكومة من أجل تشجيع الإنتاج الوطني[1].

2 الصناعة الجزائرية و التحديات البيئية:[1]

[1]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " الشراكة مفتاح بعث الصناعة"، على الموقع الشبكي:

http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/12/28.

أصبحت البيئة في أيامنا هذه مركز الاهتمام والمصدر الجديد للميزة التنافسية في الأسواق الحالية والمستقبلية للشركات, وإذا كانت الفترة الماضية منذ الثورة الصناعية هي فترة الإعمال أولا , فان الفترة الحالية مع العقد القادم هي فترة إعادة التوازن بين الإعمال والبيئة بل هي فترة البيئة. ولعل الاهتمام بالبيئية يعود إلى أن الأعمال قد استنفذت الكثير من موارد البيئة غير المتجددة ,وأدت إلى ظهور المشكلات البيئية وتفاقمها بطريقة أصبحت تهدد الأنظمة البيئية الكلية والطبيعية, بحيواناتها ونباتاتها وتركيبتها غير الحية . وان تهديد البيئة هو تهديد للحياة الإنسانية.

و في ظل العولمة التي تسعى إلى إشاعة الموارد الطبيعية والمواد الأولية والمنتجات والتكنولوجيا في ظل نظام اقتصادي غير متكافئ, يقوم على مجانية الأنظمة البيئية وتقليص أهمية وقيمة الموارد الطبيعية ورأس المال الطبيعي لصالح التكنولوجيا والمنتجات الصناعية ورأس المال الصناعي والمالي; لهذا تبدو العولمة وكأنها الهجوم الأكثر شراسة على الموارد الطبيعية والطاقة ,وإساءة استخدام البيئة; وذلك بالنظر لها على أنها سلع ومصدر أخر, لتعظيم الإرباح وتدفق النقد دون الالتفات إلى أنها الإطار الوحيد لبقائنا واستمرارنا , وإذا كانت عولمة الأسواق هي التحدي الكبير في استنفاذ الموارد الطبيعية, ونشر التلوث على مستوى العالم; فان مقابل ذلك ثمة عولمة أخرى مضادة, تتمثل في تهدف إلى تحقيق قدر معين من التوازن بين مطالب الأعمال (ISO 14000) مجموعة الايزو والاقتصاد من جهة, ومطالب البيئة واستمرار الحياة على كوكبنا ليكون قابلاً للعيش فيه من جهة أخرى.

[1]شاوي شافية، "التنمية المستديمة، القطاع الصناعي: ما مدى تحقيق الشراكة الأورومتوسطية لذلك"، في (الملتقى الدولي حول: Gouvernance des territoires littoraux & gestion intégrée des zones côtières (GIZC) en Méditerranée)، جامعة عنابة، 21-22 ماي 2012.

2-1 برنامج "سماب" كمشروع تعاون للتنمية البيئية في المتوسط

تم تنظيم اجتماع وزراء البيئة للدول الأورومتوسطية مرتان في دول أوروبية شمال المتوسط من قبل، بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة) عام 1995، حيث عقد المؤتمر الأول في مدينة هلسنكى الفنلندية عام 1997 وذلك لإطلاق البرنامج الإقليمي الأورومتوسطى للبيئة (سماب SMAP) والمرة الثانية عام 2002 بمدينة أثينا اليونانية لإطلاق إستراتيجية أورومتوسطية لإدراج البعد البيئي في التعاون الإقليمي مع القطاعات الأخرى. يعد الموضوع الأساسي للاجتماع الوزاري هو "مبادرة أفاق عام 2020" لتنظيف البحر المتوسط من مصادر التلوث الأساسية، والتي قد أتفق عليها رؤساء الحكومات الدول الأورومتوسطية أثناء الاحتفال بمرور عشر سنوات على توقيع اتفاقية الشراكة، على أنها تمثل نسبة 80% من مصادر التلوث الأساسية في البحر المتوسط وهى الإنبعاثات الصناعية والمخلفات البلدية ومياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية. ويعد الهدف من هذه المبادرة الطموحة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط هو تجميع الجهود والمساعدات الثنائية والإقليمية والدولية في منطقة المتوسط في مجال البيئة لتفادى الازدواجية وتركيز الجهود حتى يتم تقليل نسبة التلوث في البحر المتوسط بحلول عام 2020.

2-2 الصناعة وآثارها البيئية على ضفتي المتوسط :

معروف أن حالة البيئة محددة أساسا بنوعية الأنشطة الاقتصادية والمنشآت البشرية. ذلك أن التأثير يبلغ من العمق ما يجعل النشاط الحالي للصناعة يحول جذريا كيمياء وديناميكية الغلاف الجوي وبالتالي يؤدي إلى تغيرات شاملة قد تكون لها نتائج غير متوقعة. وبالنسبة لنوعية الأوساط البيئية والنظم الإحيائية يمكن أن يقال بأن التحولات الاصطناعية صارت منذ الآن جد متقدمة وهي في المستقبل

تؤذن بالوصول إلى حالة تدهور، كما ستخلق تطورات تمس جوهر الإنسان على الأرض.

إن قطاع الصناعة محوري في الاقتصاد العصري لبلدان البحر المتوسط. فالصناعة صارت تنتج مواد متنوعة، وتساهم بقسط وافر في المنتج الوطني الخام وتستقبل استثمارات هائلة، ويواكبها مجهود ضخم في البحث التكنولوجي. وأحسن مثال على التطور الصناعي السريع، مثال اسبانيا التي عرفت تطورات عميقة في بعض عقود جعلتها تمر من وضعية الدولة المتخلفة إلى وضعية دولة عرفت نموا مطردا.

أما فيما يخص علاقات الصناعة والبيئة، فيمكن القول بأن الصناعة هي القطاع الذي ينتج أكبر كمية من الملوثات وعلى مستويات عدة (تلويث الغلاف الجوي، والمياه القارية، ومياه البحر ...). ولذا قامت كثير من الدول بالبحث عن مناهج صناعية تسمح بتصور استمرارية الموارد مع تقليص مقدار التلويث. وتخص هذه الأبحاث التكنولوجية ميدان الطاقة (اقتصاد في الطاقة – بحث عن موارد طاقة أقل إضرارا بالجو) وبإعادة استعمال النفايات قصد تقليص تراكمها بل الاستفادة منها. ويتضح بأن هذه الأبحاث تمثل هدفا حيويا لما تمثله الغازات والنفايات من أضرار على التوازن المناخي للكرة الأرضية، ولما ينتج عنها من آثار سلبية على صحة السكان وخاصة في التجمعات الحضرية، تلك النتائج التي تقدر تكلفتها الاقتصادية بأموال طائلة. إلا أنه مازال يلاحظ تفاوت واضح ما بين شمال وجنوب البحر المتوسط، ذلك أن فرنسا وإيطاليا واسبانيا تمثل لوحدها ما يساوي 85% من المنتج الصناعي للحوض المتوسطي، بينما منتج الجنوب مازال في مستوى متأخر.

وإذا قمنا بمقارنة ما بين نزعة التطور الصناعي وآثاره في الشمال والجنوب فإننا نلاحظ التالي :

أ- في الشمال : يعرف قطاع الصناعة المعهودة (قطاع الصناعة الثقيلة مثلا) تراجعا واضحا في عدد الوحدات واليد العاملة التي تشتغل بها الشيء الذي يتسبب في تضاؤل التلويث الناجم عنها. على عكس ذلك تنمو بسرعة، قطاعات صناعية حديثة تتميز بالتكنولوجية العالية والدقيقة وهي صناعات ضعيفة التلويث في الظروف العادية لأنها محاطة بوقاية كبيرة. وكمثال عليها إنتاج الطاقة النووية. إلا أن الأخطار الناجمة عن حوادث غير منتظرة تهدد البيئة وصحة السكان، بكارثة حقيقية قد تكون لها عواقب على الأمد الطويل.

وتنمو كذلك في الوقت الراهن، الصناعات القائمة على التكنولوجيات الحيوية، ولها دور أساسي في تقليص التلوث، بل تساهم هذه الصناعات في تصفية الأوساط المختلفة والمائية خاصة. إلا أنه على المستوى المجالي مازالت تعرف الصناعة الأوروبية نزعة نحو التركز خاصة على خط الساحل وذلك لارتباطها بالتسويق الخارجي. وفي هذا التركز آثار سلبية على البيئة من جهة بسبب تنافس الصناعة مع أنشطة أخرى مثل التمدن والسياحة، وثانيا بسبب تركز النفايات الصناعية في هذا المجال الحيوي.

ب- في دول الجنوب : تعرف الصناعة في شمال افريقيا تطورا كذلك، وذلك بسبب النمو السريع الذي بعرفه السوق الداخلي لهذه البلدان وكذلك بسبب ضعف تكلفة الإنتاج وبالتالي سهولة إمكانية التصدير.

إلا أن عدة عوائق داخلية وخارجية تقف في وجه التصنع، أولها اشتداد المنافسة الأجنبية، وثانيا جمود مستوى الدخل وبالتالي جمود الاستهلاك الوطني، ولذا وبسبب تفاقم هذه العوائق يمكن اعتبار أن التكلفة الإكولوجية الرامية إلى تقليص التلوث والنفايات تمثل عائقا يصعب تجاوزه.

فاستعمال التكنولوجية المتقدمة مثلا رهين بأن يحد من التهديد البيئي الذي يمثله التلوث، إلا أن نفقات هذه التكنولوجية باهضة وقابلة بأن تجعل تكلفة المنتج عالية بالمقارنة مع مستوى عيش السكان. كما يطرح بإلحاح مشكل التمكن من هذه التكنولوجيات في بلدان تستوردها ومازالت لم تتمكن من إنتاجها. على المستوى المجالي يلاحظ تركز الصناعات في المنطقة الساحلية مثلها يقع في بلدان الشمال. الشيء الذي تحد من النفايات. ولذا فإن التعاون شمال – جنوب يمكنه أن يمثل حظا بالنسبة لبلدان الجنوب، لما قد يحتمه من معايير الجودة تخص في نفس الوقت المنتج وموقع الإنتاج. و هذا التعاون يجب أن يوجه نحو مساعدة دول الجنوب من أجل الوصول إلى تنمية صناعية مستديمة وذلك عن طريق المزيد من المساعدات المالية والتكنولوجية.

2-3 الصناعة الجزائرية ووضعها البيئي: اقترحت وزارة الصناعة بالجزائر أن تسن سياسة للتصنيع، تسعى إلى التنمية في إطار إيكولوجي مستديم. وهذا يعني تنمية الأدوات والوسائل من أجل نماء معقول المقدار، دون أن تكون له نتائج وخيمة على البيئة. وللوصول إلى هذه الغاية تقترح وزارة الصناعة استغلال الموارد الفعالة والمنتجة والأقل تلويثا.

تتبني الصناعة الجزائرية أولا على اللبرالية والتفتح على الخارج، إلا أن الانفتاح المفرط قد تكون له بعض النتائج السلبية :

فهو يعني أولا أن كل الموارد قابلة للتنافسية مع الموارد الأجنبية، ستصبح محكوما عليها بتوقف التشغيل والاستعمال، وذلك بهدف تركيز النماء على القطاعات المصدرة، بينما القطاعات المنتجة للسوق الداخلية لن تعرف نفس التطور.والقطاع الخاص هو المحرك الأساسي لهذا النجاح. وهذا يعني تنافسية داخلية قد يذهب بعض الصناع ضحيتها. في حين تتضمن هذه التنافسية عدة جوانب إيجابية

منها التسارع من أجل الرفع من المردود، ولزوم إعادة تشكيل الجهاز الصناعي. من الجوانب السالبة للتصنيع في إطار الانفتاح المفرط كذلك تركز النشاط الصناعي كله في المحور الشمالي للبلاد في وقت تعرف فيه المناطق الأخرى تأزما لقطاعاتها الصناعية. ويستدعي هذا التركيز في المنطقة الشمالية ، عصرنة الموانئ والمطارات الموجودة فيها، وتحسين التجهيز الأساسي والتجهيزات المساعدة مثل تحضير المناطق الصناعية وطرق المواصلات السلكية واللاسلكية من هاتف وأنترنيت.

أما اختيار التصنيع الذي يراعي البيئة، وينبني على الموارد الوطنية، والهادف إلى التنمية مستديمة فإن إيجابيته أكثر من سلبياته. فهو يدعو إلى استعمال أفضل للموارد الوطنية، و إلى استثمار الثروات المحلية. وهو يدعو كذلك إلى التوازن بين مختلف القطاعات حيث يسمح بتنمية قطاع عصري فائق التقدم يتعايش إلى جانبه قطاع آخر يستجيب لحاجيات السكان، ينبني على عصرنة الحرف التقليدية، وعلى عقلنه جهاز التصنيع باستعمال تكنولوجيات متكيفة.

يدعو هذا الاختيار كذلك إلى استمرار الدور الذي تلعبه السلطات العمومية على مستوى سن سياسة للتهيئة المجالية، وعلى مستوى التنمية المحلية، وأخيرا على مستوى تشجيع القطاعات الصناعية المتأزمة. وهكذا نحصل على توازن مجالي بين مختلف مناطق الوطن. وتعرف المناطق الداخلية والجنوبية تجهيزات لا تقل عن تلك التي تتلقاها أقاليم الشمال ، في وقت يتم فيه الحد من التلويث الذي قد ينجم عن التركز المفرط.

2-4الجزائر و التحديات البيئية

إن واقع البيئة في الجزائر لا يزال يعاني من النقائص التي لا تكتمل وتنتهي في غضون عام أو عامين بل على مر السنوات والأعوام وهذا بتضافر كل الجهود المعنية بداء من الحكومة إلى المواطن الذي يعد النواة الأساسية في الحفاظ على البيئة حتى تكون الجزائر رائدة في هذا المجال خاصة وان المختصين في القطاع البيئي والطاقات المتجددة من خبراء ومهتمين أكدوا على أن الجزائر بلد زاخر ومتنوع في القطاع البيئي والبيولوجي مما جعلها بحسب شهادة الخبراء والمختصين من اكبر بلدان العام 2010 زخرا وامتلاكا للطاقة الشمسية مما يؤهلها لتكون في مصاف البلدان المتقدمة في امتلاك اكبر محطة للطاقة الشمسية والطاقات المتجددة والتي تعنى به الجزائر اهتماما كبيرا انطلاقا من أوامر وإرشادات وتنفيذ السلطات المعنية في القطاع ،أين لعبت الجزائر في قمة **كانكون المسكيكة** الأخيرة دورا هاما ووصلت إلى نتائج كبيرة ومرضية بفضل المحادثات التي قامت بها الحكومة الجزائرية هناك. فكانت البداية باجتماع مصغرا لتقييم قطاع تهيئة الإقليم و البيئة وكانت فيه دعوة الدولة إلى حتمية مواصلة الجهود المبذولة خلال المخطط الخماسي (2010-2014)، والعمل على تناغم البيئة مع التنمية المستدامة، عبر إرساء دعائم التنوع البيئي والسهر على مكافحة التصحر وحماية الأنظمة البيئية وتثمينها على مستوى السواحل والجبال و السهوب والواحات واعتماد منحى استباقي بغية تطبيق مخطط تكيف مع المناخ و مواصلة الجهود المبذولة بهذه الورشات المستقبلية بالنظر لانعكاساتها على التنمية المستدامة للبلاد. حيث استفاد قطاع تهيئة الإقليم و البيئة من حوالي 500 مليار دولار موجهة خصوصا إلى (سيدي عبد الله و بوينان و بوغزول و المنيعة) باستثناء حاسي مسعود التابعة لقطاع النفط. وسيتم إطلاق في 2010-2014 إنجاز مصنعين لمعالجة النفايات النهائية بهدف التكفل بالنفايات الصناعية الخطيرة، بالمقابل، وفي إطار حماية نوعية الهواء فقد مكن البرنامج الوطني للقضاء على المواد المفقرة لطبقة الأوزون من تزويد 156 مؤسسة ب349 جهاز تحويل ورسكلة

واسترجاع عبر كامل التراب الوطني.

والانطلاقة كانت مصفاة الشلف ومفتاح كأكبر انجاز في بيئة 2010 حيث كان تدشين مصفاتي الشلف ومفتاح اكبر انجاز عرفه قطاع البيئة في الجزائر عام 2010 أين قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتدشين نظام التصفية الجديد لمصنع الاسمنت بولاية الشلف ومفتاح الذي سيزيل عناء السكان من استنشاق الغبار والتربة المتصاعدة من مصانع الاسمنت وامتصاص المواد السامة بطرق تقنية حديثة وذلك باستبدال آلات التصفية القديمة بآلات متطورة لتصفية الغازات المنبعثة من المصنع وامتصاص المواد السامة بطرق تقنية حديثة وفائدة هذا النظام التصفية الجديد هو الحد من انبعاث الغازات والأتربة والملوثات من المصنع وتصفيتها من الشوائب التي تؤدي بالضرر على البيئة وعلى الصحة العمومية للأفراد مما سيخلص المواطنين من الغبار والأتربة المندفعة من المصنع التي تسببت في الأمراض التنفسية وهلاك المحاصيل الزراعية، وبعد معاناة دامت سنوات مع المصفاة القديمة مما سيزيل الغبن عن السكان ومن شأن هذا الإجراء أن يعود بفوائد جمة على البيئة من خلال التقليص من النفايات، وتحسين الوجه الحضري والإطار المعيشي للمواطن إلى جانب فوائد اقتصادية وأخرى صحية خاصة في الجانب الزراعي باعتبار المنطقة منطقة زراعية و فلاحية وتأتي هذه العملية بعد أن قام الوزير في وقت سابق من تدشين نظام تصفية جديد بمصنع الاسمنت بمفتاح والذي لقي صدى وترحيب واسع من قبل سكان المنطقة .وتجدر الإشارة إلى الأطباء حذروا من عواقب استنشاق الأتربة المنبعثة من مصانع الاسمنت بسبب التزايد المذهل في عدد المصابين بأمراض الربو والحساسية في وسط السكان خاصة لدى فئة الأطفال وكبار السن المحاذين لمصنع الإسمنت الموجود بالمنطقة، نتيجة الغبار الكثيف المنبعث منه يوميا.

وللشراكة الجزائرية الألمانية البيئية شأن أخر أين تم خلال 2010 افتتاح الطبعة الثانية للصالون

الدولي الجزائري الألماني حول البيئة بإشراف وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والذي كان ناجحا بكل المقاييس أين أبدى المشاركون الألمان رغبتهم في الاستثمار في الجزائر في المجال البيئي والطاقات المتجددة التي تعول الجزائر عليها كثيرا واعتبر الحكومة ممثلة في الوزارة المعنية، أن الصالون الدولي الجزائري الألماني للبيئة الذي عرف مشاركة 35 مؤسسة جزائرية و30 مؤسسة ألمانية يعد فرصة للتعريف بالمنتج الجزائري والألماني وكذا خلق جسور لتبادل التجارب بين المبتكرين الجزائريين والأجانب وتمكين المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الألمانية في ميدان البيئة وتشجيع كل هذه الابتكارات. إضافة إلى هذا كان **مؤتمر كانكون** حدث عالمي بارز في 2010 أعطى جرعة حياة للمساعي الدولية في مواجهة تحديات تغيّر المناخ، وهذه المرة كان العرب مشاركين إيجابيين في صياغة القرار الصائب، وغاب كلياً كلام التشكيك والتعطيل. و**بوغزول** مدينة بيئية بمواصفات عالمية خير ختام ل 2010 ، حيث تم بالجزائر التوقيع على اتفاق شراكة بين الجزائر و الصندوق العالمي للبيئة و الذي ينص بشكل خاص على تمويل في شكل هبة بقيمة 2ر8 مليون دولار من الصندوق العالمي للبيئة لفائدة المدينة الجديدة في **بوغزول** (ولاية المدية). و يتمثل الاتفاق الذي يشمل نقل التكنولوجيات النظيفة لفائدة المدينة الجديدة ب**بوغزول** في تمويل بقيمة 2ر8 مليون دولار من الصندوق العالمي للبيئة مع مساهمة ب12 مليون دولار من الجزائر و ذلك من اجل دعم الإستراتيجية الجديدة الواجب تبنيها من اجل إنجاز هذه المدينة الجديدة و نقل التكنولوجيات النظيفة. حيث يرمي المشروع إلى اغتنام فرصة تصميم و تهيئة المدينة الجديدة ب**بوغزول** من اجل الأخذ بعين الاعتبار بجانب حماية و تطوير الطاقات المتجددة و اقتصاد الطاقة. و أشار الدولة إلى أن النتائج و الدروس المستخلصة من هذا المشروع ستدمج في انجاز المدن الأخرى المبرمجة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (المخطط–2030) و ستعمم تدريجيا إلى

المدن الجزائرية الأخرى. من جهة أخرى أوضح الحكومة أنه في آفاق سنة 2030 سيضاف حوالي 14 مليون ساكن جديد للسكان الحاليين بالمدن الجزائرية مما يتطلب "نمطا معيشيا جديدا مع انتهاج حكامة جيدة" و انه "من الضروري إدماج عامل المناخ في المدن المستقبلية حيث يجب أخذ الأمن الجماعي في الحسبان نظرا للتغيرات المناخية".

وتنتج بلدان الشمال المتوسطي ملوثات بمقادير عالية لها تأثير شمولي على النظام الأرضي، بينما استطاعت على المستوى المحلي التحكم في البيئة فأنتجت محيط عيش سليم من مظاهره المجهودات الكبيرة من اجل تصفية الجو، وجمع النفايات وتحسين إطار العيش. هذا لا يمنع من وجود العديد من المعطيات المجهولة أو الخفية والتي هي من نتاج الأضرار البيئية مثلا الأمراض الخطيرة التي يتسبب فيها التلوث وبعض مظاهر النماء غير محكم. أما دول الجنوب المتوسطي فإنتاجها محدود جدا على المستوى الشمولي ولا تأثير لها في الوقت الراهن على الأنظمة الكبرى، بينما محيط العيش على المستوى المحلي يتميز بالتلوث وعدم الصلاحية وبخلاف بلدان الشمال، هذا التلوث واضح للعيان محسوس بصفة مباشرة وله آثار آنية مثل أمراض المياه، وهي أضرار وقع التغلب عليها منذ القديم في أوربا. وأفق انفتاح بلدان الجنوب لا يعني أبدا التوجه نحو نظام عيش موحد. فمجتمع بلدان الجنوب يجب أن يشجع استمرارية طرق تدبير المجال وأساليب العيش التي تحمل شحنة ثقافية وظاهرة التنوع، لأن هذه الأساليب تضم تقنيات وقاية وتهيئة متكيفة مع موارد المجال. تلك النوادر التي يحسن الإنسان بالانتماء إليها وبتملكها، والحفاظ على هذا التنوع سوف ينتج عنه اسمرار لحياة البوادي وللمناطق الهامشية حاليا، وسوف يحد من أخطار التراكم البشري في المدن المفقرة والملوثة.

تدبير البيئة لا يمكن أن يكون محكما في إطار السياسة اللبرالية المطلقة، وبدون تدخلات مهمة للدولة والجماعات المحلية عن طريق التشجيعات التي يمكن أن تقدمها للقطاعات المهمشة وعن طريق الاستثمار العمومي، مثلا للوقاية ضد الفقر والاحتياج، ومن أجل تنمية اجتماعية حقيقية، عن طريق سن قوانين متكيفة، وأخيرا عن طريق التعليم و التحسيس والتوعية وستسعى إلى تعميم أساليب إنتاج واستهلاك معقولة.

وفي دول الجنوب المتوسطي ذات الوسائل المادية المحدودة تعني التنمية المستديمة :

- ثانيا إعطاء الأولوية للمورد البشري كعنصر محرك في عملية استنباط الوسائل على حساب التكنولوجية المستوردة غير المتحكم فيها.
- أولا إعطاء الأولوية للوصفات البدائل التي تقترح حلولا ضعيفة التكلفة على حساب المشاريع ثقيلة التمويل وفي هذا الإطار تدخل عملية بحث وتطوير التقنيات والتقليدية لتدبير المجال القروي.

أما التعاون شمال – جنوب فهو رهين بضمان نتائج إيجابية، ذلك لأن بلدان الجنوب المتوسطي وبدون المساعدات المادية الإضافية تبقى غير قادرة على وضع البيئة في المرتبة الأولى من بين اهتماماتها. كما أنها بدون مساعدة تكنولوجية ومساعدة على نقل التحكم فيها، تبقى البيئة مهملة وبالتالي ستتقلص آفاق الشراكة المبنية على تبادل المنتجات وخاصة منها الغذائية بين ضفتي البحر المتوسط.

خاتمة الفصل الثالث:

بالرغم من فوات أكثر من سبع سنوات على إعلان برشلونة، إلا أن ما زال الكثير من المختصين تتراوح طروحاتهم بين مؤيد ورافض، وبين متفائل ومتشائم لنتائج هذه الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة و الشراكة الأوروجزائرية بصفة خاصة.

ولعل أفضل معايير التقييم تتمثل في تحقيق الأهداف التي عقدت من أجلها هذه الاتفاقية، وهي تنمية التجارة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

إن الهدف الأساسي للتنمية الصناعية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل ،وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات سواء كانت تكنولوجية أو عالمية أو سياسية أو اقتصادية.

فخطط التنمية الصناعية وبرامجها في الجزائر تعتمد أساسا على الصناعات القادرة على الانطلاق والنمو ،للوصول إلى العديد من المستويات العالمية والإقليمية ،ورغم أن هذا التوجه يتطلب جهودا موازية للتقوية ورفع القدرات التصديرية للصناعة الجزائرية بوجه عام ،حيث أن هذا الجانب يمثل أحد ركائز وتحديات التطور المستقبلي للصناعة الجزائرية.

يبقى القطاع الصناعي الجزائري بمؤسساته بحاجة إلى ضخ أموال معتبرة لضمان إعادة التأهيل حسب المعايير الدولية ، سيما و أنه لا يزال الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة بعيدة عن المعايير الدولية، سواء في التكنولوجيا المستخدمة، الأسعار ، المواصفات، الجودة،...الخ، رغم العديد

من الإجراءات المتخذة من خلال برنامج التعديل الهيكلي و الذي لا يزال بعض جوانبه سارية خصوصا فيما يتعلق بالخصخصة.

وعليه فالشرط المسبق للارتقاء بدور القطاع الصناعي في عملية التنمية بالاقتصاد الجزائري يتلخص في ضرورة توفير منظور إستراتيجي يقوم على توضيح الصورة المستهدفة لذلك القطاع وتحديد مسار الحركة المتاحة للتقريب تلك الصورة ،ومن ثم السياسات والإجراءات اللازم تبنيها خلال المراحل الزمنية المختلفة.

الخاتمة العامة:

تزايدت وتيرة الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الضخمة للاندماج في الاقتصاد العالمي و محاولة التقليل من العواقب الناتجة عن ذلك. و يعد الاتحاد الأوربي أكبر تكتل اقتصادي في الساحة الدولية، لقد تبلورت جهود الاتفاقيات العديدة للتعاون بين ضفتي المتوسط، المقامة على مراحل بمشروع الشراكة الأورومتوسطية.

قررت الجزائر التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فأصبح من الضروري عليها التكيف مع الواقع والقاعدة المسيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي , وهذا ما يجعلها على الأقل تستفيد من العديد من الامتيازات والتسهيلات عوض الخضوع فقط لشروط المؤسسات والهيئات العالمية التي تكون عادة مجحفة .

وضمن هذا قررت الحكومة الجزائرية في بداية التسعينات القيام بإصلاحات في النظام المصرفي والنظام الجبائي, وتبعا لذلك إجراءات تمهيدية تمثلت في توقيع اتفاقيات شراكة وتعتبر هذه الاتفاقيات في الوقت الحالي الحل الذي تسعى إليه الجزائر للنهوض بالمؤسسات الصناعية الوطنية, وذلك من خلال نقل التقنيات والمهارات والخبرات وأساليب الإدارة الحديثة لها , بمثابة مفتاح الدخول لاقتصاد السوق واستخدام شبكات التسويق الدولية .

إن مكاسب هذه الاتفاقيات ليست فورية، ولا يمكن تصوّرها على المدى القريب، بل بالعكس ستعرف الجزائر مشكلات راهنة في المالية العامة بسبب النقص في إيرادات الجمارك الناجم عن عملية التفكيك الجمركي و الدخول في منطقة التبادل الحر، والذي يجب تعويضه من مصادر أخرى كضريبة القيمة المضافة، زيادة على تأثر النسيج الصناعي للدولة خلال المرحلة الانتقالية التي تعرف تحولات عميقة على المنظومة الصناعية، وعلى الاقتصاد ككل ستكون لها آثار اجتماعية وخيمة. والواقع أن

اتفاق الشراكة ليس العصا السحرية للمشكلات التي تواجهها الجزائر على الصعيد الاقتصاد الكلي وكذلك على الصعيد البنيوي، وأن تحقيق تلك المنافع والمكاسب يقتضي القيام بتصحيح متين وصارم يقترن باستثمارات متنوعة وإصلاحات عميقة، وترسيخ هذه المكاسب يتطلب الانفتاح الحقيقي على بقية أنحاء العالم.

ومن الضروري أيضا إرساء التعاون بين الإتحاد الأوروبي و الدولة على أساس سياسي أقوى بواسطة حوار بناء واضح الأهداف، وبواسطة العمل على تحقيق أهداف المعونة والتعاون، ومثل هذا الحوار النشط وما يرافقه من عمل مشترك يجب أن يتم في جميع ميادين الشراكة، أي الميادين السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والبشرية والاقتصادية.ويجب أن تكون لدى الإتحاد الأوروبي إرادة سياسية قوية تنتهز الفرص التاريخية والجغرافية والإستراتيجية المتاحة في حوض المتوسط شماله وجنوبه لتقوية أواصل الترابط والتعاون، وتكوين منطقة سلام واستقرار وازدهار تتميز بالديمقراطية والأمن والتنمية، وتفاعل الحضارات، وإرادة سياسية قوية، وتعاون يكفل المصالح المشتركة

تختلف أولويات المشكلات التي تواجه الجزائر عن تلك الخاصة ببلدان الاتحاد الأوروبي، فالمطلوب من الجزائر ليس نظاما اقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظمى بل الأفضل أن يكون نظام مالي تكنولوجي يؤدي إلى النهوض بالقطاع الصناعي نهوضا حقيقيا يسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا، وتطويرا بنيويا ونوعيا للمؤسسات الصناعية وتأهيل العمالة وسيولة دائمة للتنمية.

و لتحقيق ذلك وجب التركيز على قوى السوق، وتعزز قدرتها التنافسية كي تتمكن من التغلب على التحديات الكثيرة التي تواجهها في مطلع الألفية الثالثة، والتي يجب مواجهتها والتصدي لها من خلال القيام بأنشطة تستهدف على الخصوص الآتي:

- إعادة تأهيل المالية العامة وإحداث استراتيجية مزدوجة تستهدف تقليص حجم القطاع العام وخفض الدين العام عن طريق تطبيق برنامج الخصخصة والاستغناء تدريجيا عن الملكية العامة، وخفض العجز في الميزانية بشكل دائم، وتنفيذ برنامج واسع لإعادة هيكلة القطاع العام مما يؤدي إلى تقويم جديد وعميق لدور الدولة ووظائفها من جهة، وتخفيض النفقات العامة بمقدار كبير ودائم من جهة أخرى، وهذا أمر يتم بترشيد الإنفاق العام وإعادة توجيهه نحو النفقات الإنتاجية والاستثمارية مع إصلاح شامل للضرائب من حيث نطاقها وفعاليتها.
- المحافظة على حرية الاقتصاد، وحرية التبادل التجاري والمدفوعات وتحركات رأس المال، ومن الضروري تدعيم الانفتاح التقليدي للاقتصاد والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وتنشيط السوق، على غرار ما تم لاتفاق عليه لإنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.
- تحرير الاقتصاد وتنفيذ الخصخصة ورفع القيود من أمام القطاع الخاص، وإتاحة عمل الأسواق بحرية، وهذا يعني إنشاء الإطار اللازم لمشاركة القطاع الخاص في توفير البنية التحتية وخدماتها، وتفعيل الإطار القانوني اللازم للخصخصة وإنشاء هيئات رقابية جديدة ومنحها الصلاحيات اللازمة لتضمن تنفيذ برنامج الخصخصة بشكل شفاف وفعال ومسئول.
- إصلاح أسواق رأس المال وذلك من خلال إنشاء هيئات مستقلة لأسواق رأس المال، وخصخصة البورصات، وهو أمر يضمن مشاركة ديمقراطية في ملكية المؤسسات المخصخصة، ويخفف من إمكانية نشوء الاحتكارات، كما يضمن الرقابة على الكيانات المخصوصة وإشراف السوق عليها.
- القيام باستثمارات ضخمة ذات تكنولوجيا عالية كفيلة بتطوير الجهاز الصناعي للدولة، وتقديم السلع والخدمات ذات المواصفات العالمية. ويجب إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري في المعاملات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وهذا على أقل تقدير، مع توجيه هذه الاستثمارات إلى البنى الأساسية. فأهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أنه مصدر للمعرفة

والتكنولوجيا، كما أنه يؤدي إلى خلق فرص العمل وتحريك الآلة الإنتاجية الصناعية، وبالتالي الارتقاء بمستويات التجارة والمبادلات التجارية. ويجب على الجزائر رفع كل الحواجز والقضاء على المسببات التي طالما تذرع بها الأوروبيين في قلة استثماراتهم و عكوفهم عن تحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر، والتي ينسبونها إلى جزئية الأسواق بها، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وغياب المؤسسات القانونية والدستورية، والبيروقراطية الإدارية وما ينتج عنها من رشوة وفساد.

– تحقيق التنمية المستدامة الصناعية يتطلب توفير القاعدة العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها لاستمرار التنمية، وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري للجزائر، وبالتالي يستوجب عليه القيام بهذا الدور، والمساهمة في رسمه وتخطيطه بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة.

إن التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية كثيرة جدا، وعليها أن تستخدم هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهم ما تحتاجه قصد تحسين جودة و تنافسية المنتج و بالنتيجة رفع معدلات النمو الاقتصادي،وزيادة معدلات الاستثمار ومعدّلات الادخار ومعدّلات نمو الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. و لتحقيق ذلك وجب عليها القيام باصلاحات في مختلف الجوانب.

ولعل أحد الاستنتاجات المهمة، هو أن اتفاقيات الشراكة الأورو– جزائرية تمثل تحديا أكثر منه علاجا لمشكلاتها، غير أنها تمثل أيضا فرصة مهمة إذا ما تم استغلالها للتخفيف من حدة قرارات الإصلاح، والتغلب على العديد من المشكلات التي تعيق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، ونجاحها في ترقية المنتج الصناعي.

إن المزايا التي ستكتسبها الجزائر من خلال اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تعتمد على مقدرتها على مواجهة مجموعة من الشروط المسبقة، وسياسيات تصحيح ملموسة، وعلى مدى قدرتها

على التكيف الإيجابي مع هذه الشراكة، زيادة على مدى قدرتها التفاوضية واقتراح السياسات التي تناسبها، لاسيما تلك المرتبطة بمقدرتها على تعزيز صناعتها التحويلية التي تدخل في صلب موضوع الشراكة، والتي لن تكون متكافئة ما لم يقم الشريك الأوروبي على التنمية وتقوية الشريك الجزائري بالقدر الذي يسمح له بإطلاق طاقاته الكامنة وتوسيع نطاق مبادراته بما في ذلك حرية حركة اليد العاملة ورؤوس الأموال إلى الحد الذي يجعله قادرا للوقوف على حلبة المنافسة الدولية.

نجاح عملية الشراكة الأوروبية– الجزائرية يتوقف على تحقيق مصالح وطموحات كل شريك، فالحافز الأساسي لهذه الشراكة يكون لا محالة لصالح الجزائر من خلال بحثها عن كيفيات تقليص فوارق التنمية التي تفصلها عن الشريك الأوروبي وذلك بانفتاح وإمكانية التموقع في العولمة. وسيكون لاتفاقيات الشراكة أثر هام في عدّة قطاعات اقتصادية، وسوف تحتاج هذه القطاعات إلى بذل جهود تضعها على مستوى المهمة المطلوبة، وهذا يعني تحسين رأس المال القومي المادي، وتحديث الأجهزة والمعدات، واعتماد القواعد والمعايير الدولية، وذلك للتمكن من المنافسة في سوق الاتحاد الأوروبي وفي سائر الأسواق الدولية.

ومن جهة أخرى، سيكون لاتفاق الشراكة أثر كبير في المالية العامة، نظرا لحجم المبادلات التجارية بين الشريكين ونظرا لاعتماد خزينة الدولة على الإيرادات الجمركية، ومن أجل التعويض الجزئي عن الخسارة في الإيرادات العامة، وكجزء من إصلاح المالية العامة والنظام الضريبي سيتم اعتماد ضريبة ذات قاعدة واسعة تتمثل في الضريبة على القيمة المضافة.

ولا شك أن المنافع المتوخاة من تطبيق الإصلاحات القانونية والنظامية والمؤسساتية ستؤدي إلى تحديث الاقتصاد والمجتمع وتدعم قدرته على المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع معدلات الاستثمار وارتفاع القدرات الإنتاجية وسيكون اتفاق الشراكة مؤشرا لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب بوصفه

دليلا على التزام الجزائر بتحقيق إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة وواسعة النطاق، إصلاحات تؤدي إلى تحديث وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تحديث وتحرير النشاط الاقتصادي ككل، وهذا الأثر المحفز الذي ينطوي عليه اتفاق الشراكة والإصلاحات العميقة التي يتطلبها الانضمام إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة حيث تقدمت بطلب الانضمام منذ عام 1996. وسوف تكتس السياسات الاقتصادية لدى الجزائر المزيد من المصداقية عندما ترتبط بشكل ثابت ببرنامج للتحرير الاقتصادي، وهذا الأمر هو الآخر يشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية، ويشكل أهم المنافع المتوقع الحصول عليه من اتفاقيات الشراكة.

من الواضح أن السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي تحتاج إلى إصلاح كي تفسح مجالا أوسع لدخول السلع الصناعية التي تصدرها الجزائر، وبصورة خاصة لا بد من بذل مجهود كبير لتعديل كل ما تعلق بالحواجز التجارية غير الجمركية المتبعة من الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر ممارسات تجارية حمائية تشوه التبادل التجاري.

في ظل التحولات و التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي و إزدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، على الاقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلاءم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و حيث أن تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تأخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

و بناءا على ما سبق يمكن ايجاز أهم نتائج الموضوع في العناصر التالية:

– التنافسية هي قدرة الدول على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام، ولقياس

التنافسية هناك مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دوريا عن كل دولة.

- رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، و رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية و رغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموعة المتطلبات الرئيسة، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللحاق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا، مما ينطبق أكثر على مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار .

- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.

- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ.

- لتحقيق قدرة تنافسية عالية للمنتج الصناعي لا بد من تبني إستراتيجية صناعية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات العملية الصناعية بهدف الوصول إلى منتج صناعي عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

- إن الشراكة الأوروبية مع الجزائر لم تكن وليدة اليوم ولكن كانت قائمة بذاتها منذ الاستقلال، حيث ازدهرت و تنامت في العهدة الأخيرة نتيجة الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وهذا من خلال تحليل وتمحيص تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية، والحديث عنها الآن يدور حول كيفية إيجاد الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يعمل على توجيهها وترشيدها بما يخدم المصلحة الاقتصادية للبلاد ويدعم تنافسية الاقتصاد الوطني، كما يجب توضيح التوجهات المستقبلية التي يجب أن تتخذها هذه الشراكة من حيث النوعية والكيفية والاستراتيجيات وغيرها، و كذا تحديد مدى ودرجة الاعتماد على الشراكة الأوروبية، و نجاعة هذه الأخيرة في تمكين القطاع الصناعي الجزائري من مواجهة تحديات المنافسة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن أجل تفعيل وتحسين فرص الاستفادة من الشراكة الأوروبية التي باتت ضرورة لا بد منها من اجل تمكين الاقتصاد الجزائري و القطاع الصناعي من رفع الفعالية الاقتصادية، و خلاصة القول، وإيمانا بأن الشراكة قد أصبحت التزاما لا مفر منه، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات الواجب اتخاذها من قبل الإدارة الجزائرية من أجل الاستفادة أكثر من فرص الشراكة والتي أهمها:

- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر مشاريع البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة....الخ، وكذا توفير المناخ لخلق الاستثمار من كفاءة إدارية، استقرار سياسي والحكومة الداعمة والمساندة له.

- تدعيم القطاع المالي لدعم ورفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي.
- إيجاد سند قوي يدعم القوة التفاوضية للجزائر قبل دخولها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإذا كانت دول أوروبا تفاوض ضمن الاتحاد الأوروبي فعلى الجزائر وباقي الدول، فان تفاوض هي أيضا ضمن اتحادات وتحالفات إقليمية عربية أو افريقية مثلا.
- إن الشراكة حقيقة قائمة فقط يجب تدعيمها والتحكم في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، بما يضمن تفعيل وتدعيم تنافسية الاقتصاد، وذلك من خلال التركيز على تفعيل وتدعيم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية.
- توسيع مجال الشراكة الأوروبية والانتقال بها من مفهومها المنحصر في اعتبار الجزائر سوق لتصريف المنتجات، إلى مفهوم جديد مبني على علاقة التبادل والتكامل الثنائي الذي يعتبر كل طرف منتج ومستهلك، وذو فعالية.
- بما أن الشراكة الأوروبية هي ضرورة لتفعيل القطاع الصناعي ومواجهة تحديات المنافسة فيجب تنظيمها وتوجيهها بالتدريج وبسرعة، تسمح للمؤسسات الصناعية الجزائرية التكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية والاقتصادية الجديدة، ولهذا وجب ترتيب مراحلها حسب الأهمية ومتطلبات تدعيم تنافسية المؤسسات الصناعية، كأن يتم الاشتراك بما يدعم الإنتاجية من خلال توظيف التقنية والأساليب المتطورة لدى أعضاء الاتحاد الأوروبي، ولهذا نقترح تسبيق الشراكة في مجال الإنتاج قبل الشراكة في مجال التجارة تحريرها.
- من خلال هذه الدراسة نخلص إلى أن الصناعة الجزائرية بمختلف هياكلها ومؤسساتها، تنافسيتها لا تزال ضعيفة ولا يمكن أن تستفيد من أثر الشراكة، إلا من خلال اتخاذ إجراءات تصحيحية جذرية.

إن مساعي الجزائر وإن كانت حديثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب، ذلك أن الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدراتها التنافسية ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ما ينطبق على الجزائر والتي تدرك التحديات الاقتصادية الراهنة وتسعى جاهدة لدعم ترتيبها في مصاف الدول.

قـائمـة المـراجـع

اللّغة العربية:

الكتب:

1)- أبو قحف عبد السلام ،" إدارة الأعمال الدولية دراسة وبحوث ميدانية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2001 .

2)- أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003 .

3)- أحمد ماهر، "دليل المدير في الخصخصة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997.

4)- إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج بين الدول المتطورة والجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.

5)- إسماعيل العربي،" التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب"، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

6)- إكرام عبد الرحيم،" التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، العولمة... و التكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

7)- الصابغ يوسف عبد الله ، " إقتصادات العالم العربي، التنمية منذ عام 1945: البلدان العربية الإفريقية"، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 1984.

8)- القزويني علي محمد تقي عبد الحسين ، " التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

9)- الموسوي ضياء مجيد، " الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998.

10)- النشاشيبي كريم ،" تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، 1998.

11)- أمين عبد العزيز، "إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين"، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001 .

12)- أندراوس عاطف وليم ، "قواعد المنشأ: القواعد التفضيلية في الاتفاقيات التجارية الدولية والقواعد غير التفضيلية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

13)- بن شهرة مدني، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009.
14)- جوزيف ناي الابن، "المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ"، ترجمة(احمد أمين الحمل، مجدي كامل)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، مصر، 1997.
15)- حسن عوض الله زينب ، "الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة العالمية"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2004.
16)- حسين عمر، " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
17)- حمدي رضوان، "الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.
18)- خالدي الهادي،" المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر،1986 .
19)- رمزي زكي، " التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1986.
20)- رمزي زكي،" الاقتصاد العربي تحت الحصار"، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1989.
21)- زيغريد هونكه، "شمس العرب تسطع على الغرب"، الجزائر، 1973.
22)- سمير صارم, "أوربا والعرب، من الحوار... إلى الشراكة", الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
23)- شكري محمود عزيز، "الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية"، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
24)- عبد الرحمان يسرى أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1996 .
25)- عبد الوهاب حميد رشيد، "الإنتاجية والتنمية الاقتصادية"، دار الشباب للنشر، قبرص، 1988.
26)- عبد الوهاب حميد رشيد، "التكامل الاقتصادي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1977.
27)- -علي حسين على، "الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال"، دار حامد للنشر، الأردن، 1999.
28)- علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام"، دار حامد للنشر، الأردن، 2003.

29)- عمرو محي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية، 1975.
30)- فتح الله و لعلو، "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية"، دار الحداثة، الطبعة الأولى، لبنان، 1982.
31)- فتح الله ولعلو، "المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية"، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.
32)- مجموعة من الاقتصاديين، " التنمية الاقتصادية الواقع الراهن والمستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
33)- محمد عبد الشفيع، "قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد "، بيروت، لبنان، 1980.
34)- محمد مصطفى و كمال فؤاد نهرا ،"صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية – الأوروبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أوت 2001.
35)- محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، مصر،2003 .
36)- مصطفى سلامة، "منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

<u>الدوريات، التقارير</u> :

1)- أبو طالب حسن، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، في(مجلة السياسة الدولية)، العدد 172، جانفي 1996.
2)- إقلولي ولد رابح صافية، « مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري»، في(مجلة إدارة)، عدد02 ،2008 .
3)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن البنك الدولي، " مؤشرات التنمية الدولية 2008".
4)- الشاذلي العياري، " العرب و النظام العالمي الجديد "، في (مجلة الشؤون العربية)، العدد 74، القاهرة ، 1993، ص 25.
5)- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.
6)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، "الندوة القومية حول آثار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، نوفمبر 1999.
7)- المنظمة العربية للصناعة و التعدين، إحصائيات الصناعة، العدد 4، تونس 1999.
8)- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 21 ، العدد 12 ، ديسمبر 1995 .

9)- النواري نرمين، "الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط"، في(مجلة السياسة الدولية)، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مصر، العدد 142، 2000.
10)- بلفاسم العباس،" التثبيت والتصحيح الهيكلي"، في(مجلة جسر التنمية)، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31 ، الكويت، 2004 .
11)- بن بيتور احمد،" الانفتاح الاقتصادي"، في (مجلة الاقتصاد والأعمال)، عدد خاص.
12)- بن حسين ناجي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، في(مجلة روسيكادا)، العدد 3، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2005.
13)- بنك الجزائر، "التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر"، 2005-2010.
14)- تقرير لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، " تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية "، السداسي الأول 1996.
15)- تومي عبد الرحمان،" الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق 2000-2009"، في (مجلة دراسات اقتصادية) ، مركز البصيرة، 2009.
16)- تومي ميلود« متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر »، في(مجلة العلوم، الإنسانية)، عدد16 ،2009 .
17)- جمال محمد صيام, "تقويم اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية، الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية, (تجربة مصر)", المنظمة العربية للتمنية الزراعية, الجزائر 27-1999/11/29.
18)- جوزيف بروكوبنكو،" إدارة الإنتاجية", منظمة العمل الدولية، جينيف, (بدون تاريخ).
19)- حسين إبراهيم، "المحور الاقتصادي و المالي لمؤتمر برشلونة"، في(مجلة الشؤون العربية)، العدد 88، القاهرة، ديسمبر 1996.
20)- حسين الهموندي و عادل عبد المهدي، " الموسوعة الاقتصادية"، دار ابن خلدون للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1980.
21)- حنوش زكي، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، في(مجلة آفاق اقتصادية)، الإمارات العربية المتحدة، العدد 82، 2000.
22)- داني رودريك و سوبر أمانيات، " أسبقية المؤسسات : ماذا تعني وماذا لا تعني"، في(مجلة التمويل والتنمية)، المجلد40، العدد 02، جوان 2003.
23)- راتول محمد ،" تحولات الاقتصاد الجزائري"، في(بحوث اقتصادية عربية)، العدد 23،2001.
24)- زرقين عبود, "الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، في(مجلة بحوث عربية اقتصادية)، العدد 45، 2009.

25)- زغيب شهر زاد وليلى عيساوي،" آفاق انضمام الجزائر إلىOMC "، في(مجلة العلوم الإنسانية)، العدد04، جامعة بسكرة، 2003.
26)- شمس الدين محمد سالم, "ماضي و مستقبل العلاقات بين السودان و الإتحاد الأوروبي", المنظمة العربية للتنمية الزراعية, 27-1999/11/29.
27)- شوترى أمال و بودريسة نعيمة، "قراءة في اتفاقية الكويز"، في(مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد15، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.
28)- طلال عتريسي، " برشلونة و عقبات الشراكة "، في (مجلة شؤون الأوسط)، العدد 82 ، أفريل 1999.
29)- طه عبد العليم، " مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، في (مجلة السياسة الدولية)، العدد 115، جانفي 1994.
30)- عبد المنعم الزنابيلي، "الحوار العربي – الأوروبي"، في(دراسات اجتماعية)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1992.
31)- عرفان تقي حسن، "الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي"، في(مجلة الدراسات العليا)، القاهرة، العدد السادس، 1998.
32)- عزة جلال،" العلاقات الاقتصادية بين العرب و أوربا في التاريخ"، في(مجلة معلومات دولية)، العدد 59، 1999.
33)- عمر سعد الله، "المعجم في القانون الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
34)- فؤاد القاضي، "آليات تحسين الإنتاجية والمداخل المختلفة للنهوض بها"، في (مجلة التنمية الصناعية العربية)، العدد 44، المغرب، جويلية 2001.
35)- قدي عبد المجيد،" الجزائر ومسار برشلونة"، في(الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو –عربية)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004.
36)- مجدى المغربل نهال، "دراسة تحليلية لقواعد المنشأ: اتفاقية المشاركة الأوروبية- العربية – الاثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة"، في (مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية)، المجلد الثالث، العدد 2، القاهرة، جويلية 2001.
37)- محمد محمود الإمام ، "اتفاقيات المشاركة الأوربية و موقعها من الفكر التكاملي "، في (مجلة بحوث اقتصادية عربية)، العدد 7، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
38)- محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، في(مجلة السياسة الدولية)، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 140، مصر، أفريل 2000.

39)- مطر عبد الرحمان، "أسئلة برشلونة- قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي- المتوسطي"، في(مجلة المستقبل العربي)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 279، 1997.

40)- منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، 1974.

41)- مهدي الحافظ ،"الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية ، تجارب وتوقعات "، وقائع الندوة المنعقدة في باريس بمارس 1999، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، 2000.

42)- ناصيف حتى، "المأزق العربي"، في (مجلة المستقبل العربي)، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 205، السنة 18، لبنان، مارس 1996.

43)- ناظم عبد الواحد جاسور، " جامعة الدول العربية و مستقبل العلاقات العربية الأوربية"، في(مجلة الشؤون العربية) ، العدد99، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1999.

44)- نسرين بركات، "مفهوم التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية", ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول (محددات القدرة التنافسية للدول العربية في الأسواق الدولية), المعهد الدولي للتخطيط، تونس، 2000.

45)- همال علي و فطيمة حفيظ ، "آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، في (مجلة بحوث اقتصادية عربية) ، العددان 34 و 35 ،2005.

46)- يحياوي إلهام ونجوى عبد الصمد، "دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية :دراسة ميدانية"، في(مجلة العلوم الإنسانية)، عدد 39، 2009

الملتقيات العلمية:

1)- برودي نعيمة، « التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية »، في(الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2006.

2)- بشير مصطفى،" الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتج الوطني"، في(الملتقى الاقتصادي الثامن)، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 9-10 ماي 1999.

3)- بلوناس عبد الله ،" برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري"، في (ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإنتاج)، جامعة فرحات عباس سطيف،2001 .

4)- -بن حبيب عبد الرزاق، بومدين رحيمة حوالف، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، في(الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2002.

5)- تشام فاروق، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية"، في(محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 3000 ECONA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 21-22 مارس 2002.

6)- ريحان الشريف و هوام لمياء، " دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري- دراسة تحليلية تقييمية -"، في (الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسة: الشروط التجارية و المالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 11-12 ديسمبر 2011.

7)- زعباط عبد الحميد، "المناخ الاستثماري في الجزائر"، في (المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، إشارة خاصة لحالة الجزائر)، جامعة سكيكدة ،14-15 مارس 2003.

8)- عيسات العربي و براهيمي السعيد، " مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج"، في (ملتقى دولي حول:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، جامعة المسيلة, 2012.

9)- شاوي شافية، "التنمية المستديمة، القطاع الصناعي: ما مدى تحقيق الشراكة الأورومتوسطية لذلك"، في (الملتقى الدولي حول:

a. Gouvernance des territoires littoraux & gestion intégrée des zones côtières (GIZC) en Méditerranée جامعة عنابة 21-22 ماي 2012.

10)- قصاب سعدية، "الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوربية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي"، في(الملتقى الدولي الأول حول الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي)، فندق الأوراسي، الجزائر، ماي-جوان 2003 .

11)- قويدري محمود ، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي"، في (الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية) ، جامعة فرحات عباس- سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.

12)- معين أمين السيد، "مفهوم الشراكة آلياتها. أنماطها "، في (الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر و الشراكة الأجنبية)، 9-10 ماي 1999، الجزائر.

13)- منصور محمد الشريف، "أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي"، في (الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي و آثاره على قطاعي التعليم و الصحة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير باتنة، 20-22 نوفمبر 2000.

14)- نوري منير و لجلط ابراهيم، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات "، في (الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات)، جامعة الشلف، نوفمبر 2010.

الرسائل الجامعية:

1)-أحمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل-حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

2)-أدينارين سميرة، "عقد الشراكة الدولي"، رسالة ماجستير غير مشورة، الجزائر، 2002.

3)-إقلولي محمد، "النظام القانوني لعقود نقل المعرفة الفنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، تيزي وزو، الجزائر، 1995 .

4)-العلي إبراهيم ،" الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سوريا"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا، 2002.

5)-آيت منصور كمال، "عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2009 .

6)-بن عبد الفتاح دحمان،" محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف الهيكلي "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 1997.

7)-بن موسي كمال، " OMC و النظام التجاري العالمي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2004.

8)-جبار ياسين ، الشراكة الأورو متوسطية، واقع وأفاق دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

9)-حشماوي محمد،" التجارة الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1993 .

10)-ربيحة حجارة، "حرية المبادرة في التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيزي وزو،2007 .

11)-شريط عابد, "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي-", أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة الجزائر، 2004/2003.

12)-علوان ضاوي، "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – دراسة حالة الواقع الاقتصادي الجزائري-"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص (اقتصاد المعرفة و العولمة)، جامعة عنابة، الجزائر، 2006، نقلا عن .2004-2003: ons et dz.dre.www-

13)-فارس فضيل ،"الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة السعودية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، فرع (التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، مارس 2004.

14)-فؤاد حطاب، "عقد الشراكة الأوربي الجزائري :دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2006.

15)-قدي عبد المجيد، " فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988-1995"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995 .

16)-معاشو عمار، "الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية (في عقود المفتاح والإنتاج في اليد)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998 .

17)-يعقوبي نادية ،"النظام القانوني لعقود التوزيع الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، 2006 .

18)-يوسف مختار، "إستراتجية الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.

القوانين و المراسيم:

1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993.

2)- المرسومين التنفيذيين رقم 90-10 و 90-16 لسنة 1990.

3)- قانون89 /01 مؤرخ في 07 فيفري 1989 يتمم الأمر رقم 75 -58 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 والمتضمن القانون المدني، ج.ر عدد6 الصادر1989 .

4)- قانون رقم14/86 مؤرخ في 19 أوت 1986 ، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ج.ر عدد 35 الصادر في 27 أوت 1986 معدل ومتمم.

5)- قانون رقم 88 / 01مؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات ./ العمومية الاقتصاد، ج ر عدد 02 الصادر في 13 جانفي1988 .

6)- مرسوم تشريعي رقم 12/93 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار.

7)- قانون رقم 18/01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

8)- المرسوم التنفيذي رقم 89-10 المؤرخ في 10 مارس 2010

الجرائد:

1)- جريدة الخبر اليومية، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089، الصادرة يوم 2004/05/18 صفحة الاقتصاد.

2)- جريدة الوطن،"الشروع في تطبيق برنامج "ميدا 2" في جانفي 2009 "، بتاريخ: 2008/07/14.

المواقع الالكترونية:

1)-انتعاش القطاع الصناعي بالجزائر... منحنى ما فتئ يأخذ مسارا تصاعديا"، على الموقع الشبكي:
http://www.djazair50.dz/?%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4%، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/04.

2)-الدول العربية لا تستقطب سوى 2%من الاستثمارات الأجنبية"، مقال على الموقع الشبكي:www.djazairnews.info/akhbar.htm تم الاطلاع بتاريخ : 2006/7/20.

3)-الصناعة العربية، على الموقع الشبكي:
http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86% ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/20.

4)-العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط"، على الموقع الشبكي: http://www.islam.memo.com/links_main.htm.، تم الاطلاع بتاريخ: 03/30/ 2012.

5)-القطاع الصناعي في الجزائر خلال السبعينيات"، مقال منشور على الموقع الشبكي:
http://montada.echoroukonline.com/forumdisplay.php?s=3b3acab26cfa6d3814a502c68d7b63d9&f=201، تم الاطلاع بتاريخ 2014/04/17.

6)-القطاع الصناعي، على الموقع الشبكي:http ://www.google.fr/arabindustrial2012.pdf، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/03/05.

7)-المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية, فالنسيا, 22-23 أفريل 2002، على الموقع الشبكي : -http://www.europa.eu.int/comm/external relations.، تم الاطلاع بتاريخ: 2009/08/6.

8)-المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية- الأوروبية, بروكسل 5-6 نوفمبر 2001 ، على الموقع الشبكي : Pdfhttp://www.delmar.cec.eu.int/fr/bulletin/169. ، تم الاطلاع بتاريخ: 2009/08/6.

9)-النفيعي فارس،" ماذا تعرف عن الاندماج "، على الموقع الشبكي: http://www.hrdiscussion.com/hr15741.html، تم الاطلاع بتاريخ: 2010/07/28.

10)-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،" توافق بين أرباب العمل و الاتحاد العام للعمال الجزائريين حول ضرورة إنعاش القطاع الصناعي"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/09/19.

11)-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،" رحماني: الجزائر تقرر استئناف مسار التصنيع"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/01/23.

12)-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،"رحماني: إنعاش صناعة الاسمنت تحد يجب ربحه بكل ثمن"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/08/20.

13)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, " أهم الأسباب للاستثمار"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/10/10.

14)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, " قطاع الصناعة"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie، تم الاطلاع بتاريخ:2013/10/10.

15)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " إبرام مشاريع شراكة في لقاء يضم رجال أعمال جزائريين وايطاليين في أكتوبر القادم "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/24.

16)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " اتفاق شراكة جزائرية إيطالية لتطوير مرافق تخزين الحبوب "، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/24.

17)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " اجتماع اللجنة الأول"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/28.

18)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " اعطاء بعد اقليمي للعلاقة الفرنسية الجزائرية"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/11.

19)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " التصريح ب40 مشروع استثمار اسباني لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/12.

20)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " الشراكة مفتاح بعث الصناعة"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/12/28.

21)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " الشروع في تركيب أول سيارة- ورشة مصنوعة في الجزائر"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

22)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " العقار الصناعي: ارتفاع المساحات إلى 14.000 هكتار على مستوى الوطن"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/30.

23)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " المنتدى الاقتصادي الجزائري-الفرنسي: التوقيع على 13 اتفاقا للشراكة "، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/12/16.

24)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " المنسوجات من صنع جزائري ستصبح "حقيقة ملموسة" بعد سنة من الآن"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/04/07.

25)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بن يونس يدعو إلى إقامة شراكة مع ألمانيا"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/13.

26)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بناء صناعي: التوقيع يوم الاثنين على اتفاقي شراكة جزائرية-برتغالية"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/07/21.

27)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بورتاس: البرتغال يريد فتح مجالات تعاون اقتصادية جديدة مع الجزائر"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/19.

28)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/10.

29)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " تقدم كبير في ملفات التعاون الجزائري الفرنسي"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/10/13.

30)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " تكريس سبع شراكات مع مؤسسات اسبانية خلال الفترة 2013"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/12.

31)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " خروج أول شاحنة مرسيدس بانز من وحدة الرويبة خلال أبريل الجاري"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/20.

32)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شراكات جديدة محل تفاوض"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

33)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شراكة جديدة جزائرية-اسبانية م أجل صناعة عتاد الأشغال العمومية"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/09/15.

34)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شراكة جزائرية ألمانية لصناعة آلات الأشغال العمومية"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/04/05.

35)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " شركة بيجو- الجزائر تدشن وحدة لتحويل السيارات النفعية الخفيفة بالدار البيضاء"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/09/15.

36)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " صناعة صيدلانية: الشروع في 42 مشروع استثماري في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/21.

37)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " صناعة-فلاحة: تجديد حظيرة آلات الحصاد سيتيح اقتصاد 450 مليون دولار سنويا "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/01/04.

38)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " لإعلان عن شراكات جزائرية ايطالية خلال الأسابيع المقبلة "، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/20.

39)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " مشاركة المدير العام لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في منتدى الأعمال الجزائري الكاتلوني ببرشلونة"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/17.

40)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " مؤسسة صناعة العتاد الفلاحي لسيدي بلعباس ستندمج ضمن نسيج المناولة مصنع رونو بوهران"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/01/15.

41)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " نسيج: المؤسسات الفرنسية مستعدة لإقامة شراكات مع المؤسسات الجزائرية"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/10/23.

42)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "اتفاقية إطار بين وزارتي الصناعة و البريد لتشجيع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/02/10.

43)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "استثمار أكثر من 3.7 مليار دولار في ثلاثة مشاريع"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/09.

44)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "البنك العالمي يرتقب نموا في الجزائر بنسبة 3ر3 بالمائة خلال 2014"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/15.

45)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "الحكومة الجزائرية قررت استرجاع المركب الصناعي لتركيب السيارات"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ:2013/12/02.

46)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "السيد سلال يدعو رجال الأعمال الأتراك الى اقتحام عدة مجالات تعاون"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/06/25.

47)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "السيدان أردوغان و سلال يشرفان على وضع مصنع الفولاذ بمنطقة بطيوة (وهران) حيز الخدمة"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/06/05.

48)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص لإعادة الاعتبار لوحدات الصناعة الغذائية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/07/21.

49)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "الشركة الوطنية للسيارات الصناعية تتزود بمسبكة جديدة بطاقة كبيرة"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

50)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "المجلس الوطني للاستثمار يوافق على 113 مشروعا استثماريا بقيمة 611 مليار دج خلال 2013"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/09.

51)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "المؤسسات العمومية للصناعات الالكترونية و الكهرومنزلية: نحو رفع الحصص في السوق"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/02/10.

52)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "إنتاج بقسنطينة أول محمل بالعلامة الألمانية ليبهر"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/04/07.

53)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة التجارة الخارجية 2013"، على الموقع الشبكي :
http://www.andi.dz/index.php/ar/component/content/article/141، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/05/12.

54)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "صناعة: بن يونس يدعو شركات تسيير مساهمات الدولة إلى إنجاح المخططات التنموية"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/17.

55)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "وزارة الصناعة: التوقيع على مشروعي شراكة في مجال الفرع الصناعي للمياه"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/08/18.

56)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،" إحصائيات التجارة الخارجية لعام 2013"، على الموقع الشبكي:http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/03/30.

57)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،"الاتحاد الأوروبي يمنح 106 ملايين أورو للجزائر في إطار برنامج ميدا"، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/investir-en-algerie، تم الاطلاع بتاريخ:2013/11/04.

58)-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،"الجزائر تحتفظ بمؤشراتها الاقتصادية في مستويات مقبولة"، مقال على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1034-2000-2013-les-indicateurs-economiques-de-l-algerie-maintenus-a-des-niveaux-soutenables، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/28.

59)-اليوم الالكتروني،" تراجع الاستثمار الأجنبي بالجزائر إلى 1.5 مليار دولار"، الوكالات-الجزائر، السنة الأربعون العدد 11954، مقال على الموقع الشبكي:www.alyaum.com/index.php ، تم الاطلاع بتاريخ : 2006/3/8.

60)-بيان وزارة الخارجية، "اتفاق بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة" ، على الموقع الشبكي:www.mae.dz ، اطلع عليه بتاريخ: 2012/08/23.

61)-تقارير بنك الجزائر للفترة الممتدة بين 2000 إلى 2011، على الموقع الشبكي: www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/04/28.

62)-صور عن تطور الصناعة في الجزائر، على الموقع الشبكي:www.google.fr، تم الاطلاع بتاريخ:2014/07/18.

63)-قلش عبد الله، "أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، في(مجلة العلوم الإنسانية)، العدد4، 2006، على الموقع الشبكي: www.Uluminsania.net، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/22.

64)-موسوعة ويكيبيديا، " الصناعة"، على الموقع الشبكي: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%، تم الاطلاع بتاريخ:2013/12/12.
65)-موسوعة ويكيبيديا، " قيمة مضافة"، على الموقع الشبكي: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9_%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9، تم الاطلاع بتاريخ:2014/06/13.
66)-وزارة التجارة، "إعلان إلى المتعاملين الاقتصاديين"، على الموقع الشبكي : www.mincommerce.gov.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/12.
67)-وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي كامل ومتشعب"، على الموقع الشبكي: www.mae.dz ، تم الاطلاع بتاريخ: 2012/03/9.
68)-وكالة الأنباء الجزائرية، "تأجيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي "فرصة لإعادة تأهيل المؤسسات"، على الموقع الشبكي: http://www.aps.dz/ar/، تم الاطلاع بتاريخ 2012/09/20.
69)-يعقوبي محمد و لخضر عزي،" الشراكة الأورو متوسطة وآثارها على المؤسسات الاقتصادية"، في(مجلة العلوم الإنسانية)، العدد 14، السنة الثانية، أكتوبر 2004، على الموقع الشبكي: www.Uluminsania.net، تم الاطلاع بتاريخ: 2010/10/12.

اللّغة الأجنبية

Livres

1)- Abd Elkader Sid Ahmed, « un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro méditerranéen », édition publisud, Paris, 1995.
2)- BALANTZIAN Gérard, « L'avantage coopératif, le partenariat, la coopération, l'alliance stratégique", édition d'organisation, Paris, 1997.
3)- BEN AKOUB Ahmed, « La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie », OPU, Alger, 1988.
4)- BENAOUDA HAMEL, « Système productif Algérien et indépendance nationale », TOME 1, OPU, Algérie, 1983.

5)- Benissad .H, « L'ajustement structurel et expérience », édition Alain, 1994.

6)- Bourrinet Jaques, « la méditerranée espace de coopération », Centres d'études et de recherches internationales et communautaires, Marseille II, édition économica, 1994.

7)- BRAHIMI ABDEAMID, « STRATEGIES DE DEVELOPPMENT POUR L'ALGERIE. DEFIS ET ENJEUX», EDITION ECONOMICA, PARIS, 1991.

8)- Brahimi Abdel Hamid, « économie Algerienne », Edition DAHLEB, Alger, 1991.

9)- CARREAU Dominique, JUILLARD Patrick, Droit international économique, 4éme édition, L.G.D.J, édition DELTA, 1998.

10)- CHESNAIS Français," La mondialisation du capital", édition. Syros, Paris, 1997.

11)- F.PERROUX, « l'économie du ' XX siècle », P.U.F, Paris, 1964.

12)- G. D. Debernis, « Industries Industrialisant Et Intégration Economique Régionale », N° 1, 1968.

13)- G.D DEBERNIS, « INDUSTRIES INDUSTRIALISANTES ET CONTENU D'UNE POLITIQUE D'INTEGRATION NATIONALE», N°3, 1966.

14)- Hanswi Singer, « La Place De L'enfance Dans La Stratégie Du Développement », Onu, 1973.

15)- Isabelle Bensidoune et Agnès chevalier , « Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture », édition Economica, CEPII, Paris, 1996.

16)- Jeans–Louis Reiffers, "la méditerranée aux Portes de l'an 2000", édition Economica, Paris, 1997.

17)- K.B.Griffin & J.L.Enos, « Polocies for industrialisation », édition H. Bernstein Penguin books, 1973.

18)- Lionel fontagne et Nicolas Peridy, « L'union europeènne et le maghreb », étude du centre de développement, (OCDE), 1997.

19)- M.Raffinot et L.Jacquemot, « Le Capitalisme d'état », Maspero, Paris, 1977.

20)- Marie Françoise Labouz, "Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences", Bruylant, Bruxelles, 2000.

21)- Marie Françoise Labouz, "Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences", Bruylant, Bruxelles, 2000.

22)- Martine Poincelet, et Marc Papinutti, "L'Analyse des flux de Marchandises en méditerranée, lieu de transition ou d'échanges ?", Edition Publisud, Paris, 1996.

23)- P.F.Gonidec et R.Chavin, « Relations internationales », 3 éme édition, 9 Montchrestien, 1981, paris.

24)- Paul Balta ," la méditerranée réinventée , Réalités et espoirs de la coopération" , édition la découverte, Paris , 1992.

25)- S.B.LINDER, "An Essay on trade and transformation", NEW YORK, WILEY, 1961.

26)- Sylvie Brunel , «Tiers-Mondes : Controverses-Et-Réalités », Edition Economica, 1980.

27)- TERRAB.M et JAMAI.A, « Processus euro méditerranéens et processus du sommet économique du Moyen-Orient », édition publisud, Paris, 1997.

28)- TERSEN Denis et BRICOUT Jean Luc, "L'investissement international", édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996, p66.

29)- YVELINE Lecler, « Le partenariat industriel, la référence Japonaise", édition l'Harmattan, Bruxelles, 1993.

30)- ZAIM.F," Sécurité et intégration dans l'espace euro méditerranéen", édition Sebastio, 2002.

Rapports et périodiques

1)- Abd El hak Lamiri, "La mise à niveau: enjeux et pratique des entreprises Algériennes", Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003.

2)- Abd El hak Lamiri, "Les plans de redressements, concepts et méthodes et conduites par les entreprises Algériennes", Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°03, AVR 2004.

3)- AKKACHE.A, «L'accord d'association avec l'union européenne et ses effets sur les relations du travail», revue Algérienne du travail, 2002.

4)- ALAIN GELEDAN, « DICTIONNAIRE DES THORIES ET MECANISMES ECONOMIQUE », HATIER, 1984.

5)- Banque d'Algérie, « Evolution Economique Et Monétaire En Algérie », Juillet 2010, Juillet 2011, Mai 2012.

6)- BENABDELLAH. Y, « La reforme économique en Algérie », incuonde arabe Maghreb Machrek, 1999.

7)- BENHAMOU Abdellah, « Les accords d'association euro méditerranéen au regard des règles de l'OMC», RASJEP, N°1, 2004.

8)- BOUZIDI Nachida, « Vers un accord d'association entre l'Algérie et l'union Européenne », revue IDIRA,N°2, 2000.

9)- BOUZIDI Nachida,«L'autonomie de l'entreprise publique et le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur», RASJEP, N°02, 1989.

10)- Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002.

11)- CNID, "Manuel sur les règles de L'origine des marchandises", le cadre de L'accord d'association (Algerie-UE), 2005.

12)- Europen Commission Growth Competitiveness and Employment, “The challenges and ways forward in to the 21st century “, Brussels, Luxembourg, 1994.

13)- FEMISE, Rapport du Femise sur " l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens", Mars 2001.

14)- G.C. Winston, “Notes on the concept of import-substitution”, pakistan Development review, vol.vll, spring 1967.

15)- HEDIBEL.S, «Le commerce des produits agro-alimentaires», Revue Mutation, N°02, Alger, 2002.

16)- Koranchelian.T et Sensenbrenner.G ," Algérie: questions choisies", Rapport du FMI, N°6, 2006.

17)- Michael Porter, « The competitive advantage of nations », Harvard Business Review, vol 1, 90_120, march-april 1990.

18)- Ministère des finances, Accord d’association avec l’union européenne, « contenu & impact », les impacts prévisibles de l’accord d’association avec l’UE sur le budget de l’état et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005.

19)- Petit Larousse illustré, maison d’édition Larousse, paris.

20)- Rapport d’Ambassade de France en Algérie, "Algérie ; Le plan d'investissements publics 2010-2014", publication service économique régional d’Alger, DG. Trésor, Novembre 2012, Hydra, Alger.

21)- Rapport définitif de synthèse sur l'évaluation de certains aspects de l'aide de développement accordé par L'UE et la région de la méditerranée COWI, Danemark, 1998.

22)- Remy leveau, “Le partenariat euro-med”, Rapport du groupe de travail, la documentation francaise, Paris, 2000.

23)- TABET AOUEL et LACHACHI Wassila, «Réalité sur l’entreprenariat en Algérie», Revue IDARA, N°01, 2006.

24)- TOUIL Ahmed, «Compétences d'entreprise en économie de transition :élément de mesure» , Revue IDARA, N°01, 2006.

25)- world bank, world development indicators 2003,and Industrial development report, 2009.

Séminaire scientifique

1)- Belattaf.M et Arhab.B, "le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE", colloque international, université de Tlemcen, 21-22/10/2003.

Thèses universitaires

1)- AMOKRANE Hakima, « Analyse des relations de partenariat interentreprises dans la sidérurgie-

2)- Métallurgie en Algérie », mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, U.M.M.T.O, 2005.

3)- SAIDOUNE Ali, « Le partenariat un modèle de développement », mémoire pour l'obtention du magister, Université d'Alger, 1995.

Journaux

1)- Ahmed Bouyacoub ," Les trois grands reculs de l'économie algérienne 1983-2003", Le Quotidien d'Oran, 19mai, 2005.

Cites électroniques

1)- ANDI , «Protocole d'accord algéro-portuguais dans le secteur de la chimie », sur le site :http://www.andi.dz/index.php, consulté le :02/07/2013.

2)- ANDI, « Algérie: les investissements ont plus que doublé au 1er trimestre 2014 », sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/presse, consulté le 17/08/2014.

3)- Conférence ministérielle euro-med, "les relations euro-med", Marseille 15-16/NOV/2000, sur le site: http://www.france.diplomatie.fr/ index.html, consulté le:7/12/2009.

4)- Décisions de financement de la commission européenne sur des programmes et projets en faveur des -partenaires méditerranéens en 1999, Annuaire euromed 1999. http://www.euromed.net, consulté le :17/06/2010.

5)- DUPUY Emmanuel et SADER Karim, « La politique européenne en méditerranée : plus que libre échange et moins que l'adhésion », sur le site : www.iris. France.org/docs/pdf/2007, p06, consulté le : 6/10/2010.

6)- Euromed, « Un programme de travail pour relever les défis des cinq prochaines années », communication de la commission au conseil et au parlement européen, dixième Anniversaire du Partenariat euro-med, Report N° 89, 14/05/2005, sur le site : http//www.europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/publication/2005/report_ 89_en pdf, consulté le: 24/06/2009.

7)- Fatma Tarhouni et Traugot Schofthaler, « Dialogue Euro-arabe, stratégie Interrégionale-apprendre a vivre ensemble- », (UNESCO, ALESCO, Conseil de L'Europe), Une Initiative qui fait son chemin, octobre 2003, sur le site : http://www.unesco.de/c-francais/dialogue-euro-arabe.pdf , consulté le: 04/07/2009.

8)- Handoussa Heba et Jean-Louis Reiffers, "Rapport FEMISE 2002, sur le partenariat euro-med", Juillet 2002, sur : http://femise.org/pdf/femise_A2002fr.pdf.

9)- http://www.iso.metric.free.fr/04/imperialism-libre-èchange-euromed.htm, consulté le : 30/05/2009.

10)- intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord'association.htm, consulté le : 14/07/2009.

11)- Louis le Pensec, « le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats », Rapport -d'information 121, délégation

du sénat pour L'UE, 2001-2002, sur le site : http://www.euromed net /MEDA/évaluation/ MDP/default.htm, consulté le 14/08/2010 .

12)- Louis Michel, « La politique européenne et le dialogue euro-arabe », (en collaboration avec le mouvement européen Belgique), European institute for research on mediterranean and euro-arab-cooperation, Bruxelles, 27/06/2002, sur le site : http://www.medea.be/index.html, consulté le 04/07/2009.

13)- Nicolas Barto, « L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords euro-méditerranéens »,

14)- Programmes Régionaux, « Partenariat économique et financiers, Les activités de la banque Européenne d'investissement dans la région », sur le site : http//www.eib.org, consulté le 15/05/2009.

15)- The Heritage foundation & wall street journal, "index of economic freedom", http://www.heritage.org/index, consulté le: 22/12/2013.

16)- WITKINS Thayer, "The transaction cost approach to the theory of the firm", Saint José state university, Economics department, Sure le sit web www.sjsu.edu/facult/wathins/coase.htm.15/01/2007.

قائمة الملاحق